

حديثه مراد



تجربة
سلطة واعتقال
كي لا يضيع جيل آخر

تجربتان: سلطة واعتقال
 كي لا يضيع جيل آخر

حديثه مراد

* تجربتان: سلطة واعتقال

كي لا يضيع جيل آخر

* حديثة مراد

* الطبعة الأولى ٢٠٠٣

* جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

* الناشر:

أحداق للنشر

نيقوسيا — قبرص

ص.ب: ٦٥١٧

Ahdaq Co.

P.O.Box 6517

Nicosia, Cyprus

المقدمة

يظل المشروع مفتوحاً لأنّ باب التطوّر لا ينغلق

في المعتقل الذي دام ثلاثاً وعشرين سنة، تملكنتني فكرة استثمار الوقت الضائع، والتعويض عن الحرية المفقودة. فباشرت العمل في العقد الثاني للاعتقال : جمعاً للوقائع، ورصداً للأحداث، ثمّ الصياغة مثني وثلاثاً ورباع. ولأنّ أكثرنا مهتم بالقراءة، فقد كانت مصادر المعلومات غزيرة: كتباً ومجلات متخصصة. وبعد الخروج من المعتقل عام ١٩٩٤ أعدت صياغة بعض الفصول والأبحاث: حذفاً وإضافةً وتكثيفاً. إذن فالأعوام لم تذهب سدى.

هذا المجهود تبلور في ثلاثة محاور. الأول: مسح تاريخي نقدي للمسار العربي منذ جذور الانحطاط. مروراً بموقف البنى الطبقية وقواها السياسية من مهام مرحلة التحرر. وصولاً إلى رؤية للمستقبل على ضوء التقارب في التمايز الطبقي. وهكذا صدر كتاب الواقع العربي — التغيير — المستقبل عام ١٩٩٦ بصفحاته الـ ٦٨٠. أمّا المحور الثاني فقد سلّط الضوء على بعض الأحداث الكبرى، والقضايا الساخنة. وقد صدر في كتاب: كي ينتصر وعي التحرر. الطبعة الأولى ١٩٩٨ والثانية ١٩٩٩. بينما اتجه المحور الثالث نحو التقييم النقدي لتجربة الحزب في السلطة، بهدف تمثّل الموجب ونفي السالب. ونحو تجربة الاعتقال: تعليقاً على مواقف وأحداث. وتعبيراً عن انفعالات. وتصويراً حسيّاً حياً لقسوة المعاناة، وآثار هذه المعاناة. واستخلاصاً للعبر.

ولكن. هل يقدّم هذا الجهد المتواضع بعض الفائدة؟ هل يسهم في تكوين وعي تاريخي نقدي عقلائي علماني تحرري؟ هل يساعد في تحويل هذا الوعي إلى قوة فاعلة؟ هل يرفد وعي التحرر وتيّار التحرر برافدٍ إضافي؟ إنّي آمل ذلك.

في نهاية الجزء الثاني من الكتاب الأول، تبين نتيجة للتحليل المستفيض، أنّ أداة التحرر بكلّ مرتكزاته هي القوى المنتجة. وأنّ الضرورة التاريخية تحتمّ الوحدة بين تيارين: التيار القومي المؤهل للانتقال إلى مواقع الاشتراكية العلمية. والتيار الماركسي المؤهل لعبور الطريق القومي نحو الأممية. شريطة أن يسدّ التياران الثغرة الديمقراطية التي كانت في أساس السقوط لكافة التجارب التي تتسبب نفسها إلى التقدم. وبعد الخروج من المعتقل وجدت أنّ الواقع أكثر قسوة وتشردماً ويأساً وضياعاً ممّا تصوّرت. فطرح في كتاب: كي ينتصر وعي التحرر: فكرة تيّار للتحرر. وحددت له ستة مرتكزات: الديمقراطية. بجناحيها السياسي والاجتماعي — الوحدة

العربية كضرورة طبقية - قومية - التحرير - تطوير قوى الإنتاج والتنمية المستقلة وإنهاء التبعية - الهموم المعيشية - الأجزاء الملحقة - الدعم المتبادل مع قوى التحرر والتقدم في العالم. وبالتأكيد، فإن مسار التطور هو الذي يفرض شكل العمل وأدواته ومضامينه. وهو الذي يفرض التطوير تبعاً لتطور الضرورة وشروط المرحلة، وباب التطور يظل مفتوحاً.

أما في الكتاب الحالي، فكان همي الأساسي هو استخلاص بعض العبر من أجل المستقبل. فليس الهدف تبرئة الذات ولا جلدتها. ولا تصفية الحسابات. فلكل أخطاؤه. والخطأ يقاس بمدى الخطورة في النتائج.

ألا يظل الإنسان مهمشاً في وطن مهمش. أن تمتلك أمتنا العربية أكبر قدر من عناصر القوة. أن تصبح في موقع القلب من قوى التطور والتحرر والتقدم. أن يعيش الإنسان فيها حراً، منتجاً، مكتفياً ذاتياً، صانعاً للقرار. أن يسودها نظام سياسي - اجتماعي عادل متطور إنساني. هذا هو النتائج الذي أحاول وضع طاقاتي المحدودة للإسهام في توليده. لقد كان الربع الأخير من القرن العشرين مملوكاً لأنظمة الانحطاط. فساد التمايز الطبقي الحاد، وتزييف الوعي، وسحق قوى التطور والتحرر والتقدم، وإذلال الإنسان، واستفحال الطائفية والعائلية، وهيمنة الخارج على الداخل، وتراجع وزن العمل والإنتاج، والفساد الإداري، والمالي والخلقي، وتآليه الحاكم، وتهميش الشعب، وإفقار الوطن والمواطن... ولولا المقاومة في لبنان والانتفاضات في فلسطين والجولان، وتمردات الخبز والحرية، لكانت هذه المرحلة كلها بالغة السواد. فمن أين سينفذ الوعي لجيل نهايات القرن العشرين وبدايات الواحد والعشرين؟ ودون الوعي هل يولد الأمل؟ ودون الأمل هل يخلق الحافز للعمل؟ لذلك فقد حاولت اقتحام الظلام، لعلّي أسهم في إحداث بعض النقوب.

المشروع المتكامل له مضمون: وطني - طبقي. وقومي - طبقي. وإنساني. أما منهج التحليل فهو علمي - جدلي - تاريخي. متكيف مع خصوصيات الواقع. وليس أسيراً لأي نص أو تجربة.

هل توازت الفائدة مع الجهد؟ لا بكل تأكيد. لماذا؟ لأن أسباباً كثيرة حالت دون ذلك. فالظلام هو الأقوى. ومع غلبة الظلام يصبح من الوهم تحقيق أهداف كبيرة.

أ - ففي سورية، لم ترخص الرقابة الطباعة، ولا التوزيع من خلال المكتبات. فافتحمت المجهول. كان عليّ أن أقتحم، أو أن أدفن في صدري، خطي. وأهدافي. وجهدي. والعبر التي أعتقد أنها مفيدة للمستقبل. لكن الاقتحام له ثمن مادي فأرهقت أسرتي من جديد. إضافة لما سببته لها من آلام وحرمان وعوز وإرهاق في مرحلة الاعتقال. وله ثمن أمني: فقد أعود للمعتقل. وثن معنوي. فقد اضطررت للاعتماد على الرفاق والأصدقاء. إلا أن بعض الضوء انبعث من قلب

الظلام: فالهزيمة ليست شاملة، رغم قسوة الظروف. والتصميم على خدمة الموقف وتقدير الجهد، لازال وافراً. ومقابل بعض الضوء كان الخوف المعمم، والعزوف عن القراءة. وهما مبرران تماماً. فالعقود الأخيرة غرست الرعب واليأس في كل خلايا المجتمع.

٢- وفي لبنان ثمار حرب. وخوف مواز. فحتى اسم المطبعة ودار النشر لم تذكر. إن الطباعة ذاتها تصبح مغامرة. أما التوزيع فهو عقبة مستعصية. إذ إن دور النشر تحسب ألف حساب لنشر وتوزيع مجهود شخص من معتقلي العقود لدى نظام دمشق. خاصة إذا كان المجهود سياسياً، ويزاوج بين التعميم والتخصيص. وبسبب هذا الواقع القاسي، ظلت مئات من الكتب علمين وثلاثة في المستودعات. واختفت المئات دون القدرة على معرفة مصيرها - خاصة وأنا جمعياً ممنوعون من مغادرة القطر. وهذه النتائج سببت لي مصاعب مالية كبيرة في إعادة الطباعة، ومتابعة النشر. وبالتالي قلصت حجم الفائدة. وسببت لي الكآبة.

٣- وبين سوريا والأردن تمرّ المخدرات، ولا تمرّ الكتب. فالمرور الأول يفيد بعض المسؤولين. والثاني بسبب الخوف. فالكلمة الحرة المسؤولة، أصعب من الرصاصة. والرقابة في الأردن لم توافق على دخول الكتاب الأول. أما الثاني فلم يعرض أصلاً. والحدود مع العراق مغلقة. ومعاناة الشعب أكبر من الاهتمام بالقراءة. أما في بقية الأقطار العربية، فالرقابة المسبقة ملغاة كلياً أو جزئياً. باستثناء السعودية.

٤- الخدر العام الذي يلف الأكثرية المطلقة. فأضحى اليأس والتشاؤم هما الأكثر فعلاً في الواقع. بينما غدا الأمل يتيماً محاصراً مهزوماً. فالجيل الذي كان يتبارى نظافةً ونضالاً وقراءةً ومعرفةً وسلوكاً وتضحيةً، شارف على الانقراض، أو أصيب بالإحباط، أو سحقته الأنظمة. أما جيل نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الجديد، فهو أسير المناخ الموبوء، وغزو العقول، وتزييف الوعي، والبحث عن عمل، والتأطير في منظمات الابتزاز، والمستقبل المصادر. وهذا الحال طبيعي جداً في ظل أنظمة الاستبداد والقهر والاستغلال، والتلوّث بمفرزات عصر النفط، وخلق مرحلة الانحطاط. فالأمل يحتاج إلى مناخ صحي يغذيه. وهذا المناخ معكوس. ودون الأمل لا يولد العمل. والعمل هو الذي يبديد الظلام، ويولد الضوء، ويقود إلى التغيير من النقيض إلى النقيض.

٥- وأخيراً يأتي الوضع المادي. فالإثراء وفيرٌ مقارنة بعقدي الخمسينات والستينات. لكن الثراء متركز في الشرائح الطبقيّة العليا. وثراؤها لم يتكسّد من العمل والإنتاج، وإنما من منافذ السلطة، ومال البترول، وتوظيف الموارد، والمساعدات الخارجية. وكل ذلك على حساب الوطن والمواطن، والإنتاج والمنتجين. وهذه الشرائح لا تهتم إلا باللهو والعبث والنفوذ والمظاهر،

وتوظيف الأموال في الخارج، وأمن النظام الذي يضمن لها دوام الامتيازات، واحتكار القرار. وفي الوقت ذاته، تهتم في الإبقاء على الشعب مخفوقاً، خائفاً، لاهثاً وراء لقمة العيش، غارقاً في هموم الحياة، متسكعاً وراء ركائز النظام للحصول على عمل، أو للحماية من البطش، أو لتأمين الأبناء. وهكذا يظلّ الشعب مسكوناً بالشك والحذر والخوف والحاجة.

أمّا الفكر الذي يخدم تحويل المقدّس إلى دستور، والشرعية إلى نظام للحياة، والمؤسسات الدينية إلى مصدر للقرار، فله مصادر تمويل لا تتضب. ولذلك فإنّ غزارة التمويل هي التي تفسّر الجانب الأهم من سعة الانتشار. ويظلّ فكر التحرر دون سند مادي، ودون حماية. فالفئات التي يخدم هذا الفكر مصالحها، هي التي تعاني من انخفاض قيمة الدخل، ومن البطالة والهجرة، ومن صعوبة الحياة، ومن انسداد آفاق الأمل، ومن الخوف والحذر. وفي الوقت ذاته يواجه هذا الفكر خصماً مزدوجاً: فقوى الظلام تحاصره باسم الدين. وأنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية، تحاربه بالرقابة، والحصار، والتخويف، لأنّه يسلط الضوء على الجذور، فيتنامى التأسيس لوعي التغيير.

إنّ ميزان القوى الآن مختلّ جداً لصالح خصمي التحرر والتقدم. لكنّ الاتجاه العام للتطور محلياً وعربياً وعالمياً، يسير باتجاه معاكس لما هو قائم. ويتكامل في ذلك، تزايد الوعي بدور العلم والعقل وقوانين الطبيعة، وشروط الصراع في المجتمع، في تقرير مصير الإنسان والإنسانية. مع الاختراقات التي تحدثها الأحزاب والنقابات ومنظمات البيئة وحقوق الإنسان، وتمردات الخبز والحرية، في قلاع الأنظمة المتحصنة بأجهزة الحماية. مع انكشاف جذور البنى الطبقيّة السائدة، وما تولّده هذه الجذور من أخلاق وسياسات وممارسات. مع الضغط العالمي العام من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. مع ثورة المعلومات وما توفّره من سهولة وسرعة في اختراق الفضاء والحواجز والحدود. وهذا التكامل هو الذي يوسّع فسحة الأمل، ويقوّي الحوافز نحو العمل. فيرتقي الوعي بعد حركة ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠ شكّلت لجنة تقييم نقدي لتجربة الحزب من الرفاق: مصطفى رستم. حبيب حداد. حديثة مراد. والثلاثة أعضاء في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي. وخلال عدّة لقاءات وضعت اللجنة هيكلًا للتقييم. ثم توليت شخصياً وضع المسودة وبعد وضع الملاحظات عليها من قبل عدد من أعضاء القيادة صغتها الصياغة الثانية وهي بحدود التسعين صفحة من القطع الكبير وكان من المقرر نشرها بكرّاس علني كي تكون مادة للحوار والنقد من قبل المهتمين الذين عاشوا هذه المرحلة وكي تكون مادة للمعرفة والحكم ومراكمة الوعي واستخلاص الدروس بالنسبة لجيل المستقبل.

لكن هذه الصياغة لم تكن قد أخذت طريقها إلى النشر عندما اعتقلنا وخلال حملة التفتيش عثر عليها رجال الأمن في بيت أحد الرفاق إلّا أنّ المسودة ظلّت في مأمن. وبعد خروجنا من المعتقل

بحوالي عام وضعت صياغة جديدة تستند إلى المسودة من جهة وتستوعب تطورها الجديد من جهة ثانية.

والآن عام ٢٠٠١ اجري تعديلاً على الصياغة الأخيرة مستلهماً كل الآراء التي تخدم المستقبل فالهدف ليس جلد الذات ولا تبرئتها وإنما خدمة الوطن والإنسان.

الجزء الأول

تقييم نقدي لتجربة السلطة

تبلور البعث في تيار بين صفوف المدرسين والطلبة ثم تحول التيار إلى حزب في مؤتمر تأسيسي في السابع من نيسان ١٩٤٧ لكن الازدواجية بين التيار والتنظيم ظلت قائمة فشروط التطور في تلك المرحلة كانت تفرض هذه الازدواجية فهو حزب طليعي في حدود المرحلة من حيث الأهداف العامة ومن حيث الهيكل التنظيمي ونضال وسلوك أعضائه وهو يحمل سمات التيار لا التنظيم من حيث الافتقار إلى المقاييس الدقيقة في العضوية وإلى التفاصيل في النظرية وإلى الوثائق الناعمة للعمل وإلى أساليب تحقيق تلك الأهداف.

إن الأهداف التي حددها البعث في دستوره هي أهداف عامة وعلى عموميتها فهي تعبر عن الاستقراء الصحيح لواقع العربي وعن رؤية المدى الذي يشكل ذروة التطور لهذا الواقع. والتطور هنا يستهدف مصلحة البنى الطبقية - القومية المنتجة والكادحة بمقدار ما يستهدف مصلحة الوطن العربي الكبير.

والتأثر بالديمقراطية في الغرب وبالدور المركزي للوحدات القومية بالغ الواضح لكن الفارق الكبير بين الوضعين لم يوفر فرص التماثل في البعد النظري وفي نضج الانتماء وأساليب التحقيق فلا التبلور الطبقي ولا التطور العلمي والعقلي والفكري والاجتماعي ولا التحرر من هيمنة الخارج وسطوة المقدس وفعل الإرث التاريخي يتيح فرص التماثل أو حتى التقارب.

وهذه الأفكار العامة على صحتها هي مرحلية وهي مثلومة والمرحلي العام يجب أن يخضع للتطوير مع كل تبدل في شروط المرحلة ونضج الظروف. والتطوير هنا هو تطوير نحو التخصص والتجذير والتكيف مع مستلزمات التطور في الواقع العربي والمحيط العالمي لذلك فهو تطوير نحو الأمام لأنه يعني الوضوح والاستيعاب والشمول وهي مثلومة بالشعار وفي بعض المضامين فالتطور وحده هو الذي يحكم مسار الإنسان والإنسانية وليس النص أكان نصاً دينياً مقدساً أو نصاً فلسفياً واجتماعياً وخلود الرسالة يتعارض مع هذا التطور وبعض المضامين القومية تتعارض مع حق الأقليات القومية في تقرير المصير وحتى مع حق بنيتها بالتكتل في حزب أو نقابة أو جمعية وحقهم في إدارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم واختيار شكل تفاعلهم الذاتي وتفاعلهم مع المحيط القومي. وبعد السلطة أصبح لهذا الوعي المتخلف نتائج مدمرة على الأرض وأبرز هذه النتائج تجلّى في شمالي العراق ونسبياً في شمالي سورية بالتعامل مع القضية الكردية. وقد تشابهت هذه النتائج مع الآثار المدمرة للتخلف في الوعي الديني والناجمة عن أسلوب التعامل مع جنوبي السودان.

إن مصالح الأقليات القومية والدينية والمذهبية تلتقي مع مصالح الحاملين لهوياتها في وحدة الوطن الصغير والكبير فهذه الوحدة هي التي توفر فرص التكافؤ في المواطنة وما لهذه المواطنة من حقوق وما عليها من واجبات. وهذه الوحدة هي التي تصعد إمكانية العيش في رفاء وحرية وثقة للمواطن والمواطنة. وفي الوحدات الكبرى يضمن عامل القلق على المصير وتعظم الثقة بالذات والأمن معاً ينعكسان على مستوى الانصهار الوطني فتتلاشى الفروق.

ومع كل نصيب في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتطور الطبقي يرتقي الوعي السياسي: وطنياً وطبقياً، ومع كل تطور طبيعة القوى والتحالفات والصراعات، كي تصبح هذه الطبيعة تعبيراً عن المصالح. وهنا يصبح الإنسان إنساناً في وطن. في طبقة. في انتماء سياسي، رغم الهوية الخاصة التي يحملها. وبالتأكيد فإن التكاملي الوعي في المجتمع عامة وفي قوى التطور والتقدم خاصة، لن يدفع إلا بهذا الاتجاه. وهجوم القوى الاقتصادية الاحتكارية الاستغلالية لتكديس الثروة في مناطق وقطاعات، وتكديس الفقر في مناطق وقطاعات أخرى، يجعل هذه الضرورة حيائية.

وهكذا يتكامل حق الاختيار، مع التوجه باتجاه الوحدة والانصهار، مع مصلحة الوطن والإنسان في القوميات الصغرى والقومية الكبرى، وهذا التكامل يتواجه تناحرياً مع مصالح مستثمري العصبية العنصرية والطائفية، وكذلك مع مستثمري العصبية العائلية والقبلية والتطور يخدم هذا التكامل.

والأفكار العامة لم تخضع للتطوير والتجدير. لذلك فهي لم تخدم بمستلزمات تكوين حزب ثوري. لأنها لم تحول إلى نظرية متكاملة، متطورة علمية، تتلاءم مع شروط التطور في الزمان والمكان. وتحدد حاجات المراحل وتصف محركاتها وحواملها التطبيقية وتستقضي العوامل الفاعلة في المجتمع، في كل ظرف، وفي كل وسط. وتغوص في بحث الأسباب والظواهر والعلاقات الجدلية بينهما. وتضع الصيغ المحددة والجزئية لكل من هذه الأهداف، ولا تواتر تحقيق هذه الأهداف، وأساليب هذا التحقيق، وفق منهج علمي في التحليل والتقرير، يراعي الواقع العربي والإنساني، وشروطه الزمانية والمكانية، والعوامل المؤثرة فيه في كل زمان ومكان، ويبقى الباب مفتوحاً لكل تطور جديد. ولم توضع النظرية العلمية في التنظيم المتلائمة مع ثورية الأهداف، والمتطورة زماناً ومكاناً، بما يتوازي مع ضرورات وقوى كل مرحلة، ومع مستلزمات تحقيق وصيانة وتطوير هذه الأهداف. فقوى النهاية غير المغلقة، هي جزء من قوى وضرورات مرحلة الاستقلال، وتنمية قوى الإنتاج، وممارسة الحرية ببعديها السياسي والاجتماعي. وليست كل هذه القوى. وقوى النهاية ذاتها هي جزء من قوى التحرر القومي، وليست كلها. وفي النهايات غير المغلقة، أي في مرحلة تحقيق الأهداف الكبرى ذات الأفق المفتوح، يصبح حجم كبير من قوى

المرحلة الأولى، وحجم أصغر من قوى المرحلة الثانية في مواجهة التحقيق لبعض من الأهداف الكبرى. وتظلّ قوى النهاية تتضج مع كل انتصار في كل مرحلة، ومع كل تقدم في قوى الإنتاج، والتبلور الطبقي، والوعي السياسي، والتحرر العقلي والفكري والاجتماعي. والنضج يتلاءم مع كل اختبار طبيعي في المجتمع، فيتعذى منه ويغذيه. وهكذا يتفاعل النضج مع الاختمار في مسار واحد، فتغدو ولادة كل هدف من الأهداف الكبرى، ولادة طبيعية. وتحى إلى أن يفرض التطور مستوى جديداً من مستويات الارتقاء.

والأفكار العامة لم تستقص أساليب الممارسة الثورية لتحقيق وصيانة وتطوير هذه الأهداف، انطلاقاً من استقراء الواقع ومؤثراته، والواقع العالمي واتجاه التطور فيه ومن العلاقة المتشابهة توحداً أو صراعاً بين هذه المؤثرات في كل مرحلة من المراحل. ومن اتجاه التطور في الواقع العربي، في بعده الزماني والمكاني، وفي مجالاته البشرية والاقتصادية والسياسية.

وهكذا ظلّ البعث يحمل صفة الازدواجية بين التيار والتنظيم، بين التيار في القطاع الريفي والعمالي والتنظيم في الجامعة والثانويات. والتنظيم قد يكون سرياً وقد يكون علنياً حسب المراحل. وتسود ضمنه الديموقراطية بما في ذلك الانتخاب وحرية النقد في كافة المستويات في الظروف العلنية، وتراجع ممارسة الديمقراطية في الظروف السرية. ورغم هذه الازدواجية فقد كان متجانساً في النضال ضد الاستعمار ومصلحه. وفي الموقف من الإقطاع وأحزابه. ومن الاستغلال السياسي للدين وحركاته. ومن التفرقة الدينية والمذهبية، ومروجيها ومستغليها. ومن التفرقة المحلية والقبلية والعائلية والمستفيدين منها ومن الفردية والديكتاتورية ودعاتها وانتهازياتها ومن الاستغلال الرأسمالي وأحزابه وطبقاته وأشخاصه. ومن دعاة الأمة الإسلامية والأمة السورية واللبنانية والفرعونية. ومن المعترفين « بإسرائيل » وضم اسكندرون والمعادين للوحدة العربية والأمة العربية. ومن المتكبرين لحق الشعب العربي في عربستان واريتريا في تقرير المصير.

لكنّ البعث ظلّ متفاوتاً فيما يخص حدود التطبيق في كل مجال من مجالات الإنتاج. وتفاصيل الأهداف وأساليب تحقيقها وأساليب العمل السياسي والجهادوي ومستوى وحدود الصراع الطبقي وطبيعة الصراع المسلح فالصراع المسلح قد نشأ في المناطق الريفية وخاصة في وسط سورية. والصراع السلمي قد لفّ مجمل قطاعات العمل. والبعث كان متفاوتاً فيما يخص طبيعة التحالفات السياسية والطبقية وفهم الحزب وتكوينه ودوره وشروط العضوية فيه، لذلك كان يضم بين صفوفه ملاكين كباراً، وأكثر الناس فقراً وأبناء عائلات ذات إرث إقطاعي، وأبناء عائلات معدمة، والسبب في ذلك هو ميوعة الفواصل فيما يتعلق بحدود التطبيق الاشتراكي، وطغيان الهم الوطني —

الديمقراطي - والهم القومي على ما عداه، فللعامل القومي الأولوية، وبسبب هذا التباين في التركيب فقد كان الفهم متفاوتاً وحتى متناقضاً لدور كل فئة من فئات المجتمع في صنع الثورة والموقف منها، ولمضمون هذه الثورة وللطابع الغالب فيها أهو قومي؟ أو طبقي؟ أو قومي طبقي؟ ومصدر التغليب يعود إلى المصالح والوعي، والتغليب لا ينطلق من الفهم المختلف لضرورات المرحلة فقط وإنما لمجمل المسار. ومع كل تفاوت أو تناقض تشكل جذر من جذور الانقسام في وحدة وتماسك ومثانة التنظيم. ومع كل تنامي في الوعي كان ذلك الجذر يتعمق، والاصطدام بالواقع يزيد هذا التعمق، وإذا كانت نتائج هذا الصدام ليست واحدة، إلا أنها متكاملة، ولذلك فهي كلها تزيد من حدة الانقسام، لكن أطراف هذا الانقسام تتغير وفقاً لتغير الجذور، ولهذا فإن الحزب يتحول إلى تيارات، ثم تتوحد التيارات أو تتباعد، حسب مواجهة الظرف الجديد.

والقادة المؤسسون، شكلوا السبب الأول في خلق هذا المسار وتكوينه، ومع أنهم كانوا يتحملون النقد مهما كان قاسياً، فقد كانوا بنزعاتهم الفردية وأساليب تفكيرهم وتراثهم التاريخي، يؤسسون لهذا المسار ويتغذون منه. وكانت الحصيلة مزيجاً من الممارسات الخاطئة أو المنحرفة، ومن الرؤية البعيدة والممارسات السليمة.

لذلك فقد كانت النتائج متناقضة: تقدماً في اتجاه التطور والتحرر في مواقف ومجالات وانتكاساً في وحدة الحزب وموقعه بين الجماهير في مواقف ومجالات أخرى.

والتكوين الطبقي للحزب شكل سبباً أساسياً آخر، فالطبقة العاملة ناشئة وضعيفة وهلامية، وحجمها الأساسي من الريف الفلاحي، والمنتجون للحزب من هذه الطبقة يعكسون هذا الواقع. والطبقة الفلاحية متبلورة تاريخياً وقامت بالعديد من الانتفاضات والتمردات، وشكلت الوقود لكل الثورات الوطنية، لكن وعيها متناسب مع حدود المرحلة. والوعي الطبقي - القومي في طور البزوغ، وانعكاس هذا الوعي في تنظيمات لا تتجاوز هذا الواقع، وأبناء هذه الطبقة يشكلون مادة الحزب الأساسية، وهؤلاء أصبحوا يتأرجحون بين الاشتقاق والانتماء، فالمنتب فلاح و المهنة طلابية أو تعليمية أو وظيفية أو عسكرية، والهموم ليست واحدة، لكنها ليست متناقضة، والتناقض يحدث بعد التحول في الدخول والملكية والموقع السياسي، والحرفيون وأبناء الحرفيين كثرة في المدن، قلة في الريف واهتماماتهم ليست متطابقة طبقياً مع اهتمامات المنشأ العمالي والفلاحي، لكنها متطابقة وطنياً وقومياً، وهذا هو الجانب المسيطر في الحزب.

ومستوى التطور شكل سبباً إضافياً، فالواقع متخلف علمياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً والبعث ابن هذا الواقع وحامل هموم التطور فيه، ومن هنا يحصل الصدام بين الولادة والطموح، ومن خلال هذا الصدام يتحقق بعض التقدم، ومع التقدم ينتقل بعض التخلف واتجاهات الواقع تغذي حصيلة

التقدم أو التخلف. والبعث كان في قلب هذا الصراع وفي ذروته، فهو الوريث المتمثل والمتجاوز لعصبة العمل القومي وهو النقيض القومي لخصوم هذه القومية، وهو المتجاوز اشتراكياً لحركات وأحزاب المرحلة، لكنه المتخلف عن الاشتراكية العلمية، ونظراً للدور المركزي الذي يحتله العامل الوطني والعامل القومي، فقد كان متقدماً على الأحزاب التي تنسب نفسها إلى الماركسية. ضمن هذه الظروف كان الحزب يتكون ويتنامى، وفي الصراع المتعدد الوجوه كان يتماسك ويتصلب، ومن المواجهات الحادة كان يخرج أكثر قوة، ومع كل مواجهة كانت جماهير الحزب تتوسع، وقد تجلّى ذلك بشكل خاص في فترات الحكم العسكري نيسان ١٩٤٩ - شباط ١٩٥٤، ففي فترات النضال هذه كان معظم البعثيين مثار إعجاب وتقدير الجماهير: سلوكاً ونضالاً وتضحيةً، وحتى بعد حل الحزب شباط ١٩٥٨ - أيلول ١٩٦١ في القطر السوري. وخلال فترة الانفصال: أيلول ١٩٦١ - آذار ١٩٦٣ ورغم ما نجم عنها من تمزق وتناقض وإضعاف وإرباك، فقد ظل الكثيرون يجسدون النهج ذاته.

وفي مراحل الصراع هذه، كان البعثيون يخوضون جدالاً آخر مع الشيوعيين حول فلسطين واسكندرون والوحدة العربية والقومية العربية. لقد كان فهم الشيوعيين في غاية التناقض مع الماركسية نفسها ومع الواقع الذي يعيشون فيه، وجدالاً مع السوريين القوميين، والأكثر انحداً نحو الأمة اللبنانية والفرعونية.

وكان هؤلاء جميعاً يعكسون فهماً متناقضاً مع مقومات الأمة والقومية، ومع مصالح وأمان وعقول وعواطف الجماهير ومع اتجاه التطور، لذلك فقد تجاوزهم الواقع، وجدالاً مع الحركات الإسلامية والطائفية الضيقة. وهذه الحركات كانت تتغذى من التخلف العام، ومن أموال الوقف والإقطاع والرأسمال، لذلك فقد كانت غزيرة المصادر. وكثيراً ما كان الصراع يدور حول فرض الطقوس، وحول استغلال الدين سياسياً. وفي جبهات الجدل هذه كان الفكر يتعطل في حالات كثيرة، ويسود العنف بما في ذلك العنف الدموي.

لكن هذا الاتجاه العام الصحيح على عمومياته، وهذه الممارسات النضالية الفذة لدى معظم قواعد الحزب ومؤيديه، وهذه النظافة حتى الطهارة، كانت تتلم ببعض الممارسات الخاطئة والخطرة لقيادي الحزب: فقد اشترك في الحكم العسكري بعد سقوط حسني الزعيم، الأستاذ ميشيل عفلق: وزيراً للتربية، والأستاذ أكرم الحوراني وزيراً للدفاع، فالاشتراك وضع الحزب في قفص الاتهام وزيف الوعي الشعبي تجاه الحكم، ثم دفع البعث ثمن هذا الخطأ، والقياديون أنفسهم كانوا الضحية الأولى.

وبعد سقوط الحكم العسكري الأخير في ٢٤ شباط ١٩٥٤، سلّمت السلطة لجمعية تأسيسية يهيمن فيها الإقطاع والرأسمال، رغم أن القوة القائدة في الشارع، وقوة الحسم في الجيش كانتا للبعث بلا منازع، ثمّ حدث التعاون في حكم الائتلاف الوطني مع زعماء مستغلي الشعب، وخصوص التحرر والاشتراكية.

نعم لقد تحقق جو نضالي رائع ضد الاستعمار وأحلافه، لكنه بالمقابل تولد جو قائم يمنع الوضوح في الرؤية، ويمنع عمليات الفرز والصراع. وقد تحقق قدر عالٍ جداً من الديمقراطية السياسية، لكن أيّاً من مقومات الديمقراطية الاجتماعية لم يتحقق، باستثناء قانون منع تهجير الفلاحين، وذلك رغم ثقل الوزن النيابي للبعث، حيث تمثّلت كتلته بـ ٢٢ نائباً من أصل حوالي الـ ١٤٠ نائباً، ورغم موقعه القيادي في القطاع الفلاحي والعمالي والطلابي والعسكري، وموقعه المؤثر في القطاع التعليمي.

لقد ساد المقياس الوطني - الديمقراطي، ولم يسد مقياس العدل الاجتماعي، وهذا هو التناقض الأبرز في هذه المرحلة الذهبية، فقوة الوزن لم تتحول إلى قانون.

وانعكاس هذا النموذج الوطني - الديمقراطي كان واضح التأثير في لبنان والأردن خاصة، والمشرق العربي عامة، والانعكاس ذاته يعود فيقوّي هذا النموذج، لكن الثغرة القائلة تمثّلت بتكوين البرجوازية بالذات، فحجمها الأكبر ولد تابعاً للرأسمالية العالمية ومنخوراً بالإقطاع، لذلك فهي لم تخض معركة تصفية العلاقات الإقطاعية كما حدث في أوروبا، وإنما حدث التحالف. وهكذا لم يرتق الوضع الشعبي اقتصادياً إلى مستوى الارتقاء في الوضع السياسي، ولم يتواز التحرر الاقتصادي مع التحرر السياسي. لقد كان الارتقاء السياسي وليد فعل قوى التحرر، بينما ظلّ مستوى التحرر والنمو الاقتصادي المستقل محكوماً بذلك التكوين وهذا التحالف، وهذا هو الوضع المتناقض.

هذا الوضع المتفوق: وحدة وطنية، ونموذجاً ديمقراطياً، وتحرراً سياسياً، كان يتفاعل مع الوضع الثوري في الجزائر والتحرري في القاهرة ومع المد الشعبي التحرري في معظم أقطار الوطن العربي، فيقوّيه ويتقوّى به، ولذلك نمت فروع البعث نمواً كبيراً في العراق والأردن ولبنان وفلسطين واليمن، وتوالدت له نويّات في ليبيا والمغرب وتونس والسودان وإلى حدّ ما في مصر والخليج.

ونظراً للتحالف الوطني - التقدمي البالغ القوة بين حزب البعث والحزب الشيوعي والجناح المتحرر من الحزب الوطني، وبين هذه الأحزاب والمجموعات والشخصيات الوطنية المتعاطفة مع الجزائر والقاهرة، وبينها وبين المجموعات الرأسمالية العاملة لبناء اقتصاد وطني متحرر من

التبعية، فقد ولد في سورية وضع متماسك حر تقدمي - وطني، قادر على فرض السياسات والتحالفات التي تقوّي هذا الوضع وتقوّي به*.

ولذلك كان اللقاء مع المعسكر الاشتراكي وقوى التحرر في العالم طبيعياً، لأنه تعبير عن مضمون هذا التحالف، وهذا اللقاء أضحى مصدر قوّة لسورية في صراعها ضد تركية وحلف بغداد و(إسرائيل) والرجعية العربية، ومصدر دعم لاقتصادها المتطلع نحو التقدم والارتقاء والتحرر. وبالمقابل كان هذا اللقاء عامل قوّة لهذا المعسكر في صراعه مع القوى الإمبريالية في منطقة بالغة الحساسية، والتأثير في الصراعات العالمية.

إلا أن القرار الذي أجهض هذا المسار المتصاعد، والذي شكّل جذراً من جذور الانحطاط اللاحق هو قرار حل الحزب، فقد اشترط جمال عبد الناصر حل الأحزاب مقابل الوحدة، فاستجابت القيادة ومعها مجلس الحزب المتكوّن أساساً من قيادات الفروع، وهنا يكمن القصور في الوعي، فحل الأحزاب يعني إلغاء جوهر الديمقراطية، وهذا الإلغاء يؤسس لسقوط الوحدة والنتيجة ذهاب الديمقراطية والوحدة.

لقد كانت قيادات الأحزاب الممثلة للإقطاع والبرجوازية التابعة أكثر وعياً، فهي في موافقتها على الحل تدفن أو تشرذم أهم القوى النقيضة في تلك المرحلة، وهي تكسب الحاضر بتسلم أهم مسؤوليات الدولة، وتضمن المستقبل مع ذهاب الوحدة.

وحل الحزب هو انحراف عن كل مفهوم علمي وثنوري لدور الحزب. فالحزب حسب التأسيس له أهداف : وهي الوحدة والحرية والاشتراكية. وهو حزب انقلابي أي أنه يعمل على قلب الأوضاع السائدة إلى أوضاع متقدمة متطورة، إنسانية، متحررة من كل العوامل المضادة. وحله يعني التخلي عن دوره المنظم لتحقيق هذه الأهداف، وصنع هذا الانقلاب، وتعميق مسار التطور والتقدم، حسب الظروف والمراحل.

والموافقة على الحل تعني الموافقة على فهم خاطيء. وهو الفهم الذي يقيم التناقض بين جوهر الديمقراطية السياسية، والوحدة. أو الموافقة على أسلوب خاطيء في الحكم، وهو تغييب الرقابة المتبلورة تبلوراً حراً أو على نية مضمرة لممارسة هذا الأسلوب. لقد سبقت ذرائع متنوعة ومتناقضة لهذا الشرط وتلك الموافقة. وكلها ذرائع ساقطة. فالخوف من حزبية الشمال في

* نسبة الكتل: مستقّلون ٤٥,٠٧ % - حزب الشعب ٢١,٢٣ %

حزب البعث ١٥,٥٩ % - الحزب الوطني ١١,٥ %

القومي السوري ١,٥ % - التعاوني ١,٥ %.

الجنوب، يعكس الخوف من الرقابة الحرة، والحرص على التفرد بالسلطة. وتحويل الاتحاد القومي إلى حزب ثوري، يعكس التخلف في الوعي، أو الرغبة في الاستغفال. فالحزب الذي يتكون في ظل السلطة، سوف يظل حزباً لها، ذليلاً لها. والسلطة ليست سلطة الحزب، وإنما الحزب هو حزب السلطة. ومع غياب المعارضة المتكونة تكوناً نضالياً حراً، تغدو السلطة دون حزب ودون رقابة. وتحول البنية الطبقية لجهاز السلطة، يتفاعل مع غياب الرقابة، فيحدث الانحدار والخوف على سورية للموافقة على شرط الحل. هو خوف زائف. فخلف تركيا، الاتحاد السوفييتي. لذلك فهي ملجومة. وسلطات الأردن والعراق ولبنان، عاجزة عن القيام بأي فعل، لأن المعارضة الداخلية بالغة القوة، وهي مساندة للتححرر. «وإسرائيل» لم تكن فائقة القدرة. والشعب والجيش والسلطة في سورية، في ذروة الوحدة الوطنية وذروة العطاء والمسؤولية. لذلك كانت تسقط الأحلاف والمؤامرات، وتظل الحدود مشتتة بالخوف من غزو العدو كان معكوساً. ومعسكر الإمبريالية كان في ذروة الصراع على النفوذ: بريطانيا وفرنسا تتراجعان وأمريكا تتقدم. وهذا الواقع هو واحد من نتائج الحرب العالمية الثانية.

لقد نجم عن حل الحزب وضع كئيب، ترك بصماته على مسار المستقبل، وخاصة في شكل الوصول للسلطة وفي ممارسة هذه السلطة، فالموقف من الحل ثم الموقف من الاتحاد القومي. ثم الموقف من المشاركة في مجلس الأمة، والموقف من المؤسسات الأمنية، قد خلق اجتهادات وتيارات. والصدام مع ممارسات السلطة، أحدث الآثار ذاتها. وقد حدث هذا الصدام في قمة السلطة، حيث استقال ممثلو^٢ البعث، كما حدث في المدارس والجامعات وقطاعات العمل، وفي السجون^٣. وهكذا فقد أضيف لغياب فاعلية التنظيم، غياب الوحدة في الرؤية والموقف. لقد تمكن الإرث النضالي من الحفاظ على بعض الطاقة، ومن تجديد هذه الطاقة. لكنّ التحديات كانت أكبر. فقد كسب البعثيون أهم المقاعد الطلابية والعمالية، لكنّ وحدتهم كانت تتقلص. وتضامنهم كذلك.

فقد سرح أو نقل إلى الجنوب معظم الضباط البعثيين المعروفين. فتشكل جرح نازف واستحكم القلق على المستقبل وبدأ التفكير في التنظيم العسكري. ثم تشكلت اللجنة العسكرية عام ١٩٥٩ وكان الطموح في البدء، إقامة تنظيم موحد في الاقليمين. واعتقل معظم الذين أبدوا حرصاً على الوحدة ونقداً للنظام. وشمل الاعتقال قيادات طلابية وعمالية، وفلاحية. كما شمل مدرسين

^٢المذكورة المقدمة من المستقلين موجودة في نضال البعث: مرحلة الوحدة.

^٣المذكورة التي قدمتها في المعتقل موجودة في كتاب: كي ينتصر وعي التححرر ط ١-١٩٩٨ ط ٢-١٩٩٩ ص ٢٢-٣٤

ومحامين. وهنا أضيفت حدة القمع إلى غياب الوحدة في الرؤية والموقف، فازداد التضامن تقلصاً. وتفاعل العاملان مع فلسفة الجبن من ناحية وإغراءات السلطة من ناحية ثانية، فتعرضت الوحدة والتضامن إلى تقلص إضافي.

ففي ذروة هذا التطور الهابط حدث الانفصال: فالوحدة قد أفرغت من عوامل القوة. والقوى التي صنعتها تآكلت. والقيادات التي أصبحت في قمة المسؤولية تواطأت. وهكذا أضيف عامل جديد لهذا التطور الهابط، إذ تناقضت المواقف. فقد وقّع وثيقة الانفصال الأستاذان: أكرم الحوراني. وصلاح البيطار ثم تراجع الثاني وقدم نقداً ذاتياً. بينما شارك تيار الأول في السلطة، وأصبح عضواً فاعلاً في الدفاع عنها. وهذا التيار هو الذي منح الحزب في السابق أقوى كتلة شعبية. لأنه كان في قلب الصراع ضد الإقطاع، خاصة في المنطقة الوسطى، حيث تتواجد قوته الأساسية. والكتلة العسكرية لهذا التيار هي الأقوى. لكن التناقض بين الهوية الاشتراكية لهذا التيار والسلطة الرجعية : طبقياً ودينياً وقومياً التي هو ضمنها، أدّى إلى تآكل هذا التيار وإضعافه.

ووقف تيار ثان موقفاً آخر. فهو ضد الانفصال ونظام الحكم فيه، وضد الأخطاء التي مهدت لتحقيق الانفصال. وشكل هذا التيار حزباً مرتبطاً بالقيادة القومية. وتابع تيار ثالث طريقه الملتصق بمخابرات عهد الوحدة، أو المؤمن فعلاً بوجوب إعادة الوحدة كما كانت. وخرج تيار رابع بنظرية إعادة التنظيم في القطر دون اشتراك الأساتذة الثلاثة : عفلق — الحوراني — البيطار لدورهم القيادي في حل الحزب، والنتائج التي نجمت عن هذا الحل. وخارج هذه التيارات، لف اليأس عدداً إضافياً، بينما أخذ آخرون يبحثون عن حل بعيداً عن كل هذه التيارات، وفي إطار توجه قومي — ماركسي — عربي. ومرحلة الانفصال كانت مرحلة انتقالية، تفتقر إلى عناصر القوة، كما تفتقر إلى التجانس. فمصالح البنى الطبقية التي قادتها، تستهدف إلغاء الإصلاح الزراعي والتأميم. وهذا الاستهداف يطال أهم كتلتين شعبيتين: العمال والفلاحين — كما يطال القوى السياسية والنقابية، المعبرة عن مصالح هاتين الكتلتين وعن مصالح الاقتصاد الوطني المستقل. وافتقارها إلى التجانس، ينبع من التناقض بين التيار شبه الموحد مرحلياً والذي يضم الحزب الشيوعي وتيار الأستاذ الحوراني، وهو تيار اشتراكي — وطني، وبين الرجعية الطبقية والرجعية الدينية، المستلمة لأهم مفاصل السلطة. ولذلك، فإن الأهداف كانت متناقضة، وكذلك البنية الطبقية. وهكذا كانت تتغير لوحة التناقض والتحالف. فعندما ألغت سلطة الانفصال مراسيم الإصلاح الزراعي والتأميم، انضم الاشتراكيون والشيوعيون إلى المعارضة البعثية — الناصرية في الإضرابات والتظاهرات والصدامات حتى سقط الإلغاء. أما في المواجهات التي كانت

تستهدف النظام، فقد كان الاشتراكيون والشيوعيون يخوضون المعركة جنباً إلى جنب مع الرجعية الطبقية والدينية.

في ظل هذا الوضع القلق، المتوتر، المتموج، المتناقض، بدأ البحث عن كيفية إعادة التنظيم وعن مضمون هذا التنظيم. فالقيادة القومية شكلت لجنة واعتمدت مندوبين. ثم عقدت لقاء حضره الأساتذة : عفلق — والهوراني — والبيطار. ومندوبون مختارون من المحافظات والجامعة وبعض قطاعات العمل. لكنهم غير منتخبين. كما حضره ممثلون عن اللجنة العسكرية. لكن هذا اللقاء قد فشل بسبب التباين والتناقض في الموقف من كل حدث هام. ومن التأسيس للمستقبل. فحل الحزب ومسؤولية القادة الثلاثة. والاشتراك في هيئات الاتحاد القومي، ومجلس الأمة. وبيان تأييد الانفصال، والاشتراك في سلطات نظامه: التشريعية والتنفيذية. والدفاع عن هذه السلطة. والوظائف الأمنية في مرحلتها الوحدة والانفصال. وشروط العودة للتنظيم. واختيار لجان القبول للعودة. والموقف من نظام القاهرة. وشروط عودة الوحدة. وطبيعة الوحدة فهي وحدة أم اتحاد. ونظام الحكم فيها، وما شابه هذه القضايا.. كلها كانت موضع خلاف أو تناقض.

والتيارات لم تكن ثابتة. فحول كل قضية أساسية، كان يحدث تبدل. إلا أن التوجه العام لكل تيار بقي ثابتاً. والمسألة التي لم يكن بالإمكان تجاوزها، لأنها المدخل، هي دور القادة الثلاثة في إعادة التنظيم. فدور القيادة القومية موضع إجماع لكن الأستاذ ميشيل عفلق هو أمينها العام. وكونه واحداً من القادة الثلاثة — فهو مسؤول كالاثنين الآخرين. والثلاثة قادة في تيارين. والتياران لا يتخليان عن الرؤوس. كل فيما يخصه. والمسؤولية عن الاشتراك في المؤسسات، تطال أبرز الوجوه. وفي حال انسحاب التيار الاشتراكي من السلطة، من يملأ الفراغ الشعبي؟ والحزب لم ينتظم بعد؟ ودون هذا الانتظام، كيف يمكن اتخاذ الحلول والقرارات حول كل قضية؟ لذلك فشل اللقاء.

ثم عقد لقاء آخر مماثل، حضرته لجنة من القيادة القومية. وانتخب هذا اللقاء قيادة. وكان الخلاف حول الشكل، يحمل عمق الخلاف حول المضمون. فقد اعتبر هذا اللقاء نفسه مؤتمراً قطرياً، لأنه يضم ممثلي معظم مناضلي الحزب. بينما اعتبرته لجنة القيادة القومية المؤلفة من: علي صالح السعدي — حمدي عبد المجيد — هاني فكيكي، لقاءً تمهيدياً، وليس مؤتمراً. واعتبرت القيادة المنتخبة، لجنة للبحث مع القومية في كيفية إعادة التنظيم، وأسس هذه الإعادة. لكن التناقض الأساسي كان يدور حول مسؤولية القادة الثلاثة عن حل الحزب، والنتائج التي تولدت عن هذا الحل. وبسبب هذه المسؤولية، فإن استبعادهم من أي حل هو المدخل. وهذا الموقف، كان يحمل إدانة مسبقة. والإدانة المسبقة مرفوضة، لأنها لا تصدر عن مؤتمر قومي، وعن الهيئات التي

ينتخبها. وأضيف لكل ذلك طعن آخر: فتَيَّار الأستاذ الحوراني ممثل بقوة في هذا اللقاء. لذلك فإن وحدته تجاه القادة الثلاثة، مثلومة. وهو في الوقت ذاته غير منتخب. ولم تشارك فيه بعض المحافظات.

تجاه هذا الواقع التقى عدد من أبرز مناضلي طلبة الجامعة، وانتخبوا لجنة رباعية. وقد توسعت هذه اللجنة في اتصالاتها باتجاه العديد من مناضلي الحزب في المحافظات وقطاعات العمل. وعلى ضوء ذلك تمت صياغة ست نقاط نظرية وعملية لإعادة التنظيم. وبعد لقاءات عدة مع لجنة القيادة القومية، ومع القيادة التي انتخبها اللقاء. وافقت لجنة القومية على هذه النقاط خطياً. لكن القطرية ناورت ثم رفضت.

هذا الواقع فرض نفسه في تعدد التنظيمات والتيارات والكتل. كما فرض نفسه في الممارسة. ففي مجال التنظيم، تكون تنظيم قومي، شكلته القيادة القومية، وتنظيم قطري شكلته القيادة القطرية. لكن البطء في العودة لأي تنظيم، كان شديد الوضوح، وموضع شكوى. فالعودة دون معالجة الأسباب التي ولدت هذا التشرذم والتناقض، تنطوي على احتمالات التفجر اللاحق. وهذا ما حصل فعلاً عند كل منعطف هام. أما التيار الناصري، فقد تحول إلى تنظيمات، بينما ظل تيار الاشتراكيين يتدخل مع التنظيم القطري ويفترق عنه، حتى تحول فيما بعد إلى «حركة الاشتراكيين العرب» وبقي عدد محدود يبحث عن صيغة لتشكيل نواة ماركسية عربية.

وفي مجال الممارسة: كانت هذه التنظيمات والتيارات، تتفق في مواقف، وتتصارع بعنف في مواقف أخرى. ففي مناسبتين هامتين توحدت المواقف وهما: الموقف المضاد لإلغاء التأميم والإصلاح الزراعي. وهذا التوحد أجبر السلطة على إلغاء الإلغاء. وهذا الإذعان كان أهم الأسباب، التي جعلت الضباط القيايين الذين صنعوا مرحلة الانفصال وقادوها، ينقلبون على السلطة، ويعلنون الأحكام العرفية من جديد. وإذ ذاك استثمر الضباط البعثيون والناصريون، هذا الصراع، فقاموا بانتفاضة عسكرية لاستلام السلطة. لكن الانتفاضة فشلت: أولاً، للنقص في التحضير. ثانياً، لأن الضباط الذين استلموا إذاعة حلب، أعلنوا عودة الوحدة الفورية. وهذه النقطة كانت خارج الاتفاق. وكان ذلك في آذار ١٩٦٢. وإثر القشل اعتقل وحوكم الذين شاركوا في الأعداد والتنفيذ، وحكم على اثنين منهم بالإعدام، وهما حمد عبيد، ومحمد إبراهيم العلي. وإلغاء الحكم بالإعدام، توحدت مواقف هذه التنظيمات والتيارات، الأمر الذي أجبر السلطة على عدم التنفيذ. وبعد عام قامت ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣ دون أن يكون التنفيذ قد حدث. أما في

المواقف التي تخصّ بقاء النظام أو سقوطه، فالمواجهة كانت عنيفة. والجامعة* كانت المرأة. ومن الطبيعي أن يكون الموقف موحداً في كافة المناسبات الوطنية والقومية، مثل اسكندرون وفلسطين وثورة الجزائر، لأنّ الهمّ الوطني والقومي هو قاسم مشترك.

وفي هذه المرحلة تعرضت الثوابت إلى هزّات عنيفة. والجدل الحار كان يدور حول كلّ مرتكز: مفاهيم الحزب العامة. وأصول تكوين الحزب الثوري. وأساليب نضال هذا الحزب وهذا الجدل، كان يتم بين التيارات والكتل والتنظيمات، كما كان يتم داخل كل تنظيم وتيار وكتلة. وفي هذا الإطار، طرحت القيادة الجماعية الواقعية بعيداً عن الفردية والمزاجية. وطرحت الاشتراكية العلمية، بديلاً عن الاشتراكية الإصلاحية، وطرحت الديمقراطية ضمن الحزب وضمن المجتمع، خارج إطار الخوف من الداخل ومن الخارج. وفي هذا الإطار أيضاً، تعددت وتنوعت النقاشات حول أهم مسائل الثورة العربية، خصوصاً حول الوحدة كمضمون، وأدوات تحقيق، وأسلوب تحقيق، وضمانات الاستمرار. وحول حرية الفرد وحرية المجتمع، وحول فلسطين واسكندرون، وأساليب التحرر. ولم يكن فوق الرؤوس أي سيف مسلط. ولم تكن هناك مقدسات. حتى أن بعض القياديين الاشتراكيين طرحوا نظرية الكيانات الأربعة: المشرق العربي — وادي النيل — الجزيرة العربية — المغرب العربي. وبين هذه الكيانات وحدة أو اتحاد. وبعضهم طرحوا مرحلة القومية. وحول الدخول في البرلمان في مرحلة الانفصال، كانت هناك اجتهادات : فقد قاطع البعثيون الانتخابات في محافظات، ودخلوها في محافظات أخرى. لقد كانت الحرية تمارس دون إذن من السلطة، حتى بعد إعادة قانون الطوارئ والأحكام العرفية. وتمارس في التنظيمات والتيارات دون قرارات مركزية. فالوزن الفاعل لم يكن للقيادات الحزبية، لأنها كلها موضع نقد. ولا للسلطة والنظام، لأنهما مفرغان من عناصر القوة. أما القطاعات المتحركة، فقد كانت تضج بالنشاط بحثاً عن حلول، ومواجهة لممارسات.

وعلى امتداد هذه المرحلة الزمنية، كان الرفاق العسكريون يتعرضون للظروف نفسها، وإلى نتائج هذه الظروف. فمع قيام الوحدة وقبل تشرّد الحزب، أحيل كبار الضباط البعثيين إلى وظائف مدنية: سياسية وإدارية ونقل حجم مؤثر إلى الإقليم الجنوبي، بذريعة تخليص الجيش من الحزبية. وهكذا توزعت كتلة البعث التي كانت هي الأقوى في الجيش، إلى كتلٍ أربع: الأولى خارج النطاق العسكري. والثانية ضمن أمن وإجراءات النظام. والثالثة في الإقليم الجنوبي. والرابعة في

*لقد أقام البعث في الجامعات والثانويات العراقية والسورية تنظيم الطليعة الطلابية التقدمية، خارج السلطات وفي مواجهتها. ومن خلال هذا التنظيم كان ينشط الطلبة البعثيون وأصدقائهم.

الإقليم الشمالي. ومن الطبيعي أن يشكل هذا الحال جرحاً نازفاً، يستفز البحث عن حل، وينقب عن جذور السبب. فسورية كانت تغلي باتجاهات متصارعة. وكتلة البعث في الجيش، كانت تتكامل مع قوة تيار التقدم في الشارع والمجلس النيابي، فينتصر الاتجاه الوطني — الديمقراطي — التحرري في كل مواجهة. أما الآن فالقوى التقليدية والإقطاعية والدينية هي وحدها المؤطرة، من خلال العائلات والإقطاعيات والجوامع والمؤسسات الدينية. بينما يفتقر اتجاه التحرر والتقدم إلى الفاعلية. فالمجلس النيابي قد ذهب. والحزب قد حل. والديموقراطية قد ألغيت. وكتلة البعث في الجيش قد أنهكت بالتسريح والتوزيع. فما هو المصير؟

لكنّ البحث والتنقيب كانا يصطدمان بتطورات الواقع: السياسي والحزبي، وبتراكم ممارسات النظام، فتوالد العقد. ومع كلّ عقدة جديدة تتغير صيغ البحث والتنقيب، وتتغير الحلقات والعناصر. وفي هذا السياق تكونت اللجنة العسكرية في الإقليم الجنوبي. وبعد عدة تبدلات ناتجة عن تطورات الواقع، أخذت اللجنة صيغتها النهائية* وهذه الصيغة بذاتها تحمل بذور الخلل اللاحق. فالطابع المذهبي كان الطابع الغالب فيها. لماذا؟ هنا تقع زاوية مظلمة. إذ لا وجود لتبرير مقنع فتنوع الحزبيين في الجنوب والشمال، يتناقض مع هذا الطابع. وهذه اللجنة لم تكن مرتبطة بالقيادة القومية، ولا بالقيادة القطرية، ولم تكن ضمن تيار محدد. لكن ثقلها الأساسي كان في التيار القومي. أما علاقاتها فهي مع كل التيارات. وهذه اللجنة هي التي قادت التنظيم العسكري وكونته. وقد حكم هذا الواقع كلّ المسار اللاحق: فطابع اللجنة انعكس في طابع التنظيم. لكنّ الانعكاس لم يكن مطابقاً تماماً. فالقاعدة أكثر تنوعاً. ودور اللجنة في التأسيس، تحول إلى دور مطابق في القيادة. والسرية التي حكمت ظروف التأسيس، لم توفر شروط النقد الحر، والنضج الطبيعي. وغياب التنظيم المدني جعل التنظيم العسكري متفرداً، وّلد لديه شعوراً بالتفوق. وتناقض التنظيمات والتيارات والكتل، كان ينعكس على الحزبيين العسكريين. ودور الجيش في وضع مفرغ كوضع الانفصال، دور أساسي. والقوة التي تقود هذا الدور، هي القوة الأكثر تنظيمياً، وقوة البعث كانت الأولى. لكنها لم تكن الوحيدة. فالكتلة الشيوعية المؤثرة، قد سرّحت في زمن الوحدة. والناصرية في الجيش لم يكن لها أيّ تنظيم. وهي تعتمد على النظام والذين لا لون سياسي لهم، خارج القدرة على التأثير، رغم أنهم الأكثر عدداً ومسؤوليات. أما المتضررون من المد التحرري قبل الوحدة. ومن الإصلاح الزراعي، والتأميم المحدود في عهد

* من: محمد عمران — صلاح جديد — عبد الكريم الجندي — أحمد المير — حافظ الأسد — عثمان عثمان — مصطفى الحج علي — موسى الزعبي — سليمان حداد.

الوحدة، فكانوا يشعرون بالثقة والأمان. إذ إن المسؤوليات الأساسية في الاتحاد القومي، والسلطة التنفيذية، والإدارات، والجيش، كانت بيد الفئات ذاتها. ولذلك حدث الانفصال بواسطة فوج من الهجانة دون أن يقاومه أحد. وكان ذلك يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١.

لقد تشرذمت القوى السياسية والطبقية والعسكرية في مرحلة الانفصال. فالاشتراكيون والشيوعيون والرجعية الدينية، يقودون قطاعاً شعبياً طبقياً واسعاً، ويدمجونه ضمن النظام. وبين القطاعين تناقض في القاعدة، وتناقض واتتلاف في القيادة. وهذا الوضع بدوره ينعكس على الكتل العسكرية ضمن هذا الائتلاف الحاكم. وبسبب هذا التناقض، فإن الفاعلية في معظم المواجهات كانت مفقودة.

والبعث القومي والتيار الناصري، يقودان قطاعاً شعبياً أكثر سعة، وأقدر على الحركة، فهو غير مقيد بسلطة، وموحد في مواجهة النظام. ومستفيد من تناقضات قوى النظام في القمة والقاعدة. ومن توجهات النظام المتعارضة مع مصالح العمال والفلاحين، وخاصة في مسألتي التأمين والإصلاح الزراعي. لكن التناقض بين تياري البعث والناصرية، كان شديد الوضوح فيما يخص الوحدة. فالناصريون يريدون عودة الوحدة دون دروس. والبعثيون يتمسكون بالدروس التي تمهد لوحدة تعيش. وأهم هذه الدروس سيادة الديمقراطية السياسية في النظامين قبل الوحدة. وخلف التيارين يقبع تاريخ. والتاريخ متناقض. وهو شديد الإيلام بالنسبة للبعثيين: اعتقالاً، وتسريحاً، واضطهاداً، وتشويهاً. وخيبة أمل، وتبديداً للقوة. وفي إطار كل تيار تتدرج قوة عسكرية. وقوة البعث هي الأقوى، في سورية، وفي العراق، والأردن. والإيمان بالديموقراطية طريقاً للوحدة والتقدم والتحرر، قد تعزز. فهذا السقوط المريع للوحدة، قدم درساً بليغاً يغذي هذا الإيمان. وتيار التنظيم القطري مدنياً وعسكرياً، ينوس بين التيار القومي، وتيار الأستاذ الحوراني. وفي الوقت نفسه، هو أكثر بعداً عن الرجعية، وعن الناصرية. ومن هذا الوضع سوف يستفيد البعث القومي لاحقاً.

وهنا غاب وعي التحرر، وغاب التقدير لقوة الخصم الخارجي. وهذا الوعي مرحلي بالضرورة. وظروف الواقع تفرضه. وهذه الظروف تستلزم توفير شروط المناخ الحر: ضمن القوى. وبينها. وفي الواقع والتوفير يفترض توحيد الاتجاه العام لقوى التحرر. والتناقض مع الاتجاه العام للنظام وقواه: الإقطاع والرأسمال المستغل والتابع، والرجعية الدينية. والتناقض مع امتداد النظام في الخارج: الرجعية الطبقة والدينية، عربياً والإمبريالية عالمياً. والصهيونية إقليمياً وعالمياً. وهذا المنطلق يغير كل التحالفات في النطاقيين العربي والعالمي.

وقوى التحرر في هذه المرحلة مثلثة الأطراف:

١ - التيارات التي تعود بأصولها إلى البعث

٢ - التيار الناصري العام.

٣ - الحزب الشيوعي السوري، والنويات الماركسية

٤ - الوطنيون - الديموقراطيون عامة. لكنّ توحيد الاتجاه العام، يشترط فهماً موحداً لمرتكزات التحرر في الظرف المحدّد. ولكون انتزاع الديموقراطية وممارستها هما المدخل. وأنّ الديموقراطية هي واحدة من هذه المرتكزات. وكذلك الوحدة. وأنّ المناخ الحر مطلوب في القطرين المقدمين على الوحدة، وليس في واحد منهما فقط. وأنّه مطلوب قبل الوحدة وبعدها. وقبل السلطة وبعدها. وأنّ النضال من أجل سيادته، لا يستهدف إحراج السلطة فقط، ثمّ التخلي عن هذه السيادة بعد إسقاطها. إنما يستهدف ممارسته واقعياً : في البيت والمدرسة. والجامعة. والحزب. والنقابة. والسلطة. والمعارضة. والتطبيق العملي لهذا الفهم في الظرف المحدّد والمكان المحدّد، يستدعي تغيير الاتجاه العام للحزب الشيوعي تجاه القضايا القومية، ومنها الوحدة وفلسطين. واقتناع التيار الناصري العام بأنّ الوحدة بين قطرين تشترط سيادة المناخ الحر المسبق في القطرين معاً. وتحول التيار الاشتراكي. والشيوعي والوطني - الديموقراطي عامة، من الاندماج بالنظام، إلى الاندماج ضمن تيارات إسقاط النظام. وتخلي القياديين في التنظيم القومي والقطري للبعث، عن المزاجية والفردية والعصبية التنظيمية، التي تراكم وتضخم التناقضات بدل أن تحولها إلى مادة لحوار، وإلى مدخل لتعود ممارسة الصراع الحر. والتطبيق العملي يستدعي، تكوين رأي عام ضاغط من قواعد هذه التيارات لتغليب هذا التوحيد في الاتجاه العام. ولإقناع القياديين في هذه التيارات، بأن أعضاء وأصدقاء هذه القواعد، هم مناضلون أحرار لهم آراؤهم وقناعاتهم، وليسوا مادة لزجة تدار في أيّ اتجاه. وللتاريخ، فإنّ الاكثريّة كانت من هذا الطراز. طراز المناضلين الأحرار. ولذلك فإنّ العودة لأيّ تنظيم كانت شديدة البطء.

وبما أنّ هذا الوعي والتقدير قد غابا، فإنّ النقيض هو الذي حدث. وهكذا تولّد جذرٌ آخر. وقد تدرج النقيض من الصراع السلمي والمسلّح مع قوى النظام، إلى التسابق بين القوى النقيضة لاستلام السلطة، ودفاع الاشتراكيين والشيوعيين عن هذه السلطة. وقد خيضت معارك قاسية في الهجوم والدفاع. والمادة الأساسية لهذه المعارك، تشكلت من تيارات التحرر ذاتها. وهذا المسار بجذوره وفروعه هو الذي قاد إلى شكل الوصول للسلطة بأداة عسكرية. ودون نضج واختمار. ودون وحدة لقوى التحرر. ودون فرزٍ سياسي وطبقي بين المتناقضات. ودون اتفاق حتى بين تيار البعث والتيار الناصري. وحتى دون استعادة الثقة التي زالت في آذار ١٩٦٢ ومن الطبيعي

أن يقود هذا المسار إلى صراعات ضمن السلطة وحولها. وبين تيار وتيار من تيارات التحرر، وضمن كل تيار. وأن يقود إلى ممارسات تتناقض مع الصراع الحر، وخلق المناخ الحر. وذلك رغم الفروق في الدرجة والنوع بين مرحلة وأخرى.

إذاً في ظل هذه الظروف حدث الانقلاب العسكري في الثامن من آذار ١٩٦٣. وقد كان القائمون به، يستهدفون تحويله إلى ثورة. ولذلك سمي ثورة الثامن من آذار. ولم يكن بالإمكان تأجيله. فالسباق لاستلام السلطة، لا يتم في الشارع وصناديق الاقتراع، وإنما فوق ظهور الدبابات. ومعظم العسكريين الذين خططوا أو نفذوا محاولة آذار ١٩٦٢، كانوا في السجون. والأحكام العرفية مفروضة. والنشاط السياسي المعارض يمارس رغم السلطة، ولكن ليس دون سجون واعتقالات ومحاكمات. والحياة السياسية التشريعية والرسمية معطلة بعد انقلاب ضباط الانفصال على الحكومة والمجلس وإعادة قانون الطوارئ. لقد كانت المعارضة ساخنة وهجومية، ولكن ليس دون مقاومة من النظام. والمحكومون بالإعدام، كانوا معرضين للتنفيذ. والصراع في الوطن العربي والعالم، كان محتدماً بين معسكري الثورة والتحرر والاشتراكية، والرجعية الطبقية والدينية والإمبريالية. ولذلك كله جرى التسريع بالقيام بالثورة.

لقد خططت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي للثورة في القطرين العراقي والسوري على التوالي. فالبعث في العراق كان الأقوى، لأن الحل لم يطله. والسلطة في العراق أضحت هزيلة وممقوتة، بسبب ممارساتها القمعية. والصراع بين قاعدة السلطة: الحزب الشيوعي العراقي، وقمة السلطة، جعلها مكشوفة ومهتزة. والإضرابات العمالية، والانتفاضات الفلاحية، زادت في هزالتها وإضعافها. وفي الوقت ذاته، أسهمت في التمهيد للتغيير. ولذلك نجحت ثورة الثامن من شباط ١٩٦٣ في العراق.

وهكذا، فالوصول إلى السلطة في سورية، لم يكن ثمرة النضج الطبيعي لقوى التحرر والتقدم، وسيطرة هذه القوى سيطرة واقعية في كافة المجالات. لأن هذه القوى لم تكن مكتملة النضوج، ولأنها كانت موزعة بين موقعين متخاصمين. ومتباينة أو متناحرة في كل موقع. وقوة الوصول إلى السلطة كانت هزيلة. والجذران تكاملاً في تحقيق هذا الهزال. وممارسات الحزب الشيوعي في العراق ضد البعثيين والقوميين عامة، خلقت عداءً مستحكماً. ثم جاءت ممارسات سلطة البعث بين شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣ ضد الحزب الشيوعي والأكراد في الشمال، لتضاعف هذا العداء. وشركات النفط خاصة، والرجعية العربية، والإمبريالية عامة، هي المستفيدة الأولى من هذا القمع المتبادل في المرحلتين: مرحلة ١٩٥٨ — ١٩٦٣ ومرحلة ١٩٦٣ والصراع البعثي — الشيوعي في العراق، انعكس على القوى الشبيهة في سورية، فازداد وضع التحرر ضعفاً وإرباكاً.

وتنظيم السبعث المدني لم يكن يتجاوز بضع مئات من الأعضاء، وثلاثة إلى أربعة إضعافهم من الأنصار، عندما قامت ثورة آذار. والسبب يعود إلى الجذر الأول، أي حل الحزب. ومخطط الحزب لاستلام السلطة في العراق وسورية، كان وليد الظروف السياسية، ولم يكن تنويجاً للسيطرة الواقعية في كافة المجالات. ومع غياب هذه السيطرة، تنتفي إمكانية الوصول الديمقراطي إلى السلطة. وتشرذم وصراع قوى التحرر، وتوزعها بين موقعي السلطة والمعارضة، يجعل وصول هذه القوى إلى السلطة مستحيلاً. والوضع السائد في مرحلة الانفصال، يوفر فرص الوصول إلى السلطة، ويحتمها. وغياب الثقة بين البعثيين والناصريين، يجعل السباق ضرورة حياتية. ومع غياب السيطرة الواقعية، والوحدة في الاتجاه العام لقوى التحرر، تنتفي إمكانية التخطيط المسبق، والتقاط لحظة الأزمة في بنية النظام، وصنع الثورة، وتطويرها على ضوء هذا التخطيط. وتحديد التحالفات، وتصنيف التناقضات، في المستويين: القطري والقومي.

ولأن هذه السيطرة، وهذه الوحدة لم تكونا قائمتين، بل العكس هو الذي كان حاصلًا، فمن الطبيعي ألا يكون الواقع العربي محلاً تحليلًا شاملاً. والوضع العالمي كذلك. ومع غياب هذا التحليل، فإن الحزب لا يستطيع أن يحدد مراحل التغيير، المستندة إلى أسس العلمية والثورية. وأن يباشر التحقيق على ضوء هذا التحليل. وأن يترك الباب مفتوحاً لكل تطور جديد ومثل هذا بالضبط ينطبق على العلاقات والمواقف من المشاكل والقوى العالمية. ففي النصف الثاني من القرن العشرين، كان لاتجاهات الوزن العالمي دور موازٍ أو متفوق على العامل الذاتي. ولذلك، فإن هذه النتائج ولدت وضعاً مرتبكاً ومتناقضاً في كل مرحلة من المراحل. ووضعاً مماثلاً بين مرحلة ومرحلة.

وبسبب هذا المسار وما تولّد عنه من نتائج، فقد كانت القيادة الفعلية، بيد اللجنة العسكرية الموسعة*. وهذه النتيجة تحولت إلى سبب جديد للصراع والتناقض. لأنّ للحزب تاريخاً نضالياً طويلاً، وله مؤسسات منتخبة. والحزبيون العسكريون أوصلوه إلى السلطة، ولم يصنعوه. ولأنهم هم بأنفسهم حزبيون قبل أن يكونوا عسكريين. لكنّ الصراع والتناقض كانا يتراجعان إلى الظل مع كل تحد جديد. والتحديات كانت كثيرة. فالتحدي الناصري وصل إلى ذروته، إثر فشل ميثاق

*أضيف للخمسة: أمين الحافظ — حمد عبيد — محمد رياح الطريل — أحمد السوداني — سليم حاطوم — حسين الملحم

١٧/نيسان/١٩٦٣. وتحريض عبد الناصر العلني، على البعث لإسقاطه. والقيام بحركة عسكرية في ١٨ تموز/١٩٦٣. وإعدام قرابة الثلاثين ممن قاموا بالحركة. والشار كانت كارثية. فهذا الجرح النازف حكم المسار اللاحق لسنوات طويلة. أما التحدي الرجعي: طبقاً ودينياً، فقد ظل ينكفئ ثم يتقدم. والحركة في الاتجاهين لم تتوقف. وهذا التحدي كان يستند إلى الجوار في الأردن ولبنان. فالحلف الثلاثي في لبنان: شمعون - الجميل - إدّه، كان يساند هذا التحدي. هنا يختفي عامل الدين، ويبقى عامل المصلحة. والحكم في الأردن كان مسعوراً في عدائه. ولذلك، فإن المؤامرات والمساعدات المضادة، لم تتوقف حتى الـ ١٩٧١ وخلف نظامي الأردن ولبنان، تقف أميركا وبريطانيا وفرنسا. وإجهاض مسار التحرر قبل أن يستقر، بقي قاسماً مشتركاً.

ومع نمو فعالية الحزب، وعودة الكثيرين من الرفاق القدامى، وتجذر موقعه الطبقي، أخذت سلطة الحزب تترسخ. وفكره يتقدم. ومثل المؤتمر القومي السادس - أيلول ١٩٦٣ ذروة هذا التقدم. كما مثل حلّ اللجنة العسكرية، وانتخاب مكتب عسكري تنظيمي، خطوة كبيرة على طريق ترسيخ دور المؤسسات الحزبية المنتخبة. والقطاع الحزبي العسكري ظلّ ممثلاً بقيادتي الحزب القومية والقطرية، وبمؤتمري الحزب: القومي والقطري لكنّ حلّ اللجنة العسكري، لم يؤد إلى تراجع دور المؤسسة العسكرية. لأنها هي التي أوصلت الحزب إلى السلطة. وهذا الدور نفسه تحول إلى عنصر جديد من عناصر الصراع. لكنّه لم يبق بالحدّة نفسها فالأدوار الأخرى كانت تنمو: الحزب وأصدقاؤه من خلال الحرس القومي. والطلاب من خلال الطليعة الطلابية التقدمية. والتي تحولت إلى الاتحاد الوطني لطلبة سورية. والعمال والفلاحون من خلال تنظيماتهم. وجميع هؤلاء كانوا ذوي مصلحة، بترسيخ دور المؤسسات الحزبية، وتجذير مسار الثورة.

ورغم تنامي الأدوار الموازية، وخفوت بعض التحديات، فقد كانت تتوالد عوامل إرباك وتناقض جديدة. ثمّ تنمو. والسبب واحد: وهو عدم نضوج مرحلة التأسيس للوصول إلى السلطة. وتوالد العوامل كان يؤدي إلى تزايد الإحباط والتمزق في صفوف التيار الشعبي التحرري. وإلى تكثيف المؤامرات الخارجية، وإلى تعظيم دعم القوى المضادة داخلياً. وكلّ ذلك، يحتم التركيز على حماية السلطة، على حساب التركيز على التحولات الاقتصادية والاجتماعية، بما يتوافق مع مستوى التطور الذي بلغه القطر.

وآثار هذا الواقع لم تبق داخلية. فقد امتدت إلى قوى التحرر والتقدم في الوطن العربي وفي العالم. فلبعث فروع وحلفاء. وخاصةً الجزائر، وحركات التحرر العربية والعالمية. وللناصرين

* بين مصر وسورية والعراق.

حلفاء ودولة. والدولة في قمة دول التحرر. وللشيوعيين أقران ودول. وللأشراكيين في الداخل، أقوى كتلة شعبية. وآثار الخارج في الداخل، فعلت الفعل ذاته. وقد تساوى في هذا الفعل المتبادل: الصراع البعثي — القومي — الشيوعي في العراق. وموقف المتحدة والموقف منها. وما ينتج عن ذلك من امتداد في الساحتين العربية والدولية.

ومعسكر الخصوم هو الذي كان يحصد الثمار. والخصوم كثر: الإمبريالية والصهيونية عالمياً. والرجعيات الطبقيّة والدينية والعنصرية قومياً. وفي هذا السياق تتوزع المسؤوليات. لكن المسؤولية تقاس دوماً بمقدار الدور والقدرة على التأثير.

ثم جاءت ردّة الثامن عشر من تشرين ثاني عام ١٩٦٣ في العراق لتخلق واقعاً جديداً. فالمؤتمر القومي السادس كان في الواقع أقرب إلى التحليل الماركسي — القومي، منه إلى تراث البعث. والقيادة المنبثقة عن هذا المؤتمر كانت متجانسة نسبياً، لكن أمينها العام الأستاذ ميشيل عفلق، كان متمسكاً بالتراث ومناوئاً من حيث الواقع للخط الجديد. ومع الأمين العام تيار كامل. والسيطرة الحزبية في القطر العراقي كانت للتيار الأول. فأخذ التيار الثاني يبحث عن أنصار. وهؤلاء كانوا في التنظيمين المدني والعسكري. وفي قمة التنظيم العسكري. وترافق هذا التطور في الحزب، مع تطور آخر في السلطة. فمؤتمر الحزب، كان قد أقرّ قيام الوحدة بين قطري سورية والعراق خلال شهرين. والوحدة العسكرية خلال شهر واحد. وأرسل لواءً عسكرياً سورياً للعراق، للاسهام في إنجاز هذه الوحدة. وفي العراق كتلة عسكرية يرأسها رئيس الجمهورية: عبد السلام عارف. وهذه الكتلة مؤلفة مع البعث، لكنها في الواقع بعيدة عن تراثه، ومتناقضة مع خطه الجديد، وتعاني من هيمنة الحرس القومي البعثي على الأمن في الداخل، ومن قوة هذا الحرس.

لذلك، فقد كانت أقرب إلى القاهرة، وأبعد عن دمشق. وأكثر بعداً عن الخط الجديد في سورية والعراق معاً. وغير متجانسة مع خط التراث، لكنها متفقة مع رموزه اتفاقاً مرحلياً. وهكذا حدث لقاء ثلاثي بين المتعاطفين مع القاهرة في صراعاها مع دمشق. والكتلة العسكرية التي يرأسها رئيس الجمهورية. وتيار البعث المناوئ للخط الجديد. فدخل العسكريون إلى المؤتمر القطري، واعتقلوا القيادة وأبعدوها. وإذ ذاك سيطر الحرس القومي على الشوارع، وفرض إعادة الشرعية الحزبية. لكن القوة العسكرية استخدمت بكثافة، وحدثت المجازر ضد الحرس القومي. وكتيبة دبابات البعث الأولى قامت بالدور الأبرز. وهي محسوبة على خط التراث. ونجح الانقلاب العسكري. وهكذا تخطت النتائج ما أراده تيار التراث، وتخطت مشروع الوحدة. وسقط حكم الحزب في العراق. ومعه سقطت الوحدة. وكان لشركات النفط وللنفوذ الأجنبي، وللتعامل الخاطيء مع القضية الكردية، ولتعامل بعض رموز هذه القضية مع ذاك النفوذ، دور بارز في

الوصول إلى هذه النتائج. وهنا أيضاً كما في سورية، شكل غياب التأسيس للمناخ الحر منذ عام ١٩٥٨، السبب الجوهري للمسار اللاحق. فمن هذا الغياب تفجر الصراع الدموي: الشيوعي - البعثي - القومي حتى عام ١٩٦٣. ثم تفجر ثانية بين شباط ١٩٦٣ وتشرين ثاني ١٩٦٣ مع تبدل في الطرف المهيمن. ثم تغير الطرف المهيمن بعد هذا التاريخ. لكنه كان مفرغاً من عناصر القوة، وخاصة القوة الشعبية.

لقد أحدث سقوط حكم الحزب في العراق صدمة في سوريا، وعلى مستوى الحزب قومياً. ففي سورية سحبت الثقة من القيادة القطرية، لأنها في صلب الخط الجديد. وعلى المستوى القومي انعقد المؤتمر القومي السابع. وقد شكل خطّه تراجعاً عن الخط الجديد. وهذه النتائج تولدت عن الخوف من المستقبل، وتراجع ثقة الحزب في القدرة على تحمل مسؤوليات هذا الخط، وتراجع الثقة في قيادة هذا الخط. فهي لم تستطع الحفاظ على سلطة الحزب في العراق، وتطوير الوضع الشعبي والعسكري بما يتفق مع مقررات المؤتمر. وكذلك فإن الطموحات الكبيرة قد تقلصت. فالجناح الثاني للثورة قد ذهب، وتحول إلى جناح معادٍ. وكان توجهه الأول مضاداً للبعث عامةً، ولسورية والحزب الذي يقودها خاصة. والطموحات كانت مشروعة. فسورية والعراق، قطران متجاوران. وهما متقاربان في الغنى. ومتكاملان اقتصادياً ومائياً وجغرافياً. وفي حال التوحد، يتمكن العراق من السيطرة على بتروله. وتتمكن الدولة الموحدة من تأمين مرور النفط عبر سورية، وإلغاء الامتياز البريطاني - الفرنسي. وهذه الدولة الموحدة تستطيع معالجة قضايا الأقليات القومية معالجة إنسانية وطنية. تحافظ على وحدة الوطن من جهة، وتمكن الأقليات عامة والأقلية الكردية خاصة، من ممارسة حق الاختيار، في كل شأن من شؤونها. وكذلك فإن الدولة الموحدة الغنية بقدراتها، تستطيع خلق النموذج المغربي والمساعد لكافة قوى التحرر. وخاصة في الجوار. وتستطيع أيضاً تحقيق أكبر قدر من الرفاه والحرية لشعبها، انطلاقاً من إعادة الثقة والوحدة في الاتجاه العام، لكافة قوى التطور والتحرر والتقدم. لكن ذلك كله قد انهار. إذاً لا بد من التوقف، والانطلاق من الواقع الجديد.

لقد لعب تغير التحالفات الدور الحاسم في الوصول إلى هذه النتائج. فتيار التراث يحتل موقع القلب في صراعه مع الخط الجديد. واللجنة العسكرية تحالفت مرحلياً مع هذا التيار. فهي المسؤولة عسكرياً وحزبياً في قطاع الجيش. وقوة الاندفاع نحو الأمام تقلصت بعد تلك الصدمة. وأي تغيير عسكري في سوريا سوف يكون دموياً. وهي ستدفع الثمن الأول. وخط المؤتمر السادس يفترض الاندفاع. والتغيير يستهدف توقف هذا الاندفاع. ولذلك فقد شمل التحالف تغييراً

مزدوجاً: في الخط. وفي القيادة. وتقل التيار القطري كان قد عاد إلى الحزب. وانضم إلى التحالف الجديد. فهو في تكوينه العام أقرب إلى هذا الموقع، وخاصة إلى اللجنة العسكرية. والمؤتمر القومي السابع أضاف إلى تغيير الخط شراً آخر. فالقيادة التي دعت إليه لم تراعى القواعد التنظيمية في طريقة الانعقاد. وفي العضوية. ونجم عن ذلك أمران اثنان: الأول، ضعف التمثيل بسبب عدم مراعاة تلك القواعد. والثاني: الانشقاق اللاحق في الحزب. فتيار المؤتمر السادس قاطع بأكثريته. إذ بلغ عدد المقاطعين بحدود الـ ٧٠ عضواً من أصل قرابة الـ ٢٢٠. ورغم هذه المقاطعة، ورغم التحالف بين اللجنة العسكرية، فإن الأمين العام للحزب الأستاذ ميشيل عفلق لم ينجح في القيادة القومية إلا بأكثرية هزيلة جداً، وهذا الأمر يشير إلى جزء من المسؤولية عما حدث للحزب في العراق، وإلى اتجاه التطور في الحزب. إذ إن الأمين العام يمثل رأس تيار التراث. ثم جاءت التحركات الرجعية الشرسة: دينياً وطبقياً، لتخلق واقعاً جديداً، وفي هذا الواقع أصبح للشعب الدور الأبرز. فقد استخدمت الرجعية الدينية السلاح في حماه. واستخدمت الإضراب التجاري في دمشق والعديد من المدن الأخرى. وقطعت بعض الطرق حتى وسط العاصمة. وكانت المواجهة عنيفة. فمقابل السلاح في حماه، استخدم السلاح. ولكسر الإضراب وفتح الطرق، نزل العمال والحرس القومي إلى الشوارع. ولتسيير شؤون المواطنين، فتحت المتاجر والأفران والصيدليات، وأدارها متطوعون: عمالاً وطلبة وموظفين، بمنتهى النزاهة والأمانة. فكانت المواجهة طبقية: فالحرس القومي كان يتألف حقيقة من الفئات الوسطى والفقيرة. ومن الطبيعي أن يكون العمال من الفئات الفقيرة هنا تقلص مفعول الصراع الأول. فالتيار الشيوعي والاشتراكي، والسيار الناصري، هما أصلاً من الفئات الوسطى والفقيرة. والخصم يستهدف مصالح هذه الفئات. ورغم أن التنظيمات الدينية تحدث الاختلاط، وتمييع الفرز، وتزييف الوعي. فإن وعي المصالح هو الذي يستعيد التوازن. وهذا ما بدأت ملامحه تظهر منذ المواجهات الأولى. لقد كانت قوى التحرر والتقدم في مواقع متناقضة ومتصارعة. أما في هذه المواجهات فقد أخذت هذه المواقع بالاختلاط. إن غياب التأسيس للمناخ الحر، هو الذي ولد التناقض والصراع. أما صراع المصالح والرؤى، فقد فرض بدايات معاكسة.

لقد استثمرت الرجعية واقع الصراع والتناقض، فوظفت الأسلحة التي تمتلكها، في مواجهة القوة التي أصبحت في مواقع المسؤولية. مستبقة في ذلك معركة انتزاع هذه الأسلحة. ومستبقة أيضاً، إمكانية التوحد في الاتجاه العام لقوى التحرر. لكن هذه المواجهة قد ولدت بدايات التفاعل. وفي الوقت نفسه، سلطت الضوء على ضرورة انتزاع هذه الأسلحة وأوضحت خطر عدم الإنتزاع. لكن المواجهة ذاتها، أحدثت تبايناً في سبل المعالجة، وتناقضاً في حدود انتزاع الأسلحة

الاقتصادية والسياسية. ومن الطبيعي أن يحدث هذا التباين والتناقض. فالقوة التي أصبحت في مواقع المسؤولية، تفتقر إلى النضج التاريخي الذي يضعها في موقع السيطرة الواقعية في قطاعات الإنتاج والخدمات. وظروف الوصول إلى السلطة، غيّبت إمكانية التخطيط المسبق ونتيجة لذلك تصادمت الرؤى لأساليب المواجهة، ولحدود انتزاع الأسلحة. فانتصر الاتجاه الأكثر حسماً وعمقاً. لأنه كان يجسد ما يجري واقعياً على الأرض. وهذا الانتصار كان أساسياً في التأسيس للصراع اللاحق بين قوى الرؤى المتباينة أو المتناقضة.

في معركة المواجهة بين المتناقضات الحقيقية، اختفت تدريجياً المواجهة بين تيارات التحرر والتقدم. وتوحّدت تدريجياً الكتل الشعبية التي تتضوي ضمن هذه التيارات. وهذا الوضع فرض نفسه على الكثيرين من القياديين في مختلف التيارات. فبدأ التعاون في المجلس الوطني المعين، والسلطة التنفيذية، والإدارات. إذ إنّ هذه المعركة تتعلق بمصالح هذه الكتل الشعبية جميعاً. فهي تتعلق بالأرض. والصناعة. والتجارة. والمصارف وشركات التأمين. واتجاهات توظيف الموارد. والتأمينات الاجتماعية. والتنظيمات الشعبية. وقوانين العمل. والتشريع. والقضاء. والمحاكم الاقتصادية... أي بكل ماله علاقة ببنتين طبقيتين متباينتين أو متناقضتين، وبتوجهات نظامين سياسيين. اجتماعيين، لا يتداخلان إلا في الرؤى المتباينة أو المتناقضة للفئات الطبقة الوسيطة.

لقد استمرت حدة هذه المواجهات، طيلة أعوام ١٩٦٤-١٩٦٥-١٩٦٦ والناتج كانت تسير باتجاهين متناقضين: توحيد الحجم الأكبر من الكتل الشعبية ذات المصلحة بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية. والهزائم المتواصلة للحلف الطبقي - الديني. والخصمان كانا يستندان إلى بعدين عربيين وعالميين متناقضين.

الأول: إلى الاتحاد السوفييتي والصين ومعسكرهما عالمياً. وإلى قوى التحرر والتقدم الرسمية والشعبية عربياً، وإن كان الاستناد مثلوماً بآثار الصراعات الماضية. والثاني إلى أميركا وبريطانيا وفرنسا عالمياً. وإلى السعودية والأردن ولبنان، والأنظمة والقوى الشبيهة عربياً. أمّا «إسرائيل» فموقفها دوماً ينبع من مصالحها وهو إجهاض أي تمام في قوة الخصم الآتية. وتوجيه ضربات إستباقية لأي مصدر تهديد مستقبلي. ولذلك فهي ركن عضوي في الاتجاه المعادي للتحرر العربي والعالمي. وخاصة في جوار فلسطين، وأعماقه.

هذا المسار الذي كان ينتصر في ظروف صعبة وشاقة ومضنية، كان يوفر فرص سيادة الحرية السياسية القانونية. ليس فقط لقوى التطور والتحرر والتقدم، وإنما أيضاً لقوى الخصوم الطبقيين والسياسيين، الذين يحتكمون إلى نتائج الصراع الديمقراطي. دون استعمال للعنف. ودون استغلال للمقدس الديني. لأنه آنذاك، تختفي فرص التكافؤ، وتتكفى حرية الاختيار بين مشروع

سياسي — اجتماعي وآخر لكنّ الرّوى المتباعدة أو المتناقضة في الفئات الطبقيّة الوسيطة، كانت تغلب اتجاهاً آخر. أي توليد الأزمات، انطلاقاً من هذه الرّوى. وتوظيف القوة العسكريّة لخدمتها. وهنا أيضاً فعل غياب المؤسسات التشريعيّة المنتخبة انتخاباً حراً فعله. وإلاّ لكانت هي الحكم. وهذا الغياب هو نتاج طبيعيّ لمجمل المسار: حلّ الحزب، وإلغاء الحياة الديموقراطية عام ١٩٥٨. شكل الوصول إلى السلطة في الثامن من آذار ١٩٦٣. الصراع ضمن قوى التحرر والتقدم. تفجر الصراع المضاد للسلطة: طبقياً ودينياً. الوزن الخارجيّ الضاغط والممول لانتصار الحلف الطبقيّ — الدينيّ المضاد. وأخيراً الرّوى المتباعدة أو المتناقضة ضمن القيادات الحزبيّة: مدنيّاً وعسكريّاً، لأساليب وحدود التحوّلات الاقتصاديّة. وأيضاً لشكل التعامل مع المؤسسات العربيّة الرسميّة. ومع القوى السياسيّة والطبقيّة النقيضة.

ونتيجة لهذا التباين في الرّوى، تلاحقت الأزمات: فريسيّ للجنة* العسكريّة تجاوز توزيع الأدوار المقرّ في اللجنة العسكريّة قبل حلّها. وأخذ يعمل لحسابه. فأبعد. والأبعاد نفسه شكل أزمة. فهو عضو في القيادة القوميّة ومحاكمته، ثمّ إبعاده، ثمّ من قبل اللجنة العسكريّة. وهو أمر مرفوض حزبيّاً. وخلال هذه المراحل كان التيار القطريّ يعود إلى الحزب. فالبعثي لا يمكن إلاّ أن يكون قوميّاً — عربيّاً، بالمعنى الوطنيّ — القوميّ، وليس العنصريّ. وإلاّ لأصبح ملزماً بأن يكون في حزب إقليميّ. وإرث هذا التيار وانطلاقه الأوّل، يتعارضان مع هذه الصيرورة. وهكذا وجد نفسه في مأزق وقد ساعده الحزب للخروج من هذا المأزق. وقدمت المواجهة مع الرجعيّة، ثمّ التجذير في خط الحزب، سببين إضافيين لتشجيع العودة. لكنّ هذه العودة ذاتها، ولدت نتائج متناقضة ففي المحافظات الجنوبيّة، كان وجود هذا التيار معدوماً تقريباً. وفي الساحل والشرق كان هو الأقوى. وفي الوسط كان الثقل الأساسي للتيار الاشتراكيّ.

وهكذا فقد نجم عن العودة الكثيفة للمئات من هذا التيار، وجلّهم من القياديين: تمثّل وتفاعل في الوسط. وعدم تأثر في الجنوب. وحساسيّة في الشرق. وترحيب في الساحل. أمّا على مستوى التيارات واللجنة العسكريّة، فاللجنة قامت بالدور الأبرز لتحقيق هذه العودة. وتيار المؤتمر القومي السادس اعتبرها تصفية للرفاق المنظمين في الحزب منذ زمن الانفصال، وإزاحة لهم عن مواقع القيادة، وترجيحاً لكفة القوة العسكريّة في الحزب. وتيار التراث، اعتبر العودة تزييفاً لبنية الحزب التنظيميّة، وتغليباً للتفكير القطريّ، والتنظيم القطريّ، على التفكير القومي والتنظيم القوميّ،

* اللواء محمد عمران.

وتقوية لوزن العسكريين في الحزب والسبب الأساسي في تناقض المواقف، يعود إلى ما نجم عن حل الحزب من نتائج، ثم إلى الأسلوب الذي تمت بموجبه إعادة تنظيم الحزب.

هذه العوامل ضمن مسارها التاريخي، أخذت بالتجمع والتراكم والتفاعل. ونجم عن ذلك تولّد تيارين في الحزب. ليسا متجانسين داخلياً، لكنهما متميزان نسبياً. الأول تقوده القيادة القومية من موقعها كأعلى مؤسسة شرعية في الحزب. والثاني تقوده القيادة القطرية من موقعها كأعلى مؤسسة حزبية في القطر، وأعلى مؤسسة في السلطة. وكل قيادة لم تكن صافية لتيار واحد. لكن الطابع الغالب هو كذلك. ومع هذا التبلور أخذ كل تيار في تجميع الأوراق، وتعميق الانسجام الضمني. وفي الحقيقة، لم يكن بيد القومية إلا سلاح الشرعية. بينما كان بيد القطرية سلاحان إضافيان، هما التجاوب مع رغبات وطموحات الفئات الطبقيّة الدنيا، وبعض الفئات الطبقيّة الوسطى، في تعميق وتوسيع التحولات الاقتصادية. واتجاه التطور.

فتويجاً لما سبق من تحولات، قامت السلطة بأوسع وأعمق خطوة في التأمين. وشمل ذلك ١٠٨ شركات صناعية، يمثل رأسمالها ٨/٧ رأسمال الشركات الصناعية الموجودة في القطر. وقيمتها بحدود الـ ٣٥٠ مليون ليرة سورية من أصل ٤٠٠ مليون ليرة سورية هي قيمة الرأسمال الصناعي بالكامل. وهذه الخطوة حققت جملة نتائج :

١ - ضاعفت انتزاع الأسلحة الاقتصادية من الرجعية الطبقيّة. إذ أضيفت هذه الخطوة إلى إجراءات تعميق الإصلاح الزراعي. وإصدار قانون العلاقات الزراعية. وتأمين القطاع المصرفي. وشركات التأمين والسيطرة على نسبة عالية من التجاريتين الداخلية والخارجية. وتغليب الإنفاق الإنتاجي، على الأنفاق الاستهلاكي. والتكشف الصارم. ومكافحة أي هدر في الإنفاق. والرقابة الصارمة ضد الفساد. وتسهيل الاستيراد التتوي. ومنع أو فرض رسوم جمركية عالية جداً على الاستيراد الكمي.. وبذلك كلّه، قد خطا تحرر المنتجين الفعليين، خطوات إضافية وخطا تحرير الاقتصاد، خطوات مماثلة.

٢ - كسب موقع متقدم في الصراع مع القومية ضمن الحزب. وقطع الطريق على إجراءات تنظيمية كانت ستتخذها لأنها ستفسّر إذ ذاك، على أنها انتقام من التأمين. وهذه مسألة بالغة الحساسية. فتكوين الحزب العام، هو من المنتجين صناعياً وزراعياً. ومن أبناء هؤلاء. والجمهور الذي احتشد خلف الحزب في مواجهة الرجعية الطبقيّة والدينية، هو المستفيد الأول من هذه الإجراءات، ومن هذا المسار. وبالتالي، فإن كل تقليص للاستغلال الطبقي، وتحرير وتنمية للاقتصاد الوطني، يستجيب لمصالح الاشتقاق والانتماء والجمهور. وعندما تغدو الشرعية في موقع مناقض، فإنّ هذه الشرعية، تفقد احترامها وتأثيرها.

٣ - إغراء الذين خرجوا من الحزب أعقاب المؤتمر القومي السابع بالعودة للحزب. فتعميق التحولات الاقتصادية يتجاوب مع تطلعات المؤتمر القومي السادس، ويعزز الافتراض بأن الحزب قادر على تحقيق تلك التطلعات. والعودة تقوّي هذا الافتراض. وكذلك فإنّ هذه الاجراءات، وخاصة في الأرض والصناعة والمال والتجارة، توحّد الكتلة الشعبية من كل التيارات. فالعامل هو عامل أولاً. ثم هو بعثي أو ناصري أو شيوعي أو اشتراكي أو مستقل. وهو كذلك، لأنّ الانتماء السياسي يخدم طبقته أولاً. ولأن خدمة هذه الطبقة هي خدمة لتقدم وتطور وتحرر الوطن. وما ينطبق على العامل، ينطبق على الفلاح، وعلى كل فرد من أفراد الفئات الدنيا، ومن المرتبطين مصلحياً بتطور ونمو واستقلال الاقتصاد الوطني، من الفئات الوسيطة.

٤ - الانتقال بالحزب من وضع الجدل الداخلي، إلى وضع المجابهة مع القوى الطبقية المضادة. والانتقال بالكتلة الشعبية ذات المصلحة بهذه الإجراءات، إلى الوضع ذاته. فالقوى المضادة لم تلق السلاح. ومع كلّ إجراء جديد، تستخدم الأسلحة الباقية في أيديها. وعلى امتداد هذه المرحلة ظلّت تستخدم سلاح الدين والمذهب والقطاع، بالإضافة إلى إقفال المتاجر والأفران والصيدليات وقطع الطرقات. وسلاح التخريب والاحتكار، وتهريب العملات، وتخزين المواد الحياتية، لكنّ الحزب، والقطاع الأوسع من الطبقة العاملة، والفلاحية، قد أثبتا قدرة مذهلة في هذه المواجهة. ولم يتمّ اللجوء إلى استخدام السلاح، إلّا عندما كان يستخدم من قبل الرجعية الطبقية والدينية. وكان الحلف الإسلامي بقيادة الملك فيصل هو المحرك والداعم والممول لهذا التحرك. وقدّمت الرجعية الحاكمة في الأردن ولبنان دعماً مماثلاً. ولذلك كانت الرؤى تصبح أكثر وضوحاً، والفرز السياسي والطبقي أكثر عمقاً. وهذه الرؤى وهذا الفرز ينعكسان على صياغة التحالفات على المستويين : القومي، والعالمي.

وخلال هذا المسار كان يحدث تطوران متعاكسان: الأول، إنزياح كتلٍ شعبية واسعة باتجاه الحزب والثورة. إذ إنّ هذه المواجهة باتت تأخذ طابعاً طبقياً متزايد الوضوح، ومصالح تلك الكتل تقع في قلب هذه المواجهة. هنا غابت الرؤية الصائبة عن قيادة الحزب. ففي هذه اللحظة من المواجهة، كان ينبغي اتخاذ المبادرة. والمبادرة هنا تشترط توفير المناخ الحر لكل القوى التي تحتكم إلى نتائج الصراع الديمقراطي، سواء أكانت هذه القوى في معسكر التحرر، أو في المعسكر المضاد. وهذه المبادرة وحدها، هي التي تستطيع التأسيس لتطور طبيعي لاحق. وهي التي ستحقق الفرز الطبقي والسياسي في جوّ المواجهة بين قوى الاستغلال الطبقي، والقوى المضادة لهذا الاستغلال. بين القوى التي تحتكم إلى الصراع الديمقراطي، والتي ترفض هذا الاحتكام. بين القوى التي توظف الدين لصالح الاستغلال الطبقي، والقوى التي تحرّر الدين من

الاستغلال. لكن هذه الرؤية غابت. ومعها غاب التأسيس الجديد. الذي قد يعوّض عن غياب التأسيس القديم.

والستور الثاني هو انهماك القيادة القومية في معركة داخلية. أولاً لأن المستوى والأسلوب لا يتفقان مع رؤيتها. وثانياً لأن القيادة القطرية والسلطة، هما مصدر القرار. والطابع الغالب لهاتين المؤسستين، يمثل رؤية تيار واحد. ولذلك، لابد من عملية فك وتركيب، في المؤسستين: للحزب والسلطة، بحيث تصبح رؤية الطابع الغالب فيها، مصدر القرار. وقد استمرت هذه المعركة طيلة عام ١٩٦٥ وحتى ٢٣ شباط ١٩٦٦. واتخذت صيغة المواجهة مع التيار الآخر في مجالات عدة: الأول: تنظيمي. وقد تمثل بحل القيادة القطرية. وتشكيل لجنة لإعادة تقييم وتنظيم الحزب. وسمّي الإجراء بالقفزة النوعية. واللجنة المعينة تمثل وجهة نظر تيارها هي. وهذا الحل يخالف النظام الداخلي. لأن النظام الداخلي لا يجيز حل القيادة القطرية في القطر الذي يحكمه الحزب، إلا أمام مؤتمرها، كي ينتخب المؤتمر فوراً قيادة جديدة، حتى لا يحصل فراغ في السلطة. لأن الحزب هو الذي يحكم. وقد اضطرت القيادة القومية للترافع أمام ضغط كل قيادات الفروع تقريباً، وأمام رفض المحكمة الحزبية لهذا الإجراء. ثم عادت للإجراء نفسه نهاية العام، بعد أن جمّدت المادة التي لا تجيز الحل. وعندما تقدّم أعضاء المؤتمر القطري بعريضة موقعة من عدد يفوق النسبة المطلوبة في النظام الداخلي، من أجل الانعقاد الفوري للمؤتمر، رفضت القيادة القومية الانعقاد، وهددت بالفصل، وإجراءات أخرى. وبهذا أقفلت الطريق أمام أي حل حزبي يستند إلى النظام الداخلي. وذريعتها في ذلك، أنها تملك حق تعليق أية مادة من النظام الداخلي عند الضرورة. وهذا الحق منصوص عليه في النظام نفسه. لكن النظام الداخلي هو صيغة لتنظيم العلاقة بين مناضلين أحرار، والاستهتار فيه في مثل الوضع المشخص، يعني انقلاباً في الحزب والسلطة، ويمنح الطرف الآخر بالمقابل، حق الدفاع عن مواقعه، وعن تياره ورؤيته، وعن تلك الصيغة التي تنظم العلاقات. خاصة وأن الحزب لم يكن مهتماً من الخارج. بل بالعكس. فهو في موقع الهجوم. والخصوم الداخليون طبقياً ودينياً في موقع الهزيمة. وقد تحول بسبب هذا المسار، وهذه الإجراءات، إلى عنصر استقطاب وتوحيد متسارعين. ونتيجة لذلك، غدا قادراً على اتخاذ سلسلة من المبادرات، تتيح إمكانية توفير جو ديموقراطي لكافة الشرائح الطبقية، والاتجاهات السياسية. ومجال المواجهة الثاني كان فكرياً سياسياً. فقد طرح الأستاذ صلاح البيطار سلسلة مقالات في جريدة البعث. والأستاذ البيطار هو رئيس للوزراء، وفي قيادة تيار التراث. لكن مقالاته مثلت تراجعاً عن الخط العام المقرر في مؤتمرات الحزب، وتناقضاً مع الخط المقرر في المؤتمر القومي السادس. وإذا كان من حق أي عضو في الحزب التعبير عن رأيه، حتى ولو تناقض مع كل

المقررات، فإن هذا الحق كان محصوراً ومشروطاً، بأن يكون ضمن مؤسسات الحزب فقط. والأستاذ البيطار خالف هذه القاعدة، دون أن تصبح المخالفة حقاً عاماً. والدليل هو أن الجريدة نفسها رفضت نشر أي نقد لتلك المقالات. والقيادة القومية أيضاً، رفضت تعميم أي نقد حتى داخل الحزب.

والمجال الثالث كان عسكرياً: فقد استعادت القيادة القومية رئيس اللجنة العسكرية المبعد، ووضعت وزيراً للدفاع. وشكلت بينه وبين رئيس* الدولة حلفاً عسكرياً. وهكذا تكاملت أركان التيار: الفكرية - السياسية والتنظيمية. والعسكرية. وتمت محاولات الحشد الطبقي لهذا التيار. وأبرزها تمّ أمام وزارة الداخلية. وشعارات هذا الحشد كانت تستفز كل المنتمين للفئات الطبقيّة الدنيا. ثم أجرى وزير الدفاع الجديد سلسلة من التقلّلات العسكرية، شملت خمسة من قادة القطعات العسكرية الأكثر أهمية وقدرة على الحركة. وسرح قائد الحرس القومي في دمشق ومنطقتها. وأحلّ بدل الجميع ضباطاً من أنصاره. ثم صدر التعميم الذي يمنع انعقاد المؤتمر القطري. فجاء الرد من التيار الآخر صبيحة الثالث والعشرين من شباط ١٩٦٦. ومن الطبيعي أن يكون الرد عسكرياً. وقد أدان المؤتمر القطري نفسه، استخدام الأسلوب العسكري. لكنّه وجده إلزامياً. لأن الأساليب الحزبية الشرعية قد سدت، ولأنّ استقدام المبعد وتعيينه وزيراً للدفاع، ثم إجراءه لسلسلة التغييرات، كانا مؤشرين لبداية استخدام الجيش في صراع الخطوط الحزبية. ورغم هذا التبرير المنطقي، فإن بداية الاستخدام، ثم الاستخدام المعاكس، قد أدّى إلى إحداث شرخ عميق جداً في الحزب لم تنته آثاره حتى الآن. وقد طال هذا الشرخ المناضلين بالدرجة الأولى. كما أدّى إلى تقوية المؤسسة العسكرية ودورها ضمن القرار، وتراجع دور الفئات المتناقضة في صراع المصالح والخطوط. وإلى تكرار الاستخدام العسكري في الثامن من أيلول عام ١٩٦٦. ثم في السادس عشر من تشرين ثاني عام ١٩٧٠. والآن عام ٢٠٠١، أضحى الجيل المناضل الذي طال به ذلك الشرخ بالدرجة الأولى، خارج القدرة على التأثير. وعلى الغالب قد ذهب. أمّا الدروس فيجب ألا تنسى، خدمة للمستقبل:

إلغاء الحياة الديمقراطية بدءاً من عام ١٩٥٨ - شكل الوصول إلى السلطة دون نضج واختمار - صراع قوى التحرر والتقدم - ضياع فرص توفير المناخ الحر، عندما تنامي الدور الشعبي

*الفريق أمين الحافظ، الذي كان أميناً عاماً للقيادة القطرية، ورئيساً للدولة. وذلك بعد أن غير موقعه من الخط الغالب في القيادة القطرية، إلى الخط الغالب في القيادة القومية.

في صراع المتناقضات — إدخال المؤسسة العسكرية في صراع الخطوط، بدل الاحتكام إلى الشعب المنظم تنظيمياً حراً.

ماذا كانت آثار هذا الصراع على بناء الحزب ؟

أ — كان طابع المراحل المتلاحقة طابع التناوب: إغناء وإفقاراً. فموجات مناضلة ومجربة تعود للحزب. وموجات مشابهة تخرج. وأخرى يلفها اليأس. فقد تخلفت عن مسيرة الحزب أو تناقضت معها، موجات فيها الكثيرون من أفضل الحزبيين وعياً ونضالاً، خلال مراحل الحكم العسكري، أو خلال مرحلتي الوحدة أو الانفصال. وعادت للحزب موجات من المناضلين القدامى، ممن كانوا ينتمون للتنظيم القطري أو الاشتراكي، أو من الذين لم ينتموا إلى أي تيار. إلا أن هذه الحصيلة قد أفقدت الحزب الكثير من إمكانات التجانس والتفاعل والاستقرار، والتطور الطبيعي المتواصل. وهذا الدخول والخروج، كان سبباً ونتيجة في الوقت نفسه. فهما من بعض نتائج الصراع بين القوى الأساسية، وهما في الوقت ذاته، سبب من أسباب الصراع أو تجديده. والمقياس هو التقوية أو الإضعاف.

٢ — إن حدة الصراع والمواقف، وقوة التحديتات الداخلية ضمن قيادة الحزب والثورة، وضمن الحزب، كانتا تؤديان إلى بلورة التيارات، وفلسفة المواقف وتعليلها، وزيادة الفعالية ضمن كل تيار. فالمؤتمر القومي السادس، كان نتاج التطور في فكر الحزب، وتجارب الحزبيين. كما كان ثمرة العمل النضالي المتصل والمتقطع. وثمرة من ثمار التحدي والحوار والتلاقح مع الفكر الماركسي وتياره. ومحاولة لصياغة مشروع ماركسي في نطاق قومي، ومنطلق قومي. وكان كذلك، نتاج تمثّل وتجاوز لفكر القادة المؤسسين وتياراتهم.

وكذلك فقد كان الرد الحزبي أورد المنظمات الشعبية، على إجراءات القيادة القومية، رداً معمقاً لتيار الحزب، فكراً ونضالاً وتفاعلاً. ومعمقاً للتمسك بأسس الحزب ونظامه. لكن الإجراءات العسكرية، ألغت هذه النتائج. إذ إن التحديات الداخلية هي تماماً كالتحديات الخارجية، في كشف مستوى ترسخ قيم الحزب، وقوة التطور فيه. ولأنها كذلك، الاختبار العملي على قدرة هذه القيم والقوة، على الانتصار في صراع النقائض. وتتمثل النقائض للقيم والقوة في المرحلة المحددة، بعلاقات الالتزام على أسس شخصية أو محلية أو طائفية. وبتغليب المركزية على الديمقراطية. وبفهم الصلاحية فهماً قسرياً مناقضاً لروح الشراكة، والمساواة في المسؤولية وفي الاحتكام للضوابط التي تنظم العلاقات بين مناضلين أحرار. كما تتمثل النقائض بفهم متخلف للنص، يحوله إلى صنم عصي على التطور. وبمقاومة أي تطوير للنصوص، للتلاؤم مع تطور بنية الحزب وفكره وأهدافه، وحركة الواقع. وبمناوأة أي نص جديد يستجيب لهذا التطور، ولهذه الحركة.

وتحدّي الجمود الفكري والتنظيمي لتيار التراث، وحتى التخلف عن جوهر التنظيم وقيسه، كان يقابل بردود فعل قوية من قبل قادة هذا التيار. فالتحدي يستجّر التطوير في الفكر، والبنية الطبقية، ومضامين التنظيم، وأساليب الصراع بين المتضادات. وإلاّ لكان ستاراً لعلاقات التخلف، وغطاء لفردية والمزاجية، وافتعلاً للذرائع لتحقيق مصالح شخصية. والتطوير هو الذي يستدعي ردود الفعل القوية، وليس الستار والغطاء والافتعال. لكن التحدي والردود يولدان النقيضين: الأول، تزايد الانفصام والوضوح بين التيارات. والثاني، تعميق التطور، ونمو الوضوح الفكري والسياسي، وتعاضل الجدل حول الديمقراطية والمركزية. وحول النص التنظيمي وروح النص. والجدل هو عنصر من عناصر توليد التطور. وخلال هذا الصراع والتحدّي كانت القيادات العسكرية تختار التحالفات المرحلية. لكنّ هذه القيادات لم تكن ضمن تيار واحد. والكثيرون، قد غيروا مواقعهم. واختيار التحالف من قبل بعض هذه القيادات، كان يضيف لعناصر الصراع عنصراً جديداً. ولأساليب الصراع أسلوباً جديداً.

٣ - لقد كان التنظيم الحزبي ينمو، حجماً وفكراً ونضالاً. وبنيتّه الطبقية تتجذر وسط بيئتها الطبيعية. وكلّ صراع مع الرجعية الطبقية والدينية يعمّق هذا التجذّر. والموقف الحازم من العدو الصهيوني، ومن الرجعيّات العربية الحاكمة، ومن الإمبريالية العالمية ومصلحتها، يصب في الاتجاه ذاته. والتجذّر بذاته يعود فيدفع نحو المزيد من خطوات التقدم في الفكر، والتحوّلات الاقتصادية، والخط السياسي. ثمّ تتحوّل الخطوات نفسها إلى سبب جديد للتبلور في تيارات، ولتعميق الصراع بين هذه التيارات. إذ إنّ الصراع لم يكن فقط حول أساليب ومستويات التحوّلات الاقتصادية، بل كان أيضاً حول تصنيف التناقضات في الواقع العربي. فبين دعم كل التنظيمات التقدمية والوطنية المعادية للأنظمة الرجعية العربية، وبين التضامن العربي الرسمي، تناقض، وبين خلق إطار فاعل للقوى والأنظمة التقدمية، وبين اعتبار مؤسسة مؤتمر القمة هي القيادة تناقض مشابه. وكذلك، فبين تصنيف أنظمة الرجعية الطبقية، ضمن الصف المعادي للإمبريالية، وبين اعتبارها تابعة لها، تناقض كذلك.

وإذا كان هذا التبلور والصراع يعبران عن تطور موضوعي، فإنّ تشابك العديد من العوامل يميّع هذا التطور. وتوازى في ذلك علاقات التخلف الشخصية والمحلية والمذهبية، بما تنميه من علاقات مرضية، ليس في الحزب فقط، وإنما في القطاعين الشعبي والعسكري أيضاً. فهذه العلاقات كانت تتغذى من التبلور والصراع، ثمّ تعود فتسهم في دفعهما إلى الأمام. وهذه نتيجة معكوسة، إذ إنّ التطور الطبيعي يفترض كذف هذه العلاقات إلى الخلف. هنا يتدخل عاملاً التخلف في الوعي، وشكل الوصول إلى السلطة. فالعاملان معاً يتناقضان مع نتائج التطور الموضوعي،

التي يحدثها التبلور والصراع. ويلعب الفهم المتباين أو المتناقض للعلاقة بين النص التنظيمي، والدافع لهذا النص. بين الديمقراطية والمركزية بين الصلاحية والمسؤولية. بين هالة القادة المؤسسين، وجوهر النظام الداخلي للحزب بين دور الفرد، وجماعية القيادة بين الموقع كامتياز، والموقع كمسؤولية دوراً موازياً لتلك العلاقات. والتوازي لا يعني التطابق في النتائج. ففي كل مرحلة تتفوق عوامل وتراجع أخرى. وبين موقع وموقع، ومجال وآخر، يتغير فعل العامل: تقدماً أو تراجعاً.

لقد أعاق التمميع، التطور الموضوعي. ونجم عن ذلك، انشغال الحزب عن التطوير الموضوعي لنظريته في الثورة، وفي التنظيم، وللممارسة بين الجماهير. وفقدانه المستمر لبعض الخلايا الحية العريقة في النضال. وتراجع الضوابط التي تمنع غزو الانتهاز في ظل السلطة. والتخبط في ممارسة العلاقة بين الحزب والسلطة، وبينهما وبين الجماهير. وعدم توفير المناخ الحر، الذي يخلق أحزاباً ونقابات ومؤسسات، تقوم بالفعل الذي ينسجم مع مصالح البنى الطبقية، صاحبة المصلحة بالتطور والتقدم، والحرية، والعدالة. والتسابق بين التيارات والقوى لكسب العناصر. وهذا التسابق بدوره ينمي الأساليب الخاطئة في العمل الحزبي، ويشجع روح التطلع والانتهاز، ويزيد التناقض في قلب الحزب، ويضعف الديمقراطية والمركزية معاً.

٤ - لقد أدى تمميع التطور الطبيعي، والنضج والاختمار في مسار الحزب والثورة، إلى عرقلة التفاعل الحر بين الحزب والجماهير. فالتسليم بقيادة الحزب والالتفاف حوله، كانا يتناميان أبان النضال ضد الديكتاتورية، وضد الأحلاف والمشاريع الاستعمارية، وضد الرجعية الطبقية والدينية. وبعد السلطة، أصبح ينمو مع كل إجراء يستهدف مصلحة الجماهير، ويجابه النهب الخارجي لثروات الوطن، ويخدم خط التحرر الوطني والقومي والعالمي. كما كان ينمو مع الحفاظ على الإرث النضالي والخلقي في التعامل مع الجماهير، وتبني قضاياها، وممارسة المسؤولية بجدية ونزاهة. والتسليم النابع من القناعة، يغذي التفاعل ويتغذى منه. لكن التفاعل الحر سرعان ما يتراجع، والثقة سرعة ماتخبو، مع كل أزمة حادة يمر بها الحزب، ومع كل توقف عن التقدم. لأن التقدم هو الذي يعبر عن مصالح هذه الجماهير. وبالمقابل فإن التفاعل والثقة، سرعان ما يتحولان في الاتجاه المعاكس، لدى كل إجراء يتعارض مع مصلحة الجماهير، وخط التحرر. ولدى كل تصرف يستغل موقع المسؤولية، للإثراء والتسلط، وخدمة النزوات الذاتية، وعلاقات التخلف. وبالتأكيد فإن الكثير من هذه التصرفات، كان يفلت من الرقابة الحزبية الصارمة. ومن الرقابة الشعبية. ولكن، وبالتأكيد ذاته، فإن مثل هذه التصرفات، كان هو الاستثناء، طيلة العقد الأول من السلطة تقريباً ثم تحول إلى قاعدة.

إذن. فقد كان الحزب ينمو ويتعاظم كحجم ومسؤوليات، وتتوضح أفكاره وأساليبه في العمل، وتتضاعف خبراته من خلال النضال السلمي قبل السلطة، والإيجابي لمصلحة الجماهير بعد السلطة. وفي الوقت ذاته كان يحمل كل هذه الأمراض والشروخ، وهو يجابه تحديات النمو والنضج الطبيعيين، وشراسة المعركة مع الرجعية الطبقية والدينية، وضراوة هذه المعركة مع قوى النهب والهيمنة ومعاداة خط التحرر: المحلي والقومي.

وهكذا تولّد جذر جديد. وقد أضيف إلى الجذرين السابقين: الأول الناجم عن حلّ الحزب وإلغاء الحياة الديمقراطية السياسية عام ١٩٥٨. والثاني الناجم عن صراعات قوى التحرر والتقدم بدل توحيدها في اتجاه عام واحد، وما أعقب ذلك من حيث شكل الوصول للسلطة بأداة عسكرية. ثم الصراع ضمنها وحولها. ولكلّ جذر وما تفرّع عنه، دور في رسم المسار اللاحق. وتقاس مسؤولية الدور، بمدى الضرر الذي يلحقه في ديمقراطية وتقدمية هذا المسار، وخلق التناحر بين قواه. ويقاس في الوقت نفسه، بالخدمات التي يقدمها للقوى المضادة للتحرر: محلياً وعربياً وعالمياً.

ولبناء الحزب في الجيش في الوضع المشخص، دور مميز. وللإقْداء في هذا البناء بما كان سائداً في المعسكر الاشتراكي، الأثر الأكبر. وللمسار التاريخي في سورية، وأقطار التحولات الاقتصادية، الأثر المماثل. وللصراع بين قوى التحرر والتقدم، ثم للصراع ضمن تيارات الحزب، الوزن الأقوى لأهمية هذا الدور، فما هي آثار هذا المسار التاريخي، وهذا الصراع؟

طيلة مرحلة الخمسينات ظلّ الحزب يتنامى في الجيش، دون شكل تنظيمي، حتى أصبح هو الأقوى. وتكوينه العام ينحدر من ذوي الدخول المحدودة في الريف والمدن. ولأبناء الريف الفقير الوزن الأقوى. وبعد حلّ الحزب وقيام الوحدة تزعزع كيانه: فالمستويات العليا، أحييت إلى وظائف إدارية وسياسية. والمستويات الوسطى والدنيا توزعت بين الإقليميين. وفي الوقت نفسه سرّح معظم المعروفين من الخط الماركسي. وبذلك أصبحت القوة الرجعية أو الضعيفة الاهتمام بالشأن العام، هي الأقوى. بل هي المتفرّدة. فحدث الانفصال. ومع تبعثر وتناحر قوى التقدم والتحرر. انعكس ذلك على امتدادها العسكري. فأصبح كلٌّ منها ضعيفاً بذاته. والانعكاس، أدّى إلى إبعاد أو تصفية الكثيرين من البعثيين والناصريين بسبب الموقف من نظام الانفصال. فتراكم ضعف السبعث في مرحلتي الوحدة والانفصال. والضعف في جانب، يتحوّل إلى قوة في الجانب المضاد. وبعد فشل الانتفاضة العسكرية: البعثية — الناصرية في آذار ١٩٦٢ تمّ اعتقال وتسريح عدد جديد. فازداد الضعف. وأدّى فراغ القوة في مرحلة الانفصال، واهتزاز الثقة بين البعثيين والناصريين إثر انتفاضة آذار ١٩٦٢، إلى التسابق لاستلام السلطة بالوسائل العسكرية. وكل تيار

كان ضعيفاً بذاته، والصراع بين التيارين يراكم الضعف. والوضع الشعبي العام كان شديد التمزق. والمناخ الحر كان مفقوداً. وقانون* الطوارئ والأحكام العرفية، أعيد فرضه.

لقد انتصر الحلف المضاد للانفصال. وجناح البعث في الجيش هو الذي بادر وقاد. وإثر محاولة الانقلاب الناصرية في ١٨ تموز ١٩٦٣، تمّ إعدام قرابة الثلاثين، واعتقال وتسريح العدد الأكبر ممن قاموا بالمحاولة. وهؤلاء بالأساس من تيار التحرر والتقدم. والقسم الأساسي منهم يعود بجذوره إلى البعث. وهكذا تكثفت النتائج: ففي كلّ مرحلة كان يحصل نزيف عام في المستويات المؤهلة من الجيش. وهذا النزيف أضعف قدراته القتالية. وأحدث الخلل في بنائه. وصرفه عن مهامه الأساسية. فالجيش من حيث الوظيفة هو جيش للوطن وليس للنظام. لكن هذا المسار عكس الدور تماماً. ومع غياب التأسيس للمناخ الحر، تكرر الدور النقيض. وفي هذا التكريس كان لكلّ مرحلة نصيب: مرحلة الانقلابات العسكرية ١٩٤٩-١٩٥٤ ومرحلة الوحدة والانفصال. وكل المراحل اللاحقة. ومفعول النصيب يتحدّد بمقدار الآثار الناجمة عنه. والآثار تختلف بين مرحلة وأخرى. فالنزيف هو العنصر الثابت. وهو مضاد لتراكم الكفاءة والقدرة، ولدور الجيش الوطني. والتحول إلى مؤسسة للتقرير، بديلاً عن المؤسسات الشعبية المنتخبة، هو تحول نسبي، ولكنه ثابت أيضاً وهذا التحول بذاته يعرقل نضج تبلور سياسياً وطبقياً، وقدرة هذا التبلور على فرض وتطوير المناخ الحر. لكنّ التوزع إلى تيارات حسب تيارات النظام، هو الأكثر خطراً. فالتيارات تتحاور بالفكر والإعلام والمؤسسات، وصناديق الاقتراع، داخل الحزب، أو داخل المجتمع. أمّا في الجيش فحوارها يتحول إلى انقلابات عسكرية. هنا تختفي كلّ الأدوار، أو تتراجع، أو تتموه، باستثناء دور المؤسسة العسكرية، وقيادة هذه المؤسسة.

لقد تكرر هذا المسار في التجارب التي تنتمي إلى خط التحرر والتقدم، لسببين: الأول هو توهم التناقض بين الديمقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية. والثاني، هو التقليد المشوّه لتجارب البلدان الاشتراكية. والسببان معاً ألغيا ما تراكم من إرث ديموقراطي منزع. ونسفا الأسس التي يمكن أن تبلور وضعاً سياسياً وطبقياً يفرض المناخ الحر، ويغيّر البنية العقلية والفكرية والاجتماعية. وهذان، المناخ والتغيير في واقعنا العربي المحدّد، هما الممهد الأكبر لانتصار خط التحرر والتقدم. وتجارب البعث لا تشذّ عن هذا المسار. نعم. هناك فروق في الدرجة وفي النوع بين تجربة وتجربة. بين مرحلة ومرحلة. لكنّ هذه الفروق تظلّ ضمن الاتجاه

*قانون الطوارئ: ساد في مرحلة ١٩٤٩-١٩٥٤ ثم في مرحلة ١٩٥٨-تشرين أول ١٩٦١ -ثم آذار ١٩٦٢ وجنّد في آذار ١٩٦٣ حتى الآن ٢٠٠١.

العام الواحد. والعاملان الحاسمان في هذه الفروق، ناجمان عن البعد أو القرب من الإرث النضالي والخلقي للقوة القائدة للسلطة. وعن صيانتها لذاتها من التلوث، أو لتحويلها لطبقة ذات امتيازات. وحدة القمع تتوازى مع نمو هذه الامتيازات. وهذا مقياس لا يخطئ.

إذن فالصراعات ضمن البعث تقع ضمن هذا الاتجاه العام. والفروق تخضع لذات العوامل. إذ لم يكد تيار البعث في الجيش، يصبح القوة المهيمنة الوحيدة، إلا وأخذ يعزّز مواقعه. هنا اختلط الإرث النضالي والخلقي، بالانتهاز، بالمرض. وهذه العناصر معاً تمثلت في الكليات العسكرية، وفي تثبيت الكثيرين من ضباط الاحتياط. فدور المؤسسة العسكرية في السلطة، ودور البعث في هذه المؤسسة، يستدعيان تقوية المؤسسة والبعث معاً. والنزيف العسكري الذي لف المراحل، يستلزم التعويض، وفي التعويض الكثيف تساهل في الأسس. وعن ضعف الحزب المدني، ينتج تساهل مماثل. وعن اعتبار التساهل، خدمةً للمنتسبين، يحدث نقصٌ في الكفاءة. وعن الرغبة في تقوية المواقع بالتساهل، تتنامى العلاقات المرضية. والصراع بين قوى التحرر والتقدم، وضمن أجنحة البعث ذاته يضيق فرص الاختيار. والمسار التاريخي للتنظيم الحزبي في الجيش، يتحكم في هذه الفرص. والتصفيات العسكرية المتلاحقة، عزّزت مواقع الريف الفقير. فللريف الفقير مصلحة في تجذير التحولات الاقتصادية، وفي توجيه الموارد للإنتاج وخدمات الإنتاج، وإيجاد فرص العمل، وإنصاف المنتج الزراعي. وكذلك، فإنّ التصفيات ضمن قوى التحرر والتقدم: بعد ١٨ تموز ٦٣ ثم بعد ٢٣ شباط ٦٦ ثم بعد ٨ أيلول ١٩٦٦، قد نقلت فئة اجتماعية مذهبية إلى موقع مؤثر، لكنّه ليس متفرداً. فالفئات الاجتماعية المماثلة إلى ما بعد ٢٣ شباط، كانت متقاربة في التأثير. هنا بدأ الخلل ينتقل من نتائج التفرد الحزبي بالقرار، إلى نتائج تعزيز أو تفرد علاقات التخلف المحلية أو المذهبية بالقرار. وكلّ صراع بين أجنحة الحزب له نتائج. والنتائج تنعكس على بنية المؤسسة العسكرية، ودور الجناح المنتصر في هذه المؤسسة. فيحدث نزيف جديد. والنزيف يستدعي التعويض. فيتم التساهل أكثر في الأسس. ويصبح الولاء للجناح المنتصر هو المقياس. فيتعزز الجناح. ومعه النقص في الكفاءة والانتهاز، والمرض. فدون ذلك، لا يمكن التعويض. ومع توالي السنوات، يغدو الزمن فاصلاً بين الإرث النضالي والخلقي، وبين جيل التدفق للكليات العسكرية. وصراع الأجنحة، يحصد الدفعة تلو الأخرى ممّن كانت لهم جذور نضالية في الحزب قبل السلطة، أو في سنواتها الصعبة الأولى. فيتعزّز الانتهاز والمرض، على حساب العقيدة والإرث. وإغراءات السلطة تسهم في هذا التعزيز. وهذه الاغراءات تتفاقم مع كلّ

تشوّه في البنية التطبيقية لسلطات التقرير. ومع كلّ تدفق لأموال النفط العربي، وللمساعدات الخارجية، على هذه السلطات. فيتجنز الانتهاز والمرض. وتزداد البنية تشوّهًا. ويتسع التشوّه ويتعمّق. وتبعاً لذلك تتحوّل المصالح. ومعها تتبدل السياسات والممارسات والأخلاق والعادات. إنّ القانون العام. والعكس هو الاستثناء. وعلى ضوء هذا القانون نستطيع قراءة التجارب والمراحل، والفروق بين تجربة وتجربة، ومرحلة ومرحلة. والمرحلة المبحوثة في الزمان والمكان، لا تخرج عن هذا القانون، بل تغذيه بالأدلة. وهو بدوره يساعد على التفسير.

فالتصفيات التي تمت، والتعويضات التي حدثت، تتدرجان ضمن هذا السياق. والمبالغ في الحذر، والحرص على تعزيز الموقع، حصداً عدداً إضافياً دون ذنب.. أي دون اتخاذ موقفٍ معادٍ للجناح الذي انتصر، أو لتيّار البعث بالكامل. وهكذا توالى التصفيات ضمن تيار التحرر والتقدم الذي خدم مرحلة الانفصال أي من المنتمين إلى تيار الحزب الشيوعي، والاشتراكيين العرب، ثم ضمن التيّار ذاته الذي انتمى إلى المجموعات الناصرية. وأخيراً ضمن تيار البعث نفسه، في إطار الصراع بين القيادتين القومية والقطرية، والرموز العسكرية والسياسية المندمجة في هذا الصراع. والجناح الذي انتصر وجد نفسه ملزماً بالتعويض. والتعويض يبتعد شيئاً فشيئاً عن المصادر ذات الإرث النضالي والخلقي، ويقترب بالمقدار ذاته من نقائص هذا الإرث. واتجاه التعويض ليس واحداً. فقد يكون الانسجام مع الخط المتقدم سياسياً وطبقياً، وبذلك يصبح عامل قوة وإغناء. وقد يكون نتاج العلاقات المرضية: العائلية والمحلية والطائفية. فيكون عامل ضعف وإفقار. والتفريق بين الاتجاهين ملتبس. وقيادات فروع الحزب، قد تضع المقاييس الصارمة لإزالة الالتباس. وقد تتساهل، فيتراكم المرض والانتهاز. والأمر نفسه ينطبق على مواقع المسؤولية في الجيش.

وكلّ هذه النتائج لم تكن لتحث لولا زجّ الجيش في الصراع السياسي. ولولا استخدامه وسيلة للسلطة. لكن المراحل السابقة واللاحقة ظلّت أسيرة هذا الاستخدام. ليس في سورية فقط، وإنما في كافة أقطار التحولات الاقتصادية خاصة، وفي الوطن العربي عامة. فالجيش للنظام أولاً. وللوطن ثانياً. وليس العكس. هذا إذا كان للوطن أصلاً.

ونتيجة لهذا الصراع، كان التنظيم الحزبي في الجيش يخرج عن السيطرة الواقعية للقيادة الحزبية في بعض المراحل. الأمر الذي يسهّل الانزلاق نحو التساهل في شروط العضوية. ويفتح الثغرات

* عام ١٩٧١ (١٠ ملايين دينار كويتي) عام ٧٤ (مليار دولار سنوياً من خلال قمة الرباط) عام ١٩٧٨ (١٨٥٠ مليون دولار سنوياً ولعشر سنوات في قمة بغداد) بالإضافة إلى مساعدات أقل حجماً من الدول الأوروبية وأميركا.

أمام نمو العلاقات الشخصية والمرضية في التنظيم. ونتيجة للصراع نفسه، غدت المسارب الموازية للهيكل التنظيمي، تفوق هذا الهيكل من حيث التنقيف الحزبي، ونقل المواقف السياسية، وطرح مشاكل الحزب والثورة. وأضحى تتفوق عليه من حيث الارتباط والولاء وصياغة التكتلات واتخاذ المواقف. وهذا التفوق كان يضعف المركزية في الحزب والجيش، كما كان يضعف الديمقراطية والأصول التنظيمية. وهذه المسارب كانت تؤسس لوضع جديد، لا يحمل من صيغ الحزب إلا الملامح. فالوافدون الجدد كانوا يحتاجون لمناخ صحي آخر: وطنياً وطبقياً وحزبياً. وهذا المناخ، هو الذي يصبرهم في جوه. وهو بالتالي الذي يحاصر علاقات التخلف، ويلغي التلوّث الذي تحدثه. لكن هذا المناخ كان متداخلاً مع مناخ آخر، تصنعه وتنميّه تلك المسارب والعلاقات، فيتضاعف الخلل في بناء الحزب. ويتراجع دوره كتنظيم.

وكان بعض القياديين البارزين يستثمرون هذا الواقع استثماراً سياسياً وحزبياً وعسكرياً ويغذّونه. والاستثمار والتغذية يعمّقان دورهما الظواهر المرضية. فتتكاثر الأسباب والنتائج، وتتوالد أمراض جديدة. وكان الحزب وقياداته يحاولان تشذيب الأمراض ومكافحتها، وتقليص الثغرات. لكن ذلك يحتاج إلى جوّ الاختمار الطبيعي: في الوطن. وقوى التحرر. والحزب. وهذا الاختمار كان مجهضاً. ولذلك فإن المحاولات كانت تتمّ خارج هذا الجو، فتتهزم أمام المرض نفسه، وأمام مستثمريه. وصراع مراكز القوى كان يضاعف هذه الهزيمة. فالصراع كان يغذي باستمرار، التمايز بين العناصر تبعاً لمواقع هذه العناصر من مراكز القوى. وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع المقاييس الصحيحة في الحزب وفي الجيش. وفي الوقت ذاته يولد الشعور بالظلم في جانب، مقابل الشعور بالعظمة وقوة الذات والموقع في جانب آخر. والشعور الثاني سرعان ما يقود صاحبه إلى الانزلاق فالتهور فالسقوط. بينما يقود الشعور الأول إلى اليأس والإهمال أو إلى التمرد. وتراكم هذه النتائج يعكس مسار التطور، فيغدو سالباً. وتراجع مكانة الحزب لدى الجماهير. وفي الآن ذاته، يفقر هذا التراكم قوة الجيش وتماسكه. ويحول المباراة بالكفاءة إلى مباراة بالزهو والظهور، والقرب من مواقع المسؤولية.

وكان لصراع الخطوط ضمن الحزب، أثر أيضاً على الوضع الشعبي. فما هو هذا الأثر؟ قبل استلام الحزب للسلطة، وخاصة قبل الحل. كان يحتلّ واقعياً مركز الطليعة. وقد كانت الثغرات في نظريته وبنيتها التنظيمية، وبعض مواقفه، تضعف هذا المركز، لكنها لا تلغيه. فأهدافه العامة، وممارساته النضالية، وسلوك معظم قواعده، كانت تؤهله لهذا المركز. والمقياس هو حدود النضج السياسي العام في تلك المرحلة. وبعد استلام السلطة، وجد الحزب نفسه أمام تحديات ثلاثة: الأول، ويتمثل بضعف التنظيم مدنياً وعسكرياً. وافتقاره إلى النضج، والتخطيط المرحلي، ويتمثل

التحدي الثاني بالصراع مع قوى هي في قلب التحرر والتقدم: الشيوعيين والاشتراكيين في مرحلة الانفصال، وفي الفترة الأولى من عمر الثورة. ثم الناصريين في العامين الأولين للثورة. وكل من هذه القوى يتحمل جزءاً من المسؤولية. وهذا الصراع نفسه كان عسكرياً سياسياً. وفي هذا الجو يتراجع الحوار الفكري للوصول إلى الأجدى، ويتقدم السلاح. لماذا؟ لأن كل تيار ضعيف بذاته، ولأن الطابع العسكري للسلطة لم يتراجع إلا في مرحلة ١٩٥٤-١٩٥٨ فقط*. وهذا الطابع لا يوفر فرص ممارسة الديمقراطية، وإنما الحذر والشك. وفقدان الثقة بين كل هذه المجموعات، يضاعف الحذر والشك، ويراكم الضعف. وخلف هذه المجموعات تاريخ ملئ بفقدان الثقة. أما لو كان هذا المسار بمجمله معكوساً، فإن هذه التيارات مجتمعة في اتجاه عام واحد، تستطيع ممارسة الديمقراطية، وتتفوق على القوى المضادة للتحرر والتقدم. ويتمثل التحدي الثالث، بعنف الصراع مع الرجعية الطبقية والدينية. وهذه الرجعية استخدمت السلاح. وسلاح الدين. والسلاح الاقتصادي. والمواجهة كانت مثقلة: بالسلاح، وبالطبقة، وبشّل السلاح الاقتصادي. والسؤال هو: لماذا استخدمت الرجعية تلك الأسلحة؟ والجواب، هو أولاً لأن الوصول إلى السلطة تم بأسلوب عسكري. وثانياً لأن هذه الرجعية لا تستطيع الانتصار في معركة ديموقراطية. فالديموقراطية في وضعنا المحدد تاريخياً، هي جذر من جذور التحرر والتقدم. وهي المدخل في الوقت ذاته. ولذلك فهي تتناقض مع التبعية للرأسمالية العالمية، ومع الاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي. ومع استغلال الدين سياسياً واقتصادياً. ومع أسر العقول والآراء في حدود النصوص. وبالتالي، فهي تمهد لسيطرة قوى التقدم والتحرر سيطرة واقعية في كافة مجالات النشاط. وبعد ذلك تأتي السيطرة على السلطة السياسية. ثم تطوير هذه السيطرة مع كل تقدم جديد. وهنا مقتل الرجعية وتجربة الديمقراطية - السياسية في مرحلة ١٩٥٤-١٩٥٨ قد برهنت على ذلك.

هذه التحديات الداخلية، فرضت على الحزب قدراً كبيراً من التماسك في العام الأول والثاني للسلطة، فانتصر نسبياً. لكن تحويل الصراع إلى وحدة ضمن الاتجاه العام لقوى التقدم كان يتم ببطء. والمسؤولية الأولى هنا تقع على القوة القائدة للسلطة. والثانية على قوى التقدم. فكل من هذه القوى كان ضمن سلطة أو معها في مرحلة. والقمع طال القوى الأخرى. لذلك كانت التراكمات كبيرة. وهكذا، فقد كان التعويض الشعبي لسد الفراغ الناجم عن شكل الوصول للسلطة، ضعيفاً. والرجعية أدركت ذلك. وفتحت المعركة الطبقية والدينية، قبل حدوث هذا التعويض.

* وخلال تشرين الثاني ١٩٦١-آذار ١٩٦٢.

لكنّ التعويض النسبي قد تحقق من خلال المجابهة مع الرجعية. فالرد المسلّح والطبقي قد انتصر في معارك الدفاع. والانتصار راكم رصيد الحزب. ثمّ انتقل الحزب إلى الهجوم. ولم يتوقف إلّا بعد أن قطعه عدوان ١٩٦٧. ففي هذه الفترة: أمّم المصارف. والشركات الصناعية الكبرى والوسطى. وشركات التأمين. وعدّل قانون الإصلاح الزراعي. وأصدر قانون العلاقات الزراعية. وخطا خطوات واسعة في مجال التجارة الداخلية، وخطوات أوسع في مجال التجارة الخارجية. وقدم خدمات واسعة من خلال العمل الشعبي. وحسّن الخدمات الصحية. وألغى الأقساط الجامعية. وحصل على ثقة النسبية في القطاع الطلابي. وعلى ثقة أكبر في القطاع العمالي والفلاحي. وقد ساهم كلّ ذلك في شلّ السلاح الاقتصادي للرجعية. وتحويله نسبياً إلى سلاح بيد قوى الإنتاج الفعلية. كما ساهم في كسر طوق العزلة الشعبوية، وتحويلها إلى التفاف شعبي نسبي. لكنّ الثغرة الديموقراطية ظلّت قائمة. ومبدأ تكافؤ الفرص كان محدود التطبيق. وكان مفقوداً كلياً في قطاعي التدريس والجيش. والجذور نفسها هي التي أدّت إلى ذلك.

إنّ ما أنجز خلال ثلاث سنوات من عمر الثورة هو هامّ للغاية. لكنّه أقلّ ممّا ينبغي في ظروف ناضجة فحزبنا شعبي انقلابي ديموقراطي وحدوي اشتراكي. وهو ذو ماضٍ نضالي عمره ستة عشر عاماً. وله أوسع الصلات بال جماهير الشعبوية، خاصة في المشرق العربي. واليمن. والجزائر، حيث تطوّع عددٌ من أطبائه في جيش التحرير. وصلات مماثلة بكلّ الأحزاب التقدمية، وحركات التحرير. ومارس كل أشكال النضال، بما في ذلك النضال المسلح في بعض المراحل والمناطق، ضدّ الاستغلال، والاستبداد. وضدّ الأحلاف والشركات الاستعمارية، ولذلك فقد كانت الجماهير ذات المصلحة بالثورة، تصاب بالاحباط، إثر كلّ أزمة داخلية، وكلّ صراع بينه وبين قوى التحرر والتقدم.

لكنّ إحباطها يكون أكبر، عندما تتوقف حدود التحوّلات الاقتصادية عند مستوى لا يستجيب لحقّها الكامل في تمكّك وسائل الإنتاج، وإنهاء الفروق بين الطبقات، وفي الدخول. وتحقيق مبدأ التكافؤ في قيمة الجهد ومردود الجهد. وتوفير الرقابة الشعبية الحرة على الإنتاج والاستهلاك والعمل والدخول والسلوك... والإحباط ينعكس سلباً على الحزب من جهة، والفعالية والإنتاجية من جهة أخرى.

فبين تعميق مسار الثورة المتوافق مع الضرورة، وبين مصلحة الكادحين مفعول جدلي. وبينهما وبين تجذير الحزب، مفعول مماثل. وقلب المعادلة يؤدي إلى نتائج معكوسة. وهكذا فإن التعويض الشعبي، قطع مرحلة متقدمة، لكنّها جزئية. لقد كان مستوى التطور في قوى الإنتاج، وحقل الخدمات، والوعي السياسي والطبقي، يسمح بفرص أكثر تقدماً، وبمناخ أكثر ديموقراطية، لكنّ

الأميرين معاً لم يتحققا. فإذا كان استلام السلطة قد تمّ دون نضج في الظروف الموضوعية والذاتية. وإذا كان الصراع بين قوى التحرر والتقدم، قد أعاق ذلك النضج. وإذا كان الصراع ضمن تيار الحزب نفسه قد فاقم هذه الإعاقة. فإن تلك الفرص وذلك المناخ، كان من شأنهما أن يضاعفا التعويض الذي تحقّق.

وكان للصراع ضمن الحزب أثرٌ في العلاقات مع قوى التحرر والتقدم في النطّاقين العربي والعالمي. لكنّ هذا الأثر لم يكن بالغ الوضوح في البداية. فمواجهة التحدّي كانت تفرض نوعاً من الوحدة، والصراع ضمن الوحدة. ثمّ أخذ التباين فالتناقض يفرضان نفسيهما. فالموقف من الماركسية وأحزابها ودولها، لم يكن متطابقاً. وأحياناً كان متبايناً أو متناقضاً. وقد انعكس ذلك في علاقات الحزب والمنظمات الشعبية، مع الأحزاب والمنظمات التي تتبنّى الماركسية أو تدور في فلكها. لقد كان الطابع العام تقدّميّاً. لكنّه لم يقطع مع المنظمات التي تنتمي إلى العالم الرأسمالي. ولم ينتم إلى الاتحادات ذات التوجه الاشتراكي. ولذلك فقد لفت الازدواجية هذه المرحلة. والعلاقات مع الدول ذات الصفة الاشتراكية والتقدّمية كانت جيّدة. بينما كانت عدائية مع الدول ذات الإرث الاستعماري. وهذا الاتجاه العام يجد جذوره في كل تيارات البعث. ولم يتحوّل هذا الاتجاه إلى النقيض إلّا بعد أن تدفق مال النفط، وتشكلت طبقة جديدة.

لكن الصراع ضمن الحزب ينعكس حذراً وتردداً في علاقات قوى التقدم مع السلطة. فسرعة التقلب في الخط ومواقع التقرير، تفرض الحذر والتريث في تلك العلاقات. لأنّ لها انعكاساتها الاقتصادية والسياسية والعلمية والإيديولوجية. وكي يكون نمو العلاقات متواصلاً، لابدّ من أن يكون المسار طبيعياً. ويعني ذلك في وضعنا المحدّد، أن تأخذ الدورات الحزبية مداها الطبيعي. والمقررات طريقها نحو التنفيذ. وأن يسود الانسجام بين المقررات والسلطة. وأن لا يكون فوق رؤوس القيادات المنتخبة، سلاح الحل والتجميد، وسلاح المؤسسة العسكرية. وأن يكون رأي الأكثرية في المؤسسات هو القرار، وهو الخط والموقف. طالما أن النظام هو ضمن هذا النموذج، وليس ضمن نموذج الديموقراطيات النيابية. وأن يكون المسار دائم التطور إلى الأمام. وأن يتحوّل الصراع بين قوى التحرر والتقدم، إلى تعاون وتمثّل واشتراك في المسؤولية. وأن يستعيد المناخ الديموقراطي مجهض شحناته الدافعة. إلّا أنّ هذا المسار الطبيعي المتطور إلى الأمام، ظلّ يتباطأ أو يتجمّد أو يتحوّل إلى النقيض، حسب حدة الصراع ضمن الحزب وحوله. وضمن السلطة وحولها.

أمّا العلاقات مع قوى التحرر والتقدم العربية، فقد تعرّضت لإرباك أشد. وما حدث في العراق في تشرين الثاني ١٩٦٣ كان بالغ التأثير. فقد اتهم تيار الأمين العام للحزب، تيار المؤتمر القومي

السادس، بالرعونة في قوة الاندفاع، مما سبّب ردّ الفعل المعاكس. وردّ تيّار المؤتمر السادس باتهام تيار الأمين العام بالتواطؤ مع القوى الرجعية، والقوى الناصرية، وبتشكيل رأس الحربة في تلك المؤامرة. لأنّ كتيبة دبابات البعث الأولى هي التي قادت الهجوم على مقرات الحزب والحرس القومي. ومن الناحية الواقعية: فقد أجهضت الوحدة بين قطرين متجاورين غنيين بالطاقات البشرية والعلمية والاقتصادية. وذلك، بسبب الالتقاء في الموقف بين قوى متناحرة: القوى المرتبطة بشركات النفط والإقطاع. والقوى المتعاطفة مع القاهرة. وقوة البعث المندفعة لتصفية حسابات في خط الحزب ومواقفه القيادية.

والعلاقة مع القاهرة، والقوى المتأثرة بها، كانت تتأرجح تقدماً أو تراجعاً، حسب التقارب مع مواقف القاهرة أو الابتعاد عنها. فطرح وحدة الصف، يستجيب لرؤية تيار. وطرح وحدة الهدف يستجيب لرؤية تيار آخر. والعلاقة تتأرجح حسب الشعار المطروح، والتيار السائد. فكل من الشعارين منظومة كاملة من العلاقات: تقارباً أو صراعاً. والعلاقة مع الجزائر قبل ١٩٦٥ كانت تتأثر بالعلاقة مع القاهرة. لكنّ التأثير ظلّ محدوداً فهناك تاريخ منذ عبد القادر الجزائري. وموقف البعث أثناء الثورة الجزائرية، حتى اشتراك عدد من أطبائه^٤ في صفوف جيش التحرير.

لقد دأب الحزب في مساره المتواصل، وفي كافة تياراته، على إقامة علاقات وثيقة مع قوى التحرر والتقدم. ففي مرحلة الانقلابات العسكرية، كانت تلك العلاقات تتأسس. وعندما اضطرت قيادة الحزب لمغادرة القطر، لم تلجأ إلى أيّ نظام رجعي، بل أقامت لدى الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان، ثمّ لدى الحزب الاشتراكي الإيطالي. أمّا الصراعات مع القوى الماركسية، فيحكمها الموقف من القضايا القومية. أو من الأنظمة التي يندرج ضمنها البعث أو تلك القوى كما حدث في بغداد، وفي مرحلتَي الوحدة والانفصال في سورية. ورغم بعض الفروق في المواقف، فقد ظلّ الاتجاه العام المسيطر هو دعم كافة حركات التحرر والتحرير، بعد استلام السلطة. ويحتوي الدعم على المال والسلاح وفتح المقرّات والإعلام. وفي الإطار نفسه تمّ دعم حركة فتح وهي في طور التأسيس. ومن أرض سورية انطلقت في اليوم الأول من عام ١٩٦٥. وفوق أرض سورية أقامت المقرّات ومراكز التطويع والتمويل وقواعد التدريب. وينسب مختلفة، تمّ دعم حركات تحرير: عربستان، وأرتيريا، وعُمان، والبحرين، وفي وقت لاحق: عدد من المنظمات

^٤ نور الدين الاتاسي — يوسف زعّين — ابراهيم ماخوص — برمدا

^٥ الأساتذة: ميشيل عفلق — أكرم الحوراني — صلاح البيطار.

الفلسطينية. والعديد من الأحزاب الوطنية والتقدمية، من مشرق الوطن العربي ومغربه. وبموازاة ذلك، كان الصراع يؤثر ويتأثر في شكل ومستوى العلاقة مع الأنظمة الرجعية.

لقد كان التيار الأوسع في الحزب ضد علاقة التضامن مع هذه الأنظمة، وضد نقلها إلى موقع القيادة من خلال مؤتمرات القمة. وبالمقابل فهو مع كل القوى الوطنية والقومية والماركسية، العاملة لإسقاط هذه الأنظمة. ومع كل النقابات والاتحادات السائرة في الاتجاه ذاته. لكن رؤية التيار الأضيّق كانت عكس ذلك، حتى أن الأمين العام للحزب نفسه، شارك في مؤتمر القمة في المغرب، وكان إذ ذاك الدكتور منيف الرزاز. والتيار الأوسع ذاته، كان يصنف الإمبريالية والصهيونية والرجعية الطبقية الحاكمة في موقع واحد ووفق هذا التصنيف للتناقضات، فإن التضامن العربي الرسمي، هو تضامن بين هذه الرجعية، وبين منظمات وطنية وتقدمية، وأنظمة مشابهة. وهو كنتيجة وصل لهذه المنظمات والأنظمة بالإمبريالية والصهيونية. والأمران معاً يتناقضان مع مراكمة الوعي الطبقي والسياسي المضاد لذلك المثلث. ويضعفان النضال ضده. ويقوّيان مواقع الرجعية الطبقية الحاكمة ضدّ القوى المسحوقة المقهورة في أقطارها. وهو كنتيجة أيضاً، تضامن ضد حاضر ومستقبل التحرر والتقدم، لأنه تقوية للخصوم. وإضعاف لقوى التحرر والتقدم. وهو كذلك، تقوية للإمبريالية والصهيونية، في وجه الخصوم. أمّا لو كانت الرجعية الطبقية الحاكمة، ذات مصلحة بالتناقض مع الإمبريالية وبالتالي مع الصهيونية، ولو كانت قادرة على الصراع معهما، لكانت كلّ هذه الذرائع ساقطة، ولكان الموقف المعاكس هو الصحيح. وهكذا، فقد أضيف هذا التناقض أو التباين بين رؤية التيارين، إلى المولّدات الأخرى للتفجير. فحدثت حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ بأسلوبها العسكري.

حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦

إذن، لقد تكاملت مولّدات التفجير: والنظام ليس ديموقراطياً - نيابياً، حتى تكون المؤسسات التشريعية هي صاحبة القرار، من خلال الأكثرية والأقلية، المنتخبة انتخاباً حراً. بينما النظام هنا يقع ضمن النموذج الذي أقامته المنظومة الاشتراكية. ففي هذا النموذج، ينوب مؤتمر الحزب، عن المجلس التشريعي المنتخب. والقيادة المنتخبة من هذا المؤتمر، تنوب عن السلطة التنفيذية. فالشرعية، في هذا النموذج، هي شرعية ثورية. أي شرعية الأحزاب والاتحادات والنقابات، الممثلة لمصالح البنى الطبقية الكادحة - المنتجة، لأنها هي صاحبة المصلحة بالتحوّل الاشتراكي، وبالتطوّر والتقدم. وفي هذه المرحلة المبحوثة، كان هذا الفهم هو السائد. وعكسه، يمثّل تواطؤاً مع قوى الاستغلال. لكنّ المسألة هنا، تكمن في افتقار هذه الديموقراطية الشعبية إلى منطق التطوّر. وهذا المنطق، يفترض أن مصالح متباينة تتوالد، بين الفئات والطبقات ذات المصلحة

بالاشتراكية. وهذه المصالح تنعكس في رؤى متباينة وبالتالي فهي تحتاج إلى تنظيمات سياسية ونقابية متباينة، وحتى متناقضة. وبذلك يحدث الانسجام بين هذا النموذج، وبين منطق التطور فيه. لكنّ المسار العام لم يسر في هذا الاتجاه، لا في دول المنظومة الاشتراكية، ولا في دول التحولات الاقتصادية. رغم بعض الفروق، بين قطر وقطر آخر، ومرحلة ومرحلة أخرى.

إذن، لقد تكاملت مولدات التفجير: فالقيادة القومية قد استهترت بالنظام الداخلي للحزب، وخالفته: ففي تجميد القيادة القطرية، وفي حلّها. وفي تعليق المادة التي تمنع الحل إلاّ أمام المؤتمر، خارج الظروف التي تبرّر هذا التعليق. وفي منع انعقاد المؤتمر القطري حسب الأصول الحزبية. وفي تهديد من يحضر المؤتمر بالفصل وإجراءات أخرى. وبعد حلّ القيادة القطرية، شكّلت لجنة عليا لتقييم الأعضاء، وإعادة بناء الحزب في القطر. وهذا الإجراء، يقارب حلّ الحزب. وهذه اللجنة تمثّل تيّاراً في الحزب، وليس الحزب كلّ، وهذا التيّار هو تيّار الأقلية في القطر، وإلاّ لكان هو الغالب في المؤتمر القطري، والقيادة المنبثقة عنه. ولهذا التيّار خطة السياسي والاقتصادي، وهو متعارض مع خط الأكثرية. ولذلك فإنّ عضوية الحزب، وبنيته الطبقية، وخطة السياسي، واتجاه التطور فيه، سوف يتعرّض للتغيير، وربّما للتغيير المضاد. والحزب لم يكن بعد قد أصبح حزباً للسلطة. ولم تكن السلطة هي التي صنعتها. وجهازه العام، مكوّن من مناضلين مجرّبين في كافة المراحل. والعودة للتنظيم في أوقات مختلفة، لها ظروفها. وكلّها تمتّ في ظروف المجابهة الصعبة. وهي التي منحت الحزب القوة. وتجذّر البنية الطبقية، هو انعكاس موضوعي للمصالح. فالإجراءات الاقتصادية، والمجابهات التي تخاض، والممارسات السياسية والنضالية، تتسجم مع هذه المصالح. ولو كانت دون مستوى التّطابق معها. وإعادة رئيس اللجنة العسكرية المبعد، وتعيينه وزيراً للدفاع، وتحالفه مع رئيس الدولة العسكري، والقيام الفوري بالتفقتات العسكرية، يسلّط الضوء على معالم الطريق المقبل.

لقد أضاف الأسلوب شرخاً جديداً. ففي المستويات العليا من تيّار القومية، كان الأمر محسوماً: لا بدّ من إعادة ترتيب الحزب، وفق رؤية هذا التيّار. فالمسألة ليست مسألة يمين ويسار، إنّما مسألة رؤيتين متناقضتين: والقيادة القومية هي العليا، وبالتالي فإنّ رؤيتها هي التي يجب أن تسود. وإلاّ فهذا الحزب لم يعد حزبنا. بينما اختلف الأمر في المستويات الأخرى. إذ عارض الحركة كأسلوب وليس كمضمون العديد من الرفاق المناضلين في القطاعين المدني والعسكري. ثمّ وقفوا موقف المعادي أو اللئيس أو المتفوّج. وقد تعاطف مع هؤلاء، الكثيرون من الرفاق الجدد، احتراماً لصفاتهم، أو تأثراً بهم. وفي الوقت نفسه، سار مع الحركة الكثيرون من الرفاق الجدد غير المستوعبين لتكوين وتطلعات الحركة. وسار معها آخرون لأنها انتصرت. وعلى

مستوى قيادة الحركة، تداخلت عوامل التطوير، مع الانتقام للتجميد والحل ومنع انعقاد المؤتمر مع الخوف على المستقبل من خلال التحالف العسكري.

والأسلوب العسكري، ولّد لدى الرفاق العسكريين، شعوراً متضخماً ومتزايداً بأهمية أدوارهم في مسيرة الحزب والثورة. حتى أنّ بعض الذين شاركوا في اللجنة العسكرية، وفي صنع ٢٣ شباط، أصبحوا يتصرفون وكأنّ نضال الحزب وتاريخه يبدأ مع بداية اللجنة العسكرية، وينتهيان مع خفوت أدوار رموزها، لصالح المؤسسات الحزبية، أو الرسمية أو الشعبية. وكذلك فإنّ الاتصالات والارتباطات التي رافقت مسار كل تكتل عسكري، لم تكن من خلال المؤسسات الحزبية العسكرية. وإنما من خلال علاقات الموقف أو الولاء. الأمر الذي يضعف التماسك الحزبي. وهذا الوضع طبيعي، لأنّ التناقض هو ضمن الحزب، وليس بينه وبين جهة أخرى. وبالتالي، فإنّ المواقف موزّعة، وكذلك الولاءات.

لقد قامت حركة ٢٣ شباط، على أساس الرد والتمثّل والتجاوز. الرد على تيّار وممارساته. والتمثّل لما في تراث الحزب من نضال وقيم. والتجاوز لكلّ ما يعيق التطوّر والتقدم. وقد تكشف هذا الأساس في قرارات المؤتمر القطري العادي الثالث. والقومي العادي التاسع. لكنّ تنفيذ هذه القرارات، كان يصطدم بعقبات: فهو يحتاج لطاقت حزبية وشعبية تفوق قدرات تيّار الحركة. وهذه الطاقات لا تتوفر إلّا في الجهد المتكامل لتيّار التحرر والتقدم. وهذا الجهد يشترط توفر المناخ الحر. وهذا المناخ يستلزم تذويب الجليد المتراكم، عبر عدة مراحل، ومد جسور الثقة، والتعاون الواقعي المتدرّج، وصولاً إلى وحدة الاتجاه، وإلى خوض هذا الاتجاه معركة النقائض، في مناخ حر، وإلى صياغة التحالفات المرحلية بما يخدم خط التحرر والتقدم. وقد خطت قيادة الحزب خطوات واسعة في هذا الاتجاه. فتحقق التعاون والاعتراف الواقعي مع التيار الماركسي، وإلى حد ما مع التيار الناصري وحركة الاشتراكيين العرب. وجرت لقاءات عدة لتطوير مواقف الحزب الشيوعي من القضايا القومية. وتكثّفت الجهود لإعادة الذين خرجوا من الحزب أعقاب المؤتمر القومي السابع إلى الحزب. لكنّ حركة الثامن من أيلول ١٩٦٦ أجهضت هذه الجهود. وبذلت جهود مماثلة في قواعد التيار الاشتراكي، فحققت نتائج ملموسة. وهكذا بدأ تيّار الحزب يشعر بالثقة. فاستعادة الحزب لمعظم مناضليه، وتوحيد الاتجاه العام لقوى التحرر والتقدم، يوفران القدرة لتنفيذ وتطوير الأهداف التي تتضمنها تلك المقررات.

وتنفيذ القرارات كان يصطدم بعداء طبقي شرس. وقد استثمر هذا العداء سلاح الدين أفضل استثمار. وهنا بالتحديد التفت الرجعية الدينية والرجعية الطبقيّة. ومعهما، تقاطعت جهود الرجعية الطبقيّة والدينية العربية. فحدثت تحركات وعصيانات سلمية ومسلحة. واستخدمت دور العبادة

أفضل استخدام. لكن الرد الشعبي كان الأقوى. وقد انتصر. وقام بدور قيادي في هذا الرد: العمال. والحزب من خلال الحرس القومي. واتحاد الطلبة. ومناطق التحدي في الريف. لقد كانت الهزيمة مزدوجة: داخلية وخارجية. فالحلف الإسلامي بقيادة السعودية وضع ثقله، وكذلك فعلت الرجعيات الطبقية والدينية ذات التأثير، وخاصة الأردن. ومع أن الجيش لم يستخدم إلا في التمرد العسكري الذي احتّمى في الجامع الأموي بدمشق، فإن الحلف الطبقي لقوى التحرر والتقدم، قد أثبت أنه الأقوى.

وتنفيذ القرارات كان يصطدم بعداء الإمبريالية والصهيونية. فلامبريالية-مصالح ومرتكزات. والتنفيذ يستهدفها. وفي الوقت نفسه، يؤدي إلى تمتين العلاقات مع الدول الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم في العالم. وهذا سبب إضافي للعداء. وللصهيونية وجود في دولة، وطموح في التوسع. والاتجاه العام للقرارات وخط الحركة وممارساتها، هو اتجاه تناحري مع هذا الوجود وتلك الطموحات. والتناحر يستدعي الاستباق.

ومقابل العداء الإمبريالي - الصهيوني - الرجعي، تحركت قيادة الحزب والسلطة، تجاه الثورة في الجزائر فضاغت من قوة العلاقات، والتي هي قوية بالأصل. ومدّت جسور الثقة مع القاهرة. فتحوّل المد إلى تحسّن مع الاتجاهات الناصرية. وعقدت صلات وثيقة مع قوى التحرر والتقدم في الوطن العربي، وخاصة في لبنان والأردن والعراق وفلسطين والسودان واليمن والمغرب. وضاعفت من قوة الدعم لحركة فتح.

لقد نتج عن مجمل المسار، وضع متشابك: فخرج من التنظيم بعض المتقدمين وعياً وفكراً ونضالاً وسلوكاً، وبعض الإصلاحيين. وهذه نتيجة متناقضة، تحمل التجانس في جانب، والإفقار في جانب آخر. ونما مع تعاقب المراحل، الوعي السياسي والتنظيمي. وتعمقت استراتيجية الحزب، وتوضّحت في معظم المسائل. وتجزّرت البنية الطبقية للحزب. وتوحّدت خطوطه السياسية، ومنطلقاته الفكرية. وانتمى واقعياً إلى اليسار الطبقي - القومي. وتضاءلت التناقضات الكبرى ضمن جهازه. ونما حجم التنظيم نمواً متزايداً. لكن مسألة البناء الجديد في ظل السلطة، ظلّت موضع حذر. لذلك وضعت الضوابط الصارمة. أمّا النسبة العظمى في هذه المرحلة، فتنتهي إلى الإرث النضالي والخلقي. وقد دعم هذا الإرث بمفاهيم وسياسات وممارسات أكثر تقدماً وتطوراً.

لكنّ هذه النسبة لن تظلّ عظمى دون ضوابط صارمة، ودون تطوير لأسس التنظيم. وفي مقدمة هذه الضوابط والأسس، قطع الصلة جذرياً بين السلطة والامتياز. وبين التفرغ والامتياز. وبين العضوية والامتياز. والمراقبة الصارمة لأيّ تبدل في الوضع المعيشي والمستوى المادي، تعود مصادره إلى السلطة أو التفرغ أو العضوية. فللامتيازات آثار نفسية وفكرية ومادية مدمرة للإرث

والخلق وللانتماء وللولاء الطبقي. وهذه الآثار تترافق صعوداً وهبوطاً مع حجم الامتيازات ونوعها ومداها. كما تترافق مع تراجع الإرث النضالي والخلقى، ومع تقييد حرية النقد الشعبى والحزبى، أو العكس. وتفعل هذه الامتيازات فعلاً أكبر في الأعضاء الجدد. إذ إن حصانة هؤلاء محدودة. والجو الملوث يزيد الحصانة ضعفاً.

إنّ البدايات تسمح بمثل هذا النقد وتلك الرقابة. لكنهما نسيبان. فشكل الوصول للسلطة، والتناحر بين قوى التحرر والتقدم، قلّصا إمكانية سيادة المناخ الحر. وشراسة المواجهة مع المثلث المعادي، تخلق أسلوبها في التعامل مع القوى الداخلية المرتبطة بهذا المثلث. وعنف المواجهة الطبقيّة والدينية، يعزّز ذلك الأسلوب. والأزمات والصراعات داخل البعث، تخلق ضرورتها في ممارسة السلطة، وفي التفرغ الحزبى، وتقوية دور الحزب في السلطة. وبالتالي تراكم الضعف في تلك السيادة. وتقليد التجارب التي يحكم فيها الحزب، يصب في الاتجاه ذاته. لكن البدايات لا تسحب ذاتها على المسار اللاحق. فمع الوصول إلى نهايات العقد الأول من السلطة، يتراخى النقد والرقابة. ويتراجع الإرث النضالي والخلقى. وتنمو الامتيازات. وكل نمو هنا يقابله تراخ وتراجع هناك. والمفعول المتعكس يتكرر. والتوغل في العقد الثانى أو الثالث، يقلب المعادلة تماماً. وتدفق المال النفطى والرأسمالى يجعل القلب حاداً وسريعاً. وللامتيازات سياساتها وممارساتها وأخلاقيها. وبينها وبين المناخ الحر، وخط التحرر والتقدم تناقض تناحري. ومصدر التدفق المالى يراكم هذا التناقض.

٢ - ولحلّ التناقض في ممارسة السلطة، فقد أنشئت مؤسسة الاجتماع المشترك للقيادتين: القومية والقطرية. وأصبح الاجتماع المشترك السلطة الفعلية حتى نهاية عام ١٩٦٨ حيث تفجّرت أزمة الخطوط السياسية، وما يكمن خلفها. وفي هذه المرحلة ترسخت إلى حد بعيد الأسس والقيم الحزبية. وكان الانسجام شبه تام بين القيادة والقواعد. ومورست الديمقراطية في مؤسسات الحزب ممارسة حقيقية. وساد مبدأ النقد والنقد الذاتى. ولم يكن أحد فوق النقد والمحاسبة. وخضع الجهاز الحزبى لدورات تدريب وممارسة، من خلال الاشتراك في عمليات ضمن الأرض المحتلة. وتمّ التشدد في قبول المنتسبين الجدد إلى الحزب. وشمل ذلك: المنبئ الطبقي. والوضع الطبقي الحالى. والوعى السياسى. والتحرر من علاقات التخلف. واجتياز دورات التدريب

٦ إنّ قراءة الوقائع قراءة رقمية في عقدي الثمانينات والتسعينات، تثبت ذلك ويشمل الإثبات: ضحايا الاعتقال، والقتل. وأرقام الثروات ومصادرها. وحجم الفساد، واتساعه. وحدة التمايز الطبقي، مقابل تدنى مستوى المعيشة للغالبية العظمى. والانطلاق في السياسات والممارسات من مصلحة النظام، لا من مصلحة الوطن والمواطنين. والدوران في الفلك الرجعى عربياً، والأميركي عالمياً..

والممارسة بنجاح ورغبة والتدرج في الوصول إلى العضوية العاملة من مؤيد إلى نصير أولي. فمتوسط . فقيادي. فعضو متدرب.. وتعززت ثقة الحزبيين بأنفسهم وبالمستقبل. وساد الانسجام بين السلطة والحزب. وكانت السلطة بكافة أجهزتها ضمن قيادة الحزب فعلياً.

٣ - وبذلت جهود مضمينة لاستكمال بناء المنظمات الشعبية، وتطويرها من حيث الحجم والفاعلية. فنمت وتوسعت وشاركت إلى حد كبير في صنع التقدم لقطاعاتها. وانفتحت على التنظيمات الشعبية التقدمية العربية والعالمية. لكن هذا البناء ظلّ مليئاً بالثغرات. فعلياً لم تكن هذه المنظمات تختار قياداتها بحرية. لقد كان لها دور في هذا الاختيار، إلا أنّ القرار النهائي يعود للقيادات الحزبية الموازية. وممارسة هذه المنظمات لمهامها كانت منقوصة من خلال الوصاية الحزبية. والنضال المهني والسياسي كان محكوماً بالخط العام للحزب. وامتياز القياديين لم تكن ذات تأثير. فطيلة العقد الأول للسلطة تقريباً، كان التّكشف صارماً. والامتياز محدوداً. ثم أخذ الامتياز يتنامى في الحزب والمنظمات ومؤسسات السلطة، كي يمكن الاندماج في المسار العربي الهابط. ولتعميم الاحتواء والتعليب والانتهاز. وقد تحقّق ذلك فعلاً خلال العقود الثلاثة التالية.

٤ - والعلاقة بين قيادة الحزب، والتنظيم الحزبي في الجيش، كانت مباشرة. لكن الوضع ضمن التنظيم الحزبي العسكري لم يكن متطابقاً مع مثيله المدني. فانتخاب القيادة الحزبية شكلي. إذ إنّ القيادة الحزبية هي غالباً، القيادة العسكرية الحزبية. وحرية الرأي كانت مشوبة بالحدز. فالجمع بين القيادتين يفرض الحدز. ولم يكن في التنظيم تفرّغ حزبي. ولا موجهون سياسيون. والأمران معاً يضعفان مستوى التنظيم: حجماً، وتماسكاً، وانضباطاً، وثقافة سياسية، وفاعلية. ففي مثل هذا النموذج من الأنظمة لابدّ من ذلك. أمّا في نظم الديمقراطية السياسية النيابية، فلا بدّ من الفصل الكامل بين الجيش والسياسة والعمل الحزبي. ومع نهايات القرن العشرين، سقط النموذج الأول تماماً. وبالتالي فإنّ الفصل أصبح من ضرورات التطور باتجاه الحرية، وباتجاه الكفاءة والاختصاص.

وقد ظلّت المسافة بعيدة بين قرارات المؤتمرات وتنفيذها فيما يخص هذا التنظيم. ولحرب ١٩٦٧، وتفجّر أزمة الخطوط نهاية ١٩٦٨ أثر في ذلك، وللنيات المضمرة لدى بعض القادة العسكريين، أثر مماثل. فمنذ عام ١٩٦٥ والقرارات تركز على : الدمج العضوي للتنظيمين المدني والعسكري. والتّقيف السياسي والأيديولوجي والتركيب الطبقي للجيش. ومنع الشروط المادية التي تؤدي إلى البرجزة والبيروقراطية. وتشديد العلاقات الموضوعية عسكرياً وحزبياً. وتنظيم ضباط الصف والجنود والمجندين. وهذه المسافة بين القرارات والتّفيذ في مثل هذا الوضع المشخّص،

توسّع فرص استغلال علاقات التخلف: العائلية والمحلية والطائفية في بناء التكتلات العسكرية. فهذه العلاقات هي قوية أصلاً بسبب التخلف الوطني العام، وهي أكثر قوة في الجيش بسبب التصفيات والتعويضات التي رافقت كل أزمة. وهذه المسألة ليست هامشية. ففي تلك المرحلة كانت الجيوش في نصف العالم أو أكثر، تعتبر مؤسسات الحزب، هي المؤسسات الشرعية. لأن النظام هو نظام الديمقراطية الشعبية. أما الشرعية في النصف الآخر، فهي المؤسسات النيابية والسلطات المنبثقة عنها. ولذلك، فإنّ التملّص من مكوثات النظامين، يعكس العودة إلى استثمار العلاقات البدائية المتخلفة: العائلة، والمنطقة، والقبيلة، والطائفة. كما أنّ الاستجابة لهذا الاستثمار تصبّ في الاتجاه ذاته. والأمران معاً يتناقضان مع الانتماء الوطني والسياسي والطبقي. والنتائج، كانت أساسية في التبدل الذي تمّ نهاية العقد.

إنّ شكل الوصول إلى السلطة، هو الذي سهّل تحوّل النيات إلى فعل. وإنّ حلّ الحزب وإلغاء الديمقراطية، هما اللذان قادا إلى هذا الشكل. وإنّ الصراع ضمن تيّار التحرر وضمن الحزب هو الذي أدى إلى ذلك التركيب، وهذه التصفيات. ومع كل تصفية كانت تتمّ المبالغة، كي يزداد التعويض لصالح ذلك التركيب وتزداد العلاقات تخلفاً. ففي مثل هذا الوضع تصبح القيادة العسكرية لقوة العلاقة، وليست للمؤسسات الشرعية. ولممثل هذه العلاقة، وليس لممثل المؤسسة. ولمن يغذّي هذه العلاقة، وليس لمصدر هذه المؤسسات. ومع نموّ علاقات التخلف، يزداد الإرهاب الفكري، وتتكثّف الامتيازات. وهما بدورهما، يزيدان علاقات التخلف قوة، ويحولانها إلى ملاذ ومنتجع. والردود العسكرية التي تمّت لاستلام السلطة، أو لوقف التنامي في ذلك التركيب، أو لاحتلال الموقع الأول فيه، كانت تستند على علاقات تخلف مماثلة: محلية وطائفية. وهذا الاستناد يتنافى مع الطرح السياسي، الذي كان يغلف تلك الردود. ولأنّها كانت تفشل، فقد كان ذلك التركيب يتنامى، وعلاقات التخلف تتعزّز والجيش ينزف، وقدراته تتناقص. وهذا جانب من جوانب الخامس من حزيران ١٩٦٧، لكنّه أساسي في صنع المسار اللاحق.

طيلة المراحل المتلاحقة، كانت احتمالات تفوق الخط والأصول الحزبية، احتمالات قوية، في التنظيم وفي التركيب. لكنّ أحداثاً متشابهة، غلبت الاتجاه المضاد. فالردود ذات الصبغة المحلية والطائفية، كانت تخدم ذلك الاتجاه. فهي تقوّي العلاقات المرضية في الجانب المستهدف، وتمنح فرص التصفية في صفوف القوى التي استهدفت ذلك الموقع. وبعد التصفية يأتي التعويض، في المسؤوليات القيادية، وفي الكليات العسكرية. والخامس من حزيران قدّم دعماً مشابهاً للاتجاه المضاد. فكل الذين يمكن أن يطالهم الحساب، اندمجوا في ذلك الخط. وشكلوا قاعدته الأساسية. فالمعركة بالنسبة لهم معركة وجود. وخط التسوية السياسية أعقاب تلك الحرب، قدم خدمة مماثلة.

فهو يوفّر الاستقرار، ويتلاءم مع اقتصاد الخدمات، ويحجب الهزيمة النفسية، والقصور في المؤهلات القيادية. والرجعيات العربية الحاكمة تقذف إلى الخلف، الخلاف المذهبي مع هذا التركيب وقيادة هذا الخط، وتدغدغ العواطف بمستقبل مندمج، يفتح كلّ المنافذ أمام مال النفط، وأمام الوصول إلى هذا المال. وهكذا كانت تتراجع احتمالات التفوّق، بعد كلّ حدث هام، وتطوّر مشابه.

خلال ثمان سنوات من عمر الثورة، التي يقودها الحزب، تمّ إنجاز الكثير في مجال التحولات الاقتصادية، والتنمية والخدمات، والعلاقات مع القوى التقدمية، والتحرر من نهب وهيمنة الرأسمال العالمي، والانتقال بالوعي السياسي - الطبقي نحو مواقع متقدمة. أمّا بالنسبة لما يمكن إنجازه، فإن الحزب والحكم قد تجمّداً في منتصف الطريق. والتجمّد في وضعنا المشخّص يقود إلى التراجع. والتراجع يستجرّ تراجعاً جديداً، وصولاً إلى موقع نقيض. والموقع النقيض يتجاوز في تراجعه ما تحقق، لأنّ الزمن لا يتوقف. وتراكم خطوات التراجع والتناقض، يخلق واقعاً سياسياً - طبقياً ذا مصلحة بتسريع التراجع والتناقض. وهذا الواقع يلتقي مع نظيره في الإطارين العربي والعالمي، فيتغذى منه ويغذّيه.

ومرحلة بعد مرحلة، يصبح الموقع النقيض في قلب التبعية للرأسمالية العالمية، والاستبداد السياسي، والاستغلال الطبقي، مع تبدل في طبيعة هذا الاستغلال والهوية الطبقية. لأنهما متكونان خارج العملية الإنتاجية. فمنافذ السلطة، والمال الخارجي، هما مصدر التكوّن الطبقي الجديد. وتغدو الشروط المادية لهذا التكوّن، تناحرية مع الوحدة والتحرير والديموقراطية. وكلّ ذلك غداً واقعاً فعلياً في العقود التي تلت العقد الأول للسلطة.

أ - فقد تعززت العلاقات مع الدول والقوى التقدمية: عربياً وعالمياً. وحدث تفاعل كبير في الأفكار والتجارب. وتطوّرت الثقة المتبادلة لكنّ المعادل الداخلي لم يكن متسقاً مع نظيره العربي والعالمي. فهو قد تطوّر إلى الأمام مع التيار الماركسي، وبعض التيار الناصري، ومع الذين خرجوا من الحزب إثر العديد من الأزمات، ومع القطاع الشعبي الواسع في الريف والمعامل والخدمات والمدارس والجامعات. إلّا أنّه تطوّر عكساً، مع بعض التيار^٧ الناصري والتيار الاشتراكي، والعمّال الثوري، والذين قاوموا خط الثالث والعشرين من شباط، والذين تعاطفوا مع

^٧ هنا مسألة تستدعي التوضيح، تتعلق باعتقال الدكتور جورج حبش : الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين.

فقد كان الدكتور حبش مدعواً للتفاوض. وتصادف قدومه مع ضبط ميثاق جبهة إسقاط النظام، ومع صدور بيان عن منظمة حركة القوميين العرب في سورية، يدعو لإسقاط النظام. والدكتور حبش، أمين عام للحركة. فاعتقل بدل أن يُعاد للبنان ويؤجل التفاوض، ريثما يتضح الأمر.

حركة الثامن من أيلول. إذ شكّل هؤلاء جبهة لإسقاط النظام، وكان التنظيم التابع للعراق ضمنهم، وخلف هذا التنظيم دولة، ونظامها معاد للنظام القائم في سورية. ولذلك فقد اعتقل عدد واسع منهم. والمسؤولية كانت مزدوجة: فالأولى تقع على من بيده السلطة. والثانية على الآخرين. فالأحكام العرفية وقوانين الطوارئ قائمة. وهي مستمرة منذ عام ١٩٥٨ — عام الوحدة. ولم تلغ إلا لبضعة شهور فقط خلال الحكم النيابي في زمن الانفصال. لقد تتابعت الأحداث التي تستلزم فرضاً جزئياً أو كلياً، لكنها لا تستلزم الاستمرار: آذار ٦٣ تموز ٦٣ — حماة ٦٤ — الحلف الإسلامي، ومقاومة المتضررين من الإصلاح الزراعي والتأميم عامي ١٩٦٥-١٩٦٦ أيلول ٦٦- حزيران ٦٧.

إنّ هذه الأحكام والقوانين، وعدم الاعتراف القانوني بحرية الأحزاب والصحافة والنقابات والتعبير والتحرك، يشكلان معاً سبباً مشروعاً لقيام جبهة سرّية مضادة. ونتائج حرب حزيران ١٩٦٧ تعزّز هذا السبب. لكنّ المسار الذي أدّى إلى إلغاء الحياة الديمقراطية، وتغييب التأسيس للمناخ الحر، قد شارك فيه الجميع مع الخلاف بالنسبة. فالذين اندمجوا بالنظام زمن الوحدة، وظلّوا مرتبطين بنظام القاهرة، يفتقرون إلى المبرر المنطقي في صراعهم من أجل الحرية السياسية والنقابية. والأمر ذاته ينطبق على الذين مارسوا دوراً قيادياً في الحزب والسلطة حتى أيلول ١٩٦٦. وينطبق بشكل أشد على مؤيدي نظام بغداد، لأنّه أكثر بعداً عن ممارسة الديمقراطية من نظام دمشق. وينطبق كذلك على الذين يؤيدون حكم الحزب الواحد في الشرق. والذين أيّدوا ممارسة الحزب الشيوعي العراقي بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٣. لكنّ خطأ قيادة الحزب والثورة هو الأكبر. لأنّه يكمن في عدم قدرتها على إدراك الدور المركزي للديموقراطية في نجاح أو فشل أيّ نظام. وهذا الإدراك يحتمّ عدم الاقتداء. إنّ حرب حزيران: إعداداً ومساراً ونتائج، هي الأهم في تبرير قيام تلك الجبهة. فكل الأسرار المتعلقة بهذه الحرب، لم توضع. لقد تولّى قياديو الحزب مسؤولية التوضيح في عشرات الندوات العامة. لكنّ أسراراً كثيرة، ظلّت خارج التداول: بيان سقوط القنيطرة مثلاً. دمار نصف الطيران على المدرج... فاللجنة التي قرّرت قيادة الحزب تشكيّلها للتحقيق وتحميل المسؤوليات، ظلّت قيادة الجيش تميّعها حتى انفجرت أزمة الخطين السياسيين المتناقضين في أيلول ١٩٦٨ أثناء انعقاد المؤتمر القطري. وحرب حزيران ليست هامشية، بل مفصلية في مجمل المسار اللاحق. ليس في القطر فقط، وإنما في الوطن العربي عموماً.

وخطأ قيادة الحزب أيضاً، يكمن في الابتعاد عن تاريخ نضالي طويل، صنعه البعثيون وهم يكافحون من أجل الديمقراطية. وفي إقامة التناقض بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية،

وبينهما وبين التنمية والتحرير والوحدة. لقد شكّلت الأحداث المتلاحقة سبباً واقعياً، لكنّ هذا السبب لا ينسحب على كل المواقع والمراحل.

منذ حركة شباط ١٩٦٦ وحتى حركة ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠ وجهد الحزب منصب على توحيد الاتجاه العام لقوى التحرر والتقدم. فحرب التحرير الشعبية التي تبنتها مؤتمرات الحزب القومية والقطرية، تشترط هذا التوحيد. وتصنيف التناقضات، يحتّم هذا التوحيد. ومعركة تحرير الثروات، والتنمية، والتوحيد، والعدل الاجتماعي، وتوفير المناخ الحر، مرهونة بهذا التوحيد. ومحورا الجهد كانا على الساحة القومية، وساحة القطر. فعلى الساحة القومية كان المنطلق، تحقيق علاقة مساحتها بين التعاون والجبهة والوحدة العضوية بين تيارين : التيار القومي المؤهل للانتقال إلى مواقع الاشتراكية العلمية. والتيار الماركسي المؤهل لتبني الطريق القومي نحو الأممية. والتياران لهما وجود حقيقي فاعل في سورية والعراق والسودان واليمن بشطريه والأردن ولبنان وفلسطين، وعمّان والبحرين. ولهما نوى أو نويات في تونس والمغرب والسعودية والكويت وليبيا. وفي كل من التيارين تنوّع داخلي. ففي التيار القومي: بعثيون، وقوميون عرب، وناصريون. وفي التيار الماركسي: قوى مصنفة أساساً ضمن المعسكر السوفياتي، أو الصيني، أو الأممية الرابعة، أو خارج أي تصنيف. وكان في تقدير الحزب، أنّ تحقيق هذه النتائج يوفرّ الإمكانية الواقعية لخلق مناخ جديد، ونموذج جديد، تسود فيه الحريات السياسية لكافة التنظيمات التي تعتمد الأسلوب الديموقراطي في نضالها وعملها. ومثل هذا النموذج سوف يؤدّي إلى تحولات نوعية عميقة متشابهة أو متقاربة في العديد من الأقطار العربية. وإذ ذاك يصبح للقاء القوى التقدمية مضمون جديد أكثر فعلاً في الواقع. وأكثر قدرة على التفوّق في مناخ ديموقراطي حر. وأقوى مناعة تجاه الخصوم الطبقيين. ويصبح للصراع مع العدو الصهيوني، ومع الإمبريالية ومصالحها واحتكاراتها ومركزاتها، بعدّ شعبي أكثر عمقاً واتساعاً. وأكبر أثراً. ولتحويل هذا الفهم والتقدير إلى واقع ملموس كانت تجري الاتصالات واللقاءات، في سورية، وفي الأقطار الأخرى حيث تتواجد فروع لهذين التيارين. وعلى الساحة القومية أيضاً قد تحقّق تعاون ودعم حقيقيان. وبشكل خاص مع أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية. وأحزاب الحركة الوطنية الأردنية. والأحزاب الديموقراطية والقومية والماركسية السودانية. ومثيلاتها اليمنية. ومع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب. ومع جبهة التحرير الجزائرية. ومع جبهات التحرير. ومع اتحادات الشغل... لكنّ العمل بهدف التوحيد أو التعاون أو التنسيق، كان يتقطّع خلال الأزمات الداخلية والعدوان الخارجي.

ودون التكهّن بمستقبل كان يؤسّس له، ولم يتحقّق، فإنّ هذا المسار قد انقطع بمجيء الحركة. فهل كان هذا المسار واحداً من الأسباب ؟ . إنّهُ افتراض. وهل كان الإسراع في التعاون مع الحركة لقطع هذا المسار إنّهُ افتراضٌ ثانٍ.

أمّا على ساحة القطر، فكان الجهد أكثر كثافةً: لكنّ الساحة لم تكن ضمن سيطرة الحزب وحده. فمع كلّ تقدّم في هذا الاتجاه، كانت تنتصب عقبة أو ينفجر لغم. فقبيل حركة الثامن من أيلول ١٩٦٦ جرت لقاءات عدة بهدف عودة تيار المؤتمر القومي السادس للحزب. وبعد فشل الحركة ساد الحذر والشك لسببين: الأول، التداخل بين قياديي هذه الحركة، وبين هذا التيار. والسبب الثاني، هو التداخل بين قادة الحركة، ورموزٍ عسكرية ومدنية، معادية لخط المؤتمر القومي السادس، ولخط ٢٣ شباط. ثمّ جاء عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ بنتائج المدمّرة، فخلق أوهاماً جديدة. وتحولت هذه الأوهام إلى جبهة لإسقاط السلطة. فالسلطة لم تبادر بعد العدوان لتوفير مناخ ديموقراطي معترف به قانونياً. الأمر الذي جعل بعض القوى تفكر بأسلوب آخر، وهو إسقاط النظام بدل الوحدة ضمن الحزب أو التعاون معه. وكان لخطأ السلطة أولاً، وخطأ هذه القوى ثانياً أثرٌ بالغ. فحلّ العداء بدل التوحّد والتعاون. أمّا الحوار مع الحزب الشيوعي السوري والاتجاه الماركسي عموماً، فقد قطع مرحلة تتجاوز حدود التعاون في الحكم والمنظمات الشعبية ولجان الدفاع عن الوطن. فالهدف المشترك كان كبيراً جداً. وهو خلق تيّار ماركسي - قومي عربي قد يتحوّل إلى وحدة عضوية. وثمار هذا الحوار هي واحدة من العناصر التي مهدّت للانتقال اللاحق في كل من التيارين.

كان بالإمكان أن تقام جبهة بين قوى التحرر والتقدم منذ عام ١٩٦٦ على الأقل، وحتى منذ عام ١٩٦٥. لكنّ أية جبهة لا تعترف بالحق الواقعي والقانوني، للقوى المعارضة بإقامة جبهة، هي جبهة شكلية جبهة للسلطة. هنا تغدو المعادلة صعبة. فالمعارضة الدينية والطبقية تستند إلى قوى شبيهة في الخليج والأردن ولبنان. كما تستند إلى شركات النفط والرأسمالية العالمية. وتستطيع استخدام سلاح الدين ومؤسساته. وقد استخدم كلّ ذلك طيلة عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦ وقبل ذلك في حماه ١٩٦٤. وجبهة قوى التحرر والتقدم، تستطيع التفوّق في المواجهة. وقد تفوّقت فعلاً في المواجهة الطبقيّة. لكنّ التفوّق المتواصل يحتاج إلى توفر الثقة والانسجام. وهذه الثقة تصطدم بالتاريخ منذ عام ١٩٥٨. وعندما ذاب الكثير من الجليد، وحدث تعاون في الحكم والمنظمات مع كافة التيارات بنسب مختلفة، جاء عدوان الخامس من حزيران. ومع أنّ التعاون قد استمر، إلّا أنّ الانتقال إلى صيغة جبهوية، قد اصطدم بعدم الانسجام في الخط السياسي. فالقرار ٢٤٢، والتسوية السياسية عموماً. كانا مقبولين من الاتحاد السوفييتي والقاهرة. ومرفوضين من دمشق، والثورة

الفلسطينية والجزائر. وتصنيف التناقضات، كان يلتقي مع خط عبد الناصر عندما يطرح وحدة الهدف، ويختلف معه عندما يطرح وحدة الصف. وللاتحاد السوفييتي مصالح، تتبع منها سياسات، قد تتفق مع خطنا السياسي، وقد تختلف معه. وكذلك الخلاف حول مشروع وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز. صيف ١٩٧٠. إذ قبله عبد الناصر والأردن. ورفضته سورية ومنظمة التحرير والجزائر. هنا تنتصب مسألة عدم الاستقلالية. فكل خلاف في المواقف على مستوى هذه المراكز، كان ينعكس تلقائياً على العلاقة مع القوى المرتبطة بالقاهرة أو بالاتحاد السوفييتي. أما خطوط الصين وفيتنام وكوبا وكوريا الشمالية، فكانت تؤيد خطنا تماماً. لكن هذه الدول على الدوام كانت تنصح بعدم إحداث أية قطيعة مع الاتحاد السوفييتي، لأن أيّاً منها، لا يستطيع أن يشكل البديل.

وقد أضيف سبب آخر لعدم التجانس مع بعض قوى التحرر. ففي تموز ١٩٦٨ حدث انقلاب في العراق. والتيار المعادي لخط ٢٣ شباط هو القوة الأساسية في هذا الانقلاب. وتوجهه الأول كان نحو اعتقال المئات من خط الثالث والعشرين من شباط. والعراق دولة مجاورة. ونظامها عسكري باسم تيار من تيارات البعث. والتعاون مع سلطته، هو إجراء مضاد للحزب وسلطته في سورية. وهذا التيار كان ضمن الجبهة التي تشكلت لإسقاط النظام في سورية. وكذلك فإن حركة الثامن من أيلول، ارتكبت خطأ مضافاً إلى خطأ الأسلوب والطائفة. وهو إقامة معسكر لها في الأردن. والسلطة في الأردن مغرقة في الرجعية والتبعية، وفي العلاقات السرية، وحتى شبه العلنية مع العدو الصهيوني. وهكذا تضافرت الأسباب التي ترسم حدود العلاقات بين قوى التحرر والتقدم. كما ترسم شكل التعامل مع القوى النقيضة. ويعود الجذر الأول إلى قطع المسار الطبيعي للتطور الديمقراطي، الذي كان جارياً بين عامي ١٩٥٤-١٩٥٨ ثم إلى إجهاض الاختمار لسيطرة قوى التحرر والتقدم سيطرة واقعية، قبل الوصول إلى السلطة. ثم لشكل الوصول إلى السلطة.

٢ - وتم الاستيلاء على أراضي كبار الملاكين، وتوزيعها على الفلاحين. لكن حدود الاستيلاء ظلت منقوصة. فمصلحة الإنتاج والمنتجين، تستدعي حسم الاستغلال الطبقي في الأرض، ومصادرة الدولة لأية أرض لا يزرعها أصحابها لمدة خمس سنوات مثلاً، وتوزيعها على من يزرعها. ففي ذلك مصلحة للإنتاج الوطني، وللعاملين في الأرض على حد سواء. لكن الدولة مسؤولة بالمقابل عن تقديم وسائل تطوير الأرض وزراعتها دون إرهاب للمزارعين. وبذلك تصبح المسؤولية مزدوجة. ومصلحة الإنتاج والمنتجين تستدعي كذلك، سيطرة المنتجين الفعليين على وسائل الإنتاج. وكذلك، وزعت أراضي الدولة والوقف على الفلاحين. فانتهى دور الدولة كمالك إقطاعي. وانتهت سيطرة المسؤولين الدينيين المتحكمين بأراضي الوقف. وكانت هذه

الأراضي تعادل ٧٥% من مساحة الأراضي المزروعة في الإمبراطورية العثمانية. والوطن العربي كان مشمولاً بذلك. وضمن قانون العلاقات الزراعية حقوق العاملين فعلياً بأرض الغير. حتى أن هذا القانون شكّل مصدراً من مصادر الصراع اللاحق. إذ إنّ كلّ الذين لا يعملون بالأرض بأنفسهم، أو لا يديرونها مباشرة يتضررون من هذا القانون. أمّا المستفيدون فهم الذين يعملون بالأرض.

وأزيلت التعقيدات التي تصعب إجراءات التوزيع. فتمّ اختصار الزمن. وتطوّر الإنتاج. وأمّمت المصانع المؤممة جزئياً. وبذلك انتهى تأميم الصناعات الكبرى والمتوسطة. فتطوّر الإنتاج الصناعي. وتحرّر القطاع الأكبر من العمال من الاستغلال الطبقي: اقتصادياً وسياسياً. وأدخلت تحسينات متطورة في هذا القطاع: تنظيمياً وقوانين. وشارك العمال عن طريق الانتخاب في إدارة المعامل. وأنشئت معامل جديدة مهمة. وتوازت قيمة موازنة التنمية^٨ مع قيمة الموازنة العادية. فحدث تطور متوازن في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج لكنّ هذا التطور كان محكوماً بتوفير الشروط المادية والبشرية للتحرير، وبالقدرات المالية والفنية والعلمية للقطر. فالمساعدات الرأسمالية كانت تتناقض مع مصالح هذه الرأسمالية، ومع النهج الاقتصادي والسياسي للقطر. وكذلك مساعدات الدول النفطية. لذلك فقد كان الاعتماد على الذات وعلى الدول الاشتراكية. حتى أنّ مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم أعقاب حرب حزيران ٦٧ خصّص مساعدات مالية لمصر والأردن ومنظمة التحرير، ولم يخصّص لسورية أيّ مبلغ. وعندما طلب وزير خارجية الجزائر شمول سورية بالمساعدات رفض الملك فيصل بقوة.

٣ - وتمّ التوسع في الخدمات كالطرق والمدارس والمستشفيات والمستوصفات والكلية والمياه والكهرباء والبلديات....

وفي الوقت نفسه كانت الخدمات محكومة بالقدرات ذاتها. لذلك، كان يتم التركيز على ما هو أكثر ضرورة وفائدة إنتاجية. وتقلّصت البطالة^٩ لكنها لم تنتف. فالنفي يحتاج إلى نظام أكثر جذرية.

^٨ بينما انخفض الإنفاق الترموي نهاية القرن إلى حدود الـ ٢٥% فقط

^٩ بلغ عدد المسجلين في وزارة العمل ممن لا عمل لهم. أو، ممن يرغبون بتبديل عملهم تحسيناً لدخلهم ٨٥ ألفاً نهاية الستينات. والمشاريع الكبرى التي كانت تقام إذ ذاك، قادرة على استيعاب هذا العدد، والوافدين الجدد إلى سوق العمل. أما نهاية القرن فأصبح رقم ٣ ملايين عاطل عن العمل، رقماً متواضعاً. والسبب هو الهدر في الإنفاق. والفساد وتكدس الأموال في الخارج. ونهاية عام ١٩٩٩ أصبح سوق العمل لا يستوعب سوى ٢٥% من اليد العاملة الشابة الوافدة لسوق العمل. وفي ميزانية ٢٠٠٠ ذكر أن الميزانية توفر ٦٦ ألف فرصة عمل بينما الوافدون بحدود الـ ٣٠٠ ألف.

وإلى قدرات مالية أكبر. وإلى مجال موحد أكثر سعة. إلا أن التوسع في المشاريع الإنتاجية كان يستوعب الدفعة تلو الأخرى، دون حدوث اختناقات. وقطعت مرحلة واسعة في إنشاء السدود السطحية. وبوشر بإقامة سد الفرات بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي. وتم استثمار البترول وطنياً لأول مرة في تاريخ العالم الثالث. لكن هذا الاستثمار أهاج شركات النفط الاستعمارية، وأسهم في إرساء بعض أسس العدوان في الخامس من حزيران. وتمت استعادة حقوق الشعب التي نهبتها شركة نفط العراق الاستعمارية. وفي آذار ١٩٦٧، احتفل في هذا الانتصار. فأضيف أساس آخر من أسس العدوان. وفتحت المعركة مع شركة التابلاين الأميركية. وتم الانتصار أيضاً. فتراكم العداء الإمبريالي - الصهيوني. وأنجز العديد من مشاريع التنمية: كالفسفات. السكر. والقضبان الحديدية. والسماد الأزوتي. والتوتر العالي. والجرارات. ومرفأ طرطوس. وسكك الحديد. ومطار دمشق الدولي..... إلا أن الثغرة الديمقراطية تكررت في قطاع العمل، كما تكررت في المجال السياسي. فالأساس المزدوج في هذا القطاع يتمثل ب - : تطوير الإنتاج والإنتاجية. والتكافؤ في قيمة الجهد ومردود الجهد. ويفترض هذا الأساس، توفير الشروط المادية والسياسية التي تمكن العاملين، من قيادته قيادة فعلية، وتشمل: التخطيط، والإشراف، والرقابة، واختيار القيادات، ومحاسبتها. كما تشمل تحديد العمالة، وتأهيلها. وتحديد الأجور والمكافآت، والتسعير والتسويق والتطوير والادخار. والقيادة الفعلية هي التي توازن بين قيمة الجهد ومردوده في قطاعي الزراعة والصناعة، وقطاع الخدمات. كما توازن بين حاجات كل قطاع من القطاع الآخر. وباب التطور يظل مفتوحاً على كل جديد. وتراكم التجارب يضاعف الخبرة. فيستقر المسار المتقدم. ويظل التقدم مفتوحاً. لكن هذا الأساس وتلك القيادة يستلزمان مساراً آخر في التطور، لا تقطعه صراعات قوى التحرر والتقدم، ولا الانقلابات العسكرية. وهذا المسار كان معكوساً. لذلك، فإن المقاييس تظل نسبية. والنسبية هنا تتحدد بالظروف التي توفرها المرحلة التاريخية. وهذه الظروف ليست وليدة المناخ الطبيعي للتطور.

٤ - وطرح الحزب شعار لقاء القوى التقدمية. وهذا اللقاء هو البديل النقيض للتضامن العربي الرسمي ومؤتمرات القمة. والقوى في مفهوم الحزب تشمل أنظمة وأحزاباً ونقابات واتحادات. ومقاييس التقدمية نسبية. وأولها العداء الواقعي للإمبريالية والصهيونية والرجعية. والتحرر النسبي من التبعية. وقطع الأنظمة لمسافات واسعة في طريق التحولات الاقتصادية. والتطور المستقل لقوى الإنتاج. والتغيير الموازي لعلاقات الإنتاج. وتقريب الفروق بين الطبقات. والحرية النسبية للنقابات والاتحادات. والتوجه الوحدوي والاشتراكي والديمقراطي للأحزاب والحركات.

وقد قام الحزب بجهود مكثفة في هذا الاتجاه. وطرح شعار بترول العرب للعرب. ونفذ ما يخصه في هذا المضمار.

وطرح الحزب شعار حرب التحرير الشعبية. فهو كان يعتقد أن تحرير فلسطين لن يتم بالأسلوب العسكري فقط. وإنما بالحرب التي تستوعب كل الأساليب، ومنها الأسلوب العسكري النظامي. وتستثمر كل الطاقات ومنها الطاقة العسكرية. وتستفيد من قدرات الداخل وقدرات الخارج. ومن أرض المحيط، وأعماق هذا المحيط. وهي بذلك تخلق حالة من التعايش مع جو الحرب، يضيق بها نفس العدو، واقتصاده. ويتحول اتجاه الهجرة. فيغدو نحو الخارج بدل أن يكون نحو الداخل. ويتغير وضع المخيمات، من التعايش المفروض مع الاستقرار والاستيطان، إلى استنباط طرق التحرك باتجاه الأرض التي أبعدوا منها. وهذه الحرب هي التي تحقق الانصهار الواقعي بين الداخل والخارج. والمحيط وأعماق المحيط، في جوّ المعركة. وتتضح الشروط المادية للتحرير في الجوّ ذاته. وفي مثل هذه الحرب يتراجع مفعول الآلة المتطورة، ولا تضطر للدخول في سباق التسلح. ف وراء العدو كل السلاح الإمبريالي وخاصة الأميركي. وهذه الحرب بطولها، توفر فرص المشاركة، للجيش البعيدة والقريبة. وللمال المكثس في الخارج. وللمقاتل والمنتج. وللمتقف والقانوني والسياسي. وللمبتكر والمخترع. وللطبيب والممرض. وللغني المتبرع بالمال. وللمعركة التي يوظف فيها هذا المال. وهي تفرز القوى. والأنظمة. والأفراد. ولا تدع عذراً لمعتذر.

وحرب التحرير، ليست حرباً عنصرية، قومية، شوفينية. وإنما هي حرب إنسانية — وطنية. فهي تستهدف إقامة دولة وطنية. دون أي فارق بين دين ومذهب. وهذه الدولة لكل من يعمل لتحقيقها، بمعزل عن دينه وعرقه. سواء أكان هذا العمل قتالياً أو ثقافياً أو سياسياً. والأساس المتناقض لإقامتها يتمثل بالهجرة والاستيطان في جانب. وبالانتزاع من الأرض والسكن في جانب آخر. وبالنتيجة التي ولدها هذا الأساس، وهي دولة استعمارية — استيطانية — عنصرية. وإزالة هذا التناقض، تستلزم إعادة المقتل والمقتل. أي إنهاء ركيذتي الاستعمار. وعودة اللاجئين. وتحويل الدولة إلى دولة لكل المواطنين الذين يعملون لتحقيق ذلك. وهذا هو العدل الوحيد. فهل يمكن إنجاز ذلك، دون هذا الشكل من أشكال الحرب؟

في العقود التي تلت حرب تشرين ثاني ١٩٧٣، انصبّ ركام من التزييف لطمس هذا التناقض: السلام العادل الشامل والدائم — الأرض مقابل السلام — أسس مؤتمر مدريد... والهدف واضح. وهو الانسحاب من أي التزام إنساني — قومي — وطني. وهو الحفاظ على الأنظمة وامتيازاتها. وعلى الجيوش، جيوشاً نحو الداخل. وعلى الاقتصاد مفتوحاً للنهب. وعلى الموقع المضمون ضمن ترتيبات قوى الهيمنة. وعلى توظيف المال المستدرج باسم المعركة، لتتمية موارد البنى

الطبقية السائدة، وتكريس الوعي الخادم لها، وتعزيز قواها، وانتصار الخط العربي العام الذي تندرج ضمنه، والخط الدولي المشابه. فهل أنهى هذا الركاب من العدل المزيّف، محنة اللاجئين؟ هل أعاد الأرض والوطن؟ هل أضعف العدو؟ هل قلّص الدعم له؟ هل أوقعه في أزمة؟ وبالمقابل، هل أهل الوضع العربي، لاستعادة وطن وأرض، وإعادة مشرّد؟ أم أنّه ترك الشعب وانتفاضاته دون أيّ عونٍ واقعي؟ فماذا حدث لانتفاضة ٨٧ - ١٩٩٣؟ ثم انتفاضة نهاية عام ٢٠٠٠؟ وهل هناك شيء اسمه وطنية أو قومية أو ماركسية، مع تجاهل محنة الإنسان والإنسانية؟ الأرض والوطن؟ الحق والعدل؟ ومع الاغتصاب والتشريد، وظلم وغطرسة الأمر الواقع؟..

في إطار الإعداد والممارسة تحققت خطوات تمهيدية، وليس أكثر. وتشمل هذه الخطوات فتح الحدود السورية منذ مطلع ١٩٦٥. ودعم المقاومة في لبنان والأردن. والتأهيل الشعبي من خلال الجيش الشعبي ولجان الدفاع عن الوطن، ودورات التدريب والممارسة.

لقد قطع العدو الصهيوني كلّ هذه المسارات، وتوسّع في الأرض. وذريعتاه وقف العمليات من الأراضي السورية. ثمّ إنهاء الإجراءات التي أقدمت عليها القيادة المصرية. أمّا هدفه الحقيقي فمزيج: التوسّع في الأرض. واستباق تنامي عناصر القوة في محيط فلسطين، وأعماق هذا المحيط. والمواجهة لم تكن بمستوى القدرات. والحساب لم يُكشف. والتحقيق مُعّ، ثمّ ألغى مع تفجّر الأزمة. ثمّ قيام حركة ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠.

ومن الطبيعي أن يفرض الواقع الجديد اهتماماً خاصاً نحو المعركة، والإعداد الشعبي والعسكري. فازدادت ميزانية وزارة الدفاع بحدود الثلاث مرات عمّا كانت عليه قبل الخامس من حزيران. وازدادت فعالية الجيش كحجم وتنظيم وتسليح أكثر من ذلك. ولذلك لم تتوقف العمليات العسكرية عبر الحدود السورية إلّا لبضعة شهور فقط. وتتوّعت التنظيمات الشعبية المسلحة التي تتأهل في القطر وتتطلق منه. وخضع معظم الجهاز الحزبي لدورات تدريب وممارسة. وتدرّب من خلال الجيش الشعبي بحدود النصف مليون مواطن. وكان ثلث هذا العدد يمتلك السلاح في البيت أو في المستودع، حسب القرب من الحدود، أو المصالح التي تحتاج لحماية. وضغط الاستيراد إلى أقصى الحدود كي تؤمن حاجات الدفاع والتنمية. واحتفظت ميزانية التنمية بنسبة* ٥٠% فما فوق، رغم مستلزمات المعركة. والوفر كان يتمّ من خلال التقشف الصارم، ومنع استيراد الكماليات، أو ضغطها لأقصى الحدود، وفرض الضرائب العالية على هذا النوع من الاستيراد.

* مثلاً: ميزانية ١٩٧٠ مبلغها ٢٧٨٠ مليون ل.س منها ١٢٤٣ للنفقات الجارية للدولة. و ١٥٣٨ نفقات استثمارية تنمية.

ورفض الحزب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لأنه يؤدي حكماً للصلح والاعتراف والتعايش الآمن والعلاقات الطبيعية، ولأنه بالتالي يتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه وأرضه. كما رفض مشروع روجرز عام ١٩٧٠ لأنه يشكل تطبيقاً جزئياً لذلك القرار. وكان القطر يتلقى أسبوعياً تقريباً هجمات وغارات صهيونية على القطعات العسكرية وقواعد التدريب، وحتى على القرى الآمنة والمنشآت الحيوية. وفي الوقت نفسه كانت تتصاعد العمليات ضد العدو، عبر كافة الحدود المحيطة** بفلسطين. كما تتصاعد المواجهات العسكرية النظامية.

وانطلاقاً من تصنيف الحزب للتناقضات الأساسية، فقد اعتبر أنّ الأنظمة المتحررة نسبياً من الاستعمار، هي التي يمكن أن تقاوم ضد "إسرائيل". أمّا الأنظمة المرتبطة بالاستعمار فهي في موقع مناقض، إلّا في حالات تفرضها ضرورة آنية. أولاً لأن التلازم بين الصهيونية والاستعمار هو تلازم عضوي. وثانياً لأن المصالح المتشابهة تشدّها إلى الاستعمار. وثالثاً لأن دعم التحرير هو دعم للتحرر وقواه. وهما معاً خصمها الأول. ورابعاً لأن "إسرائيل" قد تشكل سنداً محلياً إذا قاد مسار التطور إلى وضع تلك الأنظمة في زاوية مغلقة. وقد حدث ذلك بالفعل بالنسبة للنظام الأردني عام ١٩٧٠. وللنظام اللبناني عام ١٩٨٢ - ١٩٨٣. كما اعتبر الحزب أنّ قوى التحرر والتقدم كافة هي قوى تلك المعركة. لأن التحرير هو ركن أساسي من أركان التحرر. وحرب التحرير الشعبية هي وحدها التي توفر ظروف المشاركة في تلك المعركة. وهي بطولها تسهم في إنضاج الظروف لتغيير الأنظمة المرتبطة بالاستعمار، في حال استعصائها على التغيير الديموقراطي.

ولقد كانت وجهة نظر الحزب والسلطة باستمرار، أنّ التحرير ممكن. وللتحرير شروط: أولها الانطلاق ضمن مسار التحرير، وليس ضمن مسار التسويات. وهذا يؤدي إلى تصعيد العمل المسلح شعبياً وعسكرياً. وإلى وحدة الموقف. وربما إلى شكل من أشكال الوحدة. وثانيها إنضاج الشروط المادية في محيط فلسطين. وإن أمكن في أعماق هذا المحيط. ويتضمن الإنضاج: التطور المستقل في قوى الإنتاج، والتغيير الموازي في علاقات الإنتاج. وممارسة الديموقراطية بجانبها: السياسي والاجتماعي. وإنهاء التبعية للرأسمالية العالمية. ثم تحقيق الوحدة بين الأقطار التي تتوفر فيها هذه الشروط.

** أصبح المعدل اليومي عبر الجبهة السورية حوالي الثلاث عمليات. وعبر الحدود السورية والأردنية واللبنانية حوالي العشر عمليات. ثم صممت الجبهة الأردنية بعد سحق المقاومة. وصممت الجبهة السورية بعد اتفاقية فصل القوات: أيار ١٩٧٤. وأصبح أي عمل عبر هذه الحدود، يعتبر خدمة للعدو الصهيوني!

ولهذا الإنضاج فائدة في الخاص المحلي، والعام القومي. فهو يستعيد التوازن للاختمار الطبيعي المقطوع. وبذلك، تختفي عوامل القلق من حدوث انفجارات مفاجئة. وتراجع التبريرات الخاطئة لمصادرة أو تقليص الديمقراطية السياسية. فهذه الديمقراطية تمارس في الواقع، وتحدث أثراً بالغاً في مسار التطور والتقدم. وتتحقق الوحدة الوطنية في القطاع الشعبي الأوسع. فالديموقراطية بشقيها تسهم في خلق هذه الوحدة. ويفعل الفعل ذاته كل من التطور في قوى الإنتاج، والتوازي في علاقات الإنتاج. وإنهاء التبعية. وتصعيد العمل المسلح المنطلق من وحدة الموقف. وتحقيق الوحدة. وتتضاءل إمكانيات استغلال الدين سياسياً. فالشروط المادية التي تنضج تحمل معها وعيها. وهو وعي التطور والتحرر والتقدم. وهذا الوعي يتناقض مع استثمار علاقات التخلف. فهو وعي طبقي - قومي - إنساني. وإنضاج الشروط يحمل معه التقدم في كل مستوى من مستويات الحياة: المعيشية والعلمية والفنية والفكرية والسياسية والنقابية. وفي خلق التعامل. ويتكامل وعي التحرر مع مستوى التقدم، فينمو وضع شعبي عام، يستعصي على الاستغلال. والاستعصاء يشمل أيضاً العصبية العرقية. فالمناخ الحر يوفر الثقة، وحرية العيش وفق إرادة الأكثرية، كما يوفر حرية الاختيار للأقليات القومية. وتنصهر الثقة مع الحرية مع حق الاختيار، فيولد وضع وطني نموذجي.

هـ - لقد تحكمت قدرات القطر المحدودة، وحدود التطبيق الاشتراكي، بمستوى التطور والتقدم والعدالة. ففي مجالي الإنتاج الأساسيين، قطع التطبيق المسافة الأوسع، لكنه لم يقطع المسافة كلها. ومن هذه المسافة يمكن أن ينفذ الخصم الطبقي، فيسهم في عرقلة التطور والتقدم، وتحقيق العدالة. وتطور التقدم التقني: ألياً وبشرياً. لكنه ظلّ محكوماً بالقدرات. والثغرة بين مستوى السيطرة في التجارة الخارجية والداخلية، ظلت واسعة. ومن هذه الثغرة ينفذ الخصم الطبقي. ويتضرر المستهلك والتاجر الصغير. ويتباطأ أو يتراجع مسار التطور العام. ويتم التخريب المقصود من خلال الاحتكار وتهريب العملات. ثم من خلال الاستغلال السياسي لكل ذلك. ولتقليص هذه الآثار والاحتمالات، جرى التوسع في إقامة منشآت القطاع العام. فشكّلت ملاذاً من التلاعب بأسعار السلع، وقامت بدور ريادي في مرحلة الحصانة والرقابة الصارمة. وفي العقود التالية خضعت للفساد العام الذي لفّ النظام بكل قطاعاته ومستوياته.

وفي القطاع العقاري لم يحدث أي إجراء إلا تخفيض أجور المساكن بنسبة ٢٥% وصدر قانون الإجراءات الذي هو لمصلحة المستأجر. ولذلك فقد توجه الاستثمار نحو هذا القطاع. وهذا القطاع يشمل الأرض التي يمكن أن يطالها البناء ولو بعد عقود. وخوفاً من أن تمتد الإجراءات إلى هذا القطاع، نشطت المضاربات السريعة والحذرة. وقدم تدفق مال النفط، خدمة كبرى لازدهار

النشاط في هذا القطاع. "ومرحلة بعد مرحلة. وعقداً بعد عقد. قد يغدو* هذا القطاع أهم مجال للاستثمار. وإذ ذاك وبالتدريج سوف يغزو البناء الأرض الزراعية. وتتقلص التوظيفات المالية في قطاعي الإنتاج. وتحدث فجوة غذائية بين الإنتاج والاستهلاك. ثم تواصل الاتساع. فتبدأ التسبعية الغذائية. ثم تواصل الاتساع. وتأخذ بالتكون طبقة تجار الأرض والبناء. ثم تغدو هي الأقوى. وتدخل في شراكات مع مسؤولي الحزب والسلطة. فيتعزز نفوذها، ويزداد ثراؤها. ومرحلة بعد مرحلة. وعقداً بعد عقد، تغدو الحياة موحشة، بالنسبة للذين لا يملكون المال، للذين لا يملكون إلا قوة عملهم: الفكرية أو الجسدية. للأجيال التي تتدفق إلى سوق العمل دون عمل. للخريجين الذين يطرقون الأبواب دون جدوى. لطالبي الزواج دون نفقات للمتزوجين دون بيت.. ويستمر الوضع الموحش بالتصاعد، إلى أن تتوافر شروط التمرد وتتفاعل. فيحدث الرد الطبقي العام".

ورغم ظروف الحرب ونتائجها، وواردات السلاح، فقد حافظ القطر نسبياً على التوازن بين الاستيراد والتصدير. إذ ارتفع التصدير بنسبة ١٤٠% والاستيراد بنسبة ١٤٥% طيلة الخطة الخمسية المنتهية نهاية عام ١٩٦٨. وذلك رغم واردات معدات العديد من المشاريع الكبرى، والصناعات، لكن الثغرة في التجارة ولدت بعض الارتفاع في المواد الضرورية. وخاصة في قطاع البناء حيث نشط الاستثمار. وقد سد القطاع العام بعضاً من هذه الثغرة وليس كلها. والارتفاع المحدود ليس إلا بداية. فالاحتكار وتهريب العملات، يتلاقيان مع الضغط الخارجي، وحاجات التنمية والدفاع، فتتحول البداية إلى مسار. والمسار يتعمق ويتسع. وإذا كانت البداية تخلق ملامح يأس وقنوط، فإن الملامح سوف تتحول إلى فعل مؤثر عندما يتعمق المسار. فمع الحياة القاتلة، يتراجع الاحتجاج الصامت. وهذا ما حدث فعلاً منذ أواسط الثمانينات. إذ ارتفعت الأسعار بشكل حاد جداً. واختفت مواد في غاية الضرورة. وهذه الفترة هي فترة انتهاء مدة المعونة المقررة في قمة بغداد لعشر سنوات ابتداء من عام ١٩٧٨ وقيمتها السنوية ١٨٥٠ مليون دولار. وفي الوقت ذاته فإن الفساد المالي والإداري والخلفي، كان قد بلغ أعلى ذراه.

* هذه الفقرة ظلت كما صيغت في مسودة نهاية ١٩٧٠. واستعراض المسار اللاحق حتى نهاية القرن يؤكد صحة هذا التوقع. وأما وجهة نظري، فقد صغتها في مقال: كيفية التطبيق الاشتراكي في القطاع العقاري. مطبع ١٩٦٤. نشر في مجلة الفتوة، وهو موجود في كراس: الاشتراكية بين المبدأ والتطبيق. وقد ارتفع سعر العدد من ربع ل.س إلى ٢٥ ل.س. فأعدنا طباعة العدد مرات. وإذ ذاك أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتعطيل المجلة ١٥ يوماً. وأعلن أن المقال يعبر عن وجهة نظر صاحبه والطريف أن المجلة تصدر كل ١٥ يوماً. وقد كنت يومها في القيادة العامة للحرس القومي.

وحاول الحزب ممارسة التقشف في ذاته وفي السلطة. وحدد الأولويات للإنتاج والدفاع والمقاومة. ومارس رقابة صارمة في كلي الاتجاهين. والعمولة كانت تعتبر رشوة وسرقة. فالخوف من تسرب البورجوازية والبيروقراطية كان مشروعاً. وشكل الوصول للسلطة، وحدود التطبيق يسمحان بهذا التسرب. ولذلك فقد كان راتب عضو القيادة القطرية أقل من راتب الوزير الحزبي. وراتب الوزير الحزبي أقل من راتب الوزير غير الحزبي. والنسبة ٣/٢. وذلك رغم أن القيادة هي التي تعين الوزراء. وهذا المثال يمكن سحبه إلى مستويات أخرى. وكان كل تبدل في الوضع المادي لشاغلي المسؤوليات في الحزب والدولة، يخضع للتحقيق الدقيق والمسؤول. ورغم ذلك، فإن للسلطة امتيازات مهما تقلصت. وكذلك التفرغ الحزبي القيادي. فالمكاتب والسيارات والمهمات، والمظاهر، تفعل فعلها في نفوس المناضلين، وفي سلوكهم، وفي نظرة الجماهير إليهم، مهما بلغ هؤلاء المناضلون من قوة الحصانة. ولم يكن شكل الوصول للسلطة، يسمح بأسلوب أكثر نقشاً وصرامة مما تحقق. ومع تقدم المراحل، من الطبيعي أن يخفت دور الرقابة، وأن تتراكم الامتيازات. ومع كل تراكم يحدث تحول عكسي، في الطاقة النضالية. والسلوك، والأخلاق. والاهتمام الوطني والقومي والطبقي والإنساني. وتدرجياً يتحول الحزب إلى حزب للسلطة. والسلطة، لسلطة طبقة جديدة متكونة خارج عملية الإنتاج. مصادر دخلها من منافذ السلطة والمال الخارجي. فتتلاحق مع بقايا طبقات الاستغلال القديمة. وينتج عن هذا التلاحق شكل جديد هجين من أشكال التكون الطبقي، لا علاقة له بالصيرورة التاريخية لتكون الطبقات. وهذا الشكل هو الذي ظل يتنامى طيلة العقود الثلاثة الأخيرة. ولهذا الشكل أخلاق وسياسات وممارسات لا ينطبق عليها أي مقياس من مقاييس الطبقات المتكونة تاريخياً.

ومبدأ تكافؤ الفرص، فقد أسسه الطبقيّة والموضوعية، وجنح بالتدرّج نحو الأسس السياسية. فللبعثيين وأصدقائهم، الأفضلية في مجالات عدة. وخاصة في قطاعي التدريس والكلّيات العسكرية. وفي الوظائف الإدارية والسياسية والأمنية الهامة. هنا تتراكم الثغرات: ففي وضع الاختمار الطبيعي للوصول إلى السلطة، يفرض مبدأ تكافؤ الفرص نفسه. إذ لا فرق بين مواطن ومواطن إلا بقيمة الجهد ومردود الجهد. فالوطن للجميع. وموارده من الجميع. وهو يغتني بجهود الجميع. والشعب قد نضج سياسياً وفكرياً وطبقياً، واختار. الاختيار يمثل الأكثرية، وتبديل الاختيار يستلزم التفوّق في خدمة التحرر والتقدم. ومباراة التفوّق مباراة سلمية. وهي تتنافس نحو الأمام. وبين هذه القوى المتنافسة نحو الأمام، والقوى التي تشدّ التطور نحو الخلف: نحو الغيبية والقدريّة. ونحو الاستغلال الطبقي، ونحو علاقات التخلف، تتأقّض وصراع: سلمي وديموقراطي. والنتيجة، مزيد من التقدم. لأن المجتمع قد نضج. ولأن التطوير المعاكس للتحرر والتقدم،

يتعارض مع مصلحة الشعب والوطن. ولا يصمد في المواجهة مع مستوى النضج الذي بلغه الشعب. وعند هذا المستوى من التطور يختفي العنصر السياسي في المنافسة. ويبقى عنصر الكفاءة وفي مرحلة أدنى من الاختمار الطبيعي: مرحلة الوحدة في الاتجاه العام لقوى التحرر والتقدم، فإن تطوير هذه الوحدة يستدعي، استثمار طاقات هذه القوى استثماراً متكافئاً، لكن شكل الوصول للسلطة في سوريا، وفي كافة أقطار التحولات الاقتصادية، تم في وضع مغاير، فالتناحر السياسي والدموي كان طاغياً. والجيش كان العامل الحاسم في الوصول إلى السلطة وحمايتها. ولذلك فإن ضمان ولاء الجيش، يستدعي التحكم في المسارب التي تغذي الجيش بالقيادات. وهي المدارس الثانوية والكلية العسكرية. والتحكم بذاته يتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص. ويعرقل الوحدة في الاتجاه العام. وفي وضع كالوضع المشخص، فإن التطور الإيجابي في الوحدة، يفرض تطوراً مماثلاً في تعميم مبدأ تكافؤ الفرص. والتعميم نفسه يخدم الوحدة.

وهناك خطر آخر ينجم عن غياب مبدأ تكافؤ الفرص، وهو نمو الانتهاز وعلاقات التخلف. فمع غياب مقياس الكفاءة في التدريب والكلية العسكرية، يزداد التدفق على الحزب من أجل احتلال المقاعد في هذين القطاعين. والتدفق دون قناعة، والتزام واعي ومسؤول، يحمل معه عوامل الميوعة والتفكك والتناقض. وهذه العوامل تنال من تكوين الحزب ونضاله وبنية الطبقة. واستثمار علاقات التخلف من أجل هذا الاحتلال، يسيء إلى الحزب والجيش معاً. ويحرض على استثمار مماثل في مناطق أخرى. ومرحلة بعد مرحلة. وعقداً بعد عقد، يغدو الاستثمار هو القانون. ويغدو الجيش هو جيش هذه العلاقات. وإذا كان أقل من عقد من السنين قد أسس إلى هذا المستوى. فتوالي العقود يجعل كل البنية المسيطرة هي بنية هذه العلاقات. قد يحقق المقياس الطبقي بعض الضمان. ولكنه ضمان مؤقت. فمع تراجع الإرث النضالي والخلقي، وتقدم إرث السلطة وامتيازاتها، يفقد المقياس الطبقي قدرته على الفعل. فهو نفسه يتلوث بالامتيازات، وبالانتهاز، وبالعلاقات التخلف، ومثل هذا المسار يقود إلى أضرار مركبة على وحدة المواطن. ووحدة قوى التحرر والتقدم. وإرث الحزب النضالي والخلقي والوطني والقومي، وتكوينه الطبقي، ونزوعه نحو العدالة والمساواة. وعلى وحدة الجيش العضوية، ودوره القتالي، وانتمائه الطبقي والوطني والقومي، وسيادة العلاقات العسكرية الموضوعية. وبالتزاوج مع سياسة تعميم الإفساد، والإفقار. ومع انخفاض المستوى المعيشي في كافة القطاعات، مقابل تكديس الغنى في الشرائح الطبقة العليا، يفقد الجيش القسم الأهم من وظيفته العسكرية، ومن قدراته القتالية.

إذن فقد كانت الطموحات كبيرة. والإرث النضالي والخلقي يغذي هذه الطموحات. والصراع في الوطن العربي وفي العالم كان محتتماً بين الإمبريالية والصهيونية من جهة، والتحرر والاشتراكية

من جهة ثانية. وموقعنا الطبيعي في الجهة الثانية. وتكثيف الإسهام في صراع المتناقضات، ينمي قدرات التحرر والاشتراكية، ويعزز موقعنا. وما تحقق في الواقع هو جزء من هذا الإسهام. وفي حدود بنيتنا وقدراتنا والظروف التي كنا نصارع ضمنها، فقد تحقق الشيء الكثير: في الأرض والصناعة والبتروول والخدمات. وفي علاقات الإنتاج، وتقليص الفروق بين الطبقات والدخول. وفي علاقات العمل. وفي التعبئة والتنظيم. وفي التنمية المستقلة نسبياً. وفي التحرر من التبعية السياسية والاقتصادية. وفي تعميق الوعي السياسي والطبقي. وفي الديموقراطية الاجتماعية. وفي تمكين قوى التحرير من التأهيل والانطلاق من هذا القطر. وفي رفض كل ما يؤدي إلى الصلح والاعتراف. وفي ممارسة البديل حسب تطور قدراتنا. وفي تصنيف التناقضات تصنيفاً علمياً واقعياً: في النطاق القطري والقومي والعالمي. وإقامة تحالفاتنا وتناقضاتنا على أساس هذا التصنيف...

لكنّ ما لم يتحقق كان كبيراً أيضاً. فالعدوان أتى للتوسع في الأرض، ولقطع مسار التحرر والتقدم والتأهيل والانطلاق. والمواجهة لم تكن بمستوى القدرات. والتحقيق ميعته قيادة الجيش حتى انفجرت أزمة الخطوط المتناقضة. لذلك لم يجر كشف الحساب، ولم يطلع الشعب على الأسباب والنتائج. وكل الذين سيطالهم الحساب أصبحوا موضع حماية. وشكلوا القوة الأساسية لخطط النقيض. وتفاعلوا مع نتائج العلاقات الطائفية في الجيش. فشعروا بالثقة والأمان. وتنمى الحلف المضاد. والتكشف الصارم كان يحاول الإفلات. لكنه لم يستطع. فالإرث والحصانة، لازالا هما الأقوى. والنويات الطبقية كانت تحاول البروغ، لكن الجو النظيف نسبياً لا يوفر لها فرص النمو.

وكذلك، فإن تذويب الجليد بين قوى التحرر والتقدم ومعها، لم يصل إلى نهاياته. وتحويل التناحر إلى وحدة في الاتجاه العام، قطع شوطاً، لكنه محدود. واستكمال الديمقراطية الاجتماعية بالديمقراطية السياسية، ظلّ كسيحاً. فحرية التنظيم والتعبير والتحرك، بقيت دون قانون، وإن كانت الممارسة الواقعية لهذه الحرية قد تحققت نسبياً. والاستثناء هو التنظيم ضمن الجيش، أو قيام جبهة لإسقاط النظام. وتحرير ما اغتصبه العدو لم يتم. والإعداد كان مكثفاً، لكنه منقوص بفقدان الديمقراطية السياسية. فتمتع الإنسان بالحرية، وشعوره بالعدالة، هما اللذان يولدان لديه الدافع لصب طاقاته بما يخدم التحرير. وهو منقوص أيضاً بالقدرات. فالسياسة كانت تتحكم بالتسليح حتى بيننا وبين حليفنا الأول: الاتحاد السوفيتي. والسلاح في كلّ مكان خاضع للسياسة، وليس العكس. لذلك فإن الكثير من حاجاتنا القتالية، ظلّت دون الضرورة. فقبيل حرب الـ ٦٧

بأيام، كان تقرير قيادة الجيش المقدم لقيادة الحزب يعكس الثقة بالقدرة على الدفاع، باستثناء وسائل الدفاع الجوي. وهذه الثغرة تقلصت فيما بعد لكنها لم تنته

وبعد سقوط حكم الحزب في العراق، ومعه سقوط مشروع الوحدة، افتقدت الثورة جناحها الثاني. وهذا المآل جعلها تتوقع بدل أن تمتد. وتبالغ في احتياطات الأمن بدل أن تتطور باتجاه نظام أكثر تقدمية وجذرية، نظام متطور سياسياً واجتماعياً وفكرياً وعقلياً. وهو لكل المنتجين الفعليين وقوى التحرر والتقدم.

وهكذا فإن استراتيجية الحزب الكبيرة، كان يلزمها الجناح المفقود، وإقامة نموذج في الدولة الموحدة، يشكل عنصر إغراء لكافة قوى التطور والتحرر والتقدم. ويشكل في الوقت ذاته عامل دعم لهذه القوى. وكفي يكون كذلك، لا بد أن تسود فيه الديمقراطية بجناحيها. والتحرر العقلي والفكري. والتحرر من التبعية وعلاقات التخلف. والنمو الاقتصادي المستقل. وتمتع الإنسان بمستوى متقدم من العدالة والمساواة وضرورات الحياة، والثقة بالمستقبل. لكن المسار الواقعي للأحداث كان مختلفاً، فانتفت إمكانية إقامة هذا النموذج. وبالتالي أصبحت أعباء هذه الاستراتيجية فوق طاقات هذا القطر. وكذلك فإن الصراع بين قوى التحرر والتقدم يضعف هذه الطاقات. فيغدو الفارق شاسعاً بين الإستراتيجية والتطبيق. وتنعكس آثار ذلك على الثقة بالنفس. وعلى ثقة الجماهير بما يطرحه الحزب.

كان يمكن لهذا الفارق أن يقلص، لو انتصر في لبنان والأردن الخط الوطني — الديمقراطي، المدعوم بالمقاومة والداعم لها. لكن الوضع في لبنان لم يتبدل. والنتيجة كانت عكسية في الأردن. فازداد العبء وتكشفت السهام نحو الحزب وخطه السياسي واستراتيجيته المعلنة. وأيضاً كان يمكن للعبء أن يتوزع لو كان الجناح الذي استلم السلطة في العراق، غير متناقض مع مثيله في سوريا. ولو كانت بداياته في السلطة غير عدائية تجاه أعضاء هذا المثل. ولو كان خطه السياسي متفقاً مع خطه، لكن ذلك كله كان عكسياً. فتزايد العبء بدل أن يتوزع. وأضيف لعوامل التناقض عامل جديد.

وقبول المتحدة بمشروع وزير خارجية أميركا روجرز صيف ١٩٧٠ ضاعف هذا الفارق. فاستراتيجية القطر العسكرية تقوم على وحدة العمل بين القاهرة ودمشق. واستراتيجيته الشعبية تقوم على تطوير العمل المسلح داخل فلسطين والمناطق المحتلة، ومن خلال الحدود المحيطة بفلسطين. وقد قَدَّم القطر كل المستلزمات الممكنة لهذه الغاية، وبذلك تتكامل حرب الاستنزاف في الجنوب، والعمل العسكري والشعبي المسلح من الجبهة السورية. والعمل المقاوم من خلال الحدود اللبنانية والأردنية. ومنذ مطلع عام ١٩٧٠ وضعت خطة عسكرية هجومية مشتركة بين القاهرة

ودمشق، على أن يبقى مداها مفتوحاً. والأساس هو استعادة الأرض المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧. وقد لُحِظ دور للقوات العسكرية العراقية المتواجدة في الأردن. على أن ينتهي التحضير لتنفيذ هذه الخطة قبل نهاية العام. وشكلت لجنة رباعية بين القاهرة ودمشق وليبيا والسودان لوضع مشروع اتحاد رباعي. وأساس المشروع وحدة الموقف من التحرير. وخصوصية التطور في كل قطر. ثم تأجلت الاجتماعات بسبب مشروع روجرز. وانتهت محاولة الاتحاد. وتدخل الجيش السوري لإنقاذ المقاومة من السحق في الأردن. فقدم العدو جيشه إلى الجولان للتدخل. وتأهبت الفرق العسكرية الأمريكية المتواجدة في ألمانيا لمساعدة الأردن. واستنفر الاتحاد السوفييتي قواته للتدخل المضاد. وبعد تأمين قاعدة ارتكاز للمقاومة في الشمال، انسحب الجيش السوري. وعقد مؤتمر قمة في القاهرة لحل الصراع. ويوم انتهاء المؤتمر، رحل عبد الناصر في ٢٨ أيلول ١٩٧٠. ويبدو أن الموقف السوري في هذه الأزمة، قد عجل في اتخاذ قرار دولي لإسقاط النظام. لأنه وضع العالم في أزمة، وبسبب موقفه من التسوية السياسية. وربما لجده المكثف من أجل إقامة تنظيم قومي - ماركسي، أو جبهة على مستوى الوطن العربي. وفي القطر أولاً. فمثل هذا الاتجاه يتناقض مع الموقف السوفييتي كما اتضح فيما بعد من ملاحظات الأعضاء السوفييت على مشروع الحزب الشيوعي السوري. كما أنه بالتأكيد يمهّد لوضع جديد، قادر على إحداث تغيير جذري، لصالح التحرر والتقدم من جهة، ومضاد للمصالح الإمبريالية والصهيونية من جهة أخرى. ولذلك، يجب أن يزول النظام القائد لهذا التوجه. قبل أن يصبح واقعاً قائماً على الأرض.

الأزمة الأخيرة تشرين ثاني ١٩٧٠

نشبت الأزمة الأخيرة في تشرين ثاني ١٩٧٠. وانتهت بانقلاب عسكري على الحزب ومؤتمره. ١ - فالامتيازات المحدودة بدأت محاولات التملص من الرقابة الصارمة: حزبياً وشعبياً. لكنها لا تستطيع الإفلات. إلا في جو ملائم. وهذا الجو لا يمكن توفيره إلا في جو مغاير: سياسياً واقتصادياً وخلقياً وسلوكياً. فتجذير الخط السياسي - الاجتماعي، ومستلزمات التنمية المستقلة والدفاع والمقاومة، يتناقضان مع الجو المغاير.

٢ - والتركيب الطائفي للجيش قد تعزز، وأصبح طاعياً. فالأزمات تحصد والكليات العسكرية تغذي، وفي التركيب خطوط سياسية متباينة ومتناحرة. ولكن ليس فيه خطوط عسكرية متقاتلة. والנקطة الأخيرة تأكدت خلال الاتصالات التي كانت ترافق كل أزمة. فليس من أزمة إلا وكان فيها خط الحزب هو الأقوى. وليس من أزمة إلا وتقدم فيها الخط الأضعف. لأن الرصيد العسكري الملتمزم بمؤسسات الحزب يرفض التحرك. مع أن الذي يرفض تنفيذ قرار المؤسسات،

إنما يفعل ذلك بحكم موقعه في قيادة الجيش. هنا لابد من توضيح نقطتين: الأولى أن الحزبي له كامل الحق أن يكون مع هذا الخط أو ذاك، قبل اتخاذ القرارات. أما بعد ذلك، فهو ملزم بتبني القرار الذي وافقت عليه الأكثرية في المؤسسات المختصة. وفي الوضع المبحوث هنا، ينبغي عليه تنفيذ قرار المؤسسة الحزبية، بمعزل عن ولائه أو موقفه الشخصي. لأن النقاش قد أخذ مداه والقرار قد اتخذ. وأما عكس ذلك، فالعقيدة غطاء وانتهاز ورياء. والنقطة الثانية، تتعلق بكل الأزمات السابقة على أيلول ١٩٦٨. ففي كل تلك الأزمات، كان يحدث التحرك القوي والسريع لمواجهة أيّ تمردٍ على قرار المؤسسات الحزبية. إلّا هنا. لماذا؟.. وهكذا، فقد كان الحزب ينتصر في صراع الخطوط، لأنه الأقوى. وقيادة الجيش تنتصر في كسب المواقع مع أنها الأضعف. وبذلك تستفي الشرعية الحزبية لأن الأقلية تستند إلى مواقعها العسكرية. كما انتفتت من قبل الشرعية الدستورية، باسم الشرعية الثورية المستندة إلى الحزب والمنظمات الشعبية.

٣ - ونتائج حرب حزيران ١٩٦٧ كانت في صلب ذلك الخط الأضعف. وهنا نعود قليلاً إلى الوراء. ففي أيار ١٩٦٧ عقد الاجتماع المشترك للقيادتين القومية والقطرية، سلسلة من الاجتماعات. ناقش فيها كل ما يتعلق بضرورات الحرب المتوقعة. وكان تقرير قيادة الجيش ممثلة بوزير الدفاع: حافظ الأسد. ورئيس الأركان: أحمد السويداني، يعكس ثقة عالية بالقدرة على الدفاع. ويشكو في الوقت ذاته من النقص في وسائل الدفاع الجوي. وكان التقرير بالغ الوضوح فيما يخص حماية الطيران، وسد ثغرات الاختراق المحتملة. ومع أن الطيران في المتحدة قد ضرب منذ الصباح. فإن نصف الطيران السوري تقريباً قد دمر ظهراً وهو على المدارج. إذاً. فأين التدابير الوقائية؟ لذلك فإن المسؤولية في الحساب ستطال كل من له علاقة بذلك. وكما لا يتم هذا الحساب، يجب أن يحدث التغيير. ولهذا السبب فقد كان ممثلو فرع الطيران في المؤتمر القطري، وامتدادهم خارج المؤتمر، ضمن خط التغيير. وقيادة الجيش مسؤولة عن النتائج مرتين: الأولى لعضويتها في قيادة الحزب. والثانية لدورها المباشر في الإعداد والتنفيذ. لذلك فقد استغلّت ثقة قيادة الحزب وميعة التحقيق، ثم دفنته. ذلك أن قيادة الحزب، أوكلت إلى قيادة الجيش، تشكيل لجنة تحقيق تتلقى كل المعلومات التي تتعلق بالمعركة إعداداً ومساراً ونتائج، في ظرف مغلق بهدف تحديد المسؤوليات. والثقة نفسها هي التي جعلت قيادة الحزب ترفض بأكثرية صوت واحد استقالة وزير الدفاع ورئيس الأركان، بعد الحرب مباشرة. والتحقيق كذلك سيطال من أفضل الهجوم المعاكس. ومن أسهم غباؤه ببلاغ سقوط القنيطرة. هذا إذا كانت المسألة مسألة غياب؟! إذاً فجميع هؤلاء وأمثالهم، قد شكلوا الجذر في الخط النقيض.

٤ - والدور الرجعي المتعاطف في السياسة العربية، وما لمال البترول من أهمية في هذا الدور، باتا يصبان في مصلحة الخط النقيض. فخط الحزب لا يفتح المنافذ للاستفادة من هذا المال. لأنه يتناقض مصلحياً مع مراكز ضبخ هذا المال، ومع مصالح القوى العالمية التي تتحكم بقرار هذه المراكز. ولذلك فقد احتشد حول الخط النقيض، كل المرتبطين بأنظمة الخليج، والمتطلعين للاستفادة من هذه الأنظمة.

٥ - والمستفيدون من الثغرات في حدود التطبيق، وجدوا فرصتهم هنا، ومن المنطقي أن يكون هؤلاء إلى جانب الاتجاه الذي يوقف الاندفاع في خط الحزب، تمهيداً لشده إلى الوراء. فالمصلحة الطبقية تستدعي ذلك. وقد ثبت توقعهم. فمسار العقود حتى بداية القرن الواحد والعشرين، يؤكد بوضوح بالغ، أن أصحاب الدخول النظيفة، والفئات الدنيا والوسطى، هي التي سحقت خلال هذه العقود. وأنّ المستفيدين من منافذ السلطة، ومن المساعدات الخارجية، هم الذين اكتنزوا مادياً، وتسلقوا سياسياً، وأصبحوا في موقع نقيض طبقياً - وطنياً - قومياً - إنسانياً.

٦ - وتراكم العوامل التي تضاعف الفارق بين استراتيجية الحزب الكبيرة، وبين قدرات الحزب والجيش والقطر، فعل فعله في خلق حالة من اليأس والذهول والشكوك، والخوف من المستقبل. وبمقدار تزايد التحدي على الحدود، وفي الداخل، وفي الوطن العربي، والعالم، كان يتعمق الفرز، بين المصمّمين على أن يكونوا جزءاً فاعلاً في حالة النهوض الوطني والقومي والإنساني، وبين المستسلمين لليأس والخوف. ومن الوضع الأخير كان يتغذى الخط النقيض.

٧ - والتراخي في ضبط السلوك الشخصي لدى بعض الرفاق القياديين، وتنامي ما توفره السلطة من امتيازات، كانا يضعفان موقع الحزب لدى الجماهير. والإضعاف هنا يستثمر هناك. والمسألة الأهم، أن الممارسات المكشوفة والمدانة حزبياً، والتي كانت موضع احتجاج حزبي، من قبل أقرب المقربين لقيادة الجيش، كانت ترتدّ سلباً على الحزب وجمهوره.

٨ - والخلاف مع الاتحاد السوفييتي ومعسكره حول الحل السلمي عموماً، والقرار ٢٤٢ خصوصاً، كان يسهم في تقليص قدرات القطر على المواجهة. والتقليص يخدم الاتجاه المضاد: اتجاه التسوية. وهنا، كان النافذون في الخط النقيض، يثيرون مشاعر صغار الضباط، ضدّ الاتحاد السوفياتي، خدمة للخط الذي بان في العقود التالية، وضد قيادة الحزب، لأن خطها السياسي، يمنع السلاح الأميركي من التدفق. وكأنّ السلاح الأميركي يمكن أن يعطى لأي جانب يقاتل "إسرائيل"!!

٩ - وضغوط الدول الرأسمالية كانت تلتقي مع ضغوط الرجعيين العربية، لإسقاط خط الحزب، لصالح الخط النقيض: في التسوية. وتصنيف التناقضات. والتحولات الاقتصادية. والعلاقات مع

قوى التحرر والتقدم. والتنمية المستقلة. والتعامل مع شركات البترول. ومع الرأسمالية العالمية. وفي تغليب الإنفاق الإنتاجي على الإنفاق الكمالي. والتموي على الاستهلاكي. وفي التوازن النسبي بين الاستيراد والتصدير. وفي منع الهدر في الإنفاق. وفي التقشف الصارم. وفي خلق أداة مركزية سياسية قوية على مستوى المنطقة...

هذه الجذور المتوالدة والمتلاحقة، كان لها اتجاه واحد. وهو إضعاف خط الحزب لصالح النقيض. ومع ذلك، فقد ظلّ خط الحزب هو الأقوى. وفي المؤتمر الأخير — المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي، تشرين الثاني ١٩٧٠ — لم يصوت ضد تغيير قيادة الجيش، إلاّ إثنان فقط هما: محمد حيدر. ومصطفى طلاس، لكنّ التجارب كانت تضعف الثقة باحتمالات تنفيذ أيّ قرار. فقيادة الجيش لا تتفد طوعاً أيّ قرار. وليس ذلك فقط. فهي تتجاوز صلاحياتها في التنقلات، لا خدمة لمستلزمات تحرير الأرض، وإنما لتعزيز مواقعها في الصراع مع مؤسسات الحزب. وكل محاولة لتنفيذ قرارات الحزب، تصطدم بالتركيب الطائفي، وبالخوف من الحساب عن حرب حزيران ١٩٦٧، وبالرغبة في الاستفادة من أموال النفط، ومنافذ السلطة. ولذلك، فقد تسلسل رصيد الحزب من الأقوى، إلى الأقوى نسبياً، إلى المعادل، على مستوى الجيش. ومع ذلك، فهذا الرصيد لا يتحرك ضدّ من يتمردّ على قرار المؤسسات الشرعية، مع أنه يتمردّ باسم الجيش، وبحكم موقعه في الجيش. الأمر الذي يقود تلقائياً إلى هزيمة الحزب وخطه، وانتصار الموقع العسكري وخطه النقيض.

قبل التجربة الأولى في أيلول ١٩٦٨ كان الانسجام شبه كامل بين قيادة الحزب وقيادة الجيش. فقيادة الحزب رفضت استقالة وزير الدفاع ورئيس الأركان بأكثرية صوت واحد. والرفض بذاته خطأ. وفي الوقت نفسه دين خلقي. فالمسؤولية عسكرية أولاً. وجماعية ثانياً. وتحملت القيادة مسؤولية مواجهة الجيش والشعب والحزب. وهذا دين خلقي آخر. وطيلة هذه المرحلة كان الالتزام كاملاً بما تقرره مؤتمرات الحزب وقياداته والقرارات كانت تناقش بمنتهى الجدية والوضوح والديموقراطية. فلم يكن ثمة فارق بين مدني وعسكري. وقيادي وآخر. فالاتفاق والاختلاف متاحان أمام الجميع. لكنّ ذلك لا يعني التساوي الفعلي في القدرة على التأثير. وعدم التساوي لا يعود فقط إلى الكفاءة الذاتية، بل إلى المسار الذي أوصل الحزب إلى السلطة أيضاً. ثم إلى دور القياديين العسكريين في هذا المسار. ثم إلى الوزن المؤثر في التركيب الطائفي للجيش.

آنذاك، لم يكن الحزب بعد قد ترهل. قد تحول إلى واجهة. لذلك، لم يكن مقبلاً أي توجه فردي. والحزب كان مقتنعاً أنه مع المنظمات الشعبية، يمثلان الأكثرية الشعبية ذات المصلحة بالثورة. وأن الديمقراطية الشعبية هي الأكثر ملاءمة لمصلحة الأكثرية الشعبية، ولمصلحة التطور والتحرر والتقدم. ولذلك لم يكن يعتقد أن الشعب مغيب، بل هو في قلب كل صراع، بما في ذلك الصراع ضمن قوى التحرر، وضمن الحزب نفسه.

بين حرب حزيران ١٩٦٧ وانعقاد المؤتمر القطري العادي الرابع — أيلول ١٩٦٨، كان القطر قد تجاوز آثار الهزيمة. وكذلك كانت مصر. فحرب الاستنزاف في الجنوب كانت تتكامل مع العمل العسكري شبه الأسبوعي على الجبهة السورية، ومع العمل المقاوم عبر كافة الحدود المحيطة بفلسطين، وفي داخلها. والاقتصاد، استعاد توازنه. والإعداد للمعركة والانخراط فيها، كانا يسيران جنباً إلى جنب. والتجذير في الخط السياسي — الاجتماعي، كان يتقارب في كل من مصر** وسورية. وثقة الحزب والمنظمات الشعبية، بإمكانية تحقيق الاستراتيجية الطموحة، كانت تتعزز: في التنمية. وفي الدفاع. وفي المقاومة. وفي توحيد الاتجاه العام لقوى التحرر والتقدم. وفي الصمود أمام مؤامرات الثلاث الرجعي — الإمبريالي — الصهيوني — وفي الحفاظ على مستوى معيشي مقبول للمواطنين. وفي التلازم بين العدل الاجتماعي، والتطور الإنتاجي والعلمي والتقني. وفي تغيير المناخ العام في المنطقة العربية، لصالح التطور والتحرر والتقدم. وفي خلق الأداة المركزية المساعدة في تحقيق هذا المناخ..

في هذا الجو الطبيعي الذي تسوده الثقة، انعقد المؤتمر. ودون مقدمات أخذت تتشابك خيوط خط سياسي نقيض. وأطراف هذا الخط كلهم عسكريون. وعلى رأسهم وزير الدفاع ورئيس الأركان الجديد. ومنهم ممثلو القوى الجوية، وبعض الذين يمكن أن يطالهم الحساب. لكن أكثر من نصف ممثلي القطاع العسكري ظلوا صامدين في مواقعهم. مواقع خط الحزب. لقد استمع المؤتمر طيلة عشرة أيام إلى كل رأي. وناقش كل حجة. لم يقمع أي رأي. ولم يتخذ أي موقف بسبب هذا الرأي. وفي النهاية أكد المؤتمر بأكثرية تفوق الـ ٩٠% استراتيجية الحزب. وانتخب وزير

* في مؤتمرات الحزب، وفي اجتماعات قواعد الحزب، لم يكن أي مسؤول حزبي أو رسمي، فوق النقد والحساب. وكذلك لم يكن من المؤلف ولا المقبول وضع صورة لأي مسؤول حتى في الدوائر الرسمية. ومن الطبيعي ألا يكون مسموحاً بتمثال أو لافتة أو لقب، خارج عن المنصب الرسمي.

** في مصر خفض سقف الملكية بعد الانتفاضة الفلاحية نهاية الستينات. وبدئاً بتنظيم حزب الطليعة داخل الاتحاد الاشتراكي، وتزايد العنف الطلابي والعمالي، ضد الاستغلال الطبقي والفساد.

١١ مصطفى طلاس بعد استقالة أحمد السويدي.

الدفاع ورئيس الأركان عضوين في القيادة. وهذا دليل على احترام حق العضو في الدفاع عن رأيه.

كانت الذرائع تفتقر إلى عوامل الإثبات، ورأس هذه الذرائع أن أموال الرجعية العربية وجيوشها، ستنهال على المعركة^٢ إذا تبدل تصنيفنا للتناقضات، وتحالفاتنا. والبدائية تتمثل بدعوتها للمشاركة. حسناً، لقد دعا وزير الدفاع نفسه، وزراء الدفاع العرب، ليطلّعوا على حجم المسؤوليات التي يتحملها القطر. فلم يحضر إلا وزير دفاع الكويت. ولم ينجم عن الحضور أية مساعدة. وقيادة الحزب نفسها، كانت قد أقرت تحويل القطر إلى صفحة دفاعية محصنة. ورحبت بأي جهد مالي أو عسكري عربي، يسهم في هذا التحصين، دون أية فائدة. هنا تتوقف العواطف عن الفعل. وتتقدم المصالح. والمصالح مرتبطة بالرأسمالية العالمية، ومن خلالها بالصهيونية. والحقائق أكدت هذا الاتجاه. والمؤتمر وعى ذلك. وتصرف على أساس هذا الوعي. هنا عادت الأوراق للاختلاط. فكل الذين شكّلوا الخط النقيض، كانوا ضمن حركة ٢٣ شباط. وهم في طرحهم الجديد، يتناقضون مع خط ٢٣ شباط، بحجة المعركة. والحجة ساقطة. وهي لم تستخدم إلا لتغطية الحساب عن المسؤولية في نتائج حرب الـ ٦٧. والتطلعات الطبقيّة الجديدة. والعلاقات المرضية. والتملص من مستلزمات خط النهوض: خط التطور والتحرر والتقدم. ولعلّ مراجعة تفصيلية لمسار العقود الثلاثة الأخيرة، تثبت ذلك.

ثم انعقد المؤتمر القومي العاشر العادي، وكرّس الاستراتيجية نفسها. وخلال ذلك أعلن وزير الدفاع انسحابه من القيادة القطرية، وشرع بإجراء تنقلات عسكرية. وجرّت محاولات قيادية عدة لثنيه عن الاستقالة والتنقلات. فتمسك بموقفه. وبناء على اقتراح من الأمين العام المساعد: صلاح جديد، قرّر الاجتماع المشترك، بأكثرية صوت واحد: تغيير مراكز القوى. فامتثل الجميع إلا وزير الدفاع. والقرار كان ينص على التنفيذ الطوعي. هنا أضيف عامل جديد لتوالد الجذور وتلاقحها. وهذا العامل هو الخوف من تدمير الآلة العسكرية خارج إطار المعركة. وقد عمل هذا العامل باتجاهين متعاكسين: اتجاه التكامل مع الجذور وتغذيتها برافد جديد. وهذا يقود إلى تعزيز

^٢ بدءاً من عام ١٩٧١ أخذ مال النفط يتدفق. ولكن ليس من أجل المعركة، وإنما لدعم الخط المندمج ضمن المسار العربي المناوئ للتطور والتحرر والتقدم. وفي القلب منه، مسار التسوية، وإنهاء بؤر التحرر والتحرير، وخاصة في الخليج، ولبنان والأردن والثورة الفلسطينية. والقضاء على الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية عام ١٩٧٦، جزء حيوي من هذا المسار، ولذلك، فإن سورية قد حرمت من المساعدة في قمة الخرطوم أعقاب حرب الـ ٦٧ لأنها رفضت القرار ٢٤٢. ولتسريع الاندماج، تدفق المال وهذا أمر منطقي تماماً. فالمساعدات لا يمكن أن تصب في مواقع تتناقض مع المصالح.

التوغل في اغتصاب الصلاحيات، وعدم الامتثال لقرارات الحزب، وتشجيع الميوعة في التنظيم، وإثارة جو من الإرباك والقلق، يفقد الحزب صلابته، فيترأخى لصالح الخط النقيض، والتفرد اللاحق. واتجاه الحرص على الآلة العسكرية وقواها البشرية، وتطويرها لتخدم اتجاهاً واحداً، وهو اتجاه المعركة وهذا الموقف شكّل واحداً من أسباب عدم تنفيذ القرار بالقوة. لكنّ الدافع لهذا الموقف ليس واحداً. فهو ينطلق من المسؤولية الوطنية لدى البعض. ومن اختلاط هذه المسؤولية بالعلاقات المرضية لدى البعض الآخر. ومع اختلاف الدافع، فالنتيجة واحدة: وهي إعطاء زخم جديد للتمرد على القرارات، ولنزعة التفرد، ولعناصر الخط البديل. وبالمقابل: إحداث فجوة في تماسك الحزب حول خطّه وقيادته وإرثه النضالي. وكبح قوة الاندفاع لدى قوى النهوض. وتغذية عوامل الأمل للنويات الطبقيّة المتلاحقة مع بقايا الطبقات القديمة.

إنّ الاتصالات التي تمّت مع العسكريين المحسوبين على خط الحزب، ومع العسكريين الحزبيين في الخط الآخر، كانت تطالب بتنفيذ القرار بالقوة، طالما أن التنفيذ الطوعي قد تعذّر. فالحزب ليس فرداً، وإنما مؤسسات. وتنفيذ قرار المؤسسات، هو محك الصدق في الانتماء. لكنّ الاتصالات لم تجد. فاضطرّ الاجتماع المشترك للتراجع عن قراره. وشكّل وزارة، بقي فيها وزير الدفاع، وزيراً للدفاع.

هذا التراجع كان مفصلياً. فالقوة العسكرية كانت بالغة التفوق لصالح الالتزام بمؤسسات الحزب وخطه السياسي. والقوة الحزبية المسلحة كانت شبه مغلقة. وسلاح الحزب في مقرّاته، والمنظمات الشعبية كانت شديدة التمسك بخط الحزب. لأنّه الأكثر تعبيراً عن مصالحها وتطلعاتها. ولذلك، كان يجب في هذه اللحظة أن يتم القطع بين الولاء الطائفي، والولاء السياسي، وتنفيذ القرار بالقوة هو المحك. والتنفيذ بذاته يقود إلى تعزيز التماسك الوطني حول الخط السياسي. والتماسك نفسه خصم لولاء الطائفي. فهما يعملان في اتجاهين متناقضين. ومصلحة المنتجين الفعليين هي مع هذا التماسك. ومثل ذلك مصلحة قوة الدفع باتجاه التطور والتحرر والتقدم. إنها البداية التي كان يمكن لها أن تعمل باتجاه مغاير لما تكّدس. لكنها كانت معكوسة.

كان الحزب منذ بدء السلطة، يناضل بعناد لتغليب الالتزام بالخط السياسي والموقع الطبقي، على الالتزام بالمنطقة أو العائلة أو الطائفة. وكان حصاد الصراعات يكرّس واقعاً آخر في الجيش. وقد أسهم الكثيرون من الحزبيين في الوصول إلى هذه النتيجة. إمّا لضرورة مرحلية. أو لنقص في تقدير المسؤولية. أو لأهداف شخصية أو طائفية. وإثر كل أزمة كان الحجم الأساسي للحزب، يأمل بالتغلب على النتائج، واستعادة التوازن، على أساس تغليب الالتزام بالخط والموقع، دون أي اعتبار للعوامل الأخرى. فالمهم هو المنبت الطبقي. والولاء الطبقي. والخط السياسي المعبر عن

المصالح، وعن الضرورات الوطنية والقومية والإنسانية. لكن الأمل بهذا التغليب قد سقط عند الامتحان. وعندما ندم المتهربون من التنفيذ، بعد سنوات، كان مال النفط وبريقه يكرسان واقعاً جديداً: تبديلاً في البنية الطبقيّة لمواقع التقرير. تغييراً مضاداً في الخط السياسي. تزواجاً بين هذا المال، ومنافذ السلطة. هجوماً كاسحاً ضد قوى النهوض. استيقاظاً للطائفة المضادة. أحلاماً واهمة باستعادة الأرض ثمناً للاندماج. تزييفاً لكل مفاهيم العدل والحق والحرية والتحرير والتحرر. تصنيفاً معاكساً للتناقضات. بدايات تكديس للغنى في مواقع وشرائح، وتكديس للفقر في مواقع وشرائح الأكثرية الشعبية. مركزاً للسلطة في طبقة، وللطبقة في فرد. تربعاً لمن كان سيظالمهم الحساب في أعلى المسؤوليات. فحدث الانسجام.

بعد هذه البداية لا أهمية لتسلسل الأحداث. فلم تنته محاولات تغليب الالتزام بالخط السياسي والموقع الطبقي. ولم يتراجع الحزب عن استراتيجته حتى آخر يوم في آخر مؤتمر. وبصلابة صوت المؤتمر مع قرار تغيير القيادة العسكرية. وبالمقابل تمادت قيادة الجيش في ممارساتها. وشكّلت ملاجئ لأهم المسيئين " لسمعة الحزب والثورة، وضيق على أي رأي يخالف خطها ضمن الجيش. وانعقد المؤتمر الرابع الاستثنائي. وقرر تجاوز الأزمة. واستعادة دور المؤسسات. وترسيخ الثقة بين أعضاء القيادة، وبينها وبين قيادة الجيش. وتكريس كل الجهود لخدمة المعركة. وعدم تبديد أية طاقة إلّا باتجاه المعركة والتنمية. وشكّلت هذه الجهود نجاحاً محدوداً لكنّه متعثر. فالجذور المتوالدة والمتلاحقة كانت هي الأقوى. وكان الوضع العربي والدولي يزداد خدمة لهذه الجذور.

لقد انعكس هذا التردد والتعثر سلباً على الوضع العام. فحدث ارتفاع نسبي في بعض الأسعار، وفي الاستيراد. وبدأت محاولات الاحتكار والسوق السوداء. وتجمّد التطور في قطاعات الشعب المسلّح، بسبب الضعف في التمويل والتسليح. وفعل الخلاف حول التسوية فعله في هذا المجال، كما فعل فعله في الجيش النظامي. فغدا التباطؤ في تسليمنا بعض الأسلحة المتعاقد عليها، سياسة ثابتة. مثلاً في بلغاريا، مصدر الر.ب.ج. وفي الاتحاد السوفييتي، مصدر المدفعية والبنادق والرشاشات. وهذه النتائج انعكست أيضاً سلباً، على خططنا لتسليح القوى السياسية المتحررة في جوار فلسطين، كي يحدث الإنصهار الواقعي في جوّ المعركة. وسياستنا العربية أصبحت قلقة.

* لم يرفع الغطاء عن بعض هؤلاء إلا عندما تفاقمت أزمة الوراثة، أو عندما أصبحوا من رموز الفساد على مستوى العالم. وعلى كل فالغطاء لم يرفع إلا عن ١% أما الـ ٩٩% فهم الممسكون بكافة مفصل السلطة والحزب والمنظمات وجبهة السلطة: إدارياً، وسياسياً، واقتصادياً، وأمنياً، وثقافياً. حتى الآن ٢٠٠١م.

فتجنباً لانفجار أزمة لم يستعد الحزب لها، نحضر مؤتمر القمة. ثم ننسحب منه. ونهاجم الذين لا يضعون طاقات حقيقية لصالح المعركة حيناً، ونسكت عنهم حيناً آخر. وفي الوقت ذاته نقطع خطوط السابلاين رغم جبروت أميركا والسعودية، حتى نسترجع حقنا المالي والسياسي. وفي الحزب أخذت بذور الانتهازية والنفعية تتضخم، وأصول الانضباط الحزبي تتراخي، والرقابة الحزبية تضعف وتراجع. والشعب الذي كان يطمح بالمزيد من الإجراءات، تحسيناً لوضعه المعيشي، وتمكيناً له من ممارسة حرياته السياسية، غدا خائفاً على ضياع ما تحقق. والخوف كان يتحول إلى اندفاع، أو إلى قلقٍ وحذر.

وبينما كانت عمليات المقاومة تتصاعد من خلال الحدود السورية واللبنانية والأردنية، فإن الجبهة السورية كانت تتأرجح بين الصمت والتصعيد. وفي حال الصمت كان يتعرض الحزب للنقد. والجماهير وقواها السياسية كانت تراقب ما يجري. وعلى ضوء استقرارها للواقع تتصرف. بعضها يلتصق أكثر بخط الحزب والثورة. وبعضها يبأس. وبعضها يبدأ بتكوين البديل. والعلاقة مع هذه القوى كانت متناقضة أحياناً. فالحزب لا يتدخل في انتخابات رجال الدين المسيحي. أما مخابرات الجيش فتتدخل. ويقود تدخلها إلى اعتقال عدد من الشيوعيين. وخلق أزمة ثقة بين الحزب والحزب الشيوعي. وموت اثنين في السجن خلال التحقيق العسكري، أثار أزمة بين قيادة الحزب وقيادة الجيش. وانعكس ذلك أيضاً على ثقة الجماهير بالحزب. لقد كانت السياسة واضحة تماماً: محلياً وعربياً ودولياً. وهي أنّ الحزب يجب أن يفقد الجانب الأكبر من رصيده، ومن ثقته بنفسه، كي يمكن تحويله إلى غطاء فقط بعد التبدل. وأن الشعب يجب أن يفقد ثقته بالقدرة على استعادة الأرض من خلال الحرب، كي يغدو متلهفاً للتسوية السياسية. وأن المستوى المعيشي يجب أن يتدهور، كي يصبح الاقتصاد الحر هو الملاذ. وأن كل مرتكزات النظام الحالي يجب أن تسنهار، كي يمكن بناء نظام جديد مندمج في المسار الرجعي العربي: طبقياً. والمسار الإمبريالي العالمي: سياسياً واقتصادياً. والآن. ومع مطلع القرن الواحد والعشرين، نجد أن ما تحقق، قد فاق المتوقع. ذلك أنّ التطور العالمي الجديد، قد غلب وزن الفعل الإمبريالي، على وزن فعل التحرر الداخلي في تحديد الاتجاهات. وإن يكن التغليب لا يعني الإطلاق.

في دراسة لاقتصادي وطني في مجلس (الشعب) السوري، تبين أن قيمة الدخل لإحدى الفئات قد وصلت عام ١٩٩٦ إلى ٧% فقط عما كانت عليه عام ١٩٦٢. وأنّ هذا التبدل لم يكن ملحوظاً قبل عام ١٩٧٠ ومن المعروف أن التدني في قيمة الدخل النظيف، قد تسارع بشكل مذهل منذ منتصف الثمانينات. إذاً. فهذا التدني في قيمة الدخل قد حصل رغم كل المساعدات المالية. والسبب هو فساد النظام. أما تدني القيمة بمقياس الذهب فهو أكثر من ذلك لكافة الفئات النظيفية.

هذا الوضع المتناقض في مده وجزره، الذي يتراوح بين الثقة بالمستقبل، والخوف على هذا المستقبل. بين القلق والتفائل. بين تصيّد الفرص لتحقيق مكاسب شخصية، وبين عيش الهمّ العام بكلّ تفاصيله وصعوباته وآثاره.. هذا الوضع المتناقض ظلّ مسيطراً حتى نهاية عام ١٩٧٠. ففي أيلول ٧٠ غاب عبد الناصر. وغيباه أسس لمرحلة نقيضة. وأنهى خطة الهجوم العسكري المشترك. وفي أيلول نفسه تمت محاولة تصفية المقاومة في الأردن، واستكملت المحاولة في تموز ١٩٧١ بعد تغيّر الوضع في سورية وفي مصر. وهذا المسار أضعف الجبهة الشرقية في المواجهة. وقوى مواقع الرجعية العربية. وأضعف مواقع التقدم. وبالنسبة لسورية نهاية الـ ٧٠، ترتّبت عليها أعباء إضافية: بشرية وقتالية واقتصادية. لكنّ المسألة الأكثر حساسية هي القرار العربي والدولي الذي اتخذ لتغيير النظام في سورية. فقيادة النظام بتدخلها العسكري لإنقاذ المقاومة من السحق في الأردن، وضعت العالم في مأزق. فحدث استنفار، واستنفار عالمي مضاد. وتهديد، وتهديد مضاد. واستقطاب، واستقطاب مضاد. فالقوات الأميركية استنفرت. وكذلك الصهيونية. وتمّ تحرك عسكري إسرائيلي نحو الجولان. والقوات العراقية الموجودة في الأردن أخرجت. فتملصت. ثم عادت فوقفت في وجه التقدم السوري. رغم أن المسؤولين العراقيين أبلغوا الوفد السوري إلى بغداد، بأن الأوامر أعطيت للفرقة العسكرية المتواجدة في الأردن بالتدخل لصالح المقاومة؟ والأنظمة الرجعية تعرّت. والسوفييت ملزمون بالوقوف في وجه أيّ تدخل أميركي. هكذا غدا الوضع العالمي. والمسؤولية لا تقع على السحق. بل على محاولة منعه؟! ولذلك قال الملك حسين في خطاب معلن: "إن الحركة (التصحيحية) لم تنقذ سورية فقط، وإنما أنقذت الأردن أيضاً من عبث الغرباء (أي الفلسطينيين). فشكراً له. لقد ذكر الجيل الذي لم يكن آنذاك في مرحلة الإدراك، بموقف، دفعنا ثمنه غالياً".

هذا التطور البالغ الأهمية، أضيف لمسار الحل السلمي. فالأردن والمملكة يقبلان القرار ٢٤٢ ومشروع روجرز. وبديل عبد الناصر سيكون مطوعاً. وإذ ذاك سوف تسقط اللاءات الثلاث: لا تفاوض. لا صلح. لا اعتراف، والتي هي بمثابة إلغاء واقعي لقرار مجلس الأمن ٢٤٢. وقرار النظام في الأردن قرار غربي. بينما سورية ترفض الـ ٢٤٢ ومشروع روجرز. وتمارس البديل الشعبي والعسكري حسب قدراتها. وفي ظل الحزب وقيادته، لم يرتفع بعد صوت واحد يقبل بالحل السلمي. إذن. لا بدّ من التبديل. والتبديل يجب أن يكون جذرياً، كي تنتفي احتمالات العودة. لكن العامل الخارجي ليس هو العامل الحاسم في وضعنا المحدد. وفي مرحلتنا المحددة. فالوضع الشعبي العربي عامة، والفلسطيني خاصة، لم يكن مهزوماً، ومدجناً. لذلك كان خط المقاومة والتحرير يعيش في جوه الطبيعي. ومال النفط لم يستطع أن يقلب المعادلات جذرياً إلا بعد حرب

السـ ١٩٧٣. أمّا قبل ذلك فكان تأثيره واضحاً، ولكن ليس حاسماً. والتفرد الأميركي بالقرار العالمي، لم يكن متصوراً. والخوف من غزو العدو الصهيوني، لم يعد مهيماً. فالتكامل بين الجبهتين: المصرية والسورية، والعمل المقاوم، يخلقان وضعاً متوازناً ومتماسكاً. وخطة الهجوم المشترك، نهاية عام ١٩٧٠، تعكس الأمل والثقة.

إذاً. لابدّ من التلاحق بين العامل الخارجي والداخلي. أي مع الجذور المتوالدة. فنتتج قوة جديدة. وهذه القوة قد تكون قادرة على التغيير. وحرف قد هنا يحمل مضمونه الواقعي. فالملتزمون بخط الحزب من ممثلي القطاع العسكري* يفوقون النصف ويقاربون الثلثين. وهؤلاء هم في الغالب القادة العسكريون. وقرارات مؤتمرات الحزب ملزمة لأي عضو مهما كان موقعه، ولأي خط انتمى. فالحزب مؤسسات. والالتزام بقائد عسكري أو مدني هو التزام بشخص وليس بحزب. ولهذا الالتزام دوافع شخصية أو عائلية أو طائفية. ومحك الحزبية هو تنفيذ قرار مؤسسات الحزب. أما الملتزمون بخط الحزب من المؤتمر القطري، فيفوقون الـ ٩٠% ومن المؤتمر القومي الـ ٩٥% إذن فالحزب لا يزال بالموقع الأقوى. والقوة الشعبية المحيطة بالحزب، تضاعف هذه القوة. لكنّ المفارقة تكمن في أن الالتزام بالخط والقيادة والمؤتمر، لا يتحول إلى قوة تنفيذ للقرارات. هنا نعود إلى الجذور المتلاحقة، فعليها تمت المراهنة. وكانت المراهنة ناجحة. وكل المحاولات المتأخرة التي تمت للخروج من آثار هذه الجذور، كانت مكلفة. لكنها غير مثمرة. فالطبقة الجديدة المتكونة خارج عملية الإنتاج، أصبحت هي الأقوى.

إن تنفيذ التبدّل يحتاج إلى سبب. والسبب يجب أن يكون نافهاً كي لا يحدث الفرز والاستقطاب. هكذا بدأ النقيب رفعت الأسد، شقيق وزير الدفاع حافظ الأسد، عملية التنقيب عن الآثار في مزرعة تعود ملكيتها لزوجة الأمين العام للحزب: نور الدين الأتاسي. فاستقال الأمين العام احتجاجاً. إذ إن التنقيب مسؤولية الآثار، وليست مسؤولية شخصية لنقيب في الجيش وقائد لسرايا الدفاع عن المطار. وبعد الاستقالة هاجم كل الذين يستغلون مواقعهم لجني مكاسب شخصية، على حساب الوطن والإعداد للمعركة. والاستقالة فرضت انعقاد المؤتمر القومي. والمؤتمر كان ملزماً بإنهاء هذه الازدواجية. ووزير الدفاع لا يتخلّى عن الموقع طوعاً. وكل الجهود القيادية التي بذلت لحمله على تقديم استقالته للمؤتمر قد فشلت. فالسبب المعلن للتمسك بالموقع هو الإعداد للمعركة، والخوف من التصفية السياسية، وتحمله مسؤولية كارثة الـ ٦٧. أمّا السبب الحقيقي

* إن حصاد الأزمات جعل المنتمين لمذهب واحد من ممثلي القطاع العسكري ٣/٢. أي ٢٤/١٦ في المؤتمر القطري الرابع العادي — أيلول ١٩٦٨.

فهو انهيار البناء البديل بالكامل. فعندما كانت قيادة الجيش غير قادرة على مواجهة الشعب والجيش والحزب بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧، وهي في ذروة الضعف والتعرض للهجوم، لم تقبل القيادة استقالتها، قبل صدور نتائج التحقيق، وتحديد المسؤوليات. كي لا تكون الإدانة مسبقة. وعندما كان الحزب ومنظماته يمتلكان كل أوراق القوة في المؤتمر الرابع — أيلول — ١٩٦٨، انتخب وزير الدفاع ورئيس الأركان عضوين في القيادة القطرية رغم خطهما المرفوض. إذاً. فالتصفية السياسية بسبب الخط المطروح ضمن مؤسسات الحزب، مرفوضة. وهو متأكد من ذلك. وأكثر من ذلك، فإن علاقات الصداقة والود التي كانت تلف كل أعضاء القيادة، لا تفسح المجال أمام أية تصفية. فالتعارض في الرأي يبقى ضمن المؤسسات. والصراحة والود يسودان العلاقات الخاصة. والخوف من الغدر: وهم أو مجرد ذريعة. فالقيادة ليست فرداً. والقيادة تبحث القضايا في المؤسسات، وليست في الكواليس. وهي تواجه، ولا تغدر. والصراع هو صراع خطوط. لا صراع أشخاص. ففي العلاقات الشخصية كانت الصلات متداخلة. أما في علاقات الخطوط فالموقع هو الأساس.

إذن فأعضاء القيادة لا يطرحون على أنفسهم الخيار بين شخص وآخر. وإنما بين موقع وآخر. بين خط وآخر. بين فهم للحزب وآخر. بين التزام بمؤسسات الحزب، وإحلال لرأي الفرد مكان المؤسسات. وكل أعضاء القيادة هم من مناضلي الحزب في العهود السرية. لذلك، فهم لا يضعون أنفسهم في مرتبة أدنى من أعضاء اللجنة العسكرية. وإرثهم النضالي، ووعيهم السياسي والطبقي، يوفّران فرص المساواة. ولذلك فإن اقتراح الأمين العام المساعد: صلاح جديد بتغيير القيادة العسكرية، بمناسبة تقديم وزير الدفاع ورئيس الأركان استقالتيهما، سقط بصوت واحد، لأن التغيير يعني الإدانة المسبقة، قبل ظهور نتائج التحقيق. إذاً، فأين طواعية القيادة لصلاح جديد؟ ثم أين طواعيتها لحافظ الأسد، رغم أن الانقلاب العسكري، كان شبه كامل؟ وهل استسلم عضو واحد، قبل الانقلاب، وخلال السجن الطويل، وبعد السجن؟ إن قطاع الحزب في الجيش هو الذي أوصل الحزب للسلطة بقرار مسبق من القيادة القومية للحزب. ولكن هذا القطاع لم يصنع هو قيادة الحزب، قبل ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠. أما بعد ذلك فنعم. وأخيراً أصبح الأمن هو الذي ينصّب القيادات. لأن الحزب لم يعد يضم ٢% من مناضلي العهود السرية. ولذلك، فإن الحزب لم يفقد صفاته النضالية والخلقية في العقود الأخيرة. لأن العضوية والبنية تغيرتا بالكامل. ومع هذا التغير ذهبت تلك الصفات. وحلت صفات التدجين والانتهاز والارتزاق والامثال. فبعد أن كان العضو يفصل من الحزب إذا تعامل مع الأمن، إلا إذا كان موظفاً رسمياً في الأمن قبل ١٦ تشرين. أصبح ملزماً بتقديم كل المعلومات التي يطلبها الأمن. ثم امتدّ هذا الإلزام لأعضاء جبهة

السلطة. وهكذا أصبح الحزب والجبهة مرتبطين بالأمن. والأمن هو أمن طبقة متكونة خارج عملية الإنتاج. وشرائحه العليا ضمن هذه الطبقة.

طيلة المراحل النضالية كان قطاعا الحزب: المدني والعسكري يتبادلان قصب السبق، ويتكاملان في الوقت نفسه. لكن شكل الوصول للسلطة في الثامن من آذار، هو الذي وفرّ فرصة التفوق للتنظيم العسكري. وبالتأكيد، لو لم تفرض الإجراءات التي سبقت ٢٣ شباط، أسلوبها العسكري، لكان مسار التطور، قد أخذ مجرى معاكساً تماماً. إذ إن معظم مرتكزات المسار المعاكس، كانت تتكون وتنمو: البنية الطبقيّة والفكرية للحزب. الوزن المنظم المتنامي لقوى الإنتاج صاحبة المصلحة بالتجذير في التحولات الاقتصادية، ويتوفر قدر متزايد من الحرية السياسية. العمل المتعدد الوسائل لتوحيد الاتجاه العام لقوى التحرر والتقدم. بلورة قوة مركزية على مستوى المنطقة العربية ذات مضمون: ديموقراطي. اشتراكي — علمي — قومي — علماني، وبالتأكيد ذاته، فإن مثل هذا المسار سيقود إلى تعزيز الثقة التي توفّر فرص سيادة المناخ الحر، وما لهذا المناخ من دور مركزي في تطوير التحرر والتقدم، وتنامي وتوالد عناصر القوة: قوطياً. وقومياً. إذاً. فالذرائع الشخصية في الصراع، هي ذرائع ساقطة. وكذلك الذرائع الخاصة بالمدينين والعسكريين. وأكثر سقوطاً الذرائع الخاصة بالقيادة. فلأنها لم تكن مطوعة، يجري تحميلها المسؤولية. وعدم المطوعية لا علاقة له بالموقف الخاطي أو الصائب. فهي قد أسقطت بصوت واحد، تغيير القيادة العسكرية. وهي ذاتها قد أنجحت بصوت واحد، قرار تغيير مراكز القوى. وهي كلّها في آخر مؤتمر، صوتت على تغيير القيادة العسكرية. إن تغليب العلاقة الشخصية أو الطائفية، على علاقة الحزب والخط والموقف، هو جذر أساسي من جذور النتائج اللاحقة. وإن الخوف من الحساب عن نتائج حرب الـ ٦٧، هو جذر أساسي ثان. وإن التملص من مستلزمات خط الحزب: سلوكاً.. وتقشفاً. وقتالاً. هو جذر أساسي ثالث. وبعد ذلك تأتي الفروع، ودور الخارج العربي والدولي. وأي تزوير لهذه الجذور، لا يخدم إلا الوعي المعكوس، ولا يقدم إلا دروساً مقلوقة، وتحليلاً مزيقاً للتاريخ.

وذريعة التمسك بالموقع من أجل الإعداد للمعركة، هي أكثر سقوطاً. فبدل تشكيل لجنة للتحقيق السريع في مسار الحرب، تنفيذاً لقرار قيادة الحزب، جرى التلكؤ والتباطؤ، ثم الهجوم المعاكس. وبدل تغيير المواقع العسكرية حسب الكفاءة، تمّ التركيز على الولاء الشخصي. وعض التبديل والمحاسبة في قيادات القوى الجوية ومخابراتها، أصبحتا ركيزتي الكتلة العسكرية وخطها النقيض. وعض المحاسبة الفورية لبعض قادة الألوية ورؤساء أركانها، بسبب الأخطاء المدمرة في الحرب، جرى التستر والاستيعاب في الكتلة. ومع ذلك، فحتى لو تحقق ما هو ضروري

ومنطقي وشرعي، فإنّ الإعداد للمعركة مسؤولية جماعية. وهذه المسؤولية شعبية وعسكرية. لذلك، فقد كان الانخراط فيها شبه كامل: لجان الدفاع عن الوطن. والجيش الشعبي. عمليات المقاومة عبر الحدود. ودورات التدريب والممارسة. مؤتمرات التعبئة والدفاع. قيادة الحزب ومؤتمراته. السلطة بكامل مؤسساتها. المؤسسة العسكرية. ولم يكن يعرقل الاندفاع في هذا الانخراط، إلا الضيق في المال والسلاح. وصمت الجبهة في بعض المراحل. والأزمات التي تفرض التردد والفوضى. وغياب المناخ الحر. والتناقض الوهمي بين الديمقراطية الاجتماعية والسياسية.

إذن فالإعداد للمعركة لا يتعلّق بشخص بعينه، وإنما بتنظيم متكامل يكون لكلّ شخص دور فيه. وجذر النجاح في هذا الإعداد، يتملّ بنظام سياسي - اجتماعي متطور. تسود فيه الديمقراطية. ويقطع أوسع الخطوات باتجاه التقدم العلمي والتقني. والتحرر من علاقات التخلف. ومن الاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي. ومن التبعية للرأسمالية العالمية. وهذا النظام يتناقض جذرياً مع النزعة الفردية. ومع علاقات الطائفة التي مهدت للتبديل، ثم حمت هذا التبديل، حتى تدفّقت أموال النفط الرجعية. فتوسعت قاعدة التبديل من خلال الامتيازات، ومن خلال نهب أموال الدولة وأموالها وعائدات القطاع العام. وبدأت طبقة جديدة بالتماسك، وتلاحقت مع بقايا الإقطاع والرأسمالية. فتكوّنت طبقة مركّبة هجينة. خارج الإنتاج. هي طبقة الحكم. واندمج في ثناياها كلّ المتهرّبين من الحساب عن المعركة، والمتهربين من مستلزمات خط التحرير وهكذا، تكون نظام نقيض، بدل أن يتكوّن نظام سياسي - اجتماعي متطور.

لقد ثبت المؤتمر القومي الاستثنائي المنعقد في تشرين ثاني ١٩٧٠ استراتيجية الحزب. واعتبر أن معركة التحرير هي الأساس في سياساتنا ومواقفنا وعلاقاتنا. وقرّر محاسبة المسيئين للحزب والجماهير. وشدّد على حماية الرأي وتشجيعه في القوات المسلحة. وعلى التمسك بالديموقراطية المركزية في كافة مؤسسات الحزب. وعلى جماعية القيادة. وعلى ممارسة النقد. وعلى تطوير التعاون مع القوى التقدمية، وتوسيعه، ليشمل كافة القوى ذات المصلحة بالتحرر والتقدم. وعلى حماية العمل الفدائي ودعمه. وعلى تعميق وتوسيع مؤسسات الديمقراطية الشعبية لتشمل انتخاباً للإدارة المحلية ومجلس الشعب. كما اتخذ بعض القرارات الخاصة بالتنظيم الحزبي قطرياً وقومياً. وحماية وتطوير القدرة الشرائية للمواطنين. وتسريع العمل بالمنشآت الصناعية لتعزيز التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة. وتكثيف الجهد في توزيع الأرض، ومنشآت الري، بهدف زيادة الاستقرار والإنتاج. وهكذا، فإنّ الهم المسيطر على المؤتمر كان هم التحرير. الإنتاج. خط الحزب. لكنّ القرار الحاسم، كان قرار إنهاء الازدواجية. لذلك، فقد صوت المؤتمر بالإجماع،

باستثناء صوتين فقط على قرار تبديل موقعي الرفيقين وزير الدفاع ورئيس الأركان إلى مسؤوليات أخرى في قيادة الحزب أو السلطة. وانتهى المؤتمر، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٠. إذن، فلا مجال لأي تراجع. فالمؤتمر القومي هو أعلى مؤسسة في الحزب. وعدم الالتزام بقراره هو عدم التزام بالحزب. هنا ينتهي مفعول الولاء الشخصي والطائفي والسياسي. ويبقى الالتزام بالقرار. وإلا فالانتماء للحزب هو مجرد غطاء وانتهاز، لأن الحزب في السلطة. وإنهاء الازدواجية يصب في مصلحة المعركة والوطن والحزب. لا في مصلحة أي شخص آخر. وقبول الإنهاء يشير إلى الحرص على هذه المصلحة أكثر من الحرص على الموقع. فالموقع هو أصلاً لخدمة هذه المصلحة وليس العكس. وعندما يتعارضان فالموقع هو الذي يتبدل وليس المصلحة. هذا هو المنطق الذي يكمن خلف القرار الجماعي.

لكن إنهاء الازدواجية في الوضع المحدد، يعني تغليب خط الحزب ومؤسساته، على الخط البديل وقيادته. والتغليب يؤدي إلى مسار جديد في التطور. وفي هذا المسار ينصهر التركيب الطائفي الغالب في الجيش، في تركيب وطني - سياسي - طبقي عام. ويتراجع دور العلاقات الشخصية والمذهبية، لصالح دور علاقات الخط السياسي والموقع الطبقي. فتتعزيز الوحدة الوطنية، وتتفني احتمالات الحروب ذات* الذرائع الطائفية. ويتكرس دور الجيش للحرب والإعمار. لأن القوى الطبقيّة ذات المصلحة، هي التي تحمي إنجازات التقدم. ويختفي مناخ الامتياز المتوالد، لصالح مناخ الجهد والكفاءة والمردود. وتتفتح من جديد روح المسؤولية والرقابة. ويأخذ الحساب عن مسار المعركة، مجراه الطبيعي. دون حماية، ودون استباق للإدانة. ويغدو الوضع الشعبي والحزبي والعسكري أكثر ملاءمة لخطة الحزب في التحرير والإنتاج وتوحيد الاتجاه العام لقوى التطور والتحرر والتقدم، ولتكوين قوة مركزية على مستوى المنطقة العربية. ويتحقق قدر أكبر من الاستقرار والثقة، يسهم في تحسين مناخ الديمقراطية، وصولاً إلى حرية التنظيم والتعبير والتحرك.

إذاً، فهذا المسار الجديد يتمثل كل ما في خط الحزب ومساره من تقدم. ويصهر الثغرات التي تكونت خلال هذا المسار. ويعيد تركيبها في المسار الجديد، وقد تحولت تحولاً نوعياً. وهكذا يغدو

* بدءاً من عام ١٩٧٢، أخذت مقدمات الحروب ذات الطابع الطائفي بالظهور. وبلغت ذروتها بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣. والحصاد كان بعشرات الآلاف. ومنذ عام ١٩٧٩ تبلور نضال وطني - ديموقراطي - تقدمي، مستخدماً الأساليب السلمية. لكن السلطة تعاملت مع قواه بمنتهى القسوة. وقبل ذلك انخرطت قوى سياسية متعددة ومتناقضة في النضال ضد النظام وسياساته وممارساته: فصائل من أجنحة البعث - وفصائل ماركسية - وتنظيمات مهنية. ومجموعات فلسطينية ولبنانية - وقوى دينية... حتى أصبحت السجون السورية، سجناً قومية بالفعل.

المسار الجديد أكثر قدرة على تجذير خط الحزب، وعلى تنفيذه. وفي هذا الطور المتقدم، يغدو الصراع أكثر حدة مع الرجعية الطبقية: محلياً وعربياً. ومع الصهيونية والرأسمالية العالمية. وتصبح القدرة على إفشال مسار التسوية أكبر تأثيراً. ويصبح الدخول في مسار التحرير ممراً إلزامياً لتجنب السقوط، لأنظمة المحيط. وتجنباً لنتائج هذا المسار، فإن إنهاء الازدواجية، يجب أن يقود إلى تغليب آخر. تغليب مناقض. تغليب الخط البديل وعناصره وقواه. والزمن كفيل بترويض كل الذين يأتون إلى هذا البديل دون تقدير كامل لأبعاده. والمساعدات الرأسمالية والنفطية، قادرة على هذا الترويض. والامتيازات تصب في الاتجاه ذاته. والترغيب والترهيب يفعلان الفعل نفسه. وقبول الاتحاد السوفييتي بالتسوية يسهل ذلك. وعلاقات الصدى معه تؤمن رصيماً من المصنفين. وتكون الطبقة الجديدة، يؤمن الوحدة في الخط والموقف والمصالح، وهذه الطبقة تتغذى من كافة القيم المتناقضة مع قيم التحرير والتحرر والتقدم، وتغذيها. ومرحلة بعد مرحلة. وعقداً بعد عقد. يندرج القطر وحزبه وسلطته وجبهته ومنظماته، ضمن المسار العام الهابط للرجعية. ويغدو تابعاً جزئياً أو كلياً للرأسمالية العالمية. وتسحق مرحلة الانتقال الجماهير في معيشتها، وكرامتها، ودورها في القرار الوطني والقومي. فتصبح متلهفة للخلاص من العبء الفلسطيني، ومن مستلزمات التحرير والتنمية المستقلة. والتقدم في هذا الاتجاه يستوعب المخدوع والمهادن والمستسلم، أو يسحقه. فالمصالح الجديدة هي الحكم. واليقظة غير قادرة على التغيير. والندم رد فعل نفسي، يعيد الاعتبار للذات، دون أن يعيد الاعتبار للخط السياسي والموقع الطبقي. ودون أن يرفع الظلم والاضطهاد والفاقة عن الجماهير. ويستمر التقدم* في هذا الاتجاه، إلى أن تخلق موازين قوى جديدة، وليدة ظروف جديدة. فيحدث تنفيس الاحتقان لمرحلة. ثم يحدث التغيير: بالسبل الديموقراطية. أو بوسائل التدمير، إن استعصى الأسلوب الديمقراطي.

هل أدرك ذلك المسار، القياديون في الرصيد العسكري الأقوى؟ والذين غلبوا العلاقة الشخصية والطائفية على العلاقة الحزبية؟ والذين اعتبروا الانقلاب مرحلة قصيرة، ثم يأتي دورهم هم؟ وكم عدد الذين قضوا منهم في السجون أو خارجها قبل أن يأتي هذا الدور؟ وهل أدرك ذلك الذين بدلوا مواقعهم بين يوم وآخر؟ وهل توقعوا يوماً بأنهم سيقصون في الشوارع كالقرود، وسينحنون أمام التماثيل والصور، ويسمرون على الكراسي، وهم أذلاء خاشعون؟ وهل وعى قادة أحزاب جبهة السلطة، بأنهم سيصبحون يوماً دون أحزاب؟ وأن مستقبلهم سيكون ضمن طبقة حكم

* والآن. ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين، نستطيع أن نحكم هل أن التقدم في هذا الاتجاه قد سار وفق ذلك، أم تجاوزته؟ والزمن بين ١٩٧١ و ٢٠٠١ كاف للحكم.

عليها التاريخ بالفساد والتعفن؟ وهل تصور الذين أعماهم بريق النفط، أن أبناءهم وأحفادهم سوف يكونون الضحية**؟ وهل توقع قادة الطبقة الجديدة بأنهم سيكونون يوماً دريئة للرمي؟ رموزاً للفساد؟ وأن أبناءهم سيكونون*** على شاكلتهم؟ وأن المستقبل المجهول سوف يسكن هؤلاء الأبناء والأحفاد؟

وهل تصور الذين يعتبرون القرارات للتاريخ لا للتنفيذ، بأن التاريخ لسنوات وعقود، سوف يزيّف كل القيم الخلقية والنضالية والوطنية والقومية والإنسانية والطبقية؟ وهل وعوا أن دورة للتاريخ تقودها الرأسمالية العالمية، ورجعيات النفط، لا تنتهي بالأعوام؟ وأن دورة للتاريخ تستهدف التسوية السياسية، لن تنتهي بسنوات، وقد لا تنتهي بعقود؟ وهل أدرك الذين استهتروا بالخصم، بأن الخصم جزء من بناء متكامل، تقوده أمريكا، وتمده بشروط الحياة رجعيات النفط؟ وأن خطّه الخبول والمجزوء هو مرحلة، ليس أكثر. وأن التطور الطبقي الجديد المندمج بالرجعية الطبقيّة والرأسمالية العالمية، سوف يفرض مواصلة التحول، حتى آخر نقطة في الموقع النقيض؟ هل وعوا وهم يجهضون كل تحرك لتنفيذ القرارات، بأن المستقبل يحتمل كل أنواع الحروب الطائفية والطبقية والوطنية؟ وأن المستقبل قد يقود إلى الاستيطان الصهيوني والاستعماري في كل قرار، بعد استيطانه في الأرض والسلطة؟ كلاً لم يدركوا كل ذلك ولم يعوه. وإلا لكانت الممارسات مختلفة. وحتى متناقضة. وكان الخط قد تطور إلى الأمام، بدل أن يسقط لصالح الخط النقيض. ولكن المستقبل يوحى بالأمل والثقة، بدل كل ما عايشناه خلال العقود الثلاثة.

وبالمقابل، هل أدرك الذين ينتمون إلى قوى التحرر، ممن أسهموا في التمهيد لهذا المسار، وممن اندمجوا فيه، بأنهم سيكونون وقوداً لهذه النتائج؟ وهل وعوا بأن كل انزلاق في هذا الاتجاه، سوف يقود إلى انزلاق جديد؟ وأن هذا الانزلاق سوف يوصلهم إلى القاع الذي يفقدون فيه كل قدرة على التأثير، وكل احترام للذات، وكل إمكانية للتخلص؟ وهل توقعوا أن الرصيد الذي راكموه خلال عقود من النضال سوف يتبدد ويوظّف لخدمة الموقع النقيض؟ وأن بعض* هذه القوى قد يصبح الضحية الأولى، لأنه سوف يصطدم بنتائج الخط النقيض؟ وهل تصوروا المستقبل المسكون بالمجازر؟ والجوع والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة؟ وبالتمايّز الطبقي الحاد؟ وفقدان الدور

** المجزرة المروعة في مدرسة المدفعية هي واحدة من شواهد.

*** بدأ النقد خجولاً منذ منتصف التسعينات، ولازال يتصاعد، حتى أصبح عاصفاً مطلع القرن الجديد. لذلك غدا النظام حائراً بين اتجاهين: التشدد خوفاً من فقدان السيطرة. وتنفيس الاحتقان بالتدرج، خوفاً من الانفجار. فسورية ليست جزيرة مغلقة. وما حدث في إندونيسيا والفلبين سيكون مجرد لعب أطفال.

* المثال الأبرز: الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

ففي القرار؟ وهل نظروا في مرآة الوطن والإنسان، بدل النظر إلى مرآة الذات؟ وهل نظروا إلى الذات بمرآة المستقبل، بدل النظر في مرآة الحاضر؟ وكيف غاب المنهج الذي يستطيعون قراءة المستقبل من خلاله؟ أم أن القيادات قد قرأت هذا المستقبل، فاستهواها. ومن بعدها الطوفان؟ وهل توقعوا فقدان التوازن، وتبديد الإرث، وهم ينوسون بين ضغط الرعب من المستقبل، وضغط الحاضر الذي تفرضه مراكز التأثير العالمية؟

كلّا. بكل تأكيد. فقد استهوى كلّ هؤلاء، الوصول السهل، وأغراهم فيض الوعود ولمعان النفط القادم من الخليج، وتصوّروا بأنهم قادرون على رفع علم مزيف للتحرر فوق سفينة العفن: الطائفي، الطبقي، الرجعي، الإمبريالي. لكنّ ما يصنعه الإعلام، ليس هو ما يصنعه التاريخ.

الجزء الثاني

تجربة الاعتقال

ربع ساعة..... ربع قرن

بداية الاعتقالات

مساء ١٩٧٠/١١/١٢ اتخذ المؤتمر القومي للحزب قراره بتغيير وزير الدفاع الفريق حافظ الأسد ورئيس الأركان اللواء مصطفى طلاس من قيادة الجيش. وصوت لجانب القرار ٨٢ عضواً من أصل ٨٤. وكي لا تذاع القرارات وضع وزير الدفاع يده على الإذاعة. وفي اليوم التالي ظهر أدهمت مفرزة عسكرية بيت الرفيق يوسف زعين عضو القيادة القومية ورئيس الوزراء الأسبق. واعتقلت الخمسة المتواجدين فيه، وهم الرفاق: صلاح جديد: الأمين العام المساعد. فوزي رضا: عضو القيادة القومية، مصطفى رستم: عضو القيادة القطرية، محمد عيد عشاوي: عضو القيادة القطرية. وفي اليوم الثاني أطلق سراح يوسف زعين ومصطفى رستم. ونقل الثلاثة الآخرون إلى سجن المزة العسكري بدمشق، وظلوا فيه إلى أن توفي صلاح جديد في آب ١٩٩٣، وإلى أن أطلق سراح الآخرين في كانون ثاني ١٩٩٥. وهكذا بدأ الانقلاب قبل أن يذاع بيان الحركة في ١٩٧٠/١١/١٦.

وقبل نهاية العام اعتقل الرفاق: نور الدين الأتاسي: الأمين العام للحزب، رئيس الدولة. محمد رباح: عضو القيادة القطرية، وزير الداخلية. مروان حبش: عضو القيادة القطرية، وزير الصناعة. وفي الوقت نفسه تم اعتقال أمعاء فروع الحزب لفترة تراوحت بين شهر وشهرين. ومطلع ١٩٧١ اختطف الأمن السوري من لبنان الرفيق سلمان عبد الله: عضو القيادة القومية، المسؤول المالي، كي يجبر المتفرغون في الحزب الذين لا دخل لهم على التسليم. كما اعتقل الرفيق سليمان الخش: وزير التربية السابق ورئيس اتحاد الكتاب العرب، لأنه أرسل بطاقة معايدة إلى السجن بعنوان: الرفيق الأمين العام — الرفيق الأمين العام المساعد. وبقي في السجن أربع سنوات لهذا السبب رغم أنه مريض بالقلب. وتوفي بالمرض نفسه بعد مدة من خروجه. واعتقل كذلك المحافظان: أحمد كحلة وعرفان طيلونة.

وفي حزيران وتموز ١٩٧١ شنت السلطة أوسع حملة اعتقالات شملت أعضاء القيادة الآخرين: يوسف زعين — عبد الحميد المقداد — مصطفى رستم — حديثه مراد — محمد سعيد طالب — أنيس كنجو — أحمد الشيخ قاسم — حمود القباني — مجلي نصرأوين — ومن القيادة القطرية

الفلسطينية — الأردنية الموحدة: ضافي جمعاني — يوسف البرجي — حسن الخطيب. وخطفت من لبنان حاكم الفايز — عضو القيادة القومية. وأطلقت النار على فؤاد شاکر — عضو القيادة القومية. وقد شملت الحملة حوالي نصف أعضاء المؤتمر القطري، وعدداً من أعضاء المؤتمر القومي. وكامل حسين الذي كان سفيراً في باريس، ورفض أن يكون وزيراً للخارجية بينما رفاقه في المعتقل. وشملت كذلك عدداً من رؤساء وقياديي المنظمات الشعبية: الاتحاد العام للفلاحين — الاتحاد العام للعمال — الاتحاد العام لطلبة سوريا — اتحاد الشبيبة — نقابة المعلمين. ونهاية عام ١٩٧٢ تمّ اعتقال القياديين في التنظيم العسكري. وشمل الاعتقال الذين وافقوا على التحرك لتنفيذ قرار المؤتمر القومي، والذين تملّصوا من التنفيذ. فقد ندم المترددون ولكن بعد فوات الأوان. وهكذا دفع الجميع الثمن. ومعهم الوطن والحزب والخط. ونهاية ١٩٧٣ تمّ اعتقال قيادة الاحتياط. بعد انتهاء المؤتمر جرت مظاهرات كبيرة تأييداً لقرارات المؤتمر في محافظات: دمشق — السويداء — درعا — القنيطرة — حماة — حلب — الرقة — بينما تراوح الموقف في المحافظات الأخرى بين الهدوء والانتظار والتوتر والتظاهر.

وفي القطاع العسكري استنفذت اللجنة القيادية كل طاقاتها لتحقيق الانسجام بين الموقفين الشعبي والعسكري. وهذا يفترض تنفيذ قرار المؤتمر بالقوة بعد أن استعصى التنفيذ الطوعي. وقد شارك في هذه الاتصالات: نور الدين الأتاسي — محمد رباح الطويل — مروان حبش — محمد سعيد طالب — حديثه مراد. لكنّ التهرّب والتملّص وتنوّع الاجتهادات، كلّها تكاملت لتميع التنفيذ. وللتاريخ فقد بذل العدد الأكبر من أعضاء القيادة جهوداً مضنية مع الرفيق وزير الدفاع طيلة مرحلة ١٩٦٨ — ١٩٧٠ كي يمارس دوره كاملاً ضمن مؤسسات الحزب والسلطة، وأن يكون ملتزماً بما تقرره المؤسسات. وقد استثمرت هذه الجهود كلّ ما في العلاقات الشخصية من وِد واحترام وصداقة وثقة. لكنّ المسار اللاحق أثبت أنّ التناقض حول المستقبل كان أكبر من المؤسسات والعلاقات، ومن الدين الخُلقي.

إنّ التقييم السابق يكشف الجذور المتوالدة. وهذه الجذور هي التي جعلت قرارات المؤسسات أسيرة. وأعضاء القيادة ليسوا على مستوى واحد من القدرة على التأثير. فالإرث النضالي والمزايا الشخصية لهما دور مؤثر. لكنّ تركيب الجيش، والموقع في هذا التركيب، يقومان هنا بالدور الأبرز، وعلى ضوء هذا المقياس تتحدّد المسؤولية الأولى. وعلى ضوء الموقع في مؤسسات التقرير والتنفيذ، تتحدّد المسؤولية الثانية. والموقع يفرض الالتزام الفعلي بدور المؤسسات، والسحلم الصارم لمسؤوليات التنفيذ مهما كانت القناعة الشخصية. وهذه قاعدة عامة تشمل كافة أنواع النظم الحزبية والنقابية والسياسية. وعكسها تعبير عن ولاءات مرضية متخلفة أو عن

مصالح ذاتية مخالفة لمقياس الأقلية والأكثرية. وتقاس المسؤولية الثالثة بأهمية الموقع في الهرم المتسلسل: حزبياً وشعبياً وعسكرياً. والتاريخ اللاحق يثبت النتائج المترتبة على الممارسة في كل موقع.

خلال الأشهر الأولى، وحتى السنة الأولى من عمر الحركة، كان الوضع الحزبي متموجاً. مجموعات بالجملة تحولت مواقعها: دخولاً وخروجاً. والحزبيون كلهم يعرفون بعضهم بعضاً. والقناعة بمبررات الحركة كانت معدومة. والموقف الضمني كان معادياً لها. والحركة لا تحتاج إلى الموقف الضمني وإنما إلى الحنجرة. فاعتمادها قائم على المستفيدين منها في الأمن والجيش. والخوف والتردد كانا يعملان لصالح الحركة. وكلما مرّ عام جديد، كانت العودة لتنظيم السلطة تتزايد. ومثل ذلك، التدفق من خارج الحزب. فتميع الهيكل التنظيمي، وغزو الحزب بالانتهاز، كانا من أهداف الحركة، كتمهيد لابتدائه، لتحويل الشعب كله إلى شعب مؤطر. وبعد عقود ثلاثة، أضحت نسبة جيل النضال والقيم، لا تتعدى الـ ٢% من مجموع جهاز الحزب.

والقوى السياسية المتحالفة مع الحزب، وقفت ضد الحركة، ثم معها، بسبب الإعلان عن الجبهة، أو بسبب موقف الخارج: السوفيت عالمياً. والنظام المصري عربياً. وبعد ذلك بدأ التشرذم والانقسام في الحركة الشيوعية، والحركة الناصرية، والحركة الاشتراكية. وخلال العقود اللاحقة، دفعت كلها ثمناً باهضاً. فالأقسام التي استمرت في الجبهة، تحولت إلى ملحقات لا دور ولا وزن لها، فخسرت نفسها، ولم يبق واقعياً منها إلا الشريحة العليا المستفيدة من السلطة. والأقسام التي انسلخت عن الجبهة شوهت وحوصرت. والقوى الجديدة الوليدة تلقت أعنف الضربات. وفي ذروة هذه القوى: حزب العمل الشيوعي — اللجان الشعبية. منظمات حقوق الإنسان — التنظيم الشعبي الناصري. العمال الثوري — البعث الديموقراطي الاشتراكي العربي. أما التنظيم المرتبط بالقيادة القومية المقيمة في العراق، فقد وقع في خطأ التقدير، فاستثمرته السلطة حتى عام ١٩٧٥ ثم بدأت موجات السحق.

والشعب كان موزعاً حسب رؤيته للمستقبل. فالملاكون الذين تضرروا بالإصلاح الزراعي، وقفوا إلى جانب الحركة. لكن تعاطفهم اللاحق مع الانتفاضات الدموية التي خاضتها حركة الإخوان المسلمين والحركات الشبيهة، أفقدهم استثمار ذلك الموقف. والمستفيدون من الإصلاح الزراعي والتأمين والضمانات الاجتماعية، كانوا قلقين، خوفاً على مصيرهم. إلا أن البعد الطائفي الذي أخذه الصراع، قد حتمّ عدم فتح معركة الانتكاس. أما انخفاض قيمة الدخل إلى ما بين ٤% — ٧% عما كان عليه الوضع في عقد الستينات، فمردّه إلى سياسات وممارسات وفساد الطبقة الجديدة

المستكونة خارج الإنتاج. والعائلات ذات النفوذ التي ضعف دورها، وقفت بكامل قواها إلى جانب الحركة.

إنّ المعركة التي بدأت مع إعلان الدستور عام ١٩٧٢ بين النظام والقوى الدينية هي التي أعادت خلط الأوراق، وحولت الصراع السياسي - الطبقي إلى صراع طائفي. ومع ذلك، فإن معركة النظام ضد قوى التقدم لم تتوقف، إلّا مع الذين أخرجوا أنفسهم هم من صفوف التقدم واندمجوا من موقع التبعية ضمن النظام. بعض أعضاء القيادة كان يستعجل تجديد التنظيم، لكنّه كان مخطئاً. فالمسار اللاحق للنظام كان واضحاً، وهو مناقض تماماً للمسار السابق، رغم استعارة الاسم وبعض الصيغ. لكنّ قدرة النظام على الاستمرار كانت غير مرئية حتى من قبل الذين مهدوا وشاركوا في صنع الحركة. فحماية من سيطّالهم الحساب عن هزيمة الـ ١٩٦٧ تستفزّ الكرامة الوطنية والقومية. وخلق الظروف المادية لتكوّن طبقة مستغلة جديدة، يصطدم بالنقيض المتضرر. وفرض مضمون التسوية السياسية بدل مضمون التحرير يشترط خنق الحالة الشعبية التي كانت تتجذر، وسحق كل القوى المناهضة لهذا الفرض في الداخل وفي الجوار. ودون ذلك تفقد الحركة مبررات قيامها. ففي المركز من أسباب الحركة تقع القناعة بأن العدو سوف ينسحب من الجولان فور الموافقة على القرار ٢٤٢، وأنّ المدة اللازمة لذلك لن تتجاوز الأشهر الستة. وها نحن في مطلع القرن الواحد والعشرين دون أن يحدث هذا الانسحاب.

لقد دفع النظام كلّ الضرائب المفروضة دون أن يحدث هذا الانسحاب. وارتدّ نظام السادات عن أية إيجابية في نظام عبد الناصر، وظلّ العدو في سيناء. وانقضّ النظام في الأردن على المقاومة وسحقها، وصادر وقمع كلّ عملٍ قومي، تقدمي، وبقي العدو في الضفة. لقد كانت الضرائب المطلوبة والمنسجمة مع مصالح النظام كبيرة. وهنا مسألة تستدعي التأمل: فكيف تلاقت مصالح النظام مع ضرائب الإمبريالية العالمية والرجعية الطبقية الحاكمة؟! لقد حدثت انفجارات بالغة الأهمية في قلب النظام وهوامشه ومواجهته دون أن يسقط، وإنما ازداد تصميمياً. وهكذا تمّ ضرب واحتواء الحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية، والاندماج في المسار العربي الرسمي. وإفراغ الحزب والمنظمات وكافة قطاعات الشعب من المزايا النضالية والخلقية. والدوران في الفلك الأمريكي. والسير المعكوس في خطّ الحزب وتوجهاته وتحالفه. وتنامي الدور الطائفي في السلاطة مما أسس لصراع طائفي دموي، ولدّ النزف والحدق في كل مفصلٍ من مفاصل الوطن. وتحويل الاقتصاد والموارد من خدمة الإنتاج والمنتجين والمعركة والتنمية المستقلة، إلى خدمة الفئات السائدة والشركات الاحتكارية. وهذا الاتجاه هو الذي دفع نصف القوى العاملة إلى البطالة والهجرة، وبسرب إضافي إلى حدود الفاقة. وتمّ كذلك خنق كلّ صوتٍ مختلف، حتى ولو كان

ضمن تـنظيـمات السـلطة وجـبـهـتـها. وحرست حدود الجولان المحتل من أية طـلقة أو تسلل باتجاه العدو منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن. بينما وقع عبء المقاومة والصمود على الوطنيين المناضلين الذين تمسكوا بالأرض داخل أسوار الاحتلال. ورغم ذلك كله لم ينسحب العدو بل ازداد عـجـرةً وتصلباً. ولم تضغط على هذا العدو: الصديقة — العدو — قائدة الوساطة والحلول: الولايات المتحدة الأميركية. ولم يجد النظام نفعاً الانتقال إلى المحور المصري. السعودي. وقتال قواته إلى جانب القوات الأمريكية في حرب الخليج.

ومستقبل دور النفط في التمويل والقرار، كان مرئياً، ولكن ليس إلى الحدود التي وصل إليها منذ عام ١٩٧٣. لذلك فإن ما سترسخه مرحلة النفط من سياسات وممارسات وأخلاق، وما ستخلفه من تكوينٍ طبقي هجين، كان خارج حدود التصور. والتفرد الأمريكي بالقرار العالمي كان في أفقٍ آخر. فأمريكا كانت مهزومة في أكثر من مكان. وخطّ التحرر كان يتصاعد. وفي مصر وسوريا كان يحاول النقاط الأنفاس رغم الهزيمة المرة عام ١٩٦٧. وهكذا فقد كانت كلّ التقديرات خاطئة. ففي سوريا كان الطابع العام هو الرفض القاطع لكلّ أشكال التسوية. والقطاع المسلّح: شعبياً وعسكرياً، كان يمارس البديل، ولو كانت الممارسة محكومة بالقدرات. واعتقادنا كان راسخاً بأن معركة التحرير هي معركة واحدة. وأي تمييز بين ما احتلّ عام ١٩٦٧ عام ١٩٤٨ هو تمييز محكوم بالقدرات وبالوضعين العربي والعالمي. وعناصر القوة قطرياً وقومياً وعالمياً، هي وحدها التي تحدد سياسة المراحل.

قبل الاعتقال قمنا بخطوات تمهيدية: التقييم النقدي — الاتصالات السياسية والنقابية — ترتيب الاتصالات دون أن يكون لها هيكل تنظيمي — وضع مضمون لتيار فكري ناضج — مراقبة التطور في الوضع الداخلي وما يحيط به — تعميق الفرز بين الحزب وخطّه، وحزب السلطة وخطّها — تحديد الفواصل بين العمل الذي يخدم الوطن والمواطن، والعمل السياسي الذي يخدم النظام. وكذلك، بين العمل الأمني الذي يخدم النظام، والعمل العسكري والمدني الذي يخدم الوطن والمواطن، لكنّ السلطة لم تنتظر. فالقيادة القطرية لم تغادر القطر. كانت السلطة تريدها أن تغادر، وتوحي لها بذلك. لكنّ القيادة كانت تدرك وبوعي مسؤول، أنّ المغادرة سوف تخلق حالة من الخوف واليأس والإرباك في صفوف الحزبيين. وهذه الحالة تخدم السلطة. فنتسع هوامش الحيلة حولها. وتتكامل هذه الهوامش مع سياسات السلطة في الإغراء والإفساد والتلوّث، وفي التخويف والتجويع والتسريح والتشريد، فيصبح المناخ الموبوء خانقاً. وفي هذا المناخ تنتعش مرتكزات السلطة، وتختنق قوى النقيض. وقدّمت مرحلة البترول ومصادر التمويل معيناً لا

ينضب للوصول إلى هذه النتائج. وعقداً بعد عقد، تغيرت البنية والخط والصفات والممارسات من النقيض إلى النقيض.

خلال عشرين عاماً لم تتوقف حملات الاعتقال: بالعشرات والمئات. وهذه الحملات لم تكن خاصة بنا فقط، بل شملت كافة التنظيمات والمجموعات: القومية والماركسية والدينية، إلّا من غدا جزءاً من هوامش الهوامش. وعام ١٩٨٠ تحول الحزب إلى البعث الديموقراطي — الاشتراكي — العربي، وتبنى الانتقال إلى مواقع الاشتراكية العلمية، وإلى الفهم الديموقراطي المتقدم الذي يجمع بين الديموقراطية السياسية والاجتماعية.

بعض من رفاقنا اعتقل بالأعوام، وبعض آخر بالعقد أو العقود. فالتناقض سياسي بين خط وبنية وسلوك وممارسات، ونقيض ذلك. ولهذا فإن تدخل قوى التحرر والتقدم في العالم لإطلاق سراحنا لم يجد. لقد أصبحنا أقدم سجناء سياسيين في العالم. وجواب النظام لم يتغير: إنّ الوضع لا يتحمل تواجد خطين سياسيين متناقضين. ومنظمات حقوق الإنسان بدأت الحملة من أجلنا منذ عام ١٩٧٤ دون فائدة. كانت مرارنا قوية. فالصمت الرهيب يلف وضعنا. وكل ما يجري يصدمنا بخطنا وقناعتنا وقيمتنا وإرثنا الخلقى والنضالي. والتزيف يقلب الحقائق، ويخترع الوعي. والتطويل يصم الآذان.

عام ١٩٨٠ في الاستراحة، قدّم للدكتور نور الدين الأتاسي عرض: دعم إعلامي للنظام في معركته مع الإخوان المسلمين، مقابل إطلاق السراح. فرفض العرض. لأنّ المعركة ليست معركتنا. فالنظام والإخوان المسلمون تبادلوا الدعم عند قيام الحركة. ثم انفجر الخلاف مع إعلان الدستور ١٩٧٢. وتحول إلى صراع دموي، دفع الآلاف من الأبرياء ثمّنه. ولم ينته الصراع إلّا بعد مجزرة حماة ١٩٨٣. عام ١٩٩٠ لم يعد النظام بحاجة إلى هذا العرض. فغدا الشرط واضحاً: المعتقل الذي يدخل إلى السجن من أجل موقف، لا يخرج إلّا بتغيير هذا الموقف. ومن الطبيعي أن يتم رفض هذا الشرط. لكن الوضع العالمي المستجد مطلع التسعينات أسقط هذا الشرط. فبدأ إطلاق السراح.

في السجن، اختلفت صيغ التعامل: بعضنا لم يدخل الزنزانة. وبعضنا بقي فيها بين أيام وعامين. بعضنا لم يوجه له أي سؤال، ولم تفتح له حتى إضبارة. وبعضنا جرت معه محاولات مستميتة

• هذا ما ذكرته لي لجنة العفو الدولية عندما زارتنني في بيتي بعد خروجي من المعتقل بأشهر. وأكدت لي، أنّ إنّاً من وكالات الأنباء العالمية، لم تكن تنشر أي احتجاج يتعلق باعتقالنا.

لإثبات وجود تنظيم أو حتى مؤامرة لاغتيال الفريق حافظ الأسد. وشخصياً كنت من البعض الأخير. لقد مثلت أمام اللجنة الصغيرة والكبيرة ثمانية عشرة مرة، إلا أن اللجنة عجزت عن إثبات وجود تنظيم أو مؤامرة.

السنوات الأربع الأولى كانت قاسية جداً. التنفس خارج الغرف تراوح بين العشر دقائق في اليوم، والنصف ساعة. الزيارات بعد ثلاثة عشر شهراً. الغرف مغلقة، والاتصال فيما بينها ممنوع. لا كتب لا مجلات، لا جرائد، لا مذياع طيلة أشهر. ثم سمح لنا بقراءة كتب المكتبة. والمكتبة غنية امتداداً للماضي. لكن الكتب التقدمية سحبت منها بعد هدية الـ ٤٠٠ مليون دولار من قبل الملك فيصل عام ١٩٧٤. في منتصف عام ١٩٧٤ تحسّن الوضع: تجمع تنفس الغرف فأصبح ساعتين ونصف. فتحت الغرف على بعضها. لا أحد يتدخل داخلها. سُمح لنا بالراديو. أحياناً يسمح لنا بإدخال الكتب والمجلات من الخارج، وأحياناً لا. في مراحل تمنع الكتب السياسية، وفي مراحل يسمح بها. نكتب ما نريد دون أن يتدخل أحد.

إخراج ما هو مكتوب ممنوع. الزيارات مراقبة بدقة وأحياناً مسجلة. ساحة التنفس موبوءة وخاصة من دخان المدافئ والحمام. وكان هذا واحداً من أسباب تأسيس مرض القلب أو الرئة أو السرطان للكثيرين. كما كان واحداً من أسباب تأزم هذا المرض لدى المصابين به. السور حول ساحة التنفس لا يسمح لنا بأية رؤية. السماء وحدها هي المرئية. وضيق الساحة يخلق الكثير من التوترات العصبية والصدمات. وضعنا أكثر راحة واحتراماً واستقراراً من الآخرين الذين هم داخل المهاجع. لكن الركود عندنا قاتل. لا دخول ولا خروج ولا محاكمات. ولا جديد إلا ما نسمعه في الزيارات.

القدرة على الاستمرار، عقداً. عقدين. ربع قرن. تحتاج إلى أسس:

١ - القناة بالخط بالقياس إلى الخط البديل.

٢ - تعويض خسارة الحرية باستثمار الوقت بما هو مفيد.

٣ - تعاون الأهل، لأنه يجنب الأعصاب بعض التوتر، فيغدو الاعتقال أقل مرارة.

٤ - تجنب ما هو ضار بالصحة، وتحصين المناعة.

٥ - العلاقات المريحة والمشجعة بين المتواجدين في مكان واحد، لأنها تمدّ كلاً من هذه الأسس بقوة جديدة. وهذه الأسس معاً، تتكامل فتخلق صبراً لا ينضب.

معاناة الأهل هي الأصعب، والعيش مع هذه المعاناة يضاعف قسوة الاعتقال مهما كان إيمان الإنسان بالموقف. فالحرص على الكرامة الشخصية والجماعية، والتخلص من حصار المعاناة، وقذف الهموم البيئية والشخصية إلى دوائر غير مرئية، لا يحول دون أن تفرض المعاناة نفسها.

إنها تهاجمه في القنطرة والحلم، فتحلّ المواقع التي هي لها أصلاً، في نفس الإنسان وحسّه وعواطفه وتصرفاته. وكم تكون المعادلة قاسية، صعبة، طاحنة، عندما يحاول الطغاة إجبار المعتقل على الاختيار بين إنهاء المعاناة بالتخلي عن الموقف والكرامة، أو تطوير الموقف وتحسين الكرامة، مع الإبقاء على المعاناة وتراكمها وتوالدها بالتقادم؟! والاختيار هنا ليس كالعض على الأصابع، لكنّه مجهول المدة والأثر والنتائج، ويتعلّق بغيرك كما يتعلّق بك. وعندما يمتدّ الزمن إلى السنوات والعقود، يغدو التصوّر نفسه شديد الإرهاق. ومع هذا الأثر الضاغط القاتل، لا تجدي المكابرة. ولا ينفع التجاهل. فالأثر يفعل في وعي الإنسان وحسّه وكلّ تصرفاته. وهذا ما فعلته بالضبط معاناة الأهل. وما فعله العيش مع هذه المعاناة. والفروق بين معتقل وآخر هي فروق نسبية. لكنّ النسبة هنا ليست هامشية. لأنّ ظروف المعاناة ليست واحدة. ومن الطبيعي أن تكون انعكاساتها كذلك.

أخلاق: في الصف السابع عام ١٩٤٧ حركت السلطة الإقطاعية — البورجوازية فتنة طائفية بين جبل العرب وحوّران. فقرّرنا التظاهر. وعندما حضر المحافظ وأعوّاه في السلطة للإعدادية، سأل الذين اختارهم الطلبة للتحدث باسمهم عن أسباب التظاهر، فأجبت: احتجاجاً على هذه السلطة التي أثّرت هذه الفتنة، ثم تظاهروا. ومع ذلك لم أعرّض للإهانة. وفي الصف التاسع عام ١٩٤٩ كنت واحداً ممّن قادوا التظاهر ضد النظام والإدارة وحطّموا صورة رئيس الجمهورية "شكري القوتلي" وعندما حدث الانقلاب العسكري، انقلاب حسني الزعيم صبيحة الأول من نيسان ١٩٤٩ تابعنا التظاهر، وقطعنا أشربة الهاتف كي لا يتمّ إبلاغ الشرطة، ونزلنا إلى الشارع. فتمّ اعتقال مدبّري المظاهرة ليوم واحد، واعتقال لعدة أيام فقط، وفصلت من المدرسة، ومنعت من دخول السويداء طيلة فترة الدراسة. وفي زمن الانقلاب العسكري الثاني الذي قاده رئيس الأركان أديب الشيشكلي في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ والذي استمرّ حتى ٢٤ شباط ١٩٥٤، سجنّت مرةً وحوكمت مرةً أخرى ولوحقت في الأشهر الأربعة الأخيرة. وفي زمن الوحدة: شباط ١٩٥٨ — أيلول ١٩٦١ سجنّت من نيسان ١٩٦١ حتى تشرين أول ١٩٦١. وفي زمن الانفصال حوكت مرةً ولوحقت في الأشهر الأخيرة إثر إلقائي كلمة ومهاجمة رئيس الجمهورية شخصياً. وفي كل هذا المسلسل لم أعرّض للإهانة كما تعرّضت لها خلال فترة التحقيق: حزيان — تموز ١٩٧١. وفي الرأي خاصة تتضح المقارنة: ففي زمن الوحدة، وبالتحديد في نيسان ١٩٦١ أوضحت رأيي بأخطاء النظام التي ستقود إلى فصل الوحدة، ودافعت عن هذا الرأي بنداً بنداً طيلة أربع ساعات تقريباً، أمام اللجنة المؤلفة من رؤساء أجهزة الأمن، فعولمت بكل احترام. ورغم أنني أمضيت فترة السجن كلها تقريباً في زنزانة، فلم يتعرض رأيي بعد للإهانة كما تعرّض له عام ١٩٧١.

ففي حزيران ١٩٧١، طلبت مني لجنة التحقيق رأيي في حركة ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠، فبرهنت أنها ستقود الوطن والحزب والثورة إلى قلب المأساة، وقد تمثلت عند الكتابة رأياً ملحقاً بالتقييم النقدي يقارب الـ ٥٧ صفحة كنت قد انتهيت من كتابته قبيل الاعتقال بأيام. هنا اختلف الموقف، فلم أناقش برأيي، رغم أنني قبل الحركة، كنت ورأس الحكم بقيادة واحدة. لكن رقيباً جاهلاً أحمق دخل زنزانتني ومزق الأوراق وقذفها بوجهي مع عبارات سافلة.

سجنان: في العام الأول للاعتقال، كانت الأوراق والأقلام ممنوعة. ومرةً دخل أحد ضباط الصف ليلتأكد من ذلك. وكنت أقرأ كتاباً لنهرو، فقلت له: هل تعلم أين كتب نهرو هذا الكتاب؟ لقد كتبه في سجون الاستعمار البريطاني!!

الوقت القاتل: في الأشهر الأولى للاعتقال كان الجو خانقاً. لا كتب للقراءة. لا أوراق. لا أقلام. لا صحف، حتى صحف السلطة. لا راديو، إلا في السنة الرابعة. لا تلفزيون، طيلة الثلاثة والعشرين عاماً. والخروج من الغرف في الأشهر الأولى لمدة عشر دقائق فقط، وقبل طلوع الشمس. وفي إحدى زيارات إدارة السجن لنا، سألنا: كيف سنقتل الوقت؟ أجاب أحدهم مازحاً: وهل نريدكم أن تقتلوا الوقت، أم أن يقتلكم الوقت؟!

تقدميون ورجعيون: في العام الثاني للاعتقال، وبالتحديد بعد ثلاثة عشر شهراً، سمح لأهلنا بزيارتنا. وقبل ذلك، لا اتصال، لا مشاهدة، لا معرفة. وفي العام الثالث للاعتقال، كانت أمام الضابط الذي يحضر زيارتي، جريدة. وفيها هجوم على الحكم العسكري في اليونان لأنه لم يقدم المعتقلين السياسيين للمحاكمة رغم مرور ستة شهور على الاعتقال، ورغم إضرابهم عن الطعام. إذ ذاك سألت الضابط: ألا تدينون أنفسكم بهذا الهجوم؟ فأجاب مازحاً: نحن تقدميون وهم رجعيون. أي أن التقدمي يحق له أن يعتقل لسنوات وعقود دون محاكمة، أما الرجعي فلا. إنه منطوق مطلوب، فالتقدمي لا يخاف المحاكم، لأنه إذا كان فعلاً كذلك، فهو يعبر عن مصالح الأكثرية. أما الرجعي، فهو الذي يخشاها، لأنها تكشف عداؤه لمصالح الأكثرية. ولكن، هل يمكن أن تكون المحاكمة السياسية عادلة في ظل أي حكم يستند لقانون الطوارئ والأحكام العرفية ومصادرة الحريات السياسية؟ الجواب: كلاً بكل تأكيد. لقد أصاب أحد أعلام النظام عندما قال: هذا النظام، لا مثيل له في الشرق ولا في الغرب. لقد أصاب فعلاً بالنسبة للشرق والغرب. أما بالنسبة لأنظمة الطبقة الجديدة، فإن الأكران عديدون.

حكم التاريخ: أبلغت في زيارة أهلي لي، بأنّ وفداً من أهالي المعتقلين قابل رأس النظام مطالباً بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورغم أنّ أحداً ممن لهم صلة بي أو برفاقي، لم يكن مشاركاً في الوفد، فقد طالب الوفد بضرورة خروجي من السجن طالما أنني لم أحاكم، خصوصاً أنّه كان

قد مضى على اعتقالي أكثر من سبع سنوات، وأنّ التحقيق العسكري لم يثبت وجود مؤامرة، ولا حتى تنظيم مدني أو عسكري. فأجاب: لو حاكمناه لأعدمناه. ملحقاً بذلك لتوزيع سلاح الحزب على مقرّات الحزب قبيل الحركة بأيام. وهو إجراء تقليدي احترازي لمواجهة أية أزمة. إذ ذاك أجبت بحضور المراقب الذي تعالي هيجانه: "سيحكم التاريخ على المرحلتين من خلال مقياسي: مصالح الأكثرية، والقيم النضالية والخلقية والوطنية والقومية والإنسانية" والآن. أعتقد أنّ المقارنة ليست ضدنا: نظافة، وخلقاً، ونضالاً، وانسجاماً مع مصالح الأكثرية، وقيماً وذلك، رغم أخطائنا الكثيرة، وفي مقدمتها الغياب النسبي للحريات السياسية.

تكريم واغتيال: عام ١٩٦٩ زار كمال جنبلاط: رئيس الحركة الوطنية اللبنانية — وزير الداخلية سوريا. فاقترح الأمين العام للحزب رئيس الدولة — الدكتور نور الدين الأتاسي، زيارة جنبلاط والغداء معه في مقر إقامته، إظهاراً لدعمه وتكريمه، خلافاً للأعراف الدبلوماسية. وتقرّر أن يذهب أربعة من المكتب السياسي للحزب. فذهبنا: الأتاسي — الأسد — الطويل — مراد. وهناك طرح جنبلاط سراً. وهو أنّ قوات الجبهة اللبنانية، بدأت بالتعاون مع "إسرائيل" والتدريب داخلها، وتلقي المساعدات منها. فأبدينا دعمنا له وللحركة الوطنية، إلى المدى الذي تحتاجه وتقدره قيادة الحركة الوطنية. وعام ١٩٧٠ تأكدت معلومات التعاون من خلال بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذين علموا بوجود معسكرات تدريب في الأردن وفي "إسرائيل" لعناصر قيادية من القوات اللبنانية. ولكنّ الموقف في آذار ١٩٧٧ كان يتوجّ مرحلة جديدة: مرحلة التبلور الطبقي الجديد وما يفرزه من مصالح وسياسات وممارسات. ولذلك اغتيل كمال جنبلاط قرب حاجز للقوات السورية، وفي إطار الصراع بين هذه القوات التي دخلت لبنان بناء على طلب رئيس الجمهورية اللبنانية — رئيس الجبهة اللبنانية: جبهة الحكم، والمتحالفة مع قوات الجبهة: القوات اللبنانية، وبين التحالف الوطني اللبناني — الفلسطيني، الذي يقوده رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني: كمال جنبلاط. ذلك أنّ المشروع الوطني — الديمقراطي — العلماني — العربي الذي يجسده جنبلاط يتناقض تناقضاً جذرياً مع هذه المصالح والسياسات، على الساحة اللبنانية والفلسطينية خصوصاً، وعلى الساحة العربية عموماً. ونقيضان متجاوران لا يتعايشان. لذلك لا بد لأحدهما أن يهزم. والمرحلة كانت مرحلة هبوط لخط التحرر والتطور والتقدم في الإطارين العربي والعالمي. وبالتالي فإن المشروع المضاد لشروط المرحلة يجب أن يهزم، ويغتال الرأس الذي يقوده، وتحاصر القوى التي تمثله.

عقلان: نزلت إلى الزيارة مستوتراً. فطيران العدو الصهيوني كان للتوّ قد دمر كل بطاريات الصواريخ السورية الموجودة في لبنان. ولم تستغرق العملية سوى دقائق ثلاث. وفي اللحظة ذاتها

كان المسلخ البشري شغلاً. فصدمتني المفارقة: صواريخ الوطن تدمّر. وأناس من هذا الوطن يُعذّبون. لذلك قلت في الزيارة: العدو يقوم بعشرات التجارب كي يستخلص، كيف يتمكن من توفير بضعة ثوانٍ ليستطيع تدمير الصواريخ قبل انطلاقها.

وهنا في السجن يقومون بعشرات التجارب ليستتجوا، كم من الجلدات يستطيع المجلود أن يتحمل قبل أن ينهار. ثم نستغرب، كيف تدمّر الصواريخ على الأرض، وكيف ينتصر العدو. ونتساءل: ما هو الفارق بين العقلين؟ وكان العقاب بعد أن خرجت من الزيارة: كلمات سافلة تعكس خلق صاحبها، وانعدام حسّه بالمسؤولية. ومنع طاولة وكرسي جُلبتا لي في الزيارة ذاتها. فصنعت طاولة من كراسٍ وصحّارات خشبية، وغلفتها بورقٍ جداري، واستخدمتها اثني عشر عاماً. كتابان: في إحدى الزيارات جاءني كتابان، وبعد عرضهما على مدير السجن، منع واحداً وسمح بالآخر. فالمهم هو إثبات وجوده، وإظهار سلطته. وتبيّن أنّ الممنوع موجود في مكتبة السجن، وهو: ثورة ضمن الثورة. والمسموح به يتعارض مع ضرورات أمن النظام في تلك المرحلة، لأنّه يتناول نموذجاً من نماذج حرب العصابات في المدن: التوباماروس. وحرب العصابات كانت مستعرة في عدد من المدن السورية، أبان الأحداث الدامية بين قوى النظام والتنظيمات الدينية، خلال أعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٣.

السلام: تزييف الوعي يترسخ. فهل ثمة سلام دائم بين نقيضين؟ كلاً. وينطبق هذا على الطبيعة كما ينطبق على المجتمع والعالم. إذن فالسلام الطبقي، هو تكريس للإستغلال. والسلام بين طرفي التمييز العنصري، هو تكريس للتمييز. وبين قوى التحرر وخصومها، هو دعم لامتيازات الخصوم. وبين الإستبداد ونقيضه، هو دعم للاستبداد.. وبالتالي فإن السلام في فلسطين هو تكريس للإحتلال. والهدوء على الحدود هو تمكين للعدو من تمثّل الأرض التي احتلها. بينما السلم في جوهره هو سلم مع الحق. وهنا سلم مع حق الشعب الفلسطيني في وطنه وأرضه. وهذا السلم لا يحرز بتميع التضاد وإلغاء الصراع، وإنما يتولّد من الصراع نفسه، لأنّه يقود إلى انتفاء التناقض بنفي طرفه المحتل.

الديموقراطية والموت: لا أعلم لماذا تملكنتي فكرة العلاقة السببية بين الموت المبكر والمفاجئ، وبين زمن القهر السياسي. لذلك، وجدنتي أقرن بين الكثرة والقلة. وحتى بين الكثرة والعدم. الكثرة، ممّن طالهم الموت في عقود القهر. والقلة ممّن طالهم هذا الموت في سنوات الديمقراطية السياسية. وتصوّرت، أنّ القلة ستصبح قلة القلة لو اقترنت الديمقراطية السياسية بالديمقراطية الاجتماعية. وبالطبع، فإن فضاء الذاكرة لم يكن بلا حدود، وإنما كان محصوراً بالذين يسكنهم هم الوطن والإنسان. أي أنّ هذا الفضاء لا يشمل الذين يموتون قهراً بسبب الصفقات الخاسرة أو

الجنس أو السمعة. وبالتأكيد، فإن مرحلة القلة أو العدم، لم تكن بلا سجون سياسية بالمرّة. وبلا قهر بالمرّة. وبلا جوع واستغلال وبطالة وحرمان وتمييز. لكنها بالتأكيد ذاته، كانت خالية من سجون التعسف، أو على الأقل من التعسف المديد لسنوات وعقود. ولم تكن تلتهم الآلاف وعشرات الآلاف، ولا حتى المئات. لست طبيباً كي أحدّد العلاقة بين هذا النوع من الموت، وبين أثر القلق والهّم على القلب والأعصاب. ولكن لديّ من الإلمام ما يكفي، لتحديد العلاقة بين هموم الإنسان الذاتية والوطنية والإنسانية، وبين متاعب القلب والأعصاب والدماغ. وهذه المتاعب هي التي تحدث هذا النوع من الموت في حالة تملكها من الإنسان. ولكن، ما علاقة الديمقراطية بهذه الهموم؟ حسناً. أو ليس غياب الحق في حرية التنظيم والتعبير والتحرك، هو قمة الهرم في هذه الهموم؟ أو ليس غياب الجناح الاجتماعي للديمقراطية، هو القمة الموازية. ثم، أليست ممارسة الديمقراطية بجناحيها هي المدخل للتغيير؟ أي، تغيير المناخ الموبوء إلى مناخ صحي؟ وفي ظلّ المناخ الصحي، ألا يتلاشى الاختناق الذي يولده القهر والكبت والحصار والاستغلال والتمييز؟ ألا يُسحب فتيل التفجير من القلب والأعصاب والدماغ؟ ألا يسود الصراع الحر: سياسياً وطبقياً وفكرياً وعقلياً؟ ألا يعيش الإنسان حياته الطبيعية بلا عقد قاتلة، أو بأقل قدر من العقد؟ وبدون هذا المدخل الديمقراطي، ألا تبقى الهموم كلها مستعصية على الحل؟ ضاغطة على عقل الإنسان وقلبه وفكره وحسّه؟.

تمزق بين الفرح والألم: في ٢٨ أيلول ١٩٦١ حدث الانفصال. هل أفرح لأنني سأخرج من السجن؟ أم أحزن لأن الوحدة قد انتهت؟ لقد تحكّم بي هذا المزيج من المشاعر. فهيئة التحقيق كانت قد أبلغتني، بأنني سأظل في السجن دون أفق مفتوح، إلّا أفق واحد، وهو الإعلان بأنّ الوحدة لن تنهار، لأنّ مقومات البقاء والتجدّد عميقة الجذور، ولأنّ النظام يجسدها تماماً. ومعنى هذا، هو أنّ انهيار نظام الحكم هو وحده الأمل. إلّا أنّ هذا الانهيار هو في الوقت ذاته انهيار للوحدة. هكذا صيغت المعادلة منذ البداية: وحدة مفصّلة على هذا النظام، أو لا وحدة. وهنا يكمن جذر الانفصال. وبالمقابل فإن خروجي من المعتقل سيترافق مع نجاح الانفصال. أي مع ذهاب الوحدة. فالانقلاب هو انقلاب على الوحدة وليس على النظام. والمؤلم أكثر، أنّ الاختيار لا يعود لي، إنّما لتطور الحدث ذاته. وليس عليّ سوى الامتثال. ولكن، ماذا يختلف وضعي عن وضع الذين هم خارج القضبان؟ فهل تمكّن الوجدانيون — الديموقراطيون منهم، من تغيير مسار التطور، تطوّر الحدث نفسه؟ شيء واحد كنت أملكه، وهو أن أرفض تأييد الانفصال. وهذا ما فعلته بالضبط. وهنا عليّ أن أستخلص المفارقة. ففي نيسان ١٩٦١ طلب إلينا أن نشتم قيادة

البعث، رغم أنها كانت الأساسية في صنع الوحدة. وأن نعلن انسحابنا من البعث، رغم أن تنظيم الحزب محلول بقرار خاطئ من قيادته. شخصياً، لم أجبر على ذلك، لأن خروجي من السجن لم يكن وارداً. أما البعثيون الآخرون، فقد أجبروا على ذلك. يالها من إهانة تتناقض مع الخلق، ومع أي إحساس بإنسانية الإنسان!! أما بعد الانفصال، وبالتحديد في تشرين أول ١٩٦١، فقد رفضت تأييد الانفصال. وقلت: عندما دخلت السجن إنما دخلته إيماناً مني بوجود تصحيح الأخطاء والإبقاء على الوحدة، والآن، إنني أفضل أن أموت في السجن في ظل الوحدة، وألا أخرج إلى النور في ظل الانفصال. والمفارقة أنني لم أعذب، ولم أجبر على التأييد. وبعد أيام معدودة تكتفت الضغوط على القيادة العسكرية، فخرجت من السجن. فأني من شكلي التعامل هو الأجدر بنظام الوحدة، وبالنظام النقيض؟

السجن الطويل واتجاه التطور: بين ١٩٧٠ و١٩٩٤ كنا في سجن المزة العسكري. وهو السجن الأساسي في سوريا. وفي السنوات الأربع الأولى كنا في غرف معزولة. إذن، فالإتصال بيننا كان شبه مفقود، إلا من خلال التنقل. وفقدان الإتصال يستدعي فقدان معرفة اتجاه التطور. وبعد السنوات الأربع تمّ جمع أعضاء القيادة في غرف مفتوحة. ومن الطبيعي أن يكون النقاش معمقاً. وأن يتناول تجربتنا في السلطة وفي السجن، وتجارب الآخرين في النضال السلمي وفي السلطة. ومع الزمن غدونا من الأثرياء في المعلومات. ومصادر المعلومات متنوعة: صحفاً، وإذاعات، ومجلات أسبوعية، ومجلات مختصة، وكتباً. وفي العقد الثاني من السجن، ازدادت مصادر المعلومات. فبعضنا كان ينتقل بين الغرف والمهاجع. وفي المهاجع تنوع سياسي وطبقي وإقليمي. ففي السجن يستواجد حملة هويات مختلفة: سورية. وأردنية. وفلسطينية. ولبنانية. وعراقية. وخليجية. وتونسية. وصومالية.. وفي السجن اتجاهات سياسية متقاربة ومتناقضة: بعثيون من مختلف الأجنحة. وشيوعيون متنوعون. وناصريون من عدة أحزاب. ومجموعات دينية متصالحة ومتباينة. ومهنيون من مختلف القطاعات: عمالاً. وفلاحين. وطلبة. ومدرسين. ومحامين. وأطباء. ومهندسين. وصيادلة. وعسكريين من اتجاهات سياسية مختلفة.

من المعتقلين السياسيين من قضى شهوراً أو سنوات. ومنهم من قضى عقداً أو عقوداً. والزمن يفعل فعله. وردات الفعل تتفاوت. وهذه العقود كانت غنية: ففيها حدث التمايز الطبقي الفاحش، والتكوّن الطبقي الجديد. ومع هذا التمايز والتكوّن تبدلت البنى الطبقيّة القائمة للسلطات في الوطن العربي. والتبدل قلماً من الأشخاص والفئات من حيث الأسماء والهويات. ولكنه حولها من النقيض إلى النقيض، من حيث الثروة، والخلق، والنضال، والمصالح، والسياسات، والممارسات.

وهذا التبدل تركّزَ بشكل خاص، في الأقطار المنتجة للبترول، والمتلقية للمساعدات من تلك الأقطار.

وهذه العقود كانت غنية بالأحداث الكبرى. ففيها هزمت أميركا في فيتنام ولاوس وكمبوديا. وفيها سقط وتفكك المعسكر الاشتراكي. وفيها تبدّلت عناصر القوة الاقتصادية بين أميركا واليابان وألمانيا وأوروبا المتحدة. وبالمقابل تمّ تفرّد أميركا بالقرار العالمي سياسياً وعسكرياً. وفيها نشبت ثورات وانتفاضات للتحرر، وحوصرت ثورات وانتفاضات. وفي الوطن العربي حصلت تطورات كبرى: انتصرت الثورة الشعبية في عمان، وقضي عليها بتدخل خارجي. وأشرفت على الانتصار الحركة الوطنية اللبنانية، وتبدّل الانتصار إلى هزيمة بتدخل عربي مرة، وخارجي مرات أخرى. وفي هذه العقود وقعت حربان في الخليج. وحروب في اليمن. وفيها حوصرت الثورة الفلسطينية حتى استسلمت. وبالمقابل عملت الانتفاضة الفلسطينية، والمقاومتان الوطنية والإسلامية في لبنان. وفي هذه العقود، انتزعت القوى الديمقراطية هوامش واسعة من الحرية في أقطار، وتنامى القمع والاستبداد في أقطار أخرى. وفيها حدثت تطورات بالغة الأهمية على مستوى التنظيمات السياسية، ومنظمات حقوق الإنسان. وفي التنظيمات القومية التقدمية، والتنظيمات الماركسية حصل التطور الأكبر. فكّلتها قد استخلصت أهمية الديمقراطية. وكلّها قد سلكت الطريق القومي إلى الاشتراكية العلمية على مستوى العالم.

أمّا التنظيمات التي تكّلت أو تراجعت فقد تجاوزها الزمن.

مع هذا الغنى في التطورات الطبقيّة، والأحداث السياسية والعسكرية، ومع تراكم الثروة في الوعي والمعلومات، كان من الطبيعي أن يحصل التباين والتناقض: تطوراً واعياً وموحّداً إلى الأمام، وتكّلساً أو تطوراً معكوساً نحو الخلف. والظاهرتان معاً، قد لفتتا العناصر والمجموعات والتنظيمات: داخل السجون وخارجها.

إنّ قاعدة الانطلاق للمواقع المتباينة أو المتناقضة، هي التي تحدّد اتجاه التطور: إلى الأمام أو الخلف، فإن كان المنطلق هو الخط السياسي الاجتماعي المتقدم، فإن الحكم على كلّ حدث أو تطور، يستلهم مصلحة هذا الخط في الأطر المحلية والقومية والعالمية. وإن كان المنطلق هو نظام أو حزب أو دين أو مذهب، فإن الحكم على كلّ حدث أو تطور يكون ذليلاً تابعاً لتقلّبات وتعرجات وتناقضات وتحالفات هذا المنطلق. وهذه التبدّلات كلّها، قد لفتت ممارسات وسياسات كلّ الأنظمة وأدواتها طيلة هذه العقود الثلاثة. وهكذا تبدو المجموعة صغيرة تافهة أمام ذاتها وأمام الآخرين. فدورها هو الترقّب والتكيّف مع كلّ تقلّب أو تناقض في موقف المؤشّر.

إنّ ردّات الفعل في السجون الطويلة، قد تحدث الخلل في التوازن، لكنّ التصميم على دعم وموالة ما يخدم خط التطور والتقدم، هو الذي يصون الإنسان من الانزلاق إلى موقع نقيض، بسبب عنف الصدمة الذي تولّده تلك الردّات. وأسوأ ردّات الفعل هذه، هو المتولّد عن العامل المذهبي. فمعظم الأنظمة في الوطن العربي، لها طابعٌ مذهبي غالب. ولكلّ نظام خصمٌ سياسي، وغالباً ما يكون في الجوار. وكثيرٌ من الأنظمة تعتمد علاقات التخلف، لتعزيز مواقعها. ومعظم هذه الأنظمة، يتناقض ويتصارع حتى الحرب، أو يتقارب ويتصالح حتى الاتحاد أو الوحدة. إذن، فأيّ تقدم هذا، الذي يغيّر قناعاته ومواقفه ومواقعه، تبعاً لهذا التناقض، أو هذا الاتحاد؟

وهكذا. ففي الغرف والمهاجع والسجون كان يحصل هذا الفرز السياسي: هل الخط السياسي — الاجتماعي — المتقدم هو المؤشّر؟ أم موقف هذا النظام أو ذلك من كلّ حدث؟ ووفقاً لهذا الفرز تنوعت المجموعات، ولا توجد مجموعة واحدة، بقيت كما هي: عناصر، وخطاً سياسياً — اجتماعياً، واتجاه تطوّر. والتداخل والتحوّل أكثر ما كان يحصل، بين التيارات البعثية والناصرية والماركسية. وبشكل موازٍ بين التيارات الدينية.

لقد كانت الغرف عالماً مغلقاً، راکداً، ساكناً. أما المهاجع فقد كانت عالماً مفتوحاً على الداخل والخارج. ومن هذا العالم المفتوح كانت تصلنا معلومات وفيرة عن التداخل والتحوّل، في الداخل والخارج. والتداخل والتحوّل ليس ثابتاً. بل هو متحرك، متغيّر، حسب المؤشّر. فالذين ينطلقون من الالتزام بخط سياسي — اجتماعي متطوّر متقدّم، لا يغيرون الخط، وإنما يغيرون الحكم على الأحداث والتطورات والقوى، وفقاً للتقارب أو التناقض مع مصالح هذا الخط. فالخط في تطوره إلى الأمام هو المرشد. أما الذين ينطلقون من مصلحة نظام أو دين أو مذهب، فيغيرون مواقفهم ومواقفهم، تبعاً لتغيّر مواقف أدوات هذا النظام أو الدين أو المذهب. وبما أنّ مواقف هذا الأدوات كثيرة التبدّل والتناقض، فإنهم يصبحون ظلاً باهتاً لها.

وهكذا، فإن الذين يلتزمون بخط، يساندون القوى الوطنية، الديموقراطية، والقوى الماركسية التي تبنت الطريق القومي، والقوى القومية التي تبنت الاشتراكية العلمية. وهذه المساندة تشمل تلك القوى في أيّ مكان من الوطن العربي. وتشمل قوى التحرر والتقدم في العالم. لكنّ هذه المساندة تمتزج بالمرارة والتمزق، وحتى بالنقمة والكرهية عندما تتحالف هذه القوى أو تتعاون مع نظام الاعتقال أو أي نظام شبيهه غير أن المرارة والتمزق، وحتى النقمة والكرهية، لا تغيّر كلياً من الخط السياسي: الطبقي — القومي الذي يشكّل قاعدة الانطلاق. إنها بالتأكيد تغيّر المواقف من القوى المتحالفة أو المتعاونة، لكنها لا تغيّر الخط السياسي نفسه. وبالمقابل، فإنها لا تضع الملتزمين بخط، في موقع نظام شبيهه: بنية طبقية، وممارسة سياسية، لأن هذا النظام هو خصم

لنظام الاعتقال. فالمصالح قد تفرض التناقص، أو التوحد، لكنّ البنية والممارسة لا تتغيران نحو النقيض. وتظل مصلحة خط التطور والتقدم، بالعمل لإنضاج البديل، وليس بالدعم وتغيير المواقف. إنّ العامل المحدّد للمسار لدى الملتزمين بخط، هو العامل الطبقي — القومي في الوطن العربي. وعامل التحرر والتقدم في المجال العالمي. وعلى أساس هذا العامل تتحدّد المواقف، وبالأستناد إليه يجري تحليل الأحداث. وبالاتّلاق منه يتم التوجه. ولذلك فإنّ الحكم على أيّ حزب أو حركة أو ثورة أو انتفاضة أو تحوّل، يظلّ في محصلته النهائية منسجماً مع خط التطور والتقدم، سواء أكان مجال الحكم محلياً أو عربياً أو عالمياً.

إنّ الخط السياسي الاجتماعي الذي، تمّ بلوغه هو المستخلص من دروس الفشل. ومن الاتجاه العام للتطور في الوقائع. ومن الآفاق المفتوحة لهذا التطور. ومن مصالح التحرر والتقدم: طبقياً، وقومياً، وإنسانياً. ومع هذا البلوغ يمكن الإقتراض، بأنّ تكيّفاً قد حصل بين المنهج العلمي وبين خصوصيات الواقع في الوطن العربي. وهذا الاقتراض ليس وهماً أو تخيلاً، وإنما هو واقع معاش ومرئي وملسوس، وكون هذا البلوغ قد شمل مجموعات من تيارات بعثية وماركسية وناصرية بشكل خاص، فإنّ المستقبل مفتوح للتوحد. وكلّ إسهام في التأسيس لوعي جديد على ضوء هذا البلوغ، إنّما يخدم هذا التوحد. وكلّ إنضاج للتأسيس، هو إنضاج لظروف التغيير. والتغيير، خدمة للذات والوطن والإنسان.

هنا قد تتدخل ظروف السجن لتحديث بعض الالتواءات في صحة الموقف أو الحكم، لكنها لا تتمكّن من تغيير الاتجاه. وهذا التدخل غالباً ما يتمّ في ساحة محدودة، هي ساحة العلاقة مع نظام الاعتقال. وأعتقد أنّ هذه النتيجة، هي حالة إنسانية عامة. فالاعتقال السياسي في أيّ نظام، هو خنقٌ لحريّة الإنسان، وإفقارٌ للوطن. وبالتالي فإنّ المعتقل يوجّه سهام النقد والحقّد، ضدّ من يتعاون أو يتحالف مع هذا النظام. وهذه السهام لا تطال المتعاونين مع نظام محدّد. فالمواطن هو مواطن أينما كان. والإنسان كذلك. وليس من المنطقي أن أقبل الخنق والإفقار في مكان، وأرفضه في مكان آخر. وإلا كنت أنانياً، خالياً من الإحساس بشعور المواطن الآخر، والإنسان الآخر.

أنّ حالة الاختناق التي تعيشها قوى التحرر والتقدم طيلة هذه العقود الثلاثة، هي التي تقلّص فعل تلك السهام، وليس العقل والمنطق. فمع العقل والمنطق، والوطنية والإنسانية، لا هدنة مع الاعتقال السياسي. ومع مراعاة حالة الاختناق تخفّ سهام الحقّد، ضدّ الذين يستفيدون من صراعات الأنظمة، فيتعاطفون طوراً مع هذا النظام، وطوراً مع ذلك. إذن فالموقف من التعاون ليس هو ذاته الموقف من أنظمة الاعتقال السياسي. لكنّ الموقفين يتطابقان في حالة تحوّل الاستفادة إلى ولاءٍ وارتباطٍ وتبرير. هنا تصبح الاستفادة من موقع تابعٍ مطابقٍ أو شبيه، وليست من موقع

مغاير أو نقيض. وبالتالي فإنّ الانتقال يكون قد حصل، من مواقع التحرر والتقدم، إلى مواقع الخنق والإفقار.

والملتزمون بخطٍ سياسي — اجتماعي متقدم، يعيشون حالة تناقض. فهم داخلياً مرتاحون لقناعاتهم ومواقفهم وأحكامهم، ومنسجمون معها. وهم في الوسط الذي يحيون ضمنه في وضع صراع دائم. فمن جهة، أجهزة النظام التي تحاصرهم: في الإذاعة والصحف والملصقات والتعليقات والمناسبات. ومن جهة أخرى، الآراء والأحكام المتبدلة والمتناقضة للمرتبطين بنظام ما ارتباطاً تابعاً. ولتغطية التبدل والتناقض، يحاولون جرّ الملتزمين بخطٍ إلى مواقعهم. وإلاّ فالزجر والحصار والتضييق. فللتعويض عن التناقض وفقدان التوازن، يتمّ اللجوء إلى تغييب وخنق الرأي الآخر. وهذا هو الوضع الأساسي. فهم سجناء الرأي لدى نظام الاعتقال. وهم في الوقت ذاته جالّدو الرأي المخالف، في السجن نفسه. وإذا كانت هذه الحالة ليست واحدة في كافة السجون، إلّا أنّها موجودة. وحدّتها تقاس حسب مستوى النضج والاستقلالية، وحسب طرفي المعادلة. فحيث يسود النضج، أو يتفوق الملتزمون بخط التحرر والتقدم، يغدو الحوار هادئاً عقلياً. فالهدف هو الإقناع بالخط، وليس بالولاء لأيّ نظام: من أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية وعلاقات التخلّف. وحيث يسود العكس، يعاني الملتزمون بخط، من حالة الاختناق.

ولتوضيح الحدة في التطور المعكوس، لابدّ من التشخيص. والتشخيص لن يطال الأسماء، ولا مجموعة بعينها. فليس الهدف هو النقد أو كشف الحساب، وإنّما التركيز على الخطأ كي لا يقع به جيلٌ آخر. فالتجارب الخاطئة، ومناهج التحليل الخاطئة، قد أسقطت كل تجارب التقدم والتحرر في الوطن العربي، وفي العالم. إذن

فالفرض أنّ مجموعة من أحاد أو عشرات أو مئات. وفي سجن واحد أو عدة سجون. كانت قبل السلطة، أو قبل الارتباط بنظام حاكم، ديموقراطية، وتقدمية. وهي في هذا السجن أو ذاك، ضحية الإستبداد، وخنق الرأي المخالف. فهل تقف مثلاً في القطر الذي تعتقل فيه، مع القوى المتحالفة مع ذلك النظام، حتى لو كانت دينية، لا تعترف بحرية التنظيم والتعبير والتحرك، أم مع القوى السياسية والمهنية التي تتبنّى برنامجاً وطنياً — ديموقراطياً، ولكنها مستقلة عن أيّ نظام؟ وفي الثورة الفلسطينية، هل تغيّر مواقعها، تبعاً لتناقض مواقف المؤشّر، أم تظلّ ثابتة في تبنيها الحق العربي في فلسطين، وإسنادها للقوى التي ترفض التفريط بهذا الحق؟. وفي لبنان، هل نظلّ موالية لحركة الوطنية اللبنانية، وبرنامجها: الوطني — الديموقراطي — العلماني — العربي؟ أم تتحول إلى الموقف المعاكس، عندما يغيّر المؤشّر مواقفه؟ وفي عُمان واليمن، هل تظلّ داعمة للقوى الديموقراطية في اليمن، وللثورة الشعبية في عُمان؟ أم تبدل هذا الدعم إلى عكسه، مع كل تبدل

في موقف قاعدة الانطلاق؟ والرجعية الطبقيّة والدينيّة هل تتحوّل إلى وطنيّة — تحرّرية — قوميّة، إذا دعمت تلك القاعدة؟ وهل يتغيّر الحكم إلى العكس، عندما تتصارع مع تلك القاعدة؟ والدول الإمبرياليّة — الاستعماريّة، هل يتمّ السكوت عنها عندما تدعم؟ وتهاجم وتعرّى عندما تعادي؟ والتنظيمات الديموقراطيّة. والماركسيّة — والقوميّة، هل تُدان إذا ظلّت مستقلّة، أو انتقدت البنية الطبقيّة، والممارسات للنظام المؤشّر؟ ثمّ هل يطبل لها ويزمر، إذا دعمت حلقةً صاعدة في مسارٍ عامٍ هابط؟

مثل هذه الأسئلة تتكرّر وتتوّج، وتتنوّع الأحداث والمواقف في هذه العقود الثلاثة. وكلها تشير إلى الهبوط والتراجع والتطور المعكوس. وهذه الأسئلة لا تتبع من الخيال، وإنّما من الوقائع. وأشخاصها ليسوا وهميين، وإنّما هم واقعيون. وقد يتواجدون في غرف ومهاجع السجون المركزي العسكري، أو في غرف ومهاجع سجونٍ أخرى. وقد يتواجدون في سجون هذا القطر أو ذاك. وخارج السجون في هذا القطر أو ذاك. والأسئلة ذاتها قد تطرح، وقد يطرح غيرها، مع تبدّل الأنظمة التي تكوّن المؤشّر. والمهمّ هنا ليس الوصف أو التعريف. ولا اللوم أو التجريح. وإنّما استخلاص القاعدة التي تخدم التطور والتحرّر والتقدّم، في الوطن العربي. وفي العالم. وتتلخّص تلك القاعدة بالانطلاق من مستلزمات تحقيق هذا الخط، ودعم أي موقف يخدم هذا التحقيق، والصراع ضد أي موقف مضاد.

ما هو تعليل هذا التطور المعكوس؟ والتعليل لا يطال الذين هم أصلاً خارج خط التحرر والتقدّم. وإنّما ينحصر بالذين هم أصلاً ضمن هذا الخط. هل هو الوعي المقلوب لدور الصراع الطبقي في مسار التحرّر؟ وهل هو التناغم المذهبي الذي يوقض المكبوت في مرحلة النهوض؟ وهل هو الالتواء الحاد الصاعد في مسارٍ عامٍ هابط؟ وهل هو ردّ الفعل المعاكس لمرارة الاعتقال، ونتاجه؟ وهل هو انعدام الوضوح في رؤية البنى الطبقيّة المتشابهة؟ أو ليست المصالح هي وليدة تلك البنى؟ وأيضاً، أليست السياسات والممارسات هي تجسيد لتلك المصالح؟ وهل هو الغطاء القومي الذي يغلف تلك السياسات والممارسات؟ إنّ الصورة المكتملة هي التي تعكس الأجوبة عن كلّ هذه الأسئلة، وعمّا شابهها من أسئلة. والنسب ليست متساوية. وهي ليست ذاتها لدى كلّ معتقل من اتجاه التطور المعكوس. ورغم ذلك، فإنّ الدفاع عن كلّ خصوم نظام الاعتقال، هو الذي يحتلّ الوزن الأرجح. وإذا كان العداء لنظام الاعتقال، أمراً طبيعياً، فإنّ الدفاع قد يوقع الإنسان في مواقع شبيهة، مع اختلاف في نسب التشابه: نحو الأسوأ، أو نحو الأفضل. ويظلّ الخلاف في الدرجة وليس في النوع.

وهناك، ردّ فعلٍ آخر، أكثر سوءاً. وهو ردّ الفعل على ردّ الفعل. فمقابل الدفاع عن نظام شبيه من حيث البنية والممارسة، ومعادٍ من حيث المصالح والمذاهب، وما يخدمها من سياسات وممارسات، تستيقظ غرائز مكبوتة. والاستيقاظ يتخذ شكل هجوم على الدفاع، ودفاعٍ عن نظام الاعتقال. والأمران معاً بالغاً الغرابة. فالحالة الأولى، حالة الدفاع عن الخصوم، والهجوم على النظام، تجد لها بعض التبرير النفسي. فآثار المعاناة لسنوات أو عقود، تفعل فعلها. وهذا الفعل قد يوصل إلى اليأس القاتل، أو المنطق المعكوس والموقف الخاطيء. أمّا الحالة الثانية، فليس لها أيّ تبرير نفسي أو منطقي، مهما غلّفت بشعاراتٍ سياسية. ومن الحالتين معاً، يجب التحذير. تحذير جيل المستقبل. كي لا يضيع رصيّد آخر من رصيد التطوّر والتحرر والتقدم. أو كي لا يتحوّل هذا الرصيد، إلى خصم للتطوّر والتحرر والتقدم.

السجن الطويل والصبر: الصبر واحد من أهمّ نتائج السجون الطويلة. وإذا كانت العصبية والتحسّس هما النتاج الأول لكلّ سجنٍ طويل، فإنّ الصبر هو العامل المعدّل. وعندما يختفي هذا العامل، فإنّ السجن يصبح جحيماً. فضيق المكان يفرز نقيضه: القدرة على التكيف. واختلاف الأمزجة يفرض نقيضه: الإصرار على التعايش. والتناقض في الخطوط السياسية، يفرض الفصل بين هذه الخطوط، وبين العلاقات التي يستلزمها التعايش.

الهموم الشخصية والعائلية، والهموم الوطنية والقومية والإنسانية، تتحوّل إلى طاحونة تهرس العظام، إذا لم ينم في كلّ خلية من خلايا الإنسان ذلك العامل المعدّل. وفي تجربة الكتابة الاختبار الأكبر. ففي ظروف طبيعية، في الهواء الطلق، تضع هيكلًا للموضوع، توفرّ له المصادر، تكتبه مرة، أو اثنتين، أو ثلاثة. ثمّ تحسّن الصياغة، وتدفعه للطباعة. أمّا هنا، فتكتب وتمزّق. ثمّ تعيد الكتابة. تبحث عن مراجع، تجلبها من الخارج. وقد لا تكون كافية. فتنتظر. وعندما تتوفرّ، تسابق الزمن، وتعمل طويلاً. فترهق: قلباً وأعصاباً وحواساً. والمجهول هو الوحيد المعلوم: مدة الاعتقال غير معلومة. وطريقة الخروج من السجن مجهولة. وإمكانية إخراج ما تكتب، وأسلوب هذا الإخراج، محيّران. والاحتفاظ بما تكتب مثير للقلق. هذا إذا كنت تكتب في قضية ساخنة وحساسة. وبعد الكتابة السريعة، تعود للكتابة المتأنية والدقيقة. وتنتظر. ثمّ يتجاوز الزمن الكثير ممّا كتبت. فبعض القضايا التي تجهد ذاتك في البحث عن براهين واستشهادات لإثباتها، تبرهن عليها العقود التي انقضت. فالزمن لا يتوقف. والتطور بالاتجاهين دائم الحركة. وهذا التطور قد يثبتها وقد ينقضها. وإذا ذلك تشعر بخسارة الجهد والزمن. فإما أن يصبح ما كتبت قديماً، وإما مثبتاً أو منفيّاً. وفي كلّ الحالات أنت مضطر لاستعادة ما كتبت. وصياغته من جديد. حذفاً، أو إضافة، أو تكثيفاً. فهذه العقود، هي عقود انتقالية، اعتراضية، قطعت المسار الطبيعي للتطور.

فاستعص الاحتكام إلى منطق التطور. والمنهج العلمي ذاته أضحي بحاجة للتجديد: فكي يكون مجدياً في تحليل التطور الجديد، والواقع الجديد، لمرحلة الاعتراض، لابد من أن يكون قادراً على التكييف: في البنى الطبقيّة، ودورها الإقتصادي، وهيمنتها السياسية. في انتقال مواقع القرار. في التبعية. في التحرر والتحرير. في الوحدة والإقليمية. في التناقض بين جناحي الديمقراطية. في فشل تجارب التقدّم. في تفرّد أميركا بالقرار العالمي. في هيمنة انتماءات التخلف، على الانتماء السياسي الطبقي في الحزب والتيار في شكل الوصول إلى السلطة، وأسلوب الممارسة. في الصلة بين مرحلة التحرر وما قبلها وما بعدها، في أدوات كلّ مرحلة.. وهكذا. فأنت ملزم بتحليل الوقائع في مسارها التاريخي، ورصد تأثير مرحلة الاعتراض في هذا المسار، ومتابعة ما تفرزه هذه المرحلة من وقائع جديدة. وأعمال المنهج في هذه الوقائع. ومن جديد تعود للإضافة والحذف والتكثيف، وتكبير الخط وتصغيره. ثم تنتظر الخروج من الاعتقال. أو إخراج ما كتبت. وتأمل. فقد يأتي يوم، يقوم فيه أبناؤك أو حتى أحفادك. أبناء رفاقك أو حتى أحفادهم، بتكبير ما كتبت، وتصحيحه. وتسجيل الهوامش والمستجدات. ثم نشر ما كتبت. أليست القدرة على العمل في ظلّ هذه الظروف، هي وحدها كافية للتدليل على النمو الذي بلغه الصبر في كلّ خلية؟.

السجن الطويل والتعامل: هناك قواعد يستخلصها الإنسان: فالتناقض الأساسي لأيّ معتقل سياسي هو مع سلطة الاعتقال. هنا تتراجع حدّة الخلاف الناجم عن تباين أو تناقض القوى والخطوط السياسية. فنتائج الاعتقال يتقارب فيها الجميع. ولذلك، يغدو من المفروض وطنياً وخلقياً وإنسانياً، ألا يتعرض أيّ معتقل للضيّق بسبب هذا التباين أو التناقض. وألا يُدفع إلى الضعف أمام السلطة. ومن المفروض أكثر، أن يقدّم له كلّ عونٍ مستطاع، لتجاوز أسباب الضعف، أو للتخفيف منها. وأسباب الضعف في سجون السنوات والعقود، لا حصر لها. فهي تبدأ مع ظروف الاعتقال، وتمتدّ بالظروف الشخصية والعائلية، وتنتهي بالهجوم الوطنية والقومية والإنسانية. وأي ضيق أو حصار إضافي، قد يفقد الإنسان القدرة على التحمل. فينهار. وقد يكون الانهيار صحياً أو نفسياً، أو حتى عقلياً. وقد يكون انهياراً أمام السلطة. وسلطات الاعتقال السياسي تطمح دوماً بإيصال المعتقلين إلى هذا الوضع الأساوي. فهو الذي يفتح أمامها فرص الاستثمار. ولهذا، فإن الإنسان الأفضل خلقياً ووطنياً وإنسانياً، هو الذي يساعد خصمه قبل رفيقه على تقليص العوامل الدافعة للمرض أو الضعف أو السقوط. ولكن، إلى أيّ مدى يستطيع الإنسان أن يمارس عملياً ما هو صحيح نظرياً؟! فذلك يعود إلى وعي وخلق وتكوين الإنسان. وإلى خصائص المجموعة التي ينتمي إليها. وكما أمل أن يكون التزامي الشخصي بهذه القاعدة مقبولاً. فالامتياز عصيّ على الإدراك.

السجن الطويل والقضية: لا أتكلم عن الذين يأتون إلى السجن خطأ، أي بدون قضية. أو بدون مسؤولية. وإنما عن الذين يأتون إليه من أجل خط سياسي محدد، يتناقض مع خط النظام. فالأمر الطبيعي في مجتمعات النضج السياسي، ألا يعتقل إنسان واحد، أو حزب واحد، بسبب التعارض أو التناقض مع النظام. ولكن، لندع هذا الأمر جانباً، لأنه لم يسد في الوطن العربي إلّا لماماً. والآن فقط، بدأت بعض القوى السياسية تنتقل إلى هذه الدرجة من الوعي. وأضحى تناضل لإيصال المجتمع العربي إلى هذا المستوى من النضج السياسي. وذلك، بعد أن نزع الوطن طويلاً، وخاصة في المرحلة التي حكم فيها مال النفط. إذن، فلنبحث الحالات المشخصة، انطلاقاً من تجربتنا نحن. وبالنسبة لي من تجاربي العديدة، لكن المتواضعة. فهي قد بدأت بالساعات والأيام. ومرت بالأسابيع والشهور. وانتهت بربع قرن تقريباً.

يأتي الإنسان إلى المعتقل السياسي، من أجل موقف أو خط محدد. وهما معاً يملكان الإنسان فيمنحانه القوة. وكلما تجاوز الاعتقال الأسابيع إلى الشهور إلى السنوات إلى العقود، يصبح للإنسان إرث. وهذا الإرث مفرط في قيمته، لأنه مفرط في قسوته. فهو حرمان من الحرية والأهل والأصدقاء والوطن. وهو اختناق وحصار وإكراه واستعباد. وهو تغييب للإنسان واغتراب. وهو تحكيم لمن هو دون بمن هو فوق. فهو فوق لأن له قضية. ويغدو الوضع قاتلاً مميتاً خانقاً، عندما يكون السفلة والجهلة هم أدوات هذا التحكيم. فيغيب الإنسان في عالم التأمل. ويكره الحياة والوطن. لولا أن له إرثاً في الوطن. ولولا أن الوطن هو غير هذا النظام، وغير هذه الأدوات.

إذن، فقيمة هذا الإرث، هي التي تمنح الإنسان قوة جديدة. فيتضاعف التمسك بهذا الإرث، وتزداد قيمته. وهكذا يغدو الإنسان أقوى من السجن. لكن هذه القوة ليست مرهونة فقط بالعوامل الذاتية التي تقهر ظروف الاعتقال. وإنما بتجذر الخط السياسي في الأرض، وباكتسابه مزيداً من القوة. وقبل ذلك بقدرته على التطور، تبعاً لتطور الظروف. فهذا التجذر والتطور، هو التعويض الأكبر عن قسوة الاعتقال. وهذه القوة مرهونة أيضاً، بقدرة السجين نفسه على مجاراة هذا التطور. فإن تخلف، حدث الانفصام بين السجين وخطه. وإن تخلف الخط حدث الانفصام ذاته. وإذ ذاك، يفقد الإرث جدواه. ومع هذه النتيجة، تتلاشى القدرة على قهر ظروف الاعتقال. فيصبح السجن مرهقاً، قاتلاً، مدمراً للأعصاب، لأنه دون هدف. ويغدو السجين عصبياً، فاقده القدرة على التكيف والتعايش. والعامل الوحيد المعدل في هذه الحالة، هو احترام السجين لذاته، لماضي، لرفاقه. لكن هذا العامل المعدل لا يحصن الإنسان ضد التنازل. ودرجة التنازل تغدو خاضعة لخصائص

الإنسان نفسه، لا لحرصه على الخط السياسي، لأن الانفصام قد حصل بين السجين وخطه. وعلى هذا تراهن سلطات الاعتقال، تماماً، كما تراهن على الظروف الصحية والبيئية والنفسية.

بين الدين ورجال الدين، أمس واليوم: في المرحلة الثانوية توصلت إلى قناعة تبقى القوة الخارجية عن الطبيعة معلقة بين الوجود والعدم. فهي إن وجدت لا مكان لها وإن لم توجد فلن يتغير شيء من عمل هذه القوانين. وأيضاً، فإن المجتمعات تتحرك صعوداً وهبوطاً، تقدماً وتراجعاً، حسب صراع القوى الاجتماعية التي تتشكل منها، وحسب تأثير هذا الصراع بالتطورات الجارية في العالم والطبيعة، سلباً أو إيجاباً. هذه القناعة كنت أنطلق منها في تقييمي للوقائع، ونظرتي للأحداث، ومناقشتي لأقراني. ولكنني كنت أتحاشى الجدل فيها نفيّاً أو إثباتاً في علاقاتي العادية مع أي مؤمن بالآلهية والنبوة. فقد كنت أعتقد أنه من الظلم جرح شعور المؤمن طالما أن إيمانه لا يتبلور فعلاً مضاداً لتحطيم الظلم الطبقي، وللتحرر الوطني، والتقدم العلمي. لكنني في الوقت نفسه، بالغ الحساسية تجاه استغلاله لصالح الركود الاجتماعي، والاستغلال الطبقي، والجمود الفكري، وتعطيل دور العقل، ومصادرة حق البشر في التشريع، وتزييف الوعي. هذه المعادلة جعلتني مرتاحاً لقناعاتي وعلاقاتي في آن واحد. فكم من الود والاحترام قد توثّقاً بيني وبين الكثيرين من المؤمنين في مراحل حياتي المختلفة؟! رغم أن كلاً منا يعرف الآخر تماماً. ومع تقدم الوعي مرحلة بعد أخرى، انتهى التعليق إلى العدم، وإلى نفي ما ينجم عن الوجود. وبهدف تعزيز دور العقل والعلم وقوانين الطبيعة في فهم الحياة والموت، والظواهر الطبيعية والاجتماعية، لم أكن ألجأ إلى السلب، إلى النفي، وإنما إلى الإيجاب، إلى الإثبات. متجنباً الاصطدام بالمشاعر والعواطف والقناعات الغيبية، ومسهماً بتحريك الوعي والعقل، لتقبل قناعاتٍ معدلة أو نقیضة.

ومع ذلك، فإن هذا التقدم، لم ينتزع مني الود والاحترام لكل الذين يجسدون في سلوكهم قيماً شخصية لا تتحول إلى فعل مضاد. وأعتقد الآن أن جوهر المسؤولية تجاه الإنسان والوطن، يتحدد في الحوار الحر بين العقليين والفكرين، وفي احترام السلوك والتصرف لدى الفريقين، وفي توفير المناخ الملائم والفرص المتكافئة للتعبير عن الذات والموقف والقناعة، وجعل المقياس هو خدمة الإنسان والوطن وفق ما يقتضيه التطور. هنا في سياق الحرص على شعور المؤمن، تحضرني حادثة هي أقرب إلى الطرفة. ففي عام ١٩٦٥ ذهبت إلى الصين في عداد وفد رسمي. وزرنا سد الصين. والتقطت لنا صور على السد. وبعد العودة زارني عدد من رجال الدين الطيبين الخلقين، الذين يعملون بالأرض بأيديهم. وهؤلاء، يعتقدون بأن السد هو نهاية الأرض، وأن أرواح الأولياء تنتقل إلى هناك، وأن أحداً لا يستطيع مشاهدة ما هو موجود خلف السد. فاكنتيت بتقديم الصور

لهم دون تعليق، كي لا تتحطم مشاعرهم الزجاجية، وفي الوقت ذاته كي يتحرك وعيهم، فيدركوا أن إحدى ركائز قناعاتهم خاطئة.

مفارقة الصدام والصيام: في المعتقل، بعضنا يصوم. استغربت. ففي سني الجامعة كان الإخوان المسلمون يحاولون منع الطعام في مطعم الجامعة، ومنع التدخين في نادي الجامعة وباحتها، احتراماً لشهر رمضان. وعلى الدوام كان الديمقراطيون يتصدّون ويخوضون معارك الحرية مع الإخوان. فالخلاف كان بين الفرض والقناعة. بين الإرغام وحرية الاختيار. وفي مقدمة المتصدّين كان البعثيون. ولم يكونوا إذ ذاك في السلطة، بل في المعارضة. فالحلف كان قوياً بين الإقطاع، والرأسمال التابع، وقوى الدين السياسي. وقوة الصدام الأولى لهذا الحلف، كانت قوة البعث، وتليها القوة الشيوعية. ومعارك الجامعة هي مرآة القوة. إذًا، كيف يصوم الآن من كان يخوض المعارك في الجامعة؟ الآن المعارك إذ ذاك ضدّ الفرض؟ ألا أنها معارك سياسية؟ لأنها اختبار للقوة؟ ربما ولكنها أيضاً كانت تعكس وعياً متناقضاً، ومصالح متناقضة، وقيماً متناقضة. فجانِب يحتشد خلف النصوص والطقوس، مستثمراً الدين استثماراً رجعيّاً: سياسياً، وفكريّاً، وعقليّاً، واجتماعياً. وجانب آخر يحتشد خلف قيم العمل، والحرية، والعدالة، والوطنية، والقومية، والإنسانية. أهى ظروف السجن؟ أهى طواحين المستقبل المجهول؟ أهى الاستعانة بقوى قادرة في الغيب، على قوى قادرة في الواقع؟ أهى العودة إلى وعيٍ ماضٍ كان مدّ التقدم قد أنهاه؟ إنه التطور المعكوس. لأنه استرجاع لطقوس، بدل تعزيز القيم التي كرّسها مدّ التقدم والتطور. مرةً طلب إليّ أحدهم مازحاً أن أصوم. فأجبتّه مازحاً أيضاً: إنني من حيث القناعة، لا أنتمي لأيّ دينٍ أو مذهب. ولكنني من حيث الولادة أنتمي إلى المذهب الدرزي. وصيام الذي ينتمي بالولادة لهذا المذهب غير مقبول. إذ يروى أن القيامة قد قامت، فجاء كلّ نبي مع قومه. وبالشفاعاة، دخلوا جميعاً الجنة. وعندما جاء الدروز، لم يتعرّف عليهم أحد. حتى إبليس نفى أنه يعرفهم. فلماذا أصوم؟

القراءة والكتابة: مدة الاعتقال غير معروفة. فقد قيل لي لحظة الاعتقال: إن رئيس مكتب الأمن القومي يريدك لمدة ربع ساعة. وها نحن الآن قد دخلنا العام الواحد والعشرين، دون أن تنتهي الربع ساعة. في البدء كانت قراءاتنا خفيفة. فالكتب التي نستطيع الحصول عليها من مكتبة السجن، هي كتب سطحية، أو ذات قيمة محدودة. ومع تغيّر نوع الكتب، والحصول عليها من الخارج، بدأنا السباق مع الزمن ٨ - ١٠ ساعات يومياً: قراءة، وتلخيصاً، وتسجيل وقائع، وتعليقاً. وهكذا. فقد غدت القراءة فائدةً وممتعةً وقهراً للوقت. ومع اتجاهات التطور التي بدأت تتعمق، توازى بسرع القراءة والاهتمام. وكل اتجاه في التطور تلزمه الوقائع والرؤى. فتواصل رحلة

البحث عنهما. وكلما اغتيت شعرت بالراحة، وانهدم سور من أسوار السجن. وكلما استثمرت تلك الوقائع في مخطوطة أو تحليل، انهدم سورٌ آخر، واغتيت أكثر.

إنَّ استثمار الوقائع والرؤى ضمن منهج علمي، يقوِّي القدرة على استخدام المنهج استخداماً صحيحاً. والاستخدام ذاته، يوضِّح النقص في الوقائع أو الاكتمال. كما يوضح الثغرات في التحليل، ومع الصياغة النهائية لأيِّ تحليل تشعر بمسؤولية الكلمة. فالكلمة المكتوبة التزام. ويزداد قيمة التعويض. التعويض عن فقدان الحرية والأسرة والأصدقاء والرفاق وساحات النضال، وتشعر بأنك تناضل لأنك تكتب. تماماً كما تشعر بأنك تناضل، لأنك تحافظ على الإرث، وتطور هذا الإرث، وتستخلص منه الدروس، وتكتشف فيه السالب والموجب، وتصمم على تجاوز السالب وإغناء الموجب. وتستثمر الحصيلة في تثوير الواقع. فإن اخفى كل ذلك، يقتلك البوس.

وأنت تكتب، تشعر أنك في جزيرة حرة، لا يصل إليها استلاب الوعي، ولا رقابة النظام. ولكن عندما تفكر بالسواد الذي ينفي أي فكر حر، تتساءل: لماذا أكتب؟ ولمن أكتب؟ وعندما يلح عليك السؤال، قد تعتزل: شهراً، سنة، سنوات. ثم تعود من جديد، فتكتب. لأن الأمل بتقليص القهر، بظرفٍ جديد يفتح أسلوباً جديداً في التعامل، بخط التطور والتقدم، هو الأقوى. ولأن الأمل بافتتاح ثغرة في الجدار الصلب، لا يخفي. وإلا اختفت القدرة على الاحتمال.

عندما تمضي عقداً من الزمن أو أكثر، في جمع الوقائع وترتيبها، زماناً ومكاناً ومجالاً، تخشى ضياع هذا الجهد. وعندما تصوغها: مثني وثلاثاً ورباعاً، حذفاً وتكثيفاً وإضافةً وتحسين صياغة، تتحول الخشية إلى رعب حقيقي. فالكلمة المهموسة قلما تخترق أسوار السجن. إذاً، ما مصير الكلمة المكتوبة؟! الدفاتر المكتوبة؟! هنا ينتصب الأمل من جديد. والأمل هو الأقوى. فتختفي عذابات الجلوس وراء صحّارات من خشب، اسمها طاولة. وتراجع آلام القلب والأعصاب الناجمة عن الإرهاق. ويظلّ التعويض، وقيمة هذا التعويض. فالحياة التي يتغلب فيها الأمل على اليأس، والتفاؤل على التشاؤم، هي الأكثر فعلاً في الواقع.

أمنية عادلة لكنها حاقدة: المسلخ البشري شغال. والمحكمة الميدانية عند فمه الشره. وأرض المسلخ بالغة الخصوبة، فهي تنتج في كل الفصول. وقد ظلّت كذلك حتى تفرّعت عنها عشرات المسالخ. والقوى المسمّاة قوى التحرر والتقدم، تتغاي، فتتظم المدائح. كل منها يمدح النظام المضاد للنظام الذي تناضل ضده. رغم أنّ المسالخ البشرية هي ذاتها في كل مكان من الوطن العربي الكبير. ويظل الفارق في الدرجة، وهويات الضحايا، بين موقع وآخر، ومرحلة وأخرى. ومرحلة البترول قاربت في الممارسة، مثلما قاربت في البنى الطبقية السائدة. وفي أي معتقل كنت، تشم رائحة اللحم البشري. وتستمع في الإذاعات إلى مثل هذا الحوار بين موالٍ لرئيس أو

أمير أو سلطان أو ملك ماء، وبين خصم لأي منهم: لماذا لا تحبون حاكمك؟ أنظر إلى الشعب في هذا المكان أو ذاك، كم يحب الحاكم!! فيجيب الآخر: بل أنظر إلى الحاكم كم يحب شعبه! إذ ذاك لا تستطيع إلا أن تتمنى لو كانا معاً ضيوف واحد من هذه المسالخ.

إنه لأمر غريب أن يسف الذين يقدمون الشهداء والمعتقلين بالجملة، إلى هذا المستوى من التزلف والتزييف. من تجاهل الآلام التي يعانيها الشعب في القطر الذي يكيلون لحاكمه المديح. فهل للإنسان قيمة في مكان، وليس له قيمة في مكان آخر؟! وهل الحرية والعدالة وحقوق الإنسان ضرورية في مكان، وهوامش فائضة عن الحاجة في مكان آخر؟! وهل للإنسان حق في النضال من أجل المصالح والقيم في موقع، وليس له مثل هذا الحق في موقع آخر؟! أم أن استثمار الهوامش يفرض مثل هذا التزييف؟ نعم، إن وظيفة مال النفط، قد قلّصت هوامش الحيطة حول أية قوة وطنية، ديموقراطية، علمانية، تقدمية. لكن هذا التقليل يجب ألا يتحول إلى دعم للأنظمة التي تسحق القوى الشبيهة. يجب ألا يتحول إلى إذلال لذات المادح وتضخيم لغرور المدوح. إن رد الفعل ضد الظلم منطقي تماماً. لكنه يتحول إلى إذلال. عندما يصبح دعماً لظلم مشابه. وفي الوقت ذاته، إن التزلف والتزييف لا يغيران المخططات، لأنها تعبير عن المصالح الطبقية.

تقوية للعزم: درجة الحرارة تحت الصفر. والتلج يتساقط. والعمر يميل نحو الستين. وسنوات الاعتقال الجديد، أنهت العشرين. وفي قوانين السجون أنهت الخامسة والعشرين. وأنا أقوم بالرياضة تحت الثلج بثياب الرياضة القصيرة. ثم دخلت الدوش البارد. أوقف أحد رفاقنا الماء عن الدوش. ناديته: يا رفيق: افتح الماء. فقد أصابنا الحر.

عندما نلعدم المقاييس: كم من نظامين عربيين تخاصما ثم أعلننا الوحدة ثم فسخاها؟! لا حاجة للتعداد، فالقائمة طويلة. مرة أعلن الوحدة نظامان متجاوران. والنظامان قلما يتفقا. وكل منهما ينعت الآخر بالعمالة والخيانة والطائفية والاستبداد وتصفية القضية الفلسطينية. سألت واحداً من المتحمسين لأحدهما: من منهما الذي تغير؟ أجاب: لقد أصبحا معاً وطنيين، ثوريين؟!!

لماذا الظلم؟ كنّا شديدي التأييد لكل قوة تناضل ضد القوى الاستعمارية والصهيونية، وحلفاء هذه القوى. وفي العقود الثلاثة الأخيرة تميزت الحركة الوطنية اللبنانية، والانتفاضة الفلسطينية، والمقاومتان الوطنية والإسلامية في لبنان. لكن حصار الموقع، كان يفرض التزلف والتزييف. فيمتزج في نفوسنا: الاعتزاز بالانتصار مع الألم بسبب التزلف والتزييف. ونساءل: كيف تجتمع قيم البطولة والتضحية والوطنية مع قيم الانحطاط؟! أي مع النفاق والرياء؟! ولكن، هل هذا التناقض وقف على القوى الموصوفة؟ لا. فقد عمّ هذا التناقض كل الجبهات والحركات. والقوى التي لم تخضع لهذا التناقض، سحقها المرحلة. فالمرحلة لا توفر فرص الحياة للتمرد على

الاحتواء. والآن. هل أنصفت؟ لكنّ الإنصاف لا يشمل الذين يبالغون في المديح والتبرير والتبعية والدفاع عن كلّ موقف. وإنما الذين تفرض عليهم ضرورة الموقع، السكوت عن ممارسات نظام قمعي مستبد مستغل. أما عندما يتحول السكوت إلى دفاع وتبرير وتبعية، فإن حكم التاريخ، وحكم ضحايا القمع والاستبداد والاستغلال، يكون شديد القسوة. ومع هذا الواقع السائد هل يصبح السجن عشرين عاماً أو أكثر، أشدّ إيلاًماً لإنسانية الإنسان من هذا الممر الإجمالي لتوفير فرص الحياة؟ لفك الحصار عن قوى مخنوقة؟ لتجنب الجوع والسحق والمنفى؟ لطرد شبح الخوف عن مصير الأبناء والأحفاد؟ للاحتفاظ بالرأي المعارض داخل الذات دون أن تجبر على التصفيق والرياء، والكذب والخداع، وتبرير ما هو مضاد لرأيك وقناعتك؟ كم هي مرة ثمار هذه المرحلة، وممارسات البنى الطبقية البائدة التي أفرزتها هذه المرحلة؟!

هل عليّ أن ألبس النظارات كلّما نظرت إلى الساعة؟ بعد عقد ونصف من الاعتقال، جاءني ابني بهدية، وهي ساعة، اشتراها من قيمة عمله الأول. فقد غادرته وعمره دون الثلاث سنوات، وعندما جاء بالهدية كان في نهاية المرحلة الثانوية. لكنّ الساعة دقيقة الأرقام جداً. وفي المعتقل فقدت ثلاث درجات من كلّ عين من عيني. كان في غاية الابتهاج لأن الساعة من ثمار جهده. نظرت إليها جيّداً. لم أستطع أن أقرأ أي رقم فيها. أعدتها إليه قائلاً: هل عليّ أن ألبس النظارات كلما أردت معرفة الساعة؟ كم تألم؟! لا أستطيع تقدير ذلك. تناولت ساعة عمّه. أرقامها كبيرة. وتحتاج يومياً إلى تعبئة مرتين. وربما تعود إلى عقدٍ أو أكثر. ولكن لماذا أروي هذه القصة وهي ليست طرفة؟ حسناً. إنها حالة إنسانية.

الاستفاف على الحقيقة: في المعتقل ألوان وأطياف وهويات. والكلّ يتناقش: أفراداً وجماعات. بعض يحتكم إلى المقاييس الوطنية والقومية والإنسانية. وبعض إلى العاطفة أو الولاء. وخلايا النحل لا تكفّ عن البثّ والسجن طويلٍ طويل. وموجاته تتبدّل وتتوّع. ونحن مستقرون. وفي كلّ مرحلة حدث ساخن. وفي الحدث أطراف. ومع كل طرف رأي وتبرير، وضده كذلك. وتتزاحم الأسئلة. وعلى كلّ سؤال رد:

هل النظام في الأردن محق في سحق المقاومة الفلسطينية؟ نعم. لأنه يدافع عن النظام. ولكن، هل ضرب المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية مسوّغ وطنياً؟ نعم. لأنه احتياط لأمنه. واستجابة لطلب الجبهة اللبنانية. إذاً النظام هنا. والنظام هناك. هل حرب ١٩٧٣ هي حرب تحرير أم حرب تحريك؟ كلاهما واحد. فتحريك التسوية، يقود إلى السلام العادل والشامل. ونهاية التحرير، السلام. عن أيّ تحرير نتحدث؟ وعن أيّ سلام؟ أعن الـ ٢٤٢ والـ ٣٣٨؟ أم عن مدريد وأوسلو ووادي عربة؟ أم عن كامب ديفيد و١٧ أيار؟ أو ليست هذه التسويات على حساب الحق العربي؟

وما علاقتها بالعدل؟ هل المعارضة لنظام السودان محقة في الإقامة لدى القاهرة؟ وهل معارضة نظام بغداد محقة في الإقامة لدى نظام دمشق؟ لماذا لا نتكلم عن العكس أيضاً؟ كيف يقوم اتحاد عربي مع بقاء كامب ديفيد؟ إن نظام بغداد قد لجأ لذلك تحضيراً لحربه القادمة.

ولكن أين قاتل ذلك النظام في هذه الحرب؟ ماذا لو أقام نظام بغداد، نظاماً ديمقراطياً؟ هل كان يحتاج لغزو الكويت عسكرياً؟ وهل كان التمهيد للغزو الأميركي قد تحقق؟ وما هو الفارق بين نظام بغداد ودمشق والقاهرة وعمان؟ لا فارق. إلا بمقدار ما ينتزع الشعب من هوامش. لأن البنى الطبقيّة السائدة متقاربة من حيث التمايز الطبقي والممارسات. وموقف المغرب من الصحراء الغربية؟ وموقف الجزائر؟ كلاهما خاطئان. فمصالح الأنظمة هي الأساس. والنقاش يتواصل تواصل الأحداث الساخنة. بعض يدافع عن هذا الموقف ويررر. وآخر عن عكسه ويررر. أما الوحيدون الذين يضيئون الحاضر ويخدمون المستقبل، فهم الذين يحتكمون إلى المقاييس.

كان من الصعب على المبرر لممارسات مضادة لمصلحة الوطن أن يعترف بأن النظام غير وطني. إذ إن الممارسة هي انعكاس لمصالح النظام. والمصالح تعكس الهوية: وطنياً وقومياً وإنسانياً وطبقياً. والحكم دوماً وفق المسار العام، وليس الاستثناء. والمبرر التابع هو كالظل تماماً يتجاوب مع كل موقف، في تعرجاته وتقلباته. وهو عندما يصطدم بمسار عام متناقض مع المصالح الوطنية، يصعب عليه قبول النعت: غير وطني. ويتمنى لو وجد نعت آخر. هنا، كانت تحضرني الطرفة: فقد نزل ضيف مدني على بدوي في مكان مكشوف وبارد. ولم يكن لدى البدوي غطاء لضيفه. فأعطاه الجلال. ولكنّ الجلال لا يوضع إلا على ظهر الحمار. لذلك رفضه الضيف. ونام دون غطاء. بعد قليل اشتد عليه البرد. فصاح: يا بدوي، أليس لديك أيّ غطاء آخر؟ أجاب المضيف: لا يوجد إلاّ الجلال. فسكت. ثمّ اشتد البرد ولم يعد قادراً على الاحتمال. فصاح: يا بدوي، غير اسمه وهاته.

القتل الأخوي: خلال ما يقرب من ربع قرن من الاعتقال، قلّما مرت فترة دون أن تطالب إحدى قوى التحرر والتقدم رأس النظام بالإفراج عنه. والجواب "إنهم رفاقي. وعلى المستوى الشخصي أحبهم أكثر من أختي. لكن الظروف لا تسمح بتواجد خطين سياسيين متناقضين على الساحة. ومن الحبّ ما قتل! وشأننا كان كشأن الأصدقاء الثلاثة في إحدى مراحل التاريخ العربي. ففي فترة المعارضة كان الثلاثة ينتقدون أخطاء الحكم. لكنّ واحداً منهم وصل إلى السلطة. فاستمرّ واحداً في نقد الأخطاء وصمت الآخر. فأعدم الذي استمرّ في النقد. إذ ذاك جاء الصديق الثالث معاتباً ومحتجاً: فأجابه الحاكم: صحيح أنني قتلتك، لكنني قتلتك قتلاً أخوياً.

مناقضو الأنظمة: في حزيران ١٩٨٩ انعقد مؤتمر للمحاميين في دمشق. وحضره أكثر من ألفي محامٍ. أمام هؤلاء وقف محام تونسي فقال: إنني أطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في كل البلدان العربية، كما فعلت سوريا وتونس. والواقع أنه في التاريخ نفسه كان عدد المعتقلين السياسيين الذين وصلت أنبأؤهم إلى اللجان الدولية قرابة الخمسة عشر ألف معتقل. ومن الطبيعي أن يكون العدد أكثر من ذلك، لأن النسبة الغالبة من الأسماء لا تصل إلى اللجان الدولية. فكم يوجد في الوطن العربي من أمثال هذا المحامي؟! ولكن أليس العصر عصرهم؟!.

لم يأتنا أحد بمثل هذا اللطف: التساؤل المسكون رُعباً، أو تبريراً، أو نفاقاً، أو دفاعاً عن نظام يتكرر: ألم تكن المعاملة جيدة؟ ألم يوضع ابن بيلاً في ثكنة كاملة؟ يسكن فيها مع أمه، ويتزوج، ويتجول كيفما شاء؟ ألم يصبح مانديلاً في نهايات السبعة وعشرين عاماً شبه طليق؟ ألم نكن نحن قرابة الربع قرن داخل غرف، ونتمتع بالكثير من الامتيازات؟ ألم تكن هيمنة قوات الردع في لبنان إنقاذاً للوطنيين من نتائج انتصاراتهم؟ ألم يكن سحق المخيمات الفلسطينية في لبنان طيلة عامين ونصف بدءاً من أيار ١٩٨٥ على يد حركة أمل، إنقاذاً لهذه المخيمات من نفوذ ياسر عرفات؟ وهل يحق للمسحوقين أن يصرخوا من الألم؟ ألا يجب عليهم أن يشكروا الحركة ومن يقدم لها السلاح لأنها تقتل عدوهم معهم؟

كم هو غريب هذا المنطق؟! وكما هو مهين للسائل؟! وإلام يشير مثل هذا التساؤل؟! إلى أية درجة من الرعب والانتهاز؟! عن أية مرحلة يعبر؟! مرةً، زوج شخص فقير ابنته لإنسان غني. كل مدة، كان الأب يجلب أبنته للبيت ولا يعيدها لزوجها إلا بعد دفع الخوة. ومثل الزوج هذا الأسلوب. وفي إحدى المرات، أخذ الزوج يرسل الوساطات بدل الخوة. فلم يستجب الأب. إذ ذاك، ذهب الزوج لرئيس مخفر الشرطة، وشكا أمره. فجاء ومعه الشرطة. وفوراً، انهال الجميع ضرباً على الأب. وسأله رئيس المخفر: كم من الوساطات قد جاءتك لتعيد الزوجة لزوجها، فلم تفعل! أجاب الأب: يا سيدي، لقد جاءتني وساطات كثيرة. لكن لم يأتني أحد بمثل هذا اللطف.

عدالات ثلاث: أمام المسلخ البشري عقدت المحكمة الميدانية جلساتها. ومثل أمامها أحد المتهمين. بعد دقائق صفق: يحيى العدل. فقد برأته المحكمة. ثم جيء بشاهد، فشهد ضده. إعدام. فصعق. ومرة ثالثة وفي الجلسة ذاتها، مثل من جديد أمام المحكمة: خمس سنوات. وهذه محكمة من عشرات. وهذا واحد من آلاف. هذا نموذج مصغر من عدالة. وعدالة ثانية في قطر آخر: فأمام مؤتمر حزب السلطة وقف الرئيس ليعلن. لدينا اعترافات عن كل المتآمرين. وكل من يذكر اسمه هنا، عليه أن يردد شعار الحزب، ويخرج إلى ساحة الإعدام. وفي جلسة حزبية واحدة، أعدم واحد وعشرون قيادياً. وأيضاً هذا نموذج من آلاف. وعدالة ثالثة في قطر ثالث: ففي حفرة عميقة

يوضع المعتقلون السياسيون الخطرون. ولا يخرجون منها إلا بعد الوفاة. الطعام، الماء، اللباس، يوضع في سلة مربوطة بحبل، ويدلّى لهم. قضاء حاجاتهم يتم ضمن الحفرة. كم عانى الشعب في القطر الثالث؟! وكم ناضل وضحي حتى أصبح الآن يتمتع بأوسع الهوامش الديمقراطية في الوطن العربي؟! وكم على الشعب في الأقطار الأخرى أن يناضل ويضحي حتى يستكمل حرياته، ويستحق إنسانيته وحقوق المواطنة؟! وكم في الوطن العربي من عدالات شبيهة؟! وبعد: هل نصدّق أنّ حكم قراقاش أسطورة تاريخية؟. ألنّ يخجل الجيل الأول من قرن ما بعد الألفين، من ممارسات الأنظمة التي سادت نهايات هذا القرن؟ ألنّ يدين الذين استكانوا حتى أورثوا أبناءهم وأحفادهم هذا المصير؟

أخلاق العائلة لا تسمح: بعد عشرين عاماً من الاعتقال بدأنا نسمع الأساطير عن ودائع وقصور وشركات وتعهّدات من كان رقيباً في الأمن العام قبل الثامن من آذار ١٩٦٣. وعام ١٩٩٨ أعفي من كافة مسؤولياته الرسمية والحزبية. وهو واحد من رموز الطبقة الجديدة. وقد يكون أكثرها غنى. وثرواته كلها تجمعت خلال ثلاثين عاماً من النفوذ في السلطة. والإعفاء لم يأت بسبب مصادر الثروة. فهو ليس وحيداً في هذا المجال. فتذكّرت: عام ١٩٦٩ قلت لوزارة الدفاع إن ذلك، وكنا صديقين: لماذا لا تتقلّ أخاك النقيب، إلى مكان لا يستطيع فيه استغلال الموقع؟ ففي النقل إنقاذ له، ولمسمعك، ولمسعة الحزب. فأجاب: ماذا سمعت عن تصرفاته؟ فأوردت له ما سمعته من أصدقائه. وفي ذلك الوقت، كان الاستغلال المادي للنفوذ نادراً ومداناً، وتحت المراقبة والمحاسبة الصارمة. وبعد استماعه إلى عدد من الشواهد بالأسماء قال: فيما يخصّ القضايا النسائية، أصدق. أما فيما يخصّ القضايا المالية، فلا. لأنّ أخلاق العائلة لا تسمح!.

دفن القضية القومية: قبل مؤتمر مدريد نهاية عام ١٩٩١ كان النظام المصري متفرداً في العلاقات الرسمية مع "إسرائيل". أما في العلاقات السرية، فقد كان النظام الأردني سباقاً. وفيما يخص سوريا فالقضية الفلسطينية بالغة الحساسية. لذلك فإن ترويض الشعب يحتاج إلى زمن وتدرج، ورعب وإغراء. صحيفة أجنبية قالت: إن مسؤولاً سورياً كبيراً قد اجتمع بمسؤول إسرائيلي كبير، أحد الرفاق قال مازحاً في سبيل القضية القومية. رفيق آخر قال: في سبيل النظام لا يتوانى عن فعل أي شيء. قلت: كلّهم متفقون على ذلك. الأنظمة أولاً، وما عدا ذلك للاستهلاك. وحتى يصبح الوطن الصغير والكبير أولاً، نحتاج إلى مئات آلاف الضحايا. لقد دفنوا معاً القضية القومية، وحوّلوا مادة للتجارة. وتذكّرت الطرفة: فقد كان بائعاً زيت ينقلان الزيت على ظهر حمار. مات الحمار على الطريق. وكان مصدراً للمعيشة. أحدهما حفر له قبراً ودفنه.

وأخذ يبكي بجانبه. وكلّما مرّ إنسان يسأله: على من تبكي؟ فيجيب: على الشيخ زنكي. ضحك صاحبه وقال: يا صديقي، حمارنا ودفناه معاً. حتى عليّ يصبح الحمار الشيخ زنكي؟! **النهوض العربي:** عندما يتخاضم نظامان عريان يصبح خصم واحد منهما بطلاً لدى النظام الآخر. ونهاية الثمانينات كان في لبنان حكومتان: واحدة يرأسها قائد الجيش اللبناني، وهي معادية لنظام دمشق، وموضع حماية من فرنسا وأمريكا. والدليل أنه سقط على يد القوات العسكرية السورية خلال ثلاث ساعات عام ١٩٩٠ عندما رفعت أميركا عنه حمايتها. ولأن قائد الجيش هذا معاد لنظام دمشق، غدا ظاهرة وطنية بالنسبة للنظام الخصم: نظام بغداد. ومرة كان ناصري كبير يتكلّم من إذاعة بغداد في آب ١٩٨٩ فقال: من علائم النهوض العربي في هذه المرحلة، الانتفاضة الفلسطينية وظاهرة قائد الجيش اللبناني. ولأن قائد الجيش مدعوم من نظام بغداد بالمال والسلاح، فقد أضحت ظاهرة، شأنه شأن الانتفاضة الفلسطينية. حتى المقاومة الوطنية اللبنانية لم تذكر كظاهرة، مع أنّ المقاومة هذه أضحت موضع إعجاب وتقدير كل قوى التحرر في العالم. أن تكون الانتفاضة من علائم النهوض، فذلك أمر طبيعي. أما أن يكون المدعوم من أميركا وفرنسا من علائم النهوض، فالوصف يشير إلى انحطاط القيم في هذه المرحلة. ويشير أيضاً إلى خضوع المتكلم من إذاعة نظام، لمنطق وسياسة النظام ذاته. وهذا مؤشر مكمل على انحطاط القيم، وفقدان الاستقلالية في المرحلة نفسها. وهكذا تصبح الاستقلالية في الرأي والموقف، والحقيقة الموضوعية، قيمتين نادرتين وباهظتي التكاليف. وحتى تستعيد القيم موقعها، سوف يظل الوطن والإنسان ينزفان ويقدمان مئات الآلاف من الضحايا. والآن. ليس السجن أفضل من المشاركة في عصر النهوض؟

هل عليّ أن أحبس الشعب؟ سئل أحد الرؤساء: لماذا الإحتفالات الشعبية في عيد ميلادك؟ فأجاب: إذا كان الشعب يريد ذلك فهل عليّ أن أحبسه؟! لكن. هل هذا الجواب هو خارج شروط المرحلة؟ لا. فسوق الشعب إلى الإحتفالات، بأعياد الميلاد والجلوس والتفرد، أضحت تقليداً آلياً. وهذا التقليد هو تكيف مع قيم الانحطاط، وليس خارجاً عنها. فالفرد غدا يحتلّ مساحة الوطن. وإذاعياً، جزءاً من مساحة العالم. وهذا الاحتلال، لا يسود إلّا في مناخ موبوء: مناخ الكذب والخداع والرياء، والرشاوي والسرقات، والسمسرة والعمولات، واحتكار القرار، وخنق الرأي المعارض، حتى ولو كان الرأي همساً، وغياب النقد حتى في الحلقات المغلقة، وفقدان فرص العيش والحياة الحرة، دون الاندماج في هذا المسار. وعدا ذلك هو استثناء. وبالمقابل فإن هذا الاحتلال، لا يستطيع اقتحام المناخ الصحي: مناخ العمل والإنتاج والعدل والنظافة المالية، والحرية، وسيادة القيم الوطنية والقومية والإنسانية. فهنا يفعل قانون التناقض فعله: إذ إنّ كلّاً من المناخين، الصحي

والموبوء ينفي الآخر. ولو كان النفي نسبياً. والنسب الغالبة هي التي تحدّد الطابع العام. ومع هذا النفي، يزول أو يتقلص الناتج. والفردية جزء من هذا الناتج.

منطق: بناء على طلب اثنين من رفاقنا، حضر في شباط ١٩٩٠ مندوبان من قبل النظام. قال الأول: لقد كلفنا بالمجيء لمعرفة ماذا تريدون. أجاب واحد من الرفيقيين: الخروج من السجن بكرامة ودون أن يفرض علينا أيّ التزام. قال المندوب الثاني: إذا لا جديد في المواقف. أجاب واحد من الرفيقيين: ما هو الجديد الذي تتوقعونه بعد عشرين عاماً من الاعتقال؟! قال المندوب الأول: إنّ السجين السياسي الذي يسجن من أجل رأيه، لا يخرج من السجن إلا بعد أن يغير هذا الرأي!!

قبل عشرة أعوام بالضبط، أي عام ١٩٨٠، كان الصراع المسلّح ملتهباً بين النظام والإخوان المسلمين. وكان الصراع أشبه بحرب أهلية يغلب عليها الطابع المذهبي. وأعمال التفجير والتدمير والقتل على الهوية أصابت الأبرياء مثلاً أصابت الطرفين المتصارعين. والوطن هو الذي كان ينزف. إذ ذاك فتح باب الاستراحة لكل من يرغب. والاستراحة هي المقر الذي كان يمكث فيه المشير عبد الحكيم عامر أيام الوحدة. والراغب من أعضاء القيادة يبقى فيها بضعة شهور مع ذويه. هناك جرت اللقاءات مع الرفيق الأتاسي. وطلب منه إعلان موقف إعلامي يؤيد النظام في معركته مع الإخوان. مقابل الخروج من المعتقل. فرفض. أولاً، لأننا لا نقبل الخروج بشروط. وثانياً لأنّ رأينا في تصنيف التناقضات يعرفه كلّ الوسط السياسي. فنحن نعتبر أنّ الإمبريالية والصهيونية والرجعية في موقع، وقوى التطور والتحرر والتقدم في موقع آخر. وهذا التصنيف كان له انعكاساته في الممارسة والتحالفات، وكان جذراً من جذور الخلاف مع النظام. والمعركة بين النظام والإخوان لا علاقة لها بصراع الخطوط السياسية، وإنما بالمصالح والدور في السلطة، وإلى حدّ ما بالمذهبية. ونحن خارج كلّ ذلك.

البلاغ رقم ٩: "سوريا ومصر جناحاً الأمة العربية في تطويق إسرائيل". هذا هو العنوان العريض لجريدة الثورة الدمشقية في ٥ أيار ١٩٩٠ إثر انتهاء زيارة مبارك لدمشق. وبعبارات مشابهة وصفت ذبول النظامين الحدث. حسناً تاريخياً، يعبر هذا الوصف عن بعض المراحل. أمّا في زمان القول، فالأمر مناقض تماماً. فالقراران ٢٤٢ و ٣٣٨ ينصان على الحدود الآمنة والمتفق عليها والمعترف بها. لا على التطويق. واتفاقيات كامب ديفيد ه اتفاقيات صلح، وتبادل سفراء، وتطبيع ثقافي، وحماية حدود. إذ أنّها تناقض التطويق. والحدود المحمية والمحروسة، والجبهات المغلقة، هي رسائل سلام، وخطب ود، وتقديم عروض، وليس العكس. فإلى أيّ حدّ من الغباء وصل هذا التزوير؟! وبغواء أشد وتزييف أرخص، انطلقت الأبواق لتردد الصدى، متممّة محو ما

علق بالذاكرة ضد اتفاقيات كامب ديفيد، ومحولة النشاطات الرسمية من مسار التسوية، إلى مضامين التطويق. تماماً كما فعلت أبواق أخرى عندما اتفقت أنظمة مصر وبغداد وعمان واليمن على إقامة الاتحاد العربي. إذ ذاك نسي الذين يشكلون صدى الأنظمة كل ما قيل في كامب ديفيد ونظامها. إنّ تغيب الشعب والمعارضة والطبقات والسجون، هو تغيب متعمّد. فهو يستهدف دوماً تصوير أيّ لقاء أو اتفاق أو خلاف بين الرؤساء والملوك، وكأنه تجسيد لموقف جماعي عربي. وفي هذا التصوير مجافاة للحقيقة. فليس من ملك أو رئيس أو أمير أو سلطان قد انتخبه الشعب، في جوّ تسوده الحرية السياسية والحزبية والنقابية والفكرية. وليس من استفتاء حر في أيّ بلد عربي كي يعرف رأي الشعب. ومع أنّ المعارضة السياسية قد انتزعت حريتها نسبياً في بعض الأقطار، إلّا أنّ هذا الحق لا يزال مقيداً بدستور ليس من صنعها، أو بتقليد ملكي لم تقو بعد على تغييره. ومع ذلك فهذا الانتزاع لا يزال محدوداً. ولذلك فإنّ القرار الآن هو قرار السلطات وليس الشعب. والسلطات هي تجسيد لمصالح وقيم الطبقة الجديدة التي تكونت في العقود الأخيرة. والمصادر الأساسية للتكوين أتت من خارج العملية الإنتاجية. ومن هم في قمة السلطة هم الممثلون الأكثر بروزاً لهذه الطبقة. ولكن إذا كان التناقض في مواقف المنتفعين من الأنظمة طبيعياً، فكيف تنزلق إلى مثل هذا التناقض والتغيب والتزييف قوى وطنية وتقدمية، لها مواقع متقدمة في قلب التحرر؟. إنّ هذا التقلب في المواقف يثير الألم والأسى ممن هم في قلب النضال من أجل التحرر، بينما يثير السخرية والضحك ممن هم ضمن طابور منافقي الأنظمة، تماماً كما حدث في ٢٨ أيلول ١٩٦١ يوم الانفصال، مع فاروق واحد، هو أنّ المرتزقة كانوا قلة بينما هم الآن كثرة. ففي ذلك اليوم انطلقت مواكب المرتزقة تحمل صور عبد الناصر مقلوبة. فالانفصال قد نجح. بعد قليل صدر البلاغ رقم ٩ الذي يعلن المفاوضات بين الجانبين. فاستعادت الصور وضعها الطبيعي. ثم أعلنت الإذاعة فشل المفاوضات وانتهاء الوحدة بين سوريا ومصر. فقلبت الصور من جديد. كان المشهد سخرياً ومضحكاً ومؤلماً. حتى الشرطي الذي روى لي المشهد وأنا في زنزانتني في سجن القلعة بدمشق، لم يكن قادراً على التصديق. لأنّ المشهد أكثر انحطاطاً من أن يصدّق. فماذا نقول الآن؟.

تفريغ الشحنة: أقرأ وأسمع وألمس مواقف مقلوبة. لا تصدر عن أدوات نظامٍ مستغلٍ مستبدٍ تابع، وإنما عن قادة أحزاب وحركات هم في قلب التحرر. ومن موقعهم هذا، هم ضد الاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي، والتبعية للرأسمالية العالمية، وعلاقات التخلف. ضد الصهيونية والتسويات معها. ومن موقعهم هذا، مارسوا بالماضي ويمارسون الآن كافة أشكال النضال ضد القوى التي تمثل هذه المضامين المضادة للتحرر: وطنياً وقومياً وطبقياً. ومع ذلك، فهم يعقدون

التحالفات مع أنظمة تمارس واقعياً كل ما هم ضده. ويطلقون التصريحات التي تخدم هذه الأنظمة. ويزيفون الوقائع والشعارات والخطوط والممارسات لصالح هذه الأنظمة. لماذا؟ لأنها تختلف مصالحاً مع خصومهم في مرحلة محددة. أو لأنها تقدم لهم بعض المساعدات والمنافذ الإعلامية. أو لأنها قادرة على أسرهم وسحقهم تبعاً لرقعة العمل الجغرافية. أو لأنها سحقتهم في الماضي ويمكن أن تتعاون مع خصومهم في المستقبل. أو لأنه تسليف لموقف أملاً بإطالة الصراع مع الخصوم. ورغم إدراكها للخطر الذي تمثله هذه المواقف على مستقبلها، فهي تستمر في نهجها ذاته.

عندما أقرأ وأسمع وألمس كل ذلك، أكاد أنفجر. أتصور يؤس حركة التحرر ومأزقها. قوة الرعب وهولها. مدى الخلل لصالح تلك الأنظمة حتى ولو كانت متحاربة. ميزان القوى المختل قومياً وعالمياً. شراسة الأجهزة التي بنتها الطبقة الوليدة. تماسك هذه الأجهزة النابع من غزارة الامتيازات. الاتجاهات التي تمّ فيها صرف المال النفطي. استحواذ قوى القمع على أكبر حصّة من هذا المال. وكى أفرغ شحنة الانفجار، أكتب. وأشعر بأنني أجهدت نفسي كي يقرؤوا هم ويقرأ من بعدهم، كم هو الخطأ مدمر في مثل هذا التصرف. كم هو مدمر تجاه أحرابهم وحركاتهم وساحات عملهم. تجاه برامجهم ومستقبلهم وشهادتهم. تجاه القوى المسحوقة من تلك الأنظمة. تجاه التحرر العربي بكل مضامينه وقواه.

الإهانة والكرامة: في ١٣ أيلول ١٩٩٠ قال أحد المسؤولين العرب: إنني تواق لتطبيع العلاقة مع أميركا. ودار النقاش: ألا يشعر بالإهانة؟ ولكن هل لدى المسؤولين العرب كرامة حتى يشعروا بالإهانة؟ والشعب، هل يشعر بالإهانة نتيجة لذلك؟ وهل هو انتخب واحداً منهم كي يكون مسؤولاً عن سوء اختياره؟ ألا يتبادل الملوك والرؤساء الأدوار في التقرب من أميركا؟ وهل الأنظمة التي أشادوها تتعارض مع هذا التقرب؟ أليست هي أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية وعلاقات التخلف والإقليمية؟ أليست هذه الأنظمة مضادة لمضامين التحرر؟ أو ليس التحرر هو الخصم الأول للمصالح الأميركية والصهيونية وكافة الدول والاحتكارات المستغلة؟

إنّ الخلاف بينهم قائم على مردود التقرب بين نظام وآخر، ومرحلة وأخرى. وحول مدى الربح والخسارة. وأميركا مع التضامن الرسمي عندما يشكل حشداً لموقفها، ومع صراع الأنظمة عندما يوفر لها فرص استثمار جديدة. وهذه الفرص تقربها من هذا النظام في مرحلة، ومن ذاك في مرحلة أخرى. والأنظمة ذاتها تحشد معها أو ضدها حسب الربح والخسارة. وتتلقى المساعدات منها في ظروف، وتدين سياستها وعدوانيتها في ظروف أخرى. وأميركا تعزز مواقعها، وتراكم أرباحها في كل ظرف ومرحلة وموقف. وحركة التحرر هي التي تخسر في كل ذلك. وسوف

تظل تراكم الخسائر إلى أن يتنامى وعيها القومي - الطبقي، ويغدو وزنها في الصراع قوياً. وإذا ذلك لن يكون دورها منفعلاً وتابعاً، وإنما عاملاً بفاعلية، لانتزاع ثمار كل تناقض وصراع لصالحها هي. ومراكمة هذا الانتزاع حتى تتبدل موازين القوى. وبالتدرج تصبح الأنظمة أنظمة للتححر، لا نقيضة له. فيبدأ مسار معاكس لما هو سائد. ومرحلة بعد أخرى يتعزز المسار النقيض. الذي هو بالضبط مسار التحرر. والتحرر مرحلة مديدة.

بعض العزاء: ١٩٩١/١/١ الظلام يتنامى: فأميركا تغدو القوة الطاغية. ومعسكر الاشتراكية ينهار كلياً في أمكنة، وجزئياً في أمكنة أخرى، ويتعرض للحصار حيث لا ينهار. والخوف يرتد ليطال الجذور: جذور الاشتراكية نفسها، رغم أن هذه الجذور قد خنقتها الممارسة. والصراع على البترول بين العراق والكويت أنتج الثمار المرة. وبور التحرر في الوطن العربي والعالم، أضحت جزراً معزولة. فهي تسحق أو تحتوى أو تغيب. وبني الاستبداد والاستغلال والتبعية تلتقط أنفاسها. فمليارات الدولارات انهمرت. والثروات تزداد تركزاً في طبقة الـ ٥% مقابل تزايد الفقر في كافة الشرائح الطبقيّة الأخرى. والطبقة الوسطى تنهار صعوداً وهبوطاً. والنسبة العظمى منها هي الهابطة. ومضامين التحرر تقتلع. والوعي بها يتعرض للغزو. والفكر الحر والمستقل يغدو يتيماً محاصراً مخنوقاً. وماتت ألف غازٍ جديد دخلوا فلسطين مع نهاية اليوم الأخير من العام المنصرم. وضعف هذا العدد يتهياً للدخول خلال هذا العام. والهّم الأول للأنظمة السائدة هو سجن الشعب كلة داخل حدود الوطن، وسجن الأفراد والتنظيمات داخل السجون الضيقة، وخنق الرأي المعارض والناقد في الصدور، أو إيواء أصحابه في القبور والمنافي. وسجننا. يطول ويطول. والأمل المنظور غير مرئي. وفي ظل أنظمة القمع تتقارب الحياة في الداخل والخارج. ورغم ذلك أشعر بالفرح كلما اهتز نظام قمعي. وكلما ذهب الطلاب عن بعض الأنظمة التي تدعي التقدم. وكلما تعرى إسلام أنظمة تدعي الإسلام. وكلما انتزع هامش جديد للحرية في أي مكان. وكلما لاح انتصار للتحرر والتقدم والتطور، ولو كان الانتصار محدوداً. وكلما سارت مظاهرة في شارع دون أن تسمع. إنه بعض العزاء. فمنه يطل المستقبل.

تعميم الإستغناء: يا للانحطاط!! كل رئيس نظام. أكان رئيساً أو ملكاً أو أميراً أو سلطاناً، يدعي العودة لممثلي الشعب في اتخاذ قراراته. وهؤلاء جميعاً، إما معينون بقرار، وإما منتخبون وفق قوانين تخدم النظام واستمراره. وكل تجديد يجب إلا يطل الجوهر. وهذا الجوهر معاد في مرحلتنا الراهنة لكل مضامين التحرر. والفروق النسبية ليست كبيرة. ومن أجل تأمين الغطاء، وتزييف الوعي، وتمييع مسؤولية الطبقة ورمزها الأعلى، تتعدّد مجالس الشورى والشعب، والمجالس الوطنية والمؤتمرات الشعبية، ومجالس الأمة والأعيان. وبعد نقاش بحس عالٍ من

المسؤولية الوطنية والقومية، تتكرم بالموافقة على الإجراءات التي يقترحها أو ينفذها رأس النظام. أفليست هي التي تمثل الشعب والمسؤولة أمامه؟

أو ليس هذا الشعب هو الذي اختارها وفق أحدث القوانين ديمقراطية؟ ألم يتمتع الشعب قبل اختيارها بكامل حرياته السياسية؟ ألم تسد حرية التنظيم والتعبير والتحرك؟ وأيضاً أليس الشعب المتمتع بهذه الحريات هو الذي رفع رأس النظام إلى قمة السلطة؟ ومادام المنبع هو الشعب، فكيف يمكن ألا يحصل التطابق بين هذه الهيئات التمثيلية وبين رأس الرأس الذي هو القائد مع حفظ الألقاب؟.

وكم تكتف العودة إلى هذه الهيئات خلال الأشهر السبعة التي وفرت للمخطط الأميركي فرصته التاريخية!، فمنذ خطوة ٢ آب ١٩٩٠ وأكثرها تزييفاً لحقيقة الصراع. إلى أكثر الخطوات تعبيراً عن البنية السياسية — الاجتماعية لأنظمة الخليج، إلى التلاؤم بين الخط الأميركي، ومصالح البنى الطبقة التي احتشدت تحت رايته، وهذه العودة تتوالى. كما يتوالى تأكيد الثقة بالقائد، والسياسة الحكيمة، والقرارات الصائبة، والتقدير السليم للموقف. وهذا التأكيد تطابق في جانبي الصراع.

فهل نعتبر أن الشعب هو الغبي، أم أن هذه الهيئات لا تمثله؟ وإلا كيف تطابق هذا التأكيد؟ مع أن هؤلاء الممثلين يعلمون جيداً بأن قلة منافقة ومنفعة هي فقط التي تصفق لهم، فإنهم يستمرون في هذا التضليل. وهل يستطيع المرتزقة، وأصحاب المصلحة في هذا التضليل أن يفعلوا إلا ذلك؟ أو لا تختفي الفوارق بين الأنظمة حول هذه النقطة؟ أو ليس تعميم الاستغناء هو برهان آخر على وحدة الانتماء لبنى الاستبداد والاستغلال والتبعية؟ وهل يتحول استغناء الشعب إلى احترام له، إلا عندما يصبح الشعب فعلاً مصدر القرار؟

الاحتفال بدل التواري: في أعياد الميلاد وأعياد الجلوس، يندفع الشعب محتفلاً. يوماً أسبوعاً شهراً لا فرق. فالمهم هو المعنى. والمعنى هو تأكيد الاحترام والحب، وتجديد البيعة. أن يكون الاحتفال بعد هزيمة مذلة، ودمار شامل، ومصروع مئات الآلاف، وهرب عدة ملايين إلى الجوار خوفاً من بطش النظام. وبعد اصطيف الغزاة فوق ١٥% من أرض الوطن. وبعد تقسيم الأرض إلى مناطق، والشعب إلى مذاهب وأعراق، فليس في ذلك أية مفارقة. ورايات صهيونية ترتفع فوق العاصمة، وسياح صهاينة يتجولون. وأمن يقيم المواطن ويحمي السائح. وهوامش ديمقراطية تتسع وتختزل حسب حاجة النظام وتوازن القوى. وقدرة شرائية تتخفض، ومستوى معيشة يهبط مقابل الاكتناز في الأعلى. والشعب يحتفل بالميلاد والجلوس. وأرض محتلة وشعب فوقها يناضل. وجبهات صامتة. وشعب ين من الفقر والقهر والركود الاقتصادي، ومن غياب الحريات وفقدان الدور. وثروات تتمركز في أيدي القلة. ومظاهر باذخة تستفز المشاعر، وتهين كرامة

المواطن. والشعب يحتفل. وفي كل مكان هموم. وقد تنتوع الهموم، والثابت هو الاحتفال بأعياد الميلاد والجلوس والتفرد. فهل أهين الشعب في أي زمان، كما أهين في هذه العقود الأخيرة؟ كان الشعب مستعمرًا مقهورًا منهوبًا مظلومًا. نعم. ولكن هل كان يساق جماعياً إلى شكل من أشكال الاحتفال؟! وهل كان بإمكان المستعمر أن يفعل ذلك؟!.

مهاجمة العقول: في أيلول ١٩٩١ قرأت في كتاب الإيديولوجيا والحادثة هذا المقطع: "يمكن الحديث عن انفجار تكنولوجي على مستوى الإعلام، ووسائل الاتصال، حيث تتحول الصورة الحية إلى سلاح يهاجم العقول في عقر دارها، ويقوم بتبليغ قسري لعشرات من الرسائل والدروس، ويعمل على ترسيخ مفاهيم وقيم لا تستقيم مع الواقع المعاش: اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً. سلطة هائلة جبارة، تعاضدها الأقمار الصناعية، وأجهزة الرصد والالتقاط الواسعة الانتشار، والمتطورة باستمرار".

إذن فخلال أكثر من عشرين عاماً على اعتقالنا، ونحن محميون من السلاح المرئي ورسائله ودروسه. وهذه الحماية قد تعوّض بعض ما نفتقده من مواكبة التطور، والمشاركة في صنع المستقبل، وما نخسره من مواكبة الحياة الطبيعية، ومن مقوماتها. والحماية بالتالي تبقى بعضاً من تفكيرنا ملتصقاً بالواقع المعاش، وعصياً على التدمير الذي يسببه الهجوم على العقول. وهذا البعض قد يمنحنا قدرة على تحليل الواقع ورسم مسار التطور. لأنّ التحليل يستند إلى الوقائع كما هي بالفعل، أما وسائل الهجوم على العقول فهي موجهة لخدمة مراكز البث. وهذه المراكز لا تخدم التحرر والتقدم، وإنما الرأسمال بوظائفه القديمة والجديدة. وهذه الوظائف أول ما تستهدف تزييف الوعي الوطني — الطبقي — القومي — الإنساني وإحلال البديل: الاستهلاكي — الأناني — الجشع — المخادع — المتكرر لمصالح الأكثرية وقيمها. هنا تغدو نعمة السجن الطويل واقعية. فالبديل لا يستطيع اختراق جدران السجن وأبوابه السبعة المتعاقبة. وطبيعته تتعارض مع العيش ضمن هذه الجدران. فالقدرة على التحمل لسنوات وعقود، تلزمها الدوافع الكبيرة. وهذه لن تكون خارج احترام الذات والموقف، ومصالح الوطن والمواطن، والقيم الخلقية والوطنية والقومية والإنسانية. أفلا تستحق السلطة منا الشكر على هذه الحماية، وهذه الضمة؟! حقاً إنها تضحية كبيرة. فالسلطة قد قبلت أن يسكنها البديل، بينما نبقى نحن محميّين من غزو العقول وضياح القيم.

عندما يتكلم ممثلو التحرر كوزراء الأنظمة: واقع جديد فرض نفسه. فالمخطط الأميركي المصاغ منذ عام ١٩٧٥ وجد فرصته للتحقق. وخلال عامي ١٩٩٠ — ١٩٩١ أحكمت أميركا قبضتها على المنطقة. وتفرّدت بالقرار العالمي. وقوى التحرر والتقدم فقدت أهم أنصارها. فأخلى الصمود مكانه إلى الرعب واليأس والهزيمة. في هذا الجو تلاشت بقايا الانتصارات الوطنية بعد مؤتمر

الطائف. واتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً بالاشتراك في مؤتمر التصفية. وساد الإرباك والتعثر والتناقض مواقف قادة أحزاب وطنية وتقدمية. فبعضهم استسلم منذ البدء للواقع الجديد. وتكيف مع سياسات الأنظمة. وبعضهم طرح في البداية موقفاً معلناً ومذاعاً: البديل الصحيح والواقعي عن مؤتمر مدريد ويمثل هذا البديل: بدعم المقاومة في لبنان والانتفاضة في فلسطين. وفتح حدود الجبهات من الناقورة الى الجولان الى العقبة الى سيناء. ويتمتع الشعب بحرياته السياسية، كي يصبح قادراً على التنظيم والتعبئة وتحمل عبء المواجهة. وهذا الطرح متميز في قوته في عصر السقوط.

لكن هذا الموقف المتميز سرعان ما يفقد وهجه. إذ يبدأ التبرير لاشتراك بعض الأنظمة في هذا المؤتمر. ثم يتحول التبرير إلى تنظير لأسس مدريد، والوفاق الدولي، والسلام في الشرق الأوسط. وهذا التنظير هو بالضبط ما تحاول ترسيخه أنظمة التسوية. فالترسيخ يستجيب لمصالح تكونها السياسي - الاجتماعي الجديد. ولكن ما هي مصلحة قوى التحرر والتقدم في الاشتراك في هذا التبرير والتنظير؟ إن مصليحتها تكمن في الموقع المضاد تماماً. لأن الموقع المضاد يندرج ضمن مسار التحرر. وهذا الموقع يندرج ضمن مسار السقوط، وهو المسار المضاد للتحرر. إن المرحلة شديدة التناقض مع خط التحرر وقواه. وميزان القوى بالغ الاختلال في الاتجاه ذاته. هذا صحيح تماماً. لكن الصحيح أيضاً هو أن تصحيح الخلل وإعادة التوازن، يستلزمان تعميق الوعي بالتناقض وتجيده، لا تمييعه وتزييفه. ويستلزمان إضعاف قوى الخط الساقط لا دعمه. وإذا كان ذلك غير ممكن ضمن الواقع الضاغط والمظلم، فيجب ألا يتم اللجوء إلى الاشتراك في العكس: في التبرير والتنظير، والتزييف والدعم. وإلا تكون قوى التحرر والتقدم قد عملت ضد حاضرها ومستقبلها. ولمصلحة النقيض حاضراً ومستقبلاً.

ديموقراطية بعض المتدينين: في ١٩٩١/١١/٥ حدثت صدامات في جامعات مغربية بين التيار المتدين وقوى التطور والتقدم والديموقراطية. وقد تبين أن اتجاهاً متزماً في التيار الديني، يختطف إلى مكان سري بعض الطلبة بحجة الإلحاد ويحاكمهم. وفي هذا الوقت بالذات كان مؤتمر التصفية منعقد في مدريد، ويشارك فيه مندوب مغربي. وهكذا، فبدل التوجه لمقاومة هذا المؤتمر ورموزه، ومقاومة القمع والاستغلال والتبعية، والهيمنة الأميركية على المنطقة، يتم التوجه لمحاربة حرية الاختيار. فكيف يمكن التوفيق بين الديمقراطية، وملاحقة الإنسان على موقفه الخاص من الإيمان؟ وكيف يمكن التوفيق بين مطالبة المؤمن بحقه في الحرية، وممارسته الإرهاب والتصفية ضد الذي يتناقض معه في موقفه من الدين؟ أفلا يحق لهذا الأخير أن يمارس حريته أيضاً؟ أليس الإيمان بقوانين الطبيعة هو حق للإنسان كالإيمان بأحكام ما وراء الطبيعة؟

ومتى يناضل المؤمن بالالوهية والنبوة ضدّ روح التعصب فيه، كي يتمكن من التعايش مع حقّ الآخرين في حرية الاختيار؟ ولماذا يهتّم المعركة الكبيرة ضدّ الظلم والاستغلال والتخلف، إلى معركة بين شكلي الإيمان؟ ومتى يتمّ الاحتكام إلى منجزات العلم ومنطق التطور؟ ولماذا لا يكون العقل والفكر الحر هما وسيلتا الحوار؟ إنّ المؤمن بقوانين السماء يمتلك من الأسلحة أكثر ممّا يمتلك المؤمن بقوانين الطبيعة بملايين المرات. فلماذا الخوف من الاحتكام إلى العقل والمنطق؟ أفلا يملك الأول الجوامع والكنائس والمعابد والمجالس؟ أفلا يملك المتفرّجين دينياً في هذه المؤسسات وكم من المدارس الدينية وكليات الشريعة، ودساتير وقوانين الدول، ومناهج التربية والتعليم، والأجهزة الإعلامية وكم من المؤسسات المالية: الخاصة والدولية. وكم من الأساطير والخرافات، والقصص والروايات، والإرث والتقاليد، والأحداث العنيفة على الفهم العادي، توظف لخدمة هذا الإتجاه؟ ومقابل كلّ ذلك، ماذا يمتلك المؤمن بقوانين الطبيعة، ويعلمنة المجتمع، وبمسار التطور والتحرر، وبمنجزات العلم، وبقدرة العقل على التفسير، من أسلحة؟ إذاً، لماذا الخوف؟ أهو خوف من المستقبل؟ إنّه خوف مشروع، لأنّ المستقبل هو تمثّل وتجاوز للحاضر. كما أنّ الحاضر هو تمثّل وتجاوز للماضي. فالتطور لا ينغلق. والتطور يعزز دور العلم والعقل والمنطق، وليس العكس. والعنف وخنق الرأي الحر، قد يعيقان التطور، ولكنهما لا يوقفانه.

الزنبق والحياة ونفي النفي: وضعت غصن الزنبق في أنية. سقيته بالماء والسكر. الطاب الأول في ذروة العنفوان. كلّ خلية فيه نابضة بالحياة. الطاب الثاني يتفتح. قواه الكامنة لا زالت تتحفّز. الطاب الثالث لا زال برعماً. دوره في التآلق لم يحن بعد. الطاب الرابع في طور البزوغ، يرنو من العمق نحو الحياة. وما بعد الرابع لا زال في الأعماق، لم تتوفر له بعدُ شروط النمو.

كل يوم أُستبدل الماء والسكر. أقص الغصن من الغصن. أزيل ما تكلس حوله. عنفران الأول يتحول إلى جفافٍ فسقوط. والتفتح إلى عنفوان. والنمو إلى تفتح. والبزوغ إلى نمو. والكمون إلى بزوغ. ويتوالى المسار: طاباً بعد آخر. والغصن يقص ويقصر. وخلاياه تتآكل. فيبدأ رحلة الفناء.

هذا هو قانون الحياة والطبيعة. حياة الإنسان والحيوان والنبات وكلّ ما هو حي. وشبيه بذلك قانون المجتمعات والأمم، مع تبدّل في شروط الصراع. الغصن يتلقّى الغذاء من الماء والهواء، ومن كل عنصر فيهما. والبراعم تمتص ما تلقاه الغصن. وكلّ برعم يتحول إلى طاب. ثم يزوي بعد أن تعجز خلاياه عن التمثّل. كل يتغذى من الآخر ويغذّيه. فتصبح الأرض والماء والشمس والهواء، مصدراً للحياة. ويظل المصدر قادراً على التجدد. لكن الخلايا تفقد قدرتها على التمثّل. وحسب زمن التمثّل، وطاقة القدرة، تطول الحياة أو تقصر والظروف الطارئة أو المتبدلة تفعل فعلها: البيئة، القصف، الأحداث والآثار التي تدخل دون استئذان. والآن أتذكر. حدث ذلك قبل

عقد من الزمن. ولازمت قادراً على التذكر. إذن فالخلايا لا زالت تتمثل. ورحلة الجفاف لم تبدأ بعد. ١٤ تشرين الثاني ١٩٩١

تراكم الحقد ومصير الوطن : في جناح من سجن. وفي سجن واحد من سجون، مات ثلاثة في أشهر معدودة وفي سجن آخر قتل أكثر من الـ ٧٠٠ في ساعة واحدة، رداً على محاولة اغتيال. وفي المحاكم الميدانية أعدم الآلاف. أسر بكاملها أبيدت. نظام الرهائن تجذر. وبالمقابل كان القتل على الهوية الطائفية. وكان تفجير المقرات والمؤسسات الرسمية. وغالبية الضحايا من الأبرياء. والوطن ينزف: بشراً واقتصاداً وتقدماً ووحدة وطنية. أخوة أربعة كانوا في سجن واحد. بقي منهم اثنان في السجن، وقتل اللذان خرجا. إبنه عقيد في الشرطة، قتل أبوها لأنه في أمن وزارة الداخلية، تقول لابنة معتقل عقود: أنت محظوظة. فوالدك لا زال حياً. وتستطيعين رؤيته. إذن تساوت المأساة.

مناطق النفوذ تتوزع، توزع الإقطاعيات في زمن الإقطاع. ومن هذه الإقطاعيات تتكون مراكز القوى الجديدة. علاقات التخلف تغذي هذه الإقطاعيات وتتغذى منها. فتتراجع العلاقات السياسية — الطبقة — المهنية — الفكرية إلى الخلف. فتلك العلاقات هي من مقومات مرحلة الصعود، أما في مرحلة الهبوط، فتحتل علاقات العائلة والطائفة والقبيلة والمنطقة، موقع الصدارة. ومن مردود هذه العلاقات، وثمار الإقطاعيات، ونتاج الاستغلال والنهب والعمولات والتخريب والسطو على الممتلكات العامة، تتكون طبقة الـ ٥٠%. ودخول هذه الطبقة المحصية من مراكز الأبحاث، تفوق دخول الـ ٥٠% من السكان بأكثر من أربعة أضعاف. والطبقة ملزمة بالدفاع عن امتيازاتها. وفي وضع متخلف، تكون القوة الأمنية والعسكرية، هي وسيلة الدفاع. ويكون الرد بأساليب مشابهة، وإن اختلفت الوسائل. والأدوات لتي تشكل غطاءً لهذه الطبقة، وهوامش حيطة، تحتاج إلى امتيازات. ولذلك يتم التخطي في القبول بالجامعات والمعاهد والوظائف والبعثات والكلديات. ومع الارتفاع في المسؤولية، تتعاظم الامتيازات وتتوسع. وقمة هذه الأدوات تغدو جزءاً من الطبقة الجديدة. ومصادر دخلها تتكون خارج عملية الإنتاج. شأنها في ذلك، شأن الفروع الأخرى لهذه الطبقة. والمواطن هو المتضرر في مصالحه وقيمه وكرامته، وموقعه في هذا الوطن. فيتسع الحقد ويتمق. وأعداد السجناء السياسيين تونسيين العشرة آلاف والمائة ألف حسب المواسم. والكثرة من هؤلاء، لا علاقة لهم بأي تنظيم أو تفجير أو اغتيال. وفي كل سجن عدد يوازي عدد أعضاء جبهة السلطة. وهذه الجبهة هي عنوان التعدد الحزبي والديمقراطية. وأموال النفط، وفرت الاندماج في طبقة السلطة، كما وفرت قوة الأجهزة الأمنية. ومن هذه الأموال تتراكم وتتزايد ثروات الطبقة. فيغدو التباري في الحصول على المواقع التي توفر الإمتيازات، وليس التباري في

الإنتاج والوعي والعمل، وتتضاعف الفروق الطبقيّة. واللهاث وراء المزيد من مصادر الثروة، لايتوقف، والفقر يتزايد، والحدق يتراكم. أطفال تخرجوا من الجامعات دون أن يعرفوا آباءهم إلاّ في السجون. حدائق للأطفال تتحول إلى فيلات خاصة، والأطفال حولها يحومون دون صرخة. أما كيف سيتفجّر مستقبلاً حدق هؤلاء الأطفال، فالنظام لا يهتم!!

اتفاقات فصل تعدد. ومؤتمرات تصفية تحضر. وقوى الشعب الحيّة مسحوقة ومخنوقة، وغير قادرة على الفعل، ولا على إبداء الرأي. فتتفاعل الإهانة مع السجن والاختناق. والنتاج يتراكم. فينضمّ إلى نتاجات كثيرة ولذا هذا النظام. وفي تراكمها، تراكم للنقيض. لكنّ هذا التراكم، لا يندرج ضمن مسار واحد. فبعضه صحيّ: طبقيّاً وسياسيّاً. وبعضه مرضيّ: طائفيّاً ومحليّاً وعائليّاً، لذلك فإنّ التحول الذي يولده التراكم لن يكون واحداً أيضاً. فعناصره تتولد من عناصر التراكم. وفي مرحلة الـ ١٩٧٨ - ١٩٨٣ تداخلت هذه العناصر: الوطنيّة - الديمقراطيّة، والطائفيّة. كما تداخل أسلوباها: الصراع السلمي، والصراع المسلح. إلاّ أنّ أسلوب التدمير كان هو الغالب. وسيكون هو الأقوى في المستقبل. لأنّ الحدق هو مولده الأهم. فطبيعة التراكم تفرض ذلك. والهدف الأوّل للتدمير سوف يكون العمود الفقري. وبعد ذلك، ماذا سيحدث؟ ليس واضحاً. هل يعود الصراع إلى مجراه الصحيّ الواقعي، كصراع وطني - طبقي. وقومي - طبقيّ؟ أم أن حدة التراكمات سوف تقوده في اتجاه خاطئ ومدمر للوطن والإنسان والمستقبل، اتجاه طائفيّ؟ إنّ المتنوّرين يدركون ذلك جيداً. ويعملون على تحويل اتجاه الحدق. وبالتالي تحويل اتجاه الصراع. لكنّ العقبة الأساسيّة تكمن في الذين أضحوا الهيكل الأساسي للطبقة الجديدة. فهؤلاء لا يهتمون إلاّ بتهرب الذهب والآثار إلى الخارج. وبوضع المليارات في البنوك الأجنبيّة. وبامتصاص المال من التداول الشعبي، وتثمينه في المنشآت الفخمة، وأساطيل السيارات، والأثاث الفاخر. وبالإنفاق على مظاهر الدعاية والتألّه، بدل الإنفاق على الإنتاج وخدمات الإنتاج، وبالسطو على الممتلكات العامة بدل تثمينها لصالح الوطن والإنتاج والمواطن.

غريب أمر هؤلاء. فالرأسماليّة المتكوّنة من عملية الإنتاج، لا تخشى إلاّ صناديق الاقتراع. أما المتكوّنة خارج هذا العملية، فلا تخشى إلاّ الديمقراطيّة، أي التنظيم الحر، والفكر الحر. ففي هذه الديمقراطيّة مقتلها. لكنّ طبيعة التراكم التي ولّدها الحدق، تفرض على هذه الطبقة أن تفكر بشكل آخر، كي ترى المستقبل. فهل أعمتها مصالحها إلى درجة فقدان الرؤية؛ رؤية المستقبل؟ والمستقبل في مثل هذا الواقع لا يقاس بالسنوات، بل بالعقود. ألا يهتمون بمستقبل الأبناء والأحفاد؟ إنّ الطبقة لا تنتظر إلى مصلحة الوطن إلاّ من خلال مصالحها. وكلّما ازداد التخلف إزدادت عمى، وفقدان القدرة على التجديد. لكنّ الصراع بمقدّماته ومولداته ومؤثراته، لن يكون

صراعاً طبقياً صافياً. ولن يكون سلمياً صافياً. بل على العكس تماماً. فسوف يختلط فيه الطبقي بالعائلي بالطائفي بالمحلي. وكلّ الخوف أن يكون النوع لأخير المرضي هو الغالب، أو هو الطاعى. أفليس من واجبها في هذه الحالة أن تنتظر الى مصلحة الورثة؟ أم تعتقد أن التطبيل الإعلامي يحجب الرؤية؟ إن مصادر توليد الحقد لا يستطيع أن يطمسها الإعلام. فهي قوية إلى الدرجة التي تفرض رؤيتها كما هي في الواقع. فاللام الغرور، والنفخ في الغرور؟ وإلام تضخيم ذات الفرد وذات الطبقة؟ وهل يلغي هذا النفخ والتضخيم الواقع؟ لماذا هذا الاستهتار بالضحايا، وبالشعب، وبالمستقبل؟ إنني أنظر إلى المستقبل بثقة. ولكن بألم. فمصدر الثقة هو إيماني بقدرة الشعب، وفعل التناقض. ومصدر الألم هو خوفاً من أن يتجه مجرى الصراع في مسارات خاطئة: مسارات مرضية. وكم أمل ألا يحدث ذلك. لأن دورة العنف ستكون طويلة مريرة. والكثرة من الضحايا، ستكون من الأبرياء في جانبي الصراع. أما المكتنزون، فلهم من الرصيد في الخارج ما يجعلهم قادرين على التمتع في المرحلتين على حد سواء. وهذه الحقيقة هي الأكثر وضوحاً. وهي التي يجب أن يعيها الحريصون على تقليص الضحايا البريئة. والحريصون على مصلحة الوطن، والوحدة الوطنية. وعلى التطور والتحرر والتقدم.

١٩٩١/١١/٢٨

مفارقات: خادم الحرمين يستدعي القوات الأميركية. فمليارات الدولارات التي صرفت على القوات المسلحة لا تكفي للدفاع عن الحدود. وأنظمة الخليج تعقد اتفاقيات أمنية مع أميركا وبريطانيا. ورئيس لجنة القدس يعلن استعداده لملاقاة إسحق شامير، رئيس وزراء العدو الصهيوني. ورئيسا نظامين متخاصمين يحوزان على ثقة الحزبين والشعبين. والـ ٩٩،٩٩% هي النسبة المنطقية!! أليس الحزب واحداً، والشعب واحداً؟ ولكن كيف يكون الشعب واحداً، وفي الوقت نفسه يجدد الثقة بالخصمين؟ هل هو على قدر عالٍ من الوعي، ليعرف أن النظامين متشابهان، ولو كانا متخاصمين؟ هل أوصله حسه التاريخي، إلى المقارنة بين صراعهما على المصالح، وصراع الرأسماليات الأوروبية في حربين؟ ياله من شعب واعٍ وحرٍ في كلي القطرين!! وخطاب العرش يصبح بياناً وزارياً، رغم ادعاء الديمقراطية. ورغم الدماء التي سالت من أجل انتزاع هذا الحيز من الديمقراطية. ورغم وجود أكثر من عشرين حزباً بين مؤيد ومعارض!! إذاً فلماذا الأحزاب؟ ولماذا الأكثرية والأقلية؟ ولماذا مجلس النواب والثقة بالحكومة؟ ورئيس منظمة التحرير يغدو رئيس منظمة التنظير للتصفية. ومفاوضات التصفية تتحول إلى استعادة للحق. والمفاوضات عربية - إسرائيلية. وليست مفاوضات أنظمة. وإلى هذا التزييف ينجر الكثيرون. وبعض الرافضين لمبدأ "السلام" مع العدو، يغرق بالتبرير. ويتسع هذا البعض

ليشمل قوى طليعية. وبعضهم ينزلق نحو المصيدة، فينسى تعرية الجذر، ليدخل خانعاً في تفاصيل الشكل والنتائج. والحل الجزئي، والحل الشامل. والاتفاقيات المنفردة، والاتفاقيات الجماعية. وهذا بالضبط ما يريده خصوم الحق العربي، خصوم التحرر.

والرفض الشعبي لا يكاد يسمع. فأجهزة الإعلام مع "السلام". والسلام عادل. والصوت الوحيد المسموع هو الصوت الذي يمتلك إذاعة. وهذا محصور في لبنان. ولبنان مخنوق. والجماهير لا تسمع التعرية، لكنها محاصرة بالترييف. فالعالم مغلق الآن. وحتى الـ ١٠% التي كانت سابقاً لوكالة نوفوستي السوفيتية، قد صودرت الآن. وما تريده أميركا هو الذي يعمم. ومع إحكام الإغلاق، من أين ينفذ الوعي؟ ودون وعي كيف تحدث المقاومة؟ وكيف تتجذر وتتوحد؟ وكيف تقلب الموازين؟ وكيف تنسف الأسس المادية لأنظمة المفارقات؟ ومؤتمر طهران الذي صور على أنه مؤتمر للرفض، ضمّ التيارات الثلاثة: الرفض لمبدأ التسوية، المقترح للبديل الثوري، وهو فتح الحدود من الناقورة الى سيناء، مروراً بالجزلان والأردن، شريطة تمكن الشعب من ممارسة حرياته في التعبير والتنظيم والتحرك. والتيار القابل بالمبدأ، الرفض للشكل. والتيار القابل بالمبدأ والشكل والمنخرط في المفاوضات. إنه مؤتمر التعمية لا التوضيح. مؤتمر الخلط، لا مؤتمر الفرز. مؤتمر التغطية على المشاركين لا فضحهم. وهو تماماً يشبه عملية تميع الصراع بين الطبقات. تميع الصراع بين الخطوط السياسية المتناقضة. تميع الصراع بين القوى المتضادة. ولذلك، فهو لم يشكل نقیضاً للتصفية، بل تنقيساً للاحتقان.

كل بقاع الضوء تتضاءل وتخفت: فالاتحاد السوفيتي يتفكك، ويتراجع عن التحول الاشتراكي. ومعسكر التحول: المعسكر الاشتراكي، كان سباقاً في هذا الاتجاه. لقد تفوق في التراجع والسرعة، على مطلق المبادرة نفسه. والذريعة هي الديمقراطية. وفي الواقع نصف الديمقراطية. إذ إن الجانِب الاجتماعي ملغى من هذه الذريعة. لأنه يدخلها في التناقض مع التحول الرأسمالي. والبلدان الأخرى ذات التوجه الاشتراكي محاصرة خارجياً، ومرعوبة داخلياً. فتجربة الشرق تولد الذعر، واستعادة التحول الاشتراكي لجوهره المفقود أو المنقوص، تحولت إلى ارتداد عن التحول نفسه. والى انتهاء الاتحاد السوفيتي. وإلى هيمنة أميركا على القرار العالمي. وبور الثورة العالمية تلاشت. والبور الباقية تكافح من أجل الحفاظ على الوجود. والبور الثورية العربية انتهى توهجها. فالانتفاضة الفلسطينية تحاصر داخلياً، وخارجياً وقيادياً. ولبنان أرهقه وسحقه وكتبه الأصدقاء الإسميون، والخصوم الواقعيون. وقوى المستقبل: تحت الأرض. وعيها مخنوق أو محاصر. صعودها للنور، محدود الزمن، ويعرضها للكشف والتصفية، ويوجد في وجهها الأضداد. والساحة المرئية تحتلها الأنظمة: مالا وأمناء، وإعلاماً، وتنقيفاً، وخطوطاً سياسية. ويكمل هذا الاحتلال:

الدين السياسي: مؤسسات وتنظيمات وفكراً وإعلاماً. والإحتلال يتوحدان في وجه تلك القوى. ويتصارعان على الحصص والتفرد.

وبالمقابل فإن أميركا تنتمر. وأوروبا تتحد. والرأسمالية العالمية تنتعش، وتزور، وتبثّ اليأس، متجاهلة كل ما تسببه من آلام بشرية، ضدّ الفقراء في بلدانها، وضدّ تحرر الإنسانية من الاستعمار والظلم، والاستغلال والحروب. متى يستعيد الميزان تعادله، ومتى يبدأ بالتفوق؟ أحتاج إلى عقدين أو أكثر؟ ليس ذلك واضحاً الآن. فالدورات الكبرى في التاريخ بطيئة الحركة، طويلة الزمن. والتراجع في ذروته الآن. والتقدم يستدعي المراجعة النقدية، وابتكار الصيغ الجديدة، ونمو قوى ثورية جديدة. وكل ذلك يحتاج إلى زمن. لكنّ التعادل، فالتفوق حتميان.

١٩٩١/١٢/١٩

حتى بالأحلام؟ ظواهر اللجوء إلى الرموز والتعميم والأحلام، تحتلّ كلّ الساحات: الفكرية، والأدبية، والسياسية، والاستثناء، هو الذي يصدر عن قوى مخنوقة. لكنّ هذا الاستثناء سرعان ما يتمّ التراجع عنه وطمسه، كي لا يتحول الحصار والاختناق إلى سحق. ومن التعبير بالأحلام يتحدّد حجم المأساة، مأساة العصر. ويتضاعف هذا الحجم مع لجوء التعبير إلى الغموض. ويتضاعف ثانية مع السكوت عن الرؤوس. ففي الحلم يتمّ نقد الهامشيين والسكوت عن الأساسيين. ونقد القضايا الهامشية والسكوت عن القضايا الأساسية. ففي أيّ زمن نحن؟ وعندما يجبن الكاتب عن قول الحقيقة، حتى وهو يلجأ إلى التعبير في الأحلام، فكم يكون القهر قاسياً؟ وكم يكون الزمن، زمن الأنظمة، شديد الانحطاط!! وكم يكون موقع النقيض، النقيض السياسي — الاجتماعي، شديد الهزال؟! لكن ألسنا في مرحلة التقارب بين البنى الطبقيّة السائدة، في التمايز الطبقي، وفي الاستبداد السياسي، وفي التبعية للرأسمالية العالمية؟ ألسنا في مرحلة توظيف أموال النفط لخدمة هذه البنى وسياساتها وممارساتها؟ أو ليس مفعول هذا التوظيف، أقوى من قدرة قوى النقيض على المواجهة؟ أو لم تنمرّ هذه الأموال أيضاً لتدمير قيم النقيض: خلقياً ووطنياً وقومياً وإنسانياً؟ أو لم تتجه أيضاً لتفتيت وتصفية تنظيمات النقيض السياسية والنقابية والفكرية؟ لماذا؟ لأنّ الحجم الأساسي من هذه الأموال هو بحوزة الرجعية الطبقيّة، والطبقة الجديدة المتحالفة معها. ومن مصلحتها معاً تدمير النقيض السياسي — الاجتماعي: مصالح وقيماً ووعياً وتنظيمات. وهذا ما تحقق خلال الفترة النفطية، جزئياً في أمكنة. و كلياً في أخرى. والهجوم الشرس للإمبريالية وقواها، يسهم في تسريع الانهيار والهزيمة لقوى التقدم. ويعزز مواقع النقيض.

وعلى ضوء ذلك من هو الحر؟ هل هو السجين السياسي، حتى ولو كان سجين عقود؟ أم الذين يمتطون أفضل السيارات، ويسكنون أفخر القصور، من ذيول الأنظمة، ومزوري التاريخ؟ وهل

هو السجين السياسي، أم الصامتون، أم المصفقون، حتى ولو كانوا واقعياً من خصوم الأنظمة؟ وهل هو الذي يفكر ويكتب بحرية، حتى ولو مزق كل ما يكتب، وظل مدفوناً في صدره كل ما يفكر فيه؟ أم الذي لا يستطيع أن يعبر عما يفكر فيه، حتى وهو يحلم؟ ومن هم الأحرار؟ هل هم الأحرار في نفوسهم، الكبار في مواقفهم وقيمهم؟ أم المسؤولون التابعون لقوى خارجية، الصغار أمام ذواتهم ومواطنيهم والقوى الخارجية ذاتها؟ وهل قيمة الإنسان وسعاده الداخلية، تنطلقان من عمله وقيمه وموقعه الحقيقي في نفوس الناس، أم من سياراته وقصوره وأثاثه وأمواله المودعة في الخارج؟ وفي المسار الطويل ولحظة الحقيقة، أيهما الأكثر رضى عن نفسه؟.

١٩٩١/١٢/٢٠

ما هو الأصعب في السجن الطويل؟ في الروايات والقصاص. في أدب السجون. في تقارير وشهادات لجان حقوق الإنسان. في تجارب المعتقلين. تتكامل الصورة. لكنها تبقى مفتوحة على كل جديد. فالتطور يطال الأساليب نحو الأكثر رقى، أو العكس:

إن الأمور الصعبة كثيرة جداً في السجن الطويل. وبعضها يتشابه في سجون الأسابيع والشهور، وسجون السنوات والعقود. وأكثرها مرارة، تعذيب من لا ذنب له من الأهل أو الأصدقاء أو الرفاق، لإجبار السجين السياسي على اعتراف ما، أو موقف ما. وقد يكون التعذيب نفسياً أو جسدياً. وقد يكون مرئياً أو مسجلاً. وقد يكون تمثيلاً متقناً أو واقعياً. وقد يكون خاصاً بالأطفال الصغار، أو بالكبار. وقد يكون تهديداً بممارسات بالغة الانحطاط، أو ممارسات فعلية. وفي كل هذه الحالات هو شديد المرارة. وينم عن ذروة الانحطاط الخلقي والسياسي لدى المقرر والمنفذ معاً. ولدى النظام الذي يبيع ذلك. وكما شاع هذا الأسلوب في العقدين الأخيرين!! وتزايد شيوعاً مع الاختصار الطبقي الجديد وما أفرزه من سياسات وممارسات. وهذا يثبت أن للطبقة أخلاقها، مثلما لها سياساتها وممارساتها. وهكذا يتحقق التكامل. وصيانة المصالح هي التي تعزز هذا الاتجاه. وتتناقض هذه المصالح مع الاتجاه العام للتحرر، يضاعف هذا التعزيز. إلا أن الاستخدام الأكبر لهذا الأسلوب، قد انصب على معتقلي التحالف القديم، الصراع الجديد. ففي مرحلة السبعينات حاولت أنظمة عربية عدة، توظيف قوى الدين السياسي، لمواجهة قوى مرحلة المد التقدمي. لكن قوى الدين السياسي، سرعان ما أخذت تبحث عن موقع في السلطة. فنشبت الصراع، وأكثره مسلح. ولانتزاع الاعتراف، أو للانتقام، أو لإعلان الولاء، استخدمت أساليب كثيرة. ومنها ذلك الأسلوب.

ويتساوى مع هذا الأسلوب، أسلوب آخر وإن كان أقل انحطاطاً. ويتمثل ذلك بالتعذيب، وتمديد الاعتقال، وكل طرق التضييق، لإجبار السجين السياسي على تغيير موقفه، أو إدانة التنظيم الذي

ينتمي إليه، أو تأييد النظام الذي يعتقله. وعندما يمتزج الأسلوبان معاً، يغدو الانحطاط الخلقي والوطني والإنساني خارقاً للعادة. ويضحى الاحتمال فوق طاقة البشر. وكما يشعر المعتقل بالإذلال! وكما يعمل في نفسه من الحقد! وكما يشتهي الموت الفوري! وهو يرى ويسمع ويعاني، ويستجيب؟! وكما يدفع من الثمن وهو يرفض! فقد يعذب شخصياً، أو من خلال تعذيب الذين لا ذنب لهم. وقد يمدد اعتقاله شهوراً أو سنوات وحتى عقوداً. وكل ذلك قد حصل فعلاً. وتكرر حصوله. وتعددت أنماطه. وإني لأتساءل: ما هو مدى الإحتقار الذي يشعر به ذلك النظام وهو يستجدي التأييد بمثل هذه الأساليب؟

وكما هو رخيص ذلك التأييد؟ بل كما هو مذل ومهين للنظام نفسه ولرمزه الأعلى، قبل أن يكون للسجين نفسه؟! والموازنة بين الإحتفاظ بالموقف والقناعة والصمود والتحدي سنوات وعقوداً، وبين الإحساس بالذنب تجاه الزوجة والأطفال، هي موازنة مؤلمة. ولكن التعديل يأتي من رسوخ القناعة بالخط السياسي الذي من أجله تم الاعتقال، أو بهذا الخط مطوراً. هنا يصبح الألم شاحباً. خاصة إذا كان الخط البديل مرفوضاً تماماً. وأن ثمن الخروج من المعتقل هو الالتزام بذلك الخط. ومع ذلك، فإن العامل الإنساني يظل مصدر تعذيب. إذ ما ذنب الزوجة التي تقضي جلّ عمرها دون زوج؟ وما ذنب الأطفال الذين يبقون دون أب؟ وما ذنب الآباء والأمهات، والأخوة والأخوات...؟ نعم، إن للمواقف الكبيرة أثماً. لكن الأثمان تغدو قاسية جداً عندما تتجاوز النطاق الشخصي إلى الغير. هنا يحدث التصادم الحاد بين الإلتزام بالموقف. وبين الإلتزام الخلقي والإنساني تجاه الذين يعانون من نتائج هذا الموقف. ومرة أخرى يأتي المعدل. وهو تضامن الذين يعانون، مع صاحب الموقف. فيخف الثمن. ويتضاءل القلق. وتزداد القدرة على الصمود. لكن هذا المعدل يغدو قاتلاً، عندما يكون سالباً. أي، عندما تحلّ الضغوط محلّ التضامن. هنا تختل الموازنة. فيغدو السجن جحيماً للطرفين معاً. أي للسجين وذويه. ومن هذا الجحيم يتولد التراجع والسقوط في معظم الحالات. كما يتولد تفكك الأسرة. ومع التراجع والسقوط، ينعدم الدافع لأي عمل وطني، ويحل اليأس القاتل، وتختفي الروابط مع الرفاق والأصدقاء، ويبحث عن التعويض في المال والجنس والمظهر. وقد يتم اللجوء إلى الاغتراب هرباً من موقع الإذلال، والمعارف: أعداء وأصدقاء. وفي حالات نادرة، يكون التعويض بابتكار أسلوب من أساليب الرد ضد النظام. متخذاً شكلاً من أشكال العنف. وقد تتولد أمراض نفسية وجسدية، لا قدرة للسجين على احتمالها. فيتهاوى جسمى ونفسياً، أو سياسياً. وهكذا يفقد الذات والموقف والحرية في آن واحد. والنظام هو المدان، لأنه يضع المعتقل في هذا الموضع. ثم تأتي مسؤولية الأهل، لأنهم أضعفوا قدرته على الاحتمال.

والحرمان من العمل الوطني هو مصدر ضيق إضافي. فالعمل هو تكريم وتطوير واحترام للذات، وارتفاع بمستوى الوطن. ولا قيمة لوطن يستقيل أبنائه من الإسهام في صنع وتنفيذ القرار. ولا وزن أو قيمة للإنسان المستقيل، وبمقدار ما يبعد النظام المواطنين عن هذا الإسهام، بمقدار ما يكون مداناً. وإذا كان الإسهام شكلياً وتغطية لدور آخر، فإن الإدانة تصبح مزدوجة: للنظام، وللمساهمين. وبما أن الاعتقال هو إبعاد عن الإسهام، فالنظام هو المدان. والوطن هو الذي يخسر. وفي هذه الحالة فإن المعتقل من أجل رأي وخط سياسي، يسهم في العمل الوطني إسهاماً سلبياً. فهو يفقد الوطن ثمار جهده، ويضعف النظام الذي يعتقل صاحب الرأي. وكلما ازداد عدد المعتقلين السياسيين، كلما توضح ضعف النظام. فالقوة تنطلق من قناعة الأكثرية بالنظام، لا من اكتظاظ السجون بالمعتقلين. والاكتماظ يولد الإرباك للنظام. هنا يتولد الإيجاب من السلب. فالإيجاب هو إضعاف نظام الاعتقال. والسلب هو الاعتقال نفسه. وإذا تطور الإرباك إلى الإسهام في الإسقاط، فإن الاعتقال يستعيد الطاقة الضائعة، ويثمرها في عملية الدفع إلى الإمام، أي باتجاه الحرية والتطور. وإذا كان ذلك يسمى التعويض أكبر قيمة من الحرمان. وبدون ذلك، يظل الحرمان مزدوجاً: للوطن من الجهد المجدد، ومن نفقات الاعتقال، ومقراته، وحراسه، وللإنسان من ثمار الحرية.

١٩٩٢/٢/٦

مؤتمر التصفية والطبقة: نهاية عام ١٩٩١ بدأ المؤتمر المسمى زوراً مؤتمر السلام. وأخذ الكثيرون يزيفون الحقائق والدوافع. فالمؤتمر يستهدف إقامة السلام العادل والدائم. وحضوره واجب قومي، لأنه يكشف التناقض بين "إسرائيل" والسلام. ولأنه منبر للدعاية. والاستجابة للضغوط الأمريكية يفرضها الواقع العالمي الجديد. فالهيمنة الأميركية تحررت من عامل التوازن بعد سقوط القطب المعادل. وهذا التحرر يتم تثميته الآن لسحق ما تبقى من قوى التحرر، أو لتوسيع المسافة بينها وبين أهدافها. وإذا كان هذا هو الواقع المستجد، فإن واقعاً آخر موازياً يجب ألا ينسى. وهذا الواقع هو التبلمور الطبقي الجديد. فخلال عقدين من تدفق أموال النفط، قطع هذا التبلمور مسافة واسعة على طريق الاختمار. ومصالح هذه الطبقة غدت متناقضة مع أي توتر في المنطقة. إذ إن مداخيلها لا تتراكم إلا في جو الاستقرار. وعدم التوصل إلى تسوية مع العدو، لا يؤمن فرص الاستقرار، وبالتالي فرص ازدهار الخدمات. لأنه يبقى على الصراع حياً مع العدو، ريثما تستكمل الشروط المادية للتحرير. ومصالحها إطفاء هذا الصراع. والبرهان العملي هو صمت الجبهات منذ عام ١٩٧٤. وباستثناء ما فرضته القوى الفلسطينية والوطنية اللبنانية، لم يحدث أي صراع جاد. وبما أن إطفاء الصراع هو مصلحة طبقية، فالمؤتمر يشكل مدخلاً

ضرورياً لذلك. وهو بالتالي يتلاءم مع مصالح هذه البنى، تماماً كما يتلاءم مع المصالح الإمبريالية والصهيونية.

وبالتأكيد، فإن تناقضات أساسية تقوم بين هذه المصالح. لكنها تناقضات في إطار التسوية، وليست تناقضات بين التسوية والتحرير. وبذلك يغدو التحرير من مواقع التقدم، تجسيدا للغباء أو النفاق أو الخوف. وهو الأكثر إسهاماً في تزييف الوعي. لأن التقدم هو واحد من ثمار التحرر. والتحرير هو ركن أساسي من أركان التحرر. فعندما تسهم قوى التقدم في التحرير والتنظير للسلام مع "إسرائيل" وتصويره سلاماً عادلاً، فإنها تبلغ قمة التزييف. فالسلام العادل والدائم يتناقض مع ركيذتي دولة "إسرائيل" الهجرة والاستيطان. وكشف عدوانيتها، يتعارض مع الاشتراك معها في مؤتمر. فعدوانيتها قائمة في وجودها بالذات، وفي ممارساتها. وإذا كانت مصالح البنى الطبقية السائدة تستدعي قلب الحقائق وتزييف الوعي، فإن اشتراك قوى المستقبل في القلب والتزييف، هو اشتراك في تدمير المستقبل.

تفسير زائف: أديب سوري معارض، معارضة لبقية. كان يتكلم في إذاعة وطنية لبنانية، فسر تعاضم الانكفاء نحو الذات في الأدب، بتزايد القلق والخوف والإحباط واليأس. وهذا بدوره يعود إلى الاستبداد الشرقي!؟

هنا يسهم الأديب في تزييف الوعي، من خلال تجهيل الفاعل. فالاستبداد الشرقي لا يشير إلى نظام خاص أو عام. ولا إلى مرحلة تاريخية. ولا إلى تناقض مصالح هذه الطبقة مع أي فكر حر، وتنظيم حر. إنه تعميم لا يطاق مصدر الاستبداد، ولا خصائصه، ولا مسار تعاضمه وسبب هذا التعاضم. ولا مصالح وممارسات الطبقة التي تفرضه. والتعميم المزيف هو البديل عن التشخيص الواقعي التاريخي المرئي. وهذا البديل هو بنى الاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي، والإقليمية، وعلاقات التخلف، والتبعية للرأسمالية العالمية. ومصالح هذه البنى متشابكة من موقع تابع، مع مصالح الرأسمالية العالمية. والرأسمالية المنتجة، تتحالف الآن مع الرأسمالية المستهلكة، وتعتصرها. وهذه بدورها تستحوذ على معظم الموارد الوطنية، وتوظف أكثرها خارج العملية الإنتاجية. وهذا المسار المتكامل محمي بقوة الأمن. وكل هوامش الحيلة تخدم هذه القوة. ومن هنا يأتي القلق والخوف والإحباط واليأس. فالعجز عن الفعل يولد كل ذلك.

إن هذه البنى الطبقية، المتزاوجة مع كل علاقات التخلف، هي البنى السائدة في اللحظة التاريخية عينها، لحظة العقود التي تشكل هيمنة مال النفط على القرار، وإعادة صياغة التكون السياسي والاجتماعي، صياغة اعتراضية. وهذه الصياغة تقطع طريق التطور الطبيعي، وتزييف المفاهيم والقيم وأساليب الحياة، وتقيم تنظيمات ومؤسسات تتسجم مع هذا التزييف، وتقطع أوصال كل ما

هو مضاد. إذن مفرزات عصر النفط، أدت إلى الاختمار الطبقي الجديد. وإلى التفاعل مع التعفن الطبقي القديم. وهذا التفاعل ولد مساراً جديداً يتناقض جذرياً مع كل مقومات التحرر. وهذا المسار في حقله الخاص والعام، هو الذي يجسد مصالح تلك البنى، وهو الذي يكون بالتالي ثراء وتنوع وتعاطف مصادر الاستبداد. وقيادة هذا المسار، تتمركز أساساً حيث المال. والقيادة تابعة للمراكز الرأسمالية. وبالتالي، فإن سهام النقد، وضروب النضال، يجب أن تتجه إلى هذا المسار وقواه، لا إلى مجهول اسمه الاستبداد الشرقي. وبذلك يغدو الأدب أدباً للحياة، للمجتمع، للإنسان. وإذا كان مثل هذا التزييف والتعميم، يصدران عن أدباء خارج سلطات الأنظمة، ومسحوقين في مصالحهم وقيمهم، فأى تزييف وتضليل يصدران عن أدباء السلطات، أو عن لا لون لهم؟! ألا يشير مثل هذا الاتجاه في الفكر والأدب، إلى مسؤولية الأديب والمفكر، في إطالة زمن الخوف واليأس؟.

١٩٩٢/٤/٢١

وتزييف آخر: في بيان اللجنة المركزية لإحدى جبهات التحرير الفلسطينية، دعوة إلى مصالحة عربية - عربية. وإلى تضامن بين الدول العربية. وهذه الدعوة تعكس القصور في الوعي، كما تعكس صعوبة المرحلة. فالمصالحة بين الأنظمة ليست مصالحة عربية - عربية، إنما هي مصالحة بين أنظمة: مستغلة، ومستبدة، تابعة. ولكل من هذه الخصائص نتائج. فالاستغلال ولد التمايز الطبقي المرعب، والتمايز يولد الصراع الطبقي الحاد. والاستبداد يولد الضحايا والإفقار والقطيعة مع الشعب، والتبعية تفقر الوطن، وتصادر حرية القرار. فالمصالحة على ماذا؟ وضد من؟ ليست هي بالتأكيد لتحقيق الوحدة والتحرير والتطور المستقل والديمقراطية. فمصالحتها في الموقع المضاد. وليست هي بالتأكيد ضد الإمبريالية والصهيونية. لأن المصالح متشابكة مع الامبريالية، ومن خلالها مع الصهيونية. إذن هي مصالحة ضد ضحايا الاستغلال والاستبداد والتبعية. مصالحة لتعزيز مواقع الأنظمة ضد مضامين التحرر وقواه. والدعوة لتضامن هذه الدول تخدم الهدف ذاته. لأنها تعني أن هذه الأنظمة للتحرر. ونقيضها، مضاد للتحرر. وهذه نتيجة معكوسة تماماً. وتتناقض مع ضرورات التحرر، في حقله الفلسطيني الخاص، وحقله القومي العام. كما تتناقض مع تعميم وعي التحرر، وتقوية مواقع التقدم. وإذا كان كشف التناقض بين مضامين التحرر، ومصالح وسياسات وممارسات هذه الأنظمة، شديد الكلفة، فإن تقليص الكلفة لا يكون بتزييف وعي التحرر، ودعم الوعي المضاد. كما أن الارتباط بهدف التحرير، يفترض التضامن مع قوى التحرر: بأحزابها وجبهاتها ومناضليها وسجونها. لأن كل انتصار لها، هو انتصار للتحرير. وكل انتصار لخصومها، هو انتصار للتصفية.

عينات: نحن لا نسعى لأن نجري أي مسح للمآسي التي تمت خلال أكثر من عقدين. فمذ البدء عزلنا. وزياراتنا لم تبدأ إلا بعد ثلاثة عشر شهراً من اعتقالنا. وهي مراقبة بعناية. وأحياناً مسجلة. لكن إقامتنا والتعامل معنا، هما أفضل بكثير من الآخرين. والتعاطي معنا يتم وفق تعليمات الرأس فقط، أما الآخرون الذين ينتقلون من مهجع إلى آخر، ومن سجن إلى آخر، فلديهم المجلدات. لكن بعض العينات شديدة الإيحاء وهي مع مثيلاتها تضاف إلى مصادر التراكم تراكم الحقد وإلى مصادر الخوف على الوطن. ففي السجن ذاته ظل المسلخ البشري شغلاً عقداً ونصف العقد من الزمن. وأمام المسلخ محكمة ميدانية. وإلى هذا المسلخ دخل المعتقلون بالآلاف. ومعظم هؤلاء مثلوا أمام المحكمة الميدانية. ومن هؤلاء أعدم المئات. مريض بالقلب والسكر لم يخرج إلا بعد الوفاة. شاب فدائي ورياضي أصيب بالسرطان ولم يخرج إلا ميتاً. مُسنٌّ ومريضٌ بالقلب، توفي قبل أن يصل الطبيب. مشلول كان يحمل بالبطانية ولم يفرج عنه. شخص لم يخبر عن أبيه لازال في المعتقل منذ ثلاثة عشر عاماً. وشخص هرب أخاه فحكم خمسة عشر عاماً، بينما حاول شخص آخر تهريب فتاتين إلى "إسرائيل" ومعهما كيلوان من الذهب، فحكم ست سنوات. ضابط قرأ بياناً معادياً، ولم يخبر الأمن، فبقي في السجن ثماني سنوات. وضابط آخر شرب كأس انتصار في إحدى المعارك مع إيران. لازال في المعتقل منذ ثماني سنوات. صدر عفو سياسي لم يستفد منه في سجن المزة إلا قتلة محمد عمران. ستة عمال من تونس يعملون في الخدمات، مات منهم ثلاثة. طفل دخل المعتقل وظنه أهله من قتلى سجن تدمر. وبعد اثني عشر عاماً خرج من المعتقل وقد أصبح شاباً فلم يعرفه أبوه. وعندما عرفه أصيب بنوبة قلبية. وشخص ظنه أهله قد قتل، وعندما خرج بعد اثني عشر عاماً، وجد أن زوجته قد تزوجت أخاه، من أجل أبنائه، فبان حجم المأساة. بضع عشرات ممن لا علاقة لهم بالصراع المسلح، تصادف وجودهم في سجن تدمر أبان المجزرة، فقتلوا جميعاً.. إنها مجرد عينات، تراكم الحقد. ويظل الخوف على الوطن من أن يحتل الصراع المرضي، ساحات الصراع، بدل الصراع السياسي - الطبقي. إنه خوف مشروع. نيسان/١٩٩٢/

نموذج ٦ أيار في لبنان: في ٦ أيار ١٩٩٢ حدثت انتفاضة شعبية في لبنان. كان محركها الأساسي اتحاد العمال. ففي الاتحاد تنضوي كل القوى الفاعلة سياسياً ونقابياً. وهو لا يخضع للسلطة، وإنما لقرارات مؤتمراته. والهيمنة عليه لا يمكن أن تتم إلا من خلال القوى الفاعلة فيه، وهذه القوى متفاوتة القرب أو البعد عن السلطة. والقوة التي تكون قريبة من السلطة أو جزءاً فاعلاً منها، سرعان ما تخسر رصيدها إذا وقفت ضد المطالب الشعبية. والمطالب هذه المرة،

كانت تتمثل بالحد من الغلاء والبطالة والإفقار. وبرفض الحد من الحريات العامة. ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة أن تندمج الجماهير العفوية، أو المنظمة خارج الاتحاد، بالتيار المتحرك. وفي الواقع يندر وجود الأناس غير المنظمين. فواقع لبنان بتوازناته: السياسية، والطائفية، والطبقية، يفرض هذا التنظيم.

إذن تزاوج العاملان: الجوع، والخوف على الحريات. فالرأسمال الزاحف تحت ذريعة إعادة الأعمار، كان يعتصر الاقتصاد والدخول. والثالث المهيمن في لبنان، كان شديد الضغط على السلطات اللبنانية، للحد من الحريات. تحت ذريعة لجم الفوضى الإعلامية، والسياسية، والنقابية. والرد، كان بالانتفاضة.

ففي يوم واحد سقطت الحكومة، دون أن يسقط شهيد واحد، ولدى الحكومة جيش وقوى أمن. وهي مدعومة من الثالث المهيمن، ومن قوات الردع الأربعين ألفاً. الانتفاضة غطت المدن والأرياف. وهاجمت بيوت المسؤولين عن التجويع في معاقلمهم. وأحرقت بيوت ومؤسسات بعضهم. رئيس الجمهورية ووزير الداخلية هددوا بإنزال الجيش وإعلان حالة الطوارئ، فازداد التحدي. ذيول الثالث المهيمن، سموها المحنة. ودعوا إلى المقارنة بينها وبين الاستقرار. وبالتأكيد، فإن الأهداف لم تكن واحدة. فقد تقاطعت فيها أهداف متناقضة. ورغم ذلك، تبقى الحصيلة مضيئة، وتضاف إلى إضاعات هذا الشعب، في مقاومته الأساطيل، و"إسرائيل". وقوى المستقبل سوف تستلهم منها العبرة. وهي عبرة غنية لهذه القوى، ومخيفة للنقائص. وضمن ظرف لبنان الحالي، فتحت ثغرة كبيرة في الجدار السميكة. ومع هذه النتيجة تراخت قبضة الثالث، رغم التناقضات الثانوية ضمن هذا الثالث. إنها بداية الخلل في ميزان القوى لصالح الفئات الشعبية، على حساب القوى المرتبطة بأطراف هذا الثالث. ففوة هذه الأطراف مستمدة من الوزن المالي والعسكري. وقوة تلك الفئات مستمدة من معاناة الشعب، وخبراته النضالية، وتنظيماته الحرة، وطموحاته. إنها بداية توجي بالأمل. لكن الثالث، سوف يعمل على امتصاص الآثار، وتحويلها إلى نتائج عكسية. ووسائله لذلك: المال، والقوة العسكرية، والتنظيمات الملحقة، وتفتيت واحتواء القوى السياسية والنقابية، التي قادت أو اندمجت في التحرك. والنتائج لن تكون محكومة بتطور الظروف الداخلية. وإنما باتجاه الصعود أو الهبوط، في عناصر قوة الثالث ذاته.

أيار ١٩٩٢

لحظة في عمق الزمن: كيف اجتازت الذاكرة واحداً وعشرين عاماً في ثوانٍ معدودة؟ إنها الثواني التي تحتاجها اليدكي ترتجف في غفلة من الوعي. قلما أشرب القهوة الحلوة. وفي اللحظة التي ارتشفت فيها القهوة من فنجان مهجور، عدت إلى البيت. وفي اللحظة ذاتها غابت الرقابة على

اليَد فاندلقت القهوة. غرقت في تأملٍ طويل. أحدث ذلك لأن ذكرى القهوة في البيت قد غزت اللحظة؟ أو لأنّ هذا الفنجان هو الوحيد الباقي من طاقمٍ تحطم، أحضرته لي عائلتي قبل عقد من الزمن؟ أم لأن شرب القهوة يحتاج إلى جوّ الإلفة، وليس الوحدة؟ أو لأن الوحدة هي في مكانٍ كئيب وجوٍ كئيب؟ وكيف اندمجت كل هذه الأسباب في لحظة واحدة؟ أيعني ذلك أنّ الهمّ العام الطاعى، قد أخلى مكانه في تلك اللحظة للهم الخاص؟ أم أنّهما تفاعلا معاً ليغتني كل منهما بالآخر؟ هذا هو الإنسان بكل أبعاده.

تمزّق: ولداي كانا طفلين عندما اعتقلت. وهما الآن في نهايات المرحلة الجامعية. إذن، فهما لا يعرفانني إلّا في السجن. وزيارات السجن لا توفّر فرص التعرف. رغم أنّ زيارتنا هي الأفضل: مكاناً وزماناً ومعاملة. فنحن نجلس مع أهلنا مدة ساعة في غرفة واحدة. ومع أنّي حريصٌ على توضيح نفسي: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. قناعاتٍ سياسية. ورؤية للحياة. وفهماً للكون والطبيعة. هماً خاصاً وهماً عاماً. ومع إيداء المبالغة في إظهار الحب والعواطف. فإن ذلك كلّ لا يغني عن التعايش. والتعايش يحتاج إلى الهواء الطلق.

وهذا غير متوفر دون تنازل، والتنازل هو الاندماج في الخط الآخر، أو تأييده. والمواقع مفتوحة من الوزارة إلى القيادة. ولداي لا يريدان أن أتقدم بأي تنازل. ولا يريدان أن يتقدم أيّ منا بمثل هذا التنازل وموقفهما هذا تماماً كموقف زوجتي وأخي وكافة أفراد أسرتي، هو مصدر غبطة لي. فهو يريحني نفسياً، ويساعدني على التحمّل. فيغدو السجن أسهل. لكنّ ولديّ في ذات الوقت خائفان، فالأمراض قد غزتنا. وأكثرنا قد بلغ الستين من العمر أو تجاوزها. ورغم أنّ صحتي متماسكة، ولا يوجد أيّ مرض مقلق، إلّا أنّ الزمن بحدّ ذاته هو المقلق. فالسجون القصيرة والطويلة، مع ستين عاماً من العمر، لا يشيعان الاطمئنان. وبين الخوف من المجهول دون العيش معاً ولو لسنواتٍ محدودة، وبين الرغبة في عدم التنازل، يتفجّر الصراع، وهو صراعٌ نفسيّ مضنٍ. فما أروع من نظام عصري!! وكم هي النظم الشبيهة والحالات الشبيهة؟!!

كان هذا الصراع الداخلي واضحاً. لكنه بلغ الذروة بعد أن أنهيت العام الواحد والعشرين. فأوضحت أنّ صحتي ممتازة ولا خوف عليّ. فأنا لم أفقد في السجن إلّا عشرين سنّاً. وثلاث درجاتٍ من البصر. وقرابة نصف السمع. والقرحة والالتهاب قد سئما السجن فرحلاً. والإرهاق في القلب، فقد نفسه. وشتاء العام الواحد والعشرين أجريت أقسى التجارب. إذ مارست كلّ التمارين الرياضية في ظل هيجان العاصفة الثلجية، وكأني في خميّة ربيعية، رغم أنّي لا أرثدي إلّا ثياب الرياضة القصيرة. فمن يستطيع ذلك من رؤساء الخمسة بالمائة؟ لقد حمل التوضيح بعض العزاء، لكن الصراع لم ينته.

ما أعظمك يا رمضان: غفا المراقب فهو صائم. وهو مهذبٌ وخجول، لذلك جلس على كرسيّ بعيدة. ومدة الزيارة استنفذتها كلّها في معرفة تفاصيل التفاصيل. فالشارع عام ١٩٨٠ كان يضجّ بالحركة: صراع كسر العظم بين الاتجاه الديني والنظام. وصراعٌ سياسيٌّ سلمي بين النظام والقوى الوطنية - الديموقراطية - التقدمية. وبينما كان الصراع الأول شديد الكلفة على الجانبين: تدميراً وتفجيراً واغتيالاتٍ وتصفيات. فقد كان الثاني باهض التكاليف على القوى التي لا تستخدم إلاّ سلاح المنشور والجريدة السرية والملصقات، وفي بعض الحالات، الإضراب. محصّلة الصراع الأول كانت مضادة لمصلحة الوطن: إنساناً، واقتصاداً، ووحدة وطنية. وإحلال الطائفي محلّ السياسي - الطبقي. ومحصّلة الصراع الثاني، كانت ارتقاءً بالأساليب والقوى والأهداف والمضامين. وبالتالي هي تطوير للعمل السياسي والنقابي والفكري. وفي هذا التطوير تكمن مصلحة الوطن.

إذن، غفا المراقب، واغتنمت الفرصة. فالرقابة عادة تلتقط الهمسات والحركات، وفي فترات الأزمات، تترافق الرقابة مع التسجيل. لكنّ فرحة الفرصة مازجتها الغصة. فمع أخي في الزيارة كان ابني البالغ من العمر اثنتي عشر عاماً. وقد أتيا من القرية فجراً. لكن التفاصيل استغرقتني. وعندما التفت إلى ابني لأعيش معه أحاسيسه وأحلامه، لأداعبه وأمازحه، لأبثّ في نفسه بعض الأمل، لأروي له نكتة، وأنشر جوّ المرح، كانت الساعة قد انتهت. ومعها انتهى الأمل الذي يلغي تعب يومٍ كامل من السفر، ذهاباً وإياباً. وينتهي تعب التنقل مع أغراض الزيارة، من باصٍ إلى باص. ومن كراجٍ إلى كراج. كان اللوم والعتاب صامتين في عينيه. إنها ضريبة المعرفة. وضريبة النظام الذي ضاعف كلّ أساليب القهر والاستغلال والحرمان، مئات المرات. فالاحترار الذي يحتاج إلى أيام وأسابيع، أضحي عقوداً. والأجواء المفتوحة أمام المعتقل السياسي تحولت إلى إحصاء للأنفاس. لقد خلق عقد النفط تشوّهاً طبقياً في كل الأقطار التي غذاها مال النفط. ولهذا التشوّه أخلاقه مثلما له سياساته ومصالحه وممارساته. أفلا يتذوّق نصف الشعب العربي مرارات الثمار التي ينتجها هذا التشوّه؟

أيار ١٩٩٢

المناسبة والذكرى: عشرات من الطلبة جيء بهم إلى مهاجع السجن. وقد مرّ على اعتقالهم حتى الآن قرابة العامين. وهم دون زيارات، ودراهم، ولباس، وكتب. ومسألة الدراهم واللباس والكتب، تحلّ جزئياً من خلال التعاون بين السجناء السياسيين دون أيّ اعتبارٍ للهوية. أمّا الحرمان من الزيارات فهو الذي يدمرّ الأعصاب، أعصاب الأهل، وأعصاب السجنين معاً. فالتصورات السوداء، والتوقعات المشؤومة، والأوهام الخائفة، هي التي تحتلّ ساحات الشعور. وذنب هؤلاء

كبير. كبير. فقد كتبوا على جدران مخيماتهم أبان حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١: تسقط أميركا. ومئات غيرهم وضعوا في المعتقلات، لأنهم قرروا الاحتجاج ضدّ قوة عربية إلى جانب القوات الأميركية. وذلك رغم أنهم ضد احتلال الكويت من قبل نظام بغداد. لأنّ الوعي الجديد، بأنّ طريق الوحدة هو طريق ديموقراطي، أخذ يترسخ.

ومن جديد ألحّ عليّ سؤال يتكرر: لو ظلّ خطّ تصنيف التناقضات السابق يتنامى: قوة وتجزراً. وحدة حزب وموقف. ردماً للثغرة الديمقراطية وتحويلها إلى قوة دفع. تعميقاً للثقة ضمن نيار التحرر والتقدم والتطور، وتوحيداً لقواه. هل كان بالإمكان استمرار السير في اتجاه التحرر ذاته؟ وتطوير وتعميق هذا الاتجاه؟ ومدّه بقوة الإغراء والتحالف إلى الجوار وأعماق الجوار؟ وهل كان يستطيع الصمود والتقدم رغم الظروف المستجدة؟ ظروف هيمنة الرجعية الطبقية على القرار، لا متلاكها معظم المال النفطي؟ ولإلهائها العراق وإيران في حرب مدمّرة؟ والجزائر في حرب الصحراء؟ ورغم الركود الاقتصادي وتراجع الدور السياسي للمعسكر الاشتراكي، مقابل تقدم الدور الأميركي؟ ولو تحقق الصمود والتقدم، هل كان يحصل ما حصل؟ مآسي تلّ الزعتر وصبرا وشاتيلا؟ ضرب المقاومة في الأردن؟ استجارية الحركة الوطنية الأردنية من الرضاء بالنار؟ سحق واحتواء الحركة الوطنية اللبنانية؟ تخنّز الوطنيّين - الديمقراطيّين - التقدميين في السجون؟ الحرب الطائفية المدمّرة للوطن والإنسان؟ عشرات الآلاف من الضحايا البريئة نتيجة هذه الحرب؟ الآثار المرعبة لهذه الحرب بعد عقود؟ وهل كان مسار التسوية ينتصر؟ وهل كان مستوى دخل المواطن قد تدنى عشرات المرات؟ وهل كان الإنفاق قد تغلّب على الإنتاج؟ وهل كان الفساد الإداري والمالي والخلقي، قد أصبح هو القاعدة؟ وهل كان قد حصل هذا التمايز الطبقي الحاد؟ وهل كان ثلثا المواطنين قد أصبحوا حول خط الفقر أو دونه؟ وهل كان الإرث الخلقي والنضالي قد انهزم، ليحتلّ مكانه الانتهاز والتلوّث؟..

أسئلة كثيرة وشبيهة تضجّ في داخلي. فأعود إلى الأسئلة التي تحمل بذاتها الأجوبة: بأيّ اتجاه كانت ستجري التحولات ضمن الفئات الطبقية السائدة؟ أبا تجاه ردم مسارب التمايز أو توسيعها؟ أبا تجاه تغليب الإنفاق المنتج على الإنفاق الاستهلاكي والمظهري والدعائي، أم العكس؟ أبتطوير قوى الإنتاج، أم أدوات النظام؟ وبأي اتجاه يتم التأثير والتأثير بمفرزات عصر النفط؟ أبا تجاه استثمارها لتطوير وتعميق وتجزير كلّ ركنٍ من أركان التحرر، أم لبناء طبقة جديدة مستغلة مستبدة تابعة، تندمج ضمن المسار الهابط الذي ساد في هذه المرحلة؟ ولأية دوافع ستكون الغلبة في الصراع الضمني، في كلّ ذاتٍ من ذوات القادة؟ وفي أيّ مناخ سيجري هذا الصراع؟ وتحت أيّ مجهر للنقد؟ وفي أيّ من مستوى الوعي؟ ومن نضوج التنظيم الحر؟ والفكر الحر؟ وفي ظلّ

أية ظروف محلية وقومية وعالمية سوف يدور الصراع بين الاتجاهات والدوافع؟ وتظلّ الأسئلة مفتوحة، لأنّ تطوّر الوقائع أجاب على مسار آخر. وتبقى قيمة هذه الأسئلة كافة في إجابتها على افتراضات أخرى، لمسارٍ نقيض. علّ بعض دروس هذا المسار تنفع المستقبل. أيار ١٩٩٢ ما أكثر نماذج التزييف!!: مقابلتان مع إذاعة وطنية لبنانية، أضاءتا بعض الرؤى والزوايا المعتمة، وكشفتا بعض التناقضات. لكن الإضاءة والكشف ظلاً محدودين، لأنهما محاصران بالمكان والزمان والهوية. المقابلة الأولى كانت مع أديب شاعر. والثانية مع مشرفٍ على برامج تلفزيونية. قيل للأديب: عندما تكتبون لوسائل إعلام النظام، أفلا تخدمونه أكثر من خدمتكم للجماهير؟ أجاب: إنه سؤال حق يراد به باطل: فكيف نتصل بقرائنا ومستمعينا إذا لم نستخدم هذه الوسائل؟ وكان الرد: إنّ النظام يسمح بما يخدمه هو لا بما يخدم الوعي النقيض. وقيل للمشرف: ألا تلاحظ أنّ البرامج ليس لها لون أو طعم أو رائحة؟ أجاب: إنّ الإنتاج يستهدف الوصول إلى كافة الأقطار العربية. وأنظمة هذه الأقطار مختلفة. والبث ملك الدولة. والدولة حرّة بملكها. وكان الرد: أليست هذه الملكية هي أصلاً من أموال الشعب؟ فكيف لا تستفيد قطاعات الشعب ذات الرؤى النقيضة من هذه الملكية؟ ثمّ ينحطّ تبرير المشرف أكثر فيقول: في القطر الذي أنتمي إليه، والأقطار الشبيهة، لا نعاني من غياب الحرية في التعبير. فالقضايا التي نتجنبها هي القضايا التي تثير الناس كالجنس والدين. وفوراً قفزت إلى ذهني الأسئلة: هل تستطيع مثلاً أن تصور وتبثّ مسلسلات عن السجون السياسية في النظام الذي تخدمه والأنظمة الشبيهة؟ عن الإعدامات والمحاكمات؟ عن التعذيب؟ عن تطور أعداد المعتقلين؟ عن تطور فترات الاعتقال وشكل التعامل؟ هل تستطيع أن تبثّ آراء المعارضة تجاه احتفالات الميلاد والجلوس؟ وتجاه الاستفتاءات؟ هل تتمكن من رصد مسار التطور الطبقي الجديد، ومصادر هذا التطور؟ هل تستطيع أن تخترق الخطوط الحمراء، فتلجأ إلى التشخيص بدل التعميم؟ وإلى بثّ الحقائق الواقعية المتعلقة بالنظام الذي تنتمي إليه، بدل الهروب إلى الأنظمة التي تخاصم هذا النظام؟ وعندما تتحول الخصومة إلى صداقة أو اتحاد أو اتفاق، هل تستطيع أن تبقى على موقفك من تلك الأنظمة؟ وهل تتمكن من بثّ ما يتناقض مع توجيهات النظام في القضايا الكبرى؟ مثلاً: مسار التسوية؟ حرب الخليج؟ الحرب الأهلية اللبنانية؟ صراع قوى الدين السياسي مع أكثر من نظام؟ ودور الأنظمة نفسها في نمو تلك القوى؟ تطور الموقف من أميركا؟ ومع نهايات هذه الأسئلة أنهى عامي الواحد والعشرين. أو لم أسجل على الورق، ما لا يستطيع أن يقوله إلاّ الأحرار في نفوسهم؟ فمن الذي عليه أن يتألم؟ أم أنّ ما لجرح بميتٍ يلام؟. حزيران ١٩٩٢.

وأنتم ماذا تفعلون؟ مسؤول عربي قال: الضفة والقطاع أرض فلسطينية. والجولان أرض سورية. وجنوبي لبنان أرض لبنانية. والمقاومون في الضفة والقطاع ولبنان يكيلون الضربات يومياً للعدو كي يرحل. حسناً. وأنتم ماذا تفعلون؟ لماذا صممت الجبهات منذ اتفاقيات الفصل؟ وماذا تفعل الجيوش في أعماق هذه الجبهات؟ وفي أعماق الأعماق؟ ومن ينتظر من؟ ألم يصبح لدى هذه الجيوش من الجنود والدبابات والطائرات والصواريخ، عشرات الأضعاف مما كان لدى دول الطوق بعد الـ ١٩٦٧؟ وهل تطورت القوات الصهيونية إلى هذا المستوى؟ ولماذا فتحت الجبهات مباشرة بعد الـ ٦٧: حروب استنزاف، وصدامات عسكرية شبه يومية، وهجمات وكمان فدايية، ولم تفتح منذ ١٩٧٤ حتى الآن؟ أم أنّ مهام هذه الجيوش تحول إلى مهام الأمن الداخلي؟ وأمن مسار التسوية؟ وهل تريدون استثمار دماء وبطولات وتضحيات المقاتلين في فلسطين ولبنان، من أجل تحسين المواقع في التسوية؟ وماذا عن فلسطين ١٩٤٨؟ أليست هي أرضاً عربية؟ فلماذا لم تذكر؟ لأنّ ذلك يسيء إلى مسار التصفية، الذي أصبح مساراً جماعياً مع نهاية الثمانينات؟

ولكن رويداً. لماذا لا تعترفون بأن مصالح طبقة الـ ٥% تتعارض مع أيّ تسخين عسكري؟ أو ليست هذه الطبقة هي السائدة الآن؟ ولكن لماذا لا يقاتل الشعب في الجوار عبر الحدود، كما يقاتل الشعب في لبنان وفلسطين؟ أليس لأنّ الشعب هناك حر، وفي الجوار مقيد؟ وهل يستطيع شعب مقيد أن يقاتل؟ وهكذا فالجبهات مقلّة. والجيوش لأمن الأنظمة وأمن التسوية. والشعب مقيد. والاستثمار مستمر إلّا؟ إلى أن تقدّم عروض وصفقات. فيسحب سلاح المقاومة الوطنية في لبنان. وتطوّق الانتفاضة في فلسطين. وتبقى المقاومة الإسلامية المدعومة والمحمية من إيران. إلى متى؟ إلى أن تصبح الظروف ملائمة لعقد صفقة أميركية - إيرانية. أو إلى أن ينسحب العدو من الجنوب. ففي أيّ وقت سيتمّ ذلك؟ وهل يمكن للمسار الهابط: قومياً وعالمياً أن ينتج واقعاً مغايراً؟ أم أن المسار الهابط سوف يتعدل تمهيداً لمسار آخر صاعد؟ وإذا ذلك ألا تتبدل كل الوقائع باتجاه مناقض لما جرى ويجري منذ عقدين من الزمن؟. حزيران ١٩٩٢

الزمن يسأل: قيل لي في الزيارة: إنّ الجيل الذي يقلّ عمره عن الثلاثين لا يعرفكم. والجيل الأكبر لا يعرف كيف تطوّرت مواقفكم من القضايا الحارّة. فأنتم لا تستطيعون أن توضحوا خطكم ومواقفكم كتابةً. لأنّ ذلك ممنوع. ولا تستطيعون ذلك شفويّاً. لأنكم معزولون عن العالم، إلّا من خلال زيارات الأهل، ومعرفة الموقف من خلال الأهل لا يصل إلّا إلى عددٍ محدود. قد يكون لكم رفاق في الخارج، يوضّحون الخط. لكن سجن العقود يفعل فعله، فكثير من القناعات والممارسات السابقة تتبدّل: تقدماً أو تراجعاً. وكثير من الوقائع المستجدة، تفرض قناعات جديدة.

تضاعفت وطأة الاعتقال. فنحن لم نحرّم فقط من الحرية والأهل والأصدقاء والعمل الوطني. وإنما فقدنا التواصل مع الجيل الذي عايشناه: انسجاماً أو صراعاً. وفقدنا التفاعل مع الجيل اللاحق: تأثراً بآماله وأحلامه، وتأثيراً فيه. ورأينا مهما كثفناه في الزيارات لن يتجاوز الأحاد. ونحن لم نتطوّر باتجاه واحد، وإنما باتجاهات متطابقة في نقاط، ومتغايرة أو متناقضة في نقاط أخرى. وهذه النتائج طبيعية جداً.

بعد أن غرقت في التأمل، وصارعت ضدّ اليأس. قلت: لقد تطوّرت إلى الأمام: فالفصل بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، هو فصل تعسفي. لذلك فإنني الآن مع الحريات السياسية: أحزاباً ونقابات وجمعيات وفكرأ وصحافة.. وضدّ الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ أينما وجدت. وأنقد نفسي والقيادة التي كنت عضواً فيها على أية ممارسة تتناقض مع هذا الاتجاه. ولقد تجذّر موقفني المضاد لأيّ شكل من أشكال الاعتراف بالعدو الصهيوني والتعايش معه. والتجذّر نفسه طال التمايز الطبقي، والتبعية، وعلاقات التخلف، والإقليمية، هذا هو رأيي المعلن. وآمل أن ينقل لكل مهتم. خفّ بعض العبء. وانتفض الأمل بوجه اليأس. فالاعتقال ليس نهاية الحياة. ولا بدّ من النور يوماً. وقد أتمكّن من التوضيح، والإسهام في تكوين وعي جديد.

التزييف الذي لا تستطيع ردّه، كم هو مؤلم! تبرير الانتهاز يرافق كلّ تبدل سياسي. هذا قانون عام. فدون التبرير يصعب الدوران من النقيض إلى النقيض. لكن التبرير عندما يفتقر إلى الخلق، يهوي بصاحبه إلى درجة الانحطاط، إلى مادون احترام الذات، واحترام المعنيين بالاعتناق. ففي كلّ صراع سياسي خطوط. والاندماج في أيّ منها، يعكس الوعي والقناعة والمصالح. وتطوير الموقع: تقدماً أو تراجعاً هو وليد هذا الانعكاس. وهذا أمر طبيعي ومشروع، خصوصاً إذا كانت المصالح هي مصالح بنية ومنتمٍ إلى هذه البنية. لكنّ هذا التطوير يصبح مزيئاً عندما يكون التبرير معكوساً. وقد تجلّى في هذا المجال بعثي قديم ومناضل، تحول إلى قيادة تنظيم ناصري. وشارك في الوزارة منذ منصف الستينات. حيث قال: "إننا سلمنا السلطة هرباً من المعركة" فمن الذي رفض القرار ٢٤٢ ومشروع زوجرز؟ ومن الذي فتح الجبهة أمام العمل العسكري والفدائي بعد الـ٦٧ مباشرة؟ ومن الذي أدخل الجيش إلى الأردن لحماية المقاومة من السجن عام ١٩٧٠؟ ومن الذي قدّم الدعم للمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠؟ أليس ذلك جزءاً من خطّ عام متكامل؟ أولاً يعكس هذا الخط رؤيتنا للمواجهة وساحاتها؟ أو لم يتغير هذا الخط وتلك الرؤية من النقيض إلى النقيض؟ وناقد أدبي يدلّل على حسّه الحضاري بقلب الوقائع في حادثة مؤرخة. فسامي الجندي كان سفيراً لسورية في باريس. وكتب كتاباً اسمه عرب ويهود. وهو في السلك الدبلوماسي. وقدّم له الملك حسين ونحن على قطيعة سياسية معه. لذلك حوسب.

لكن الناقد الأدبي يقول: إننا أقلناه واعتقلناه، لأنه ذكر في كتابه، أنه أحب في صباح فتاة يهودية وكاد أن يتزوجها. فأى احترام للذات لدى أديب وناقد عندما يلجأ إلى مثل هذا التزوير؟! وإلرضاء أي نظام، وأية جهة يفعل ذلك؟!.

وتناقض القيايين في جبهة السلطة، تناقض مضحك. ويحтар الإنسان بين أن يرثي لهم ويتألم، أو أن يضحك ويسخر. فتقارير لجان حقوق الإنسان المعلنة، ومعلومات ومشاهدات السجناء المتقلين من سجن إلى سجن، والأخبار المستقاة من زيارات الأهل، والصحف الأجنبية، وأحداث الصراع السلمي والمسلح، كلها تشير إلى وجود عشرات الآلاف في السجون، وإلى أعداد مماثلة من ضحايا الإعدام والتفجير والاعتقال والتدمير. ومع ذلك يشيدون بالديموقراطية الفريدة. يتذمرون من سيادة الأحكام العرفية وقانون الطوارئ، ويشيدون. ويشكون بأنهم مسؤولون دون مسؤولية، ويشيدون. يصفون الاقتصاد في تقارير لجانهم المركزية بأنه: رأسمالي — طفيلي — تابع — يتموّل بالعجز والقروض والمساعدات. ويبررون؟! ثم يستغربون: كيف فقدت هذه الأحزاب تاريخها ونضالها ومناضليها؟ لماذا هي في تراجع مستمر: عدداً، ونوعاً، ووزناً، ودوراً؟ لماذا بقي حزبيون دون أن يبقى حزب إلا في الشكل؟ لماذا اليأس والإحباط، التذمر والانطواء على الذات في القواعد، والتتظير والتبرير والإشادة في الأعلى؟! وهل يعود ذلك إلى تحولهم إلى جزء من الطبقة الجديدة؟ وهل هم فعلاً في صلب هذه الطبقة أم في هوامشها؟

عينات: في ١٩٩٢/١٢/١ صدر قرار في سوريا بالعفو عن عدد ممن ارتكبوا أعمالاً ضد أمن الدولة. وقد شمل العفو حسب البيان الرسمي ٥٤٤ شخصاً. ومن خلال النوعيات المفرج عنها في السجن الذي نقيم فيه تتبين الممارسات والمفارقات: فمنهم من هو محكوم بالبراءة، من قبل محاكم ميدانية، ومع ذلك قضى بالمعتقل أكثر من ١٤ عاماً. ومنهم من هو بالسجن منذ عشر سنوات دون محاكمة. ومنهم من انتهى حكمه منذ ستة أعوام، ومع ذلك لم يفرج عنه، وبعضهم حوكم وحكم وخرج من المعتقل دون أن يعرف مدة حكمه. وفي قضايا مشابهة، أو في قضية واحدة، حوكم بعضهم وحكم، ولم يخرج من المعتقل، ولا يعرف مدة حكمه. وبالمقابل هناك من انتهت أحكامهم فتقدموا بطلبات إخلاء سبيل، وبدل الإقراج عنهم مددت أحكامهم مع حيلة تعذيب إضافية. وفي حالات مماثلة سمح لهم بالزيارات بدل الإقراج.

وإذا كانت هذه العينات في لائحة واحدة وسجن واحد، فكم هي كثيرة الممارسات والمفارقات التي تصدم أي منطق؟ وكيف يمكن الدفاع عن الديمقراطية الفريدة؟ نعم. هناك نصف العالم تقريباً يتبنى مفهوم الحزب الواحد أو القائد، ومفهوم الديمقراطية الشعبية. وقد سقطت كل هذه التجارب. ولم يبق منها إلا ما هو كالغاز المضغوط. ومع ذلك ففي أية ديموقراطية شعبية يتم مثل

هذا التصرف الكيفي التعسفي؟ وإن وجد، فهل له علاقة بالديموقراطية الشعبية؟ الديموقراطية الشعبية اجتهدا وابتكار سقطا في المركز والأطراف. لكن هذه الديموقراطية تحكمها قوانين ومنطق ورقابة ورأي عام، وليست طليقة من أي قيد. وليست خاضعة للأمزجة. للحقد. للابتزاز. وفي الأردن: فرضت ظروف التطور هوامش واسعة من الديموقراطية. ورخص لكل الأحزاب التي تقدمت بطلبات مهما كان اتجاهها، من الماركسية إلى القومية إلى الدينية. ورغم الأهمية المرحلية الفائقة لهذه الهوامش، فالممارسة هي التي تكشف بعض الزيغ المضمر في ديموقراطية تتراوح بين المنح والانتزاع، فالرقابة على المطبوعات الداخلة إلى الأردن هي من الصنف الأكثر سوءاً في الوطن العربي، والقضاء خاضع لأمن النظام: مثلاً حكم على نائبين بالأشغال الشاقة المؤبدة بتهمة التآمر على أمن الدولة. وبعد أن خرج الشاهد الرئيسي من قبضة النظام وغادر القطر، تبين أن الشهادة مفروضة من قبل أجهزة النظام، وبترتيب محكم مع رئيس المحكمة. وبعد إعلان الفضيحة، عفا الملك عنهما في عداد سجناء آخرين. وقانون المطبوعات تضمن بنداً صريحاً يمنع الصحافة من نشر كل ما من شأنه الإساءة إلى علاقات الأردن العربية والدولية، وكل ما يمس الزعماء والرؤساء العرب. وبما أن كل رئيس أو زعيم هو النظام واقعياً. وبما أن النظام هو البلد والوطن، في هذه المرحلة، فإن القانون إذن يمنع المس بأي نظام. وبما أن النظام في المرحلة نفسها هو نظام التمايز الطبقي، والاستبداد السياسي، والتبعية للرأسمالية، وتصفية القضية الفلسطينية، وتعميم الوعي المزيف، فإن القانون إذن يمنع الإسهام في تكوين الوعي البديل من خلال تعرية خصائص هذا النظام. وعلى ضوء ذلك ما هي حدود التغيير التي يمكن بلوغها في ظل هذا القانون؟ وإلى أي مدى تسهم هذه الهوامش في صنع البديل: محلياً وقومياً؟! لا شك أن الممارسة بذاتها تقود إلى تخطي الحدود المرسومة. وإذ ذاك تفتح أفقاً جديداً أو تصطدم. وفي الحالتين فائدة لالتقاط الأنفاس أولاً، ولإغناء الوعي والتنظيم ثانياً. والفترة التي تدوم فيها هذه الفرصة، مقترنة باتجاه التطور محلياً وقومياً وعالمياً. وفي هذا الاتجاه لا فعل للأحزاب المحلية إلا بمقدار نموّ قواها الذاتية، ووزن الفئات الطبقيّة والمهنية التي تعبّر عنها. وهذا المقدار عرضة للتقدم والتراجع حسب. اتجاه التطور القومي والعالمي من جهة. وحسب وزن ودور تلك الفئات من جهة أخرى. والاتفاق الأقرب إلى المعاهدة بين وفدي النظام والعدو في واشنطن، يسمى اتفاقاً على جدول الأعمال. فأَي تزوير هذا؟ وأي استهتار بالمؤسسات التمثيلية؟! وفي السودان قال رأس النظام حول الديموقراطية: "وَهَلْ مِنْعُنَا أَحَدًا مِنَ التَّعَاوُنِ مَعَنَا؟!" فيا لها من ديموقراطية!! وفي المغرب قال الملك: "إنّ الإسلام لا يبيح الملكية الدستورية. وملكيته مستمدة من الإسلام". وفي لبنان. البلد الأكثر ديموقراطية في الوطن العربي. ينص القانون الذي أقرّه مجلس الوزراء

على عدم الإساءة لعلاقات لبنان العربية والدولية. أي لعلاقات نظام لبنان مع الأنظمة العربية والدولية. لكنّ هذا القانون مزق بقوة الفعل الحر. فالأحزاب اللبنانية المؤثرة، قادرة على الاحتفاظ بهامش من الحرية في القضايا الكبرى، مهما كان الضغط الخارجي قوياً. ولذلك فإنّ مثل هذا القيد غير قابل للتطبيق. ويبقى القيد الأهم هو الذي تفرضه قوات الردع فيما يخص نظامها والأنظمة الحليفة. وهذا القيد هو في غاية التأثير نظراً لدوره السياسي والأمني والعسكري في لبنان. إذن. فحتى في لبنان، تقلص هوامش الديمقراطية. أفلا يدل ذلك على حساسية الطبقة الجديدة السائدة الآن في الوطن العربي، من أية ممارسة فعلية للديموقراطية؟.

وفي السعودية تمّ تشكيل لجنة للدفاع عن الحقوق الشرعية. والحقوق المعنية هي التي يبيحها فهم متطور للإسلام. وأعضاء هذه اللجنة والمساعدون لهم، هم على العموم خارج أي إطار سياسي علماني. ومع ذلك، فقد تمّ اعتقالهم. إذن حتى الذين ينطلقون من فهم ديني متطور للإسلام، ولو بالحدود الدنيا لهذا التطور، سرعان ما يصطدمون بالفهم الديني المغلق، وبمصالح أنظمة الاستغلال والاستبداد والتبعية، في وقت واحد. فيغدوا لخصم مزدوجاً. والحصار شديد الإحكام فأبي هوامش مفتوحة الآفاق يمكن أن تتحقق دون إزاحة هذه الأنظمة من مواقع التقرير؟. إنّ اللجنة لم تطالب إلا أن تكون الممارسة الفعلية للحقوق والواجبات متوافقة مع الشريعة الإسلامية؟ أي أن تحترم السلطة حقوق الإنسان التي تمنحها إياها الشريعة. وأن تلتزم السلطة بما تملّيه الشريعة في ممارستها. ومع ذلك تعتقل هذه اللجنة، ويمنع نشاطها. والسلطة وهيئة العلماء هما اللتان تقرران ذلك. والذريعة : أن الشريعة مطبقة ومحترمة. إذن فلا لزوم لهذه اللجنة. حسناً. فإذا كان لا لزوم لهذه اللجنة، والشريعة مطبقة، فلماذا الخوف؟. في هذه الحالة فإن اللجنة ستبقى معزولة ومحدودة؟ ولا تحدث أي تأثير. الجواب واضح: وهو أن حقوق الإنسان الشرعية غير محترمة ومنتهكة. وبالتالي فإن طرح اللجنة ونشاطها سوف يعبران عن ضرورة . وسوف يلتف حولها كلّ المحرومين من حقوقهم الشرعية التي تنصّ عليها الشريعة نفسها. وهذا الالتفاف سيشكل عامل إرباك إضافي، يضاف إلى عوامل أخرى، منبثقة عن ضرورات أخرى، فيزداد حجم الإرباك، وتتنامى وتتلاقى القوى المغبونة من فقدان العدل والحرية والدور في القرار الوطني. ومن هيمنة القوى الخارجية على الأمن والاقتصاد والسياسة، وبالتالي على الوطن. وعن هذا التنامي والتلاقي يحدث تراكم جديد وتحول جديد، مضاد لتلك الممارسات. ولذلك يجب أن يوقف هذا المسار مهما تعرّضت هيئات الجلالات للنقد والتجريح. لكنّ المسار الذي تقتضيه الضرورة لابدّ له إلا أن يوجد المسارب التي ينفذ منها. وهذه المسارب تضيق أو تتسع تبعاً لوزن القوى المتصارعة، والظروف التي يجري في ظلّها الصراع. وفي وضع الخليج فإن الظرف

الدولي هو الأكثر فعلاً. وآفاق التطور في أبعادها الثلاثة: المحلية والقومية والعالمية، هي تقدم وتراجع.

وفي العراق، وبعد سيطرة قوى المعارضة على الشمال، تم وضع اليد على وثائق أمنية. ثم صوّرت ونشرت في كراس في شباط ١٩٩٣. وهذا الكراس يحتوي على عيّات من تعامل السلطة مع خصومها، لا يكاد يصدقها العقل. فبين ١٩٧٨ و ١٩٨١ سجلت منظمة العفو الدولية أسماء ٥٢٠ شخصاً تمّ إعدامهم لأسباب سياسية. وخلال تسعة أشهر من ١٩٨٩/١ - ١٩٨٩/٨ تمّ إعدام ٨٧ شخصاً، وقد ورد ذلك في كتاب بتوقيع مدير أمن محافظة السليمانية، لأنهم خصوم الحزب القائد. وفي أوامر أخرى مصوّرة، توّعت لمسؤولي الأمن بتصفية هذا الخصم. وتصفية ذاك مع أسرته. وتصفية آخر مع نسله حتى الدرجة الأولى. وتصفية آخرين حتى الدرجة الثانية، وأحياناً حتى الثالثة. وفي مرسوم موقع من رأس النظام بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٤ تزداد رواتب ومخصصات أصدقاء الرئيس القائد صدام حسين رئيس الجمهورية.. بنسبة ١٠٠% للبعض و ١٥٠% للبعض الآخر، فهل ثمة تفسير لمثل هذه الممارسات إلاّ بالعودة لأخلاق عصر الانحطاط؟ أو بالتطابق بين أخلاق الطبقة الجديدة وأخلاق عصر الانحطاط؟

ومفاوضات مدريد - واشنطن المستمرة حتى الآن - حزيران ١٩٩٣ ومنذ ٣٠ تشرين أول ١٩٩١ تصوّر وكأنها إجبار للعدو على التفاوض، وتمسك بالحق القومي، طالما أنها تتمسك بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨؟ والفارق الوطني والقومي بين موقفين، هو رفض المفاوضات المتعددة إلاّ بعد إحراز تقدم في المفاوضات الثنائية، أو القبول بهذه المفاوضات. إذن فليس الفارق هو بين القبول بالمفاوضات ورفضها. بين الإبقاء على الصراع حيّاً مع العدو ريثما تستكمل الشروط المادية للتحرير، وبين التفاوض والصلح والاعتراف؟ أي في إطار التسوية نفسها، وعلى ضوء أسس مدريد ذاتها، واستناداً إلى القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ نفسيهما. فأيّ تلاعب بالعقول؟ وأيّ تزيف لحقيقة الصراع؟ وكم هو بائس الذي يستسلم لهذا التلاعب والتزيف؟ وكم هو مسحوق هذا الشعب عندما لا يتمكن من فضح هذا التزيف؟ ويتراكم التزوير في كلّ ما يخص التصفية حتى تتحوّل إلى تحرير: فلا ضرر في المفاوضات إذا كانت ستؤدي إلى تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ولا ضرر منها إذا كانت ستؤدي إلى انسحاب العدو من الجولان دون قيد أو شرط. فأيّ استعلاء للشعب هذا؟ وأيّ استهتار بوعي وعقل المتلقي هذا؟ وأيّ استهانة بذات المعلل والمبرر، ورخص بموقفه؟ أفلا يتضمن القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ كلّ الشروط التي تضمن الحدود الآمنة والمتفق عليها والمعترف بها؟ أولاً تتعارض هذه الشروط مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؟ أو لا تكرّس الهجرة والاستيطان والاستيلاء على الأرض؟ أولاً تتعارض مع أيّ

صراع لاستعادة الأرض والوطن، وإعادة المشرّد إلى وطنه وأرضه؟ أولاً تكرّس وجود الكيان الاستعماري الاستيطاني العنصري فوق أرض فلسطين؟ أولاً تلغي تنامي الوعي لإقامة دولة علمانية ديموقراطية تكون لكلّ الذين يناضلون لإقامتها، بالفكر وبالسلاح؟ سواءً أكانوا عرباً أم يهوداً؟ وعودة الجولان على أساس هذين القرارين هل هي كاملة؟ وهل هي دون شروط؟ أم هي مشروطة بتنفيذ هذين القرارين المتنافيين مع الحق العربي في فلسطين، ومع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومع حق الأجيال المقبلة بالألّا تقام في وجوههم السود وحقوق الألغام والقيود القانونية، وكل أشكال التدمير التي يخلقها الاندماج والسلام المزيف؟! حزيران ١٩٩٣

ربع ساعة ربع قرن: قيادة الحزب كلها تقريباً جيء بها إلى المعتقل، إلّا من غادر. بعضنا اعتقل دون أن يسأل حتى الآن. ولم تفتح له إضبارة. ولم يؤخذ إلّا اسمه. وكلّ هؤلاء من خارج القطر العربي السوري، وآخرون قيل لهم: سوف نقابلون اللجنة وتعودون. وأنا قيل لي: ربع ساعة وتعود. وعندما رغبت بأخذ ضرورات الاعتقال، أقسم الضابط الذي أتى لإحضاري، بأنني لست ذاهباً إلى السجن، وإنما إلى مقابلة رئيس اللجنة في مبنى قيادة القوى الجوية. لكننا تجاوزنا المبنى دون أن يلتفت إليه. وفوراً إلى المعتقل! وها أنا الآن قد أنهيت عامي الثاني والعشرين. أوّل من خرج من المعتقل أمضى خمس سنوات. فقد وضعت أسرته في ظروف خانقة. وغدت حياته وحياتها جحيماً لا يطاق. فلّبتى رغبة السلطة، بأنّ خطّها أفضل من خطنا. وخرج. على كل هكذا أشاعت السلطة. فها لها من تجارة بكرامة وإنسانية إنسان وأسرته! وثاني من خرج أمضى ست سنوات ونيف وسبب الخروج، مرض في القلب والثالث بعد عشر سنوات. فقد أصيب بورم في الدماغ. وأعطى الطبيب المختص شهادة بأن العملية لابدّ منها. وأن إمكانيات العملية في سوريا مستحيلة. وأن نسبة النجاح لا تزيد عن الـ ٦% وقد أجريت له عملية في لندن — على حساب أهله طبعاً — ونجحت لكن آثارها لم تنته بعد.

وتّم إحكام الأبواب إحدى عشرة سنة جديدة. وفي أيلول ١٩٩١ خرج سلمان عبد الله: العراقي الهوية. فقد مرّت حرب الخليج الأولى، ثمّ الثانية، وأسرته في العراق. ولم يفرج عنه. لقد بدأ وضع عالمي جديد. وحدثت تفاعلات مستجدة في الناطقين العربي والعالمي، فتقرّر الإفراج عن: مجموعة بعد أخرى. لقد استنتجنا ذلك دون تبليغ رسمي. فنحن موقوفون سياسياً بأمر من رأس النظام، ولا أحد غيره يعرف شيئاً عن مصيرنا. ورغم كلّ ذلك فإن سلمان عبد الله لم يخرج إلّا بعد أن أوضح وضع عائلته في العراق، وتاريخ حياته، خطياً. وكأنّ تاريخ حياته مجهول وهو عضو في قيادة الحزب. وكأنّ وضع أهل في بلد جرت فيه حربان غير معروف! إنه التلذّذ بمآسي الآخرين. هل هو تعبير عن خلق؟ هل هو تفجير لحقد؟ هل هو استهتار بكلّ القيم؟

والخامس خرج في نيسان ١٩٩٢. وهو يوسف البرجي. فقد أصيب بورم في الدماغ، ومرض بالقلب، وبات وضعه مريباً: فالموت تحت العملية في المعتقل مشكلة. ودون عملية لا يمكن له أن يستمر. وهو فلسطيني. وعضو سابق في منظمة التحرير الفلسطينية. وليس له في السجن حتى إضبارة. ولم يجر معه أي تحقيق. ولم توجه له أية تهمة. وشأنه في ذلك شأن العضوين الآخرين المعتقلين من القيادة القطرية: الفلسطينية - الأردنية الموحدة، وهما: ضافي جمعاني الأردني الهوية. وحسن الخطيب الفلسطيني الهوية. وهكذا أصبح المفرج عنهم حسب الترتيب الزمني الأول: أنيس كنجو. الثاني: أحمد الشيخ قاسم. الثالث: يوسف زعين. الرابع: سلمان عبد الله. الخامس يوسف البرجي. والسادس هو نور الدين الأتاسي. فقد أصيب بنوبة قلبية في نيسان ١٩٩٢ ونقل إلى المستشفى. ولدى فحصه تبين أنه أيضاً مصاب بالسرطان في المري، إلى جانب كونه أصلاً مريضاً بالسكر. وقد أبلغ بأن الورم غير خبيث. وأبلغت أسرته الشيء نفسه. ولم يفرج عنه إلا في آب ١٩٩٢. ولم يعط جواز سفر لإجراء عملية في الخارج، إلا بعد أن أصبحت العملية مستحيلة. لقد وصل السرطان إلى الكبد والتهمة. فتوفي في المشفى في باريس في كانون الأول ١٩٩٢ أي بعد شهور ثلاثة وأيام أربعة من الإفراج عنه. هل نكرّر الأسئلة. لماذا؟... والسابع محمد رباح الطويل تم الإفراج عنه في آب ١٩٩٢ وتوفي في نيسان ١٩٩٣. فقد أصيب بنوبة قلبية منذ عقد ونصف تقريباً. ومنع من مغادرة سريره إلا عند الضرورة واستمرت المعالجات الخاطئة والتقارير المزورة، إلى أن تأكد قرب موته. فهو مصاب بتضخم وتشحم في القلب. وبعد خروجه بأقل من تسعة شهور توفي. وفي كانون الثاني ١٩٩٣ خرج الثامن: حاكم الفايز لكنه لم يخرج لأنه سيموت أو لأنه مهدد بالموت السريع كالآخرين. ولكن، لأن ضغوطاً قوية من شخصيات أردنية كانت وراء الإفراج عنه. فقد استدرج النظام الوفد تلو الوفد لسنوات عدة. ومقابل الوعد بالإفراج، كان يستجر الوفد لتأييد سياسة النظام. وخلال هذا المسلسل تم اعتماد سياسة الإفراج، فخرج.

والآخرون إلى متى؟! ألم ينته نبع الحقد بعد؟ ألم ترو الرجعية العربية الطبقية الحاكمة غليها؟ وهل كان تصنيفنا للتناقضات خاطئاً؟ ألم تثبت ممارسات العقود بأن وحدة المصالح بين الإمبريالية والصهيونية والرجعية، هي وحدة حقيقية؟ وهل يلغي الصراع ضمن الوحدة هذا الإثبات؟ هل هو تناقض الخطوط السياسية الذي يولد كل هذا الحقد؟ ولماذا الخوف من الخط النقيض، طالما أنه لا يمتلك جيشاً ولا أمناً ولا مالاً، ولا يستند إلى أية دولة، قريبة أو بعيدة؟ هل هي أخلاق نظام الطبقة الجديدة؟ هل هي رغبات الثالوث المهيمن في العقدين الأخيرين؟ أبا انتظار مرض قاتل، كي ينال صاحبه شرف الترشيح؟ هل هو الخوف من الخط في الخارج؟ هل هو

الخوف من كشف الوقائع؟ إنَّ للخط من يحمله بالخارج. وقد أضحي — مطوراً إلى الأمام — خطأ لكل القوى التي تستلهم المنهج العلمي في تحليلها للواقع. وللوقائع من يكشفها في الخارج. وقد تكون أضحت خلال أكثر من عقدين، ضمن وثائق كلِّ القوى المهمة. وفي كل الحالات، إنَّ الأجهزة الأجنبية تمتلك من المعلومات، أكثر ممَّا يمتلك سجناء العقود. أمن أجل إدماجنا ضمن الخط السائد رسمياً: محلياً وعربياً ودولياً؟ لقد فشلت المحاولتان: ١٩٨٠ و ١٩٩٠، إذن لماذا؟ ألكل الأسئلة التي طرحناها؟ ألبعض منها؟. ونترك الصفحة مفتوحة لمرشحين آخرين. ولأذكر الآن ببعض الحقائق:

١— إن قيادة الحزب لم تر نفسها يوماً خارج مسؤولية النتائج التي آلت إليها حرب ١٩٦٧. ومع أنَّ قيادة الجيش مسؤولة مرتين: الأولى كون وزير الدفاع ورئيس الأركان عضوين في قيادة الحزب. والثانية لكونهما القيادة العسكرية، فإنَّ قيادة الحزب هي التي تولّت مسؤولية التوضيح، وهي التي واجهت الشعب والحزب والجيش، وتحملت النقد، واستمعت إلى الاقتراحات. ولذلك فإن طابع الود والثقة، ظلَّ مسيطراً حتى تفجرت أزمة الخطوط السياسية عام ١٩٦٨.

٢— عبد الكريم الجندي: رئيس مكتب الأمن، وعضو اللجنة العسكرية الخماسية، الذي انتحر ١٩٦٩. ونور الدين الأتاسي: رئيس الدولة، الأمين العام للحزب، الذي توفي. ويوسف زعين: رئيس مجلس الوزراء الذي لازال معلقاً بين الموت والحياة منذ عام ١٩٨٠، هم الذي صوتوا في مجلس الأمن القومي ضد تحريك القوات العسكرية لتنفيذ قرار الاجتماع المشترك للقيادتين القومية والقطرية، عام ١٩٦٨ القاضي بتنفيذ قرار تغيير مراكز القوى. ويالها من مكافأة! وإنني الآن أتساءل دون جواب: ترى ماذا كان شعور يوسف الزعين أبان العملية؟ وكيف كان يفكر نور الدين الأتاسي تجاه الموقف ذاته قبيل الوفاة؟ أما تفكير عبد الكريم الجندي قبيل الانتحار، فواضح من وصيته. إنَّ الفائدة الوحيدة من التأمل بهذه الأسئلة، تكمن في الدروس التي يجب أن يستفيد منها كل من يمرّ بظروف مشابهة. ويظلَّ تطوّر المصالح الطبقية. وتناقض الخطوط السياسية، هما العاملان الأكثر فعلاً.

وأتساءل أيضاً: عن قيمة الحرية في أنظمة تقيم سياجاً حول الشعب كلّ. توطّر كل الشعب في مؤسسات. تمنحه كامل الحرية في التنفيذ. وليس له أي دور في التقرير. تفتح أمام مراكز التأثير من أدنى مستوى إلى أعلى مستوى، كل فرص الإثراء. وتحصّن هذا الإثراء ضد سهام النقد. وتبقي كل أبواب التراجع في الدخول مشرعة أمام الوطن والشعب؟ إنَّ الفروق غاية في الضالة بين هذا السجن الصغير وذاك السجن الكبير. وإذا كان نصيب الواحد ممَّا نحن مترين بمترين في هذا الوطن. فأَي شعور بالمواطنة يملكه الإنسان العادي؟ وأي دور له في وطنه؟ نعم. إنَّ الحرية

قيمة بذاتها. وإنّ للحياة والأسرة حقاً. وإنّ السجن وأدّ لقوة العطاء في الانسان، وعطالة لطاقة من طاقات الوطن. ولكن كيف يمكن لهذه الحرية أن تمتلك قيمتها، ولهذه الحياة أن تعيش ذاتها، ولهذه القوة والطاقة أن تستنفذ قدرتها على الإنتاج، في ظلّ مثل هذه الظروف؟

إنّ تناقض خطينا هو تناقض تناحري. هذا صحيح. وإنّ العقود اللاحقة أثبتت الفروق الجذرية: نضالاً، ونظافةً، ومستوى معيشة لكل الشعب وتوازنا بين الإنتاج والإنفاق وتغلياً للإنتاج على الإستهلاك ودورا للمواطن والحزب وانعكاسا للخط السياسي في التحالف مع قوى التحرر والتقدم، والصراع مع القوى النقيضة. نعم. إنّ كلّ ذلك صحيح.

ولكن التناقض وإثبات العقود، لا يستندان إلى قوة مادية ذات وزن. فنحن اعتقلنا قبل أن نبدأ أيّ تنظيم. والتحقيق أثبت ذلك. وكلّ التنظيمات التي يقترّب خطها من خطنا كانت تسحق قبل أن يتكامل نموها. إذن لماذا اعتقال العقود؟ وهل تبقى كلّ تلك الأسئلة عن الزمن والتعامل موضع مبالغة أم أنها أقلّ ممّا ينبغي؟. حزيران ١٩٩٣.

ضخّ الأموال: ذكر بعض المختصين أن أكبر عملية نقل للأموال حدثت في التاريخ هي تلك التي تمت في العقود الماضية من الدول البترولية، إلى الدول الرأسمالية. ولكن، هل تستطيع البنى الطبقيّة السائدة فيها أن تفعل شيئاً آخر؟ أوليست هذه البنى محكمة التبعية لتلك الدول؟ أو ليس من مصلحتها هي أيضاً، ضخّ دم جديد في شرايين الاقتصاد الرأسمالي؟ أو ليست قوة الرأسمالية العالمية هي قوة لها؟ أوليس كسب معركة الصراع ضد قوى التحرر والاشتراكية في العالم هو كسب لها؟ أوليس تحقيق التفوق في مجال التراكم المالي هو التمهيد الضروري لكسب تلك المعركة؟ أو ليس من واجبها ومصلحتها أن تضاعف التراكم المتولّد في عهد الاستعمار، بتراكم جديد في هذا العهد، عهد الإمبريالية؟ أو لم ينعكس هذا التراكم في محصلة الصراع بين المعسكرين؟ وهل توظف هذه الأموال في أمكنة ومجالات تدعم الوحدة والتحرر والتنمية المستقلة؟ أو ليس التحرر نفيّاً لها؟ أو ليست الوحدة مضادة لمصالحها وتكوينها ومصادر دخلها؟ وهل التطوير المستقل لقوى الإنتاج: محلياً وقومياً، يتلاءم مع هذه المصالح وذاك التكوين؟ وبالتالي، هل يمكن إيقاف هذا المسار، وإحداث تحول معاكس لهذه الأموال، إلّا بإسقاط هذه البنى من مواقع القرار؟. حزيران ١٩٩٣

تداعي الذكريات: في مجلة المنابر اللبنانية - نيسان ١٩٩٣ مقابلة مع قائد صومالي، ومنها نستنتج درسين بالغين فيما يخص الوحدة الوطنية. الأول: ليست العاطفة الوحودية هي التي ترسخ جذور الوحدة الوطنية، إنّما المساواة بين الأقاليم والأفراد والفئات الاجتماعية. وشعور الجميع بأن الفرص المتساوية والمتكافئة متاحة أمام الجميع لتولي المسؤولية وممارسة الحقوق والمشاركة في

القرار. لكن هذه المساواة وهذا الشعور لم يتوفرًا للوحدة الصومالية بين الشمال والجنوب. فقد استغلّ رجال الجنوب السياسيون العاطفة الوجدانية في الشمال، واشترطوا تبوءهم المراكز الحساسة: رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة، ووزارة الدفاع والداخلية والخارجية. وقيادتي الجيش والأمن. كما اشترطوا أن تكون حصة الجنوب في المجلس النيابي ٩٠ عضواً، مقابل ٣٣ للشمال. وعندما اصطدمت العواطف بالوقائع تزعزع أساس الوحدة. فالمسؤوليات مصالح ودور: شخصياً، وعائلياً، وقبلياً، ومنطقياً. سياسةً واقتصاداً وثقافةً وخدمات.

الدرس الثاني: ليس تبني الحاكم لأيديولوجية معينة يجعل هذه الإيديولوجيا راسخة الجذور في أعماق الشعب. فقد تبني رأس النظام: سياد بري، الماركسية - اللينينية ثم ارتد عنها. ولجأ إلى التعاون مع أميركا. وليس المهم الآن تبيان السبب: هل هو ارتداد الاتحاد السوفيتي المصلحي نحو دعم نظام أثيوبيا التي تحتل أرتيريا وجزءاً من الصومال. أم هو ارتداد سياد بري نحو أميركا. إنما المهم هو أنّ هذا التبني جاء من الأعلى. ولم يكن حصيلة تبلور شعبي متنامٍ؛ وعياً وتنظيماً ومصالح، ونضالاً طويل النفس. ومن هذين الدرسين نستشف المآسي التي تقود إليها الوحدة العاطفية. فالصراع المسلح والمجازر والدمار والانفصال، كلّها ثمار طبيعية لمثل هذه الوحدة. كما نكتشف المخاطر التي يقود إليها انفراد تنظيم واحد بالسلطة على الوحدة الوطنية. فلو لم يتكرر المؤتمر الموحد لاتفاقه مع حركة الشمال والجنوب، وينفرد بالسلطة، لما حدث انفصال الشمال. ولما حدث الصراع المسلح بين جناحي المؤتمر الموحد نفسه. ولما جاع شعب الصومال. ولما استفادت أميركا من هذا الوضع، ورسخت أقدامها في المنطقة.

هذه الدروس كم هي موحية عند التمعّن بجزء من أسباب قيام الوحدة المصرية السورية شباط ١٩٥٨. وبجزء من أسباب انفصالها - أيلول ١٩٦١؟ وعند التمعّن بما حدث ويحدث في أقطار عربية عدّة. من الجزائر إلى تونس. ومن لبنان إلى السودان. ومن سوريا إلى مصر إلى العراق إلى اليمن. فهل نستفيد من دروس التاريخ؟! حزيران ١٩٩٣.

الوعي الطبقي والدور السياسي: عوامل ثلاثة تضاف إلى التناقضات السياسية الطبقيّة في السعودية وما شابهها من أنظمة خليجية: الأول، يولد التناقض ضمن الأسرة الحاكمة نفسها. فالمال الوارد من النفط بدأ بالتناقص. وأفراد الأسرة الحاكمة يتكاثرون بسرعة. وهؤلاء الأفراد قد اعتادوا على مستوى خيالي من الإنفاق. وكلّ وافد جديد يتطلع إلى المستوى ذاته. لكن إيرادات النفط لم تعد كافية لتأمين هذا المستوى. فديون السعودية حتى نهاية ١٩٩٢ بحدود الـ ٦٠ مليار دولار. وخدمة الديون بين الـ ٨ مليارات دولار. وتحملت السعودية العبء الأكبر من نفقات حرب الخليج. واقتضت لسداد ديون الحرب بحدود الـ ١٠ مليارات دولار. وعلى عاتق نظامها

يقع عبء الإسهام المادي الأساسي في معارك القوى المضادة للتحرر، وخاصة في الوطن العربي وتركيا. إلا أن الوافدين الجدد، وعناصر الفروع الأكثر بعداً عن مراكز القرار، لا يقبلان بالتنازل عن مستوى الإنفاق المرتفع. ولذلك يلجأ الفرع المهيمن إلى منح الاقطاعات من الحق العام، وينفق عليها بسخاء من المال العام. وهذا بدوره يؤدي إلى تناقض جديد مع أصحاب هذا الحق، وهذا المال. وهكذا يضاف إلى التناقض ضمن الأسرة، تناقض مع الوطن والمواطن. والتناقض معاً يفتحان ثقباً ولو صغيراً في بنية النظام.

العامل الثاني يتحدد بتناقض الأساس الديني للسلطة مع تنامي دور الإسلام السياسي: فتبادل الدعم بين شبكة العلاقات الدينية والأسرة الحاكمة له دور أساسي في قوة المؤسستين معاً. لكن هذا الدعم المتبادل بدأ بالاهتزاز. إذ إن قطاعاً متنامياً من رجال الدين أخذ بالتذمر. فالوجود الغربي المتنامي وما يرافقه من قيم وسلوك وسيطرة، يؤثر المشاعر ويحرض على النقد. وهذا النقد بدأ يظهر بصوت عال. كما أن القطاع المتنامي أخذ يطالب بدور سياسي صريح. فهو الوريث لدور الدين في تكوين النظام وطابعه الديني التاريخي. وهكذا تتكامل المطالبة بدور سياسي مع الاحتجاج على نتائج الوجود الأجنبي الكثيف، فيتولد عن هذا التكامل إرباك جديد. إذ إن ارتباطات السلطة الخارجية، وتفرد الأسرة الحاكمة بالسلطة، يتعارضان مع الاحتجاج والمطالبة. وبالمقابل فإن هذه الارتباطات والتفرد يضاعفان الاحتجاج والمطالبة. فيزداد التناقض، ويضاف عامل جديد من عوامل إضعاف السلطة. أو تتراخي السلطة وتستجيب، فيتحقق الإضعاف ذاته. والأمران معاً يحدثان فجوة في تماسك النظام. لأن الطرفين المتصارعين هما أصلاً الهيكل الأساسي للنظام. وهذه الفجوة واحدة من فجوات يحتاج إليها خط التحرر والتقدم.

وتنامي الطبقة الوسطى يشكل العامل الثالث من عوامل التناقض. فتسارع التعليم، ونمو الاختصاصات المهنية والحرفية، ونشوء شرائح تجارية واسعة، وتوسع دور الصناعة، والزراعة الرأسمالية، كلها عناصر تتكامل لتكوين وتوسيع الطبقة الوسطى، وهذه الطبقة متنافرة التكوين من حيث الوظيفة الإنتاجية، لكنها موحدة من حيث الحرمان من دور سياسي. ولذلك، فمع كل توسع وتنام في الوزن الاقتصادي والبشري والعلمي، تزداد الحاجة لدور سياسي، يلبي مصالحها، ويعبر عن نظرتها للعمل الوطني والقومي. وهذا الدور لا يتحقق إلا على حساب تفرد الأسرة بالقرار من جهة، والدور السياسي للدين من جهة أخرى. فيتضح التناقض المزدوج. والوضوح يولد وعياً إضافياً. ومع كل خطوة عملية لتحويل تلك الحاجة إلى واقع، يحدث صدام مزدوج ولو بنسب متفاوتة الشدة. ومع كل تكرار تتوضح الحقيقة أكثر، إذ لا بد من تطوير النظام السياسي — الاجتماعي نحو الديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص. لكن هذا التطوير يتناقض مع التفرد

بالسلطة، والدور السياسي للدين. والتناقض يولد الصراع. ونتائج الصراع تتغير تبعاً لتغير موازين القوى في الداخل المحلي والمحيط الإقليمي. والداخل الإقليمي والمحيط القومي. والداخل القومي والمحيط العالمي. وعلى المدى المنظور يبقى الميزان الأخير هو الأكثر فعلاً. ويظل الصراع مفتوحاً. ويظل كذلك خط التطور.

١

تمركز الثروة والإسلام : ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، كان الدين وسيبقى موضوع استغلال طبقي: فكل الذين قالوا بأن السلطة تستمد من السماء، ومن نصوص تنسب إليها، إنما فعلوا ذلك لهدف مثلث: تضليل الفقراء المحدودي الوعي. وقداسة السلطة. وتكديس الثروات. وإذا تجاوز هذه القاعدة نسبياً اثنان أو ثلاثة من الخلفاء عبر آلاف السنين، فإنّ هذا التجاوز النسبي لا يشكل قاعدة نقيضة. ولن يهزم استغلال الدين إلاّ وعي طبقي علمي متقدم. وإن كانت هذه الهزيمة قد تمت في مناطق واسعة من العالم، فإنها لم تحدث بعد في مناطق أخرى لا تقلّ اتساعاً. وملك المغرب وطبقته الثرية، عنوان من عناوين*. فقد قال جلّالته: "إن الإسلام يحظر عليه التخلي عن صلاحياته. وإن الملكية الدستورية تتعارض مع الإسلام". ومن الطبيعي ألا يتخلى. وإلاّ، فما هو مصير الثروة؟.

إنه المالك الرئيسي للمؤسسة العامة لشمال إفريقيا. وهذه المؤسسة تمتلك ٤٣ شركة في المغرب. وتشرف بشكل غير مباشر على ٨٦ شركة أخرى. ويعمل في هذه المؤسسة أكثر من (١٥) ألف شخص. ولمضاعفة سلطته المالية والاقتصادية على البرجوازية الصاعدة ولتعزيز مواقع هذه البرجوازية، فقد صادق على بيع ١١٢ شركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وبذلك يعزز تمركز الثروة في أيدي الطبقة الحليفة أكثر فأكثر. وإذا كان الملك شديد التمسك بالسلطة والثروة كي لا يخالف الإسلام، فهل تكون الطبقة الثرية أقلّ تمسكاً منه؟.

إنّ عشر عائلات من هذه الطبقة تمتلك بضع مؤسسات كبرى تسيطر على ٨٤% من المواد الغذائية. و٦٦،٣% من صناعة النسيج والجلود. و٦٦% من صناعة الخشب. و٣٦% من الفروع الصناعية الأخرى. و٥٤% من البنوك. و٣٦% من النشاط التجاري. و٦٨% من صناعة البناء. و٣٢% من وسائل النقل. ومقابل هذا التمرکز في الثروة يفد سنوياً إلى سوق العمل ما بين ٣٥٠ — ٤٠٠ ألف دون أن يتوفر لهم إلاّ القليل من فرص العمل. فتطوير قوى الإنتاج تطويراً مستقلاً، لا يشكل محور نشاط البورجوازيات التابعة، وهذا التطوير وحده، هو الذي يسدّ الفجوة إذا تمّ

* الأرقام من مجلة فتح ١٩٩٢/٩/١٩ — توفيق المديني.

المتحكم بمعدل النمو السكاني. وينزح من الريف إلى المدينة سنوياً بحدود الـ ٢٥٠ ألفاً بحثاً عن عمل. فتتراكم مدن الصفيح، ويغرق الكثيرون في البحر وهم يحاولون اجتيازه نحو أطراف أوروبا، وينضمّ آخرون إلى طبقة العبيد في مصانع أوروبا ومزارعها.

إنّ إذا كان هذا هو الواقع، فكيف يتخلّى الملك عن صلاحياته؟ وكيف تتخلّى تلك الطبقة عن هذا النظام؟ وكيف لا يتم التمسك بالإسلام، إذا كان سيؤول لخدمة هذه الطبقة ومليكيها؟ وكيف لا يزور إذا استعصى مثل هذا التأويل؟ فهل الإسلام هو الذي يمنعه من التخلي عن صلاحياته، أم السلطة والثروة؟ ولماذا يتعارض الإسلام مع الملكية الدستورية؟ ألأنّ هذه الملكية تعبّر عن مستوى متقدم من الديمقراطية؟ ولأنّ هذا المستوى بذاته يعبّر عن تبلور طبقي سياسي متطور؟ وهل يتعارض الإسلام مع هذا التبلور؟ فأَيّ تزويرٍ نفعي للإسلام هذا؟ أم أنه استفاد من تخلف الوعي الطبقي فلجأ إلى مثل هذا التزوير؟ أو لم يجد في الإسلام إلّا ما يحفظ له السلطة والثروة؟ ولماذا يرفض الفهم المتطور للإسلام؟ أي لماذا يرفض الفصل بين الإسلام والسلطة؟ ألأنّ مثل هذا الفهم يباعد بين الدين واستغلاله؟ بين الدين والاستغلال الطبقي؟ بين الدين وحكم الفرد أو الأسرة أو الطائفة أو القبيلة أو المنطقة؟ بين الدين والعمالة والتبعية؟ بين الدين وسلطة العائلات المالكة للثروة؟ عجباً إنّ الملك وطبقته يعتبران التحرر من نظام الاستبداد والاستغلال والتبعية. والعداء للكيان الصهيوني والإمبريالية، منافياً للإسلام. أمّا الممارسة السياسية - الطبقيّة النقيضة، فهي التي تتماشى مع الإسلام. ولذلك فإن النظام متمسك بها تمسكه بصلاحياته المستمدة من الإسلام. ولكن أليس هذا هو منطق الرأسمالية التابعة؟ منطق بنى التخلف الفكري والاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي؟ وهذه البنى أليست هي الآن في قمة السلطة؟ أولاً يجيز لها وضعها هذا، تزوير كل ما يتعارض مع الثروة والسلطة؟. ولكن لماذا نظّم هذه البنى التي تطوّر وتؤول الإسلام وفق تطوّر مصالحها؟ فكّم من الآيات قد نزلت. وكّم من الآيات قد نُسخَت لتجاري هذا التطوّر؟ أفلم تنزل مثلاً آية تحريم الكنز، التي تنصّ على تحريم قاطع لامتلاك ما يزيد عن حاجة المسلم من الأموال النقدية؟ وعندما جرت بشأنها خطوب كثيرة، ألم تتسخ تحت ضغط أغنياء الصحابة؟ وعندما تطوّرت مصلحة البورجوازية في العصر الحديث أو لم يؤول التعامل مع البنوك، على أنه خارج نطاق الربى؟. وهل استطاع المؤول نفسه، تحريم تعدّد الزوجات؟ وهل لمثل هذا الفشل في التحريم تفسير آخر، إلّا تفوّق غريزة التملك لدى الطبقة الصاعدة، على التأويل المتقدم المراعي لإنسانية المرأة؟.

١- تمايز طبقي قطاعي: ٥٠ % من قوة العمل العربية التي تعمل في الزراعة تحصل على أكثر من ١٠ % من الناتج المحلي بقليل. و٧،٣ % في التجارة تحصل على ١٤ % و٤،٩ % في النقل

على ٦٠,٧% فماذا يعكس هذا التمايز؟. إن الطابع العام للبنى الطبقي السائدة الآن هو طابع غير منتج. وهذه البنى هي التي تمتلك القرار الاقتصادي والسياسي والتعليمي والثقافي. والتجارب، خاصة تجارة الاستيراد والتصدير، هي مكوّن أساسي من مكونات دخول هذه البنى. ولذلك فإن هذا القرار يوظّف أساساً نحو خدمة هذه النشاطات. ومن هنا فإن حصة العاملين في هذه النشاطات من الناتج المحلي تعادل ضعف نسبتهم من قوة العمل. أمّا قوة العمل المنتجة زراعياً وصناعياً، فهي خارج سلطات التقرير، أو أنّ دورها هامشي في هذه السلطات. ولذلك فإن حصتها من الناتج المحلي، لا تعادل إلا ٢٠% من نسبتها في قوة العمل العربية. إنّ هذا التباين هو انعكاس واقعي للهيمنة على القرار. فسلطة منبثقة عن قطاعات غير منتجة، تسلك مساراً اقتصادياً وسياسياً يخدم القطاعات التي انبثقت منها، أو التي انتقلت إليها. ولذلك فإن الدخول الناتجة عن النشاطات غير المنتجة هي الدخول المهيمنة. ويتجلى ذلك خاصة في الدخول الآتية من التجارة الكبرى، والعمولات والتهريب والرشاوى، وعائدات القطاع العام، والتصرف بالأموال والأموال العامة. وهذه الدخول تعود بدورها فتتحول إلى قوة جديدة، تدعم تلك السلطة وهذا الدعم يتحول من جديد إلى توظيفات إضافية لصالح تلك النشاطات. وعلى ضوء هذه العلاقة التبادلية، تبدو النتيجة واضحة: فبدون إزاحة هذه السلطات من مواقع القرار، واحتلال قوى الإنتاج لهذه المواقع، فإن معادلة الدخول لن تتبدل. وكذلك معادلة الحصص في الناتج المحلي.

وبعد: ومع قيادات السلطة هذه، هل نستغرب لماذا تزايد الفجوة الغذائية بين الإنتاج والحاجة عاماً بعد عام؟ فهل ثمة مصلحة لفئة تجارية مهيمنة، أو لفئة مستفيدة من العمولات والتهريب، أن تنمي القطاعات المنتجة على حساب قطاع التجارة، وعائدات التهريب، ومردود العمولات؟ وهل لها مصلحة بسد الفجوات بين الإنتاج والحاجة؟ ألا يلغي ذلك، المجال الحيوي الذي يتكوّن منه جُلّ ثرواتها؟ فهل مصلحة الوطن هنا هي الحكم، أم زيادة المداخل الخاصة بهذه الفئات؟ وإذا كان السؤال نظرياً، أفلا تدلّ كلّ الشواهد على أنّ زيادة المداخل هي الحكم؟. ومع قيادات السلطة هذه هل نستغرب كيف أنّ التبادل التجاري بين الدول العربية يدور حول الـ ٨% تصديراً واستيراداً، بينما ترتفع النسبة إلى ٦٥% استيراداً و٦٢% تصديراً مع الدول الصناعية؟ أو لم تولد هذه السلطات ولادة تابعة؟ وأيضاً، ألم تنقل بعضاً منها عائدات النفط ومرحلة الانفتاح الاقتصادي إلى مواقع التبعية؟ وهل نجت دولة واحدة من دول التحولات الاقتصادية من هذا الانتقال في العقد

١- مجلة الوحدة ٩١/٧ ص ٣٩. ٢- مجلة الوحدة ٩١/١١ ص ١٩٢. ٣- ندوة مناخ الإستثمار - القاهرة ٧/١٩٩٢. ٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩١. ٥- التقرير نفسه. ٦- التقرير نفسه.

الأخير؟ ومن هذه المواقع هل يمكن أن تكون نسب التبادل معكوسة؟ والسؤال النظري يتكرر، والجواب يدعمه شاهد جديد: فالتبعية بكل تأكيد، ليست مصلحة وطنية وإنما هي مصلحة طبقية. والسلطة هي سلطة هذه الطبقة. وهنا أيضاً نسأل: هل يمكن إنهاء التبعية دون إسقاط البنى ذات المصلحة بهذه التبعية من مواقع التقرير؟ وهل يمكن هذا الإنهاء دون أن تنتزع القوى المنتجة هذه المواقع؟.

٢- ثم هل نستغرب أن تكون نسبة التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي ٥% فقط رغم وجود الاتحاد بينها؟. وفي الوقت نفسه ترتفع هذه النسبة إلى أعلى من ٦٠% مع دول المجموعة الأوروبية؟.

٣- وهل نستغرب أن تكون استثمارات الأثرياء العرب في الخارج بحدود الـ ٦٧٠ مليار دولار.

٤- بينما الدين الخارجي وصل إلى ١٤٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ وهو في تصاعد مستمر عاماً بعد عام؟.

٥- وأيضاً، بينما يبلغ عدد الأميين في الوطن العربي حوالي ٩٠ مليون إنسان، وعدد العاطلين عن العمل عشرات الملايين من أصل ٧٠ مليون إنسان يشكلون قوة العمل العربية عام ١٩٩١؟.

٦- وبينما تبلغ نسبة التصحر ١٨% من الأراضي الصالحة للزراعة؟. ولا يستغل من الأراضي الصالحة للزراعة إلا ٣٠% فقط؟.

إن الاستغراب في مثل هذه الحالات إنما يعكس خللاً في الوعي، أو رغبة في تزييف الوعي. وكلاهما لازالاً في مواقع السيطرة. وبذلك تتكامل السيطرة في الحقول الثلاثة: الاقتصادي. والسياسي. والثقافي. ودون تحويل هذا الواقع إلى نقيضه، فإن المدخل إلى التغيير سوف يظل مقفلاً. فالوعي هو ذاته هذا المدخل. ودون هذا الوعي، سوف تظل المناشدة تحتل مكان الإدانة. وسوف يبقى النصيح يحتل مكان التعرية، والتوسل مكان التغيير. وكل ذلك لن يفعل شيئاً إلا إضافة عقود استنزاف جديدة للوطن والإنسان: ثروات وطنية وقومية. وإنتاجاً. وتحرراً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. ودوراً للمواطن في صنع القرار. واحتلال المنتج الموقع الأول في هذا الدور.

إن الانتصار في معركة وعي الواقع، هو انتصار بالغ الأهمية. فهو الذي يمكن من حشد القوى لانتزاع ديمقراطية المنتجين خاصة وكافة المواطنين عامة. وهذا الانتزاع هو الذي يقود إلى التطور المستقل في قوى الإنتاج. ثم إلى الانتصار في معركة سلطة التقرير. وفي الانتصار الأخير، انتصار للوطن والإنسان، ومقتل لفئات عدة لكن مضمونها واحد: فبعض هذه الفئات

يستفيد من التجزئة لأنّ الوحدة تقلص العلاقات التجارية مع الخارج. وهذا التقليل يتناقض مع مردود شبكة العلاقات المرتبطة بالخارج. ومن هذا المردود يتكوّن دخله الأساسي. ومنه يستمد قراره السياسي. فالقرار السياسي والمصلحة لا يسيران في اتجاهين متناقضين، إلّا استثناءً. وبعض هذه الفئات يستفيد من الرعب لأنّ الرعب يمنع الحساب، ويستتر الفضائح. ونتيجة لذلك، يراكم ثرواته من خلال الرشاوي والسرقات والعمولات والتخريب وتجارة المخدرات وبيع الآثار والتخريب عن الذهب. وبعض آخر يستنزف القطاع العام. ويسطو على المال العام والممتلكات العامة. دون خوف أو وجل. فالأمن هو أمنه والسلطة هي سلطته. والرقابة على الفكر والنقد هي رقابته. ومن هذه الفئات من يستفيد من توظيف طاقات الدولة لصالح منشآت الطبقة ذات الدخل الأعلى: السياحة. فنادق السحاب. دور اللهو. المطاعم الفاخرة. وهكذا، فبدل أن توظف هذه الطاقات لصالح الإنتاج وخدمات الإنتاج. لصالح المنشآت التي تستفيد منها غالبية السكان. لرفع مستوى المعيشة. للحفاظ على التوازن بين ارتفاع الكتلة النقدية وارتفاع الدخل الوطني. توظف لصالح منشآت تلك الطبقة التي لا تتجاوز الـ ٥% من السكان. والرعب ذاته هو الذي يمكن أجهزة تلك الفئات من القيام بالممارسات القمعية والخلقية البالغة الشذوذ، وهي مطمئنة إلى أنّ النظام السياسي - الاجتماعي - يحمي هذه الممارسات، لأنها بدورها ترتدّ لحمايته من النقد والفعل المضاد. والرعب نفسه هو الذي يفتت القوى ذات المصلحة بالتغيير. وهو الذي يسمح بتصوير الكثير من الخيانات: وطنياً وقومياً وإنسانياً، على أنها حضارة ورفق وتطور في الوعي السياسي والممارسة السياسية.

وهذه الفئات كلّها تستفيد من الصلح مع العدو الصهيوني، لأنّ هذا الصلح يضمن لخدماتها الازدهار، ولنشاطاتها الاستقرار. وكلّها تستفيد من التبعية للرأسمالية العالمية. لأنّها ولدت تابعة. أو لأنها نمت في ظلّ التبعية. ولأنّ هذه التبعية هي المصدر الأساسي لمداخلها. ولأنّ قوة الرأسمالية هي قوة لها. ولأنّ قوة التحرر هي موت لها. إنّ وعي هذا الواقع هو المدخل إلى التغيير. وهذا التغيير هو قاعدة الإنطلاق نحو التطور المستقل في قوى الإنتاج، والتغيير الموازي في علاقات الإنتاج. ونحو سد الحاجات الضرورية للمواطنين. والتطور العلمي والفني والتقني.

١ - والتكافؤ* في مردود الجهد وقيمة الجهد بين إنسان وإنسان، وقطاع وقطاع. وهو الذي يحقق الحرية والتحرر للوطن والإنسان. والذي يعيد استثمار الحرية والتحرر لصنع مزيد من التطور والتقدم لصالح الوطن والإنسان. وأمام هذا التغيير تظلّ كلّ آفاق التحرر والتقدم والعدالة مفتوحة.

* ١- فارق الإنتاجية بي الفلاح العربي والفلاح الأميركي ١٢٣ ضعفاً بسبب هذا التطور.

٢- التسليح في دول الخليج لماذا؟ تشير* التقارير إلى أنّ دول الخليج الست قد أنفقت خلال عامين بدءاً من انتهاء حرب الخليج الثانية مبلغ ٢٥ مليار دولار على صفقات التسليح من الدول الغربية. وستتفق سنوياً مبلغ ١٠ مليارات دولار حتى عام ٢٠٠٠، كما أنها دفعت ٥٠ مليار دولار للولايات المتحدة ثمن فواتير الحرب. والسؤال هو: لماذا هذا التسليح؟ أهو لتحرير فلسطين، أو حتى القدس، أو حتى المسجد الأقصى؟ يبدو السؤال مضحكاً. إذ إنّ ممثلي دول الخليج يتحدّثون مع العدو في إطار المفاوضات المتعددة منذ مؤتمر التصفية في مدريد. كما أنّ هذه الدول تتسابق لرفع المقاطعة الاقتصادية مع العدو. وتساعد من يقدّم تنازلات أكثر لصالح هذا العدو، وتضغط على من يتمسك بتنفيذ قرار دولي خاص بلبنان. وينص هذا القرار المعروف بالقرار ٤٢٥ على الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط. لأنّ هذا التمسك لا يؤدّي إلى معاهدة صلح واعتراف وتطبيع علاقات. إذن لماذا التسليح؟ ألدعم الانتفاضة الفلسطينية المستمرة منذ كانون الأول عام ١٩٨٧؟ إنّ دعم الانتفاضة لا يكون بمثل هذا السلاح، وإنما بالسلاح الخفيف والمال والتموين والضغط لفتح الحدود المحيطة بفلسطين. وكلّ ذلك لم يحصل. ألدعم المقاومة في جنوبي لبنان؟ لقد مرّت هذه المقاومة بطورين: الأول بين ١٩٨٢ و ١٩٨٧. وفي هذا الطور كانت المقاومة الوطنية هي التي تقوم بـ ٩٠% من المجهود القتالي. وأسلحة المقاومة الوطنية كلّها من مصادر شرقية، إلّا ما غنم من العدو وأعوانه. وليس فيها أية قطعة من دول الخليج. وفي هذا الطور حررت المقاومة بيروت والضاحية والجبل وصيداً وقسماً كبيراً من الجنوب والبقاع الغربي وراشيا. ورغم ذلك لم تتلق هذه المقاومة أيّ دعم بالسلاح أو بالمال من هذه الدول. وكل ما تلقته هو الضغط والحدق لأنها أنجزت هذا التحرير. وتقدم العون لمن يحتوي ويلجم هذه الظاهرة. لأنّ هذا التحرير يتمّ بالقتال وبالوسائط الذاتية وبمساعدة الأصدقاء بالسلاح. والأهم أنّه يتمّ دون مفاوضات واتفاقات وصلح واعتراف وتعايش. وبالتالي فإنّ هذا التحرير الذي يقوم به جزء من شعب صغير، يكشف عجز الأنظمة، وزيف الترويج للسلام العادل والدائم، والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. وأسس مدريد ومفاوضات واشنطن لاحقاً. أمّا الطور الثاني من أطوار المقاومة فهو مستمر حتى الآن. وفي هذا الطور فقدت المقاومة الوطنية كلّ مصادر التمويل والتسليح. وسحب سلاح الأحزاب التي كانت تغذيها بعد اتفاق الطائف ١٩٨٩. لذلك تراجعت فعاليتها القتالية إلى حدود الـ ١٠% لكنها تمكنت من الاحتفاظ بالمناطق التي حررتها. وبالمقابل تدفق المال والسلاح

* ٢- مجلة الجزيرة العربية. نيسان ١٩٩٣ ص ٢٦.

على المقاومة الإسلامية من إيران. فوقع عليها عبء الـ ٩٠% من المجهود القتالي. ولأن المقاومة لم تعد شاملة فلم يتزحزح العدو عن كيلومتر مربع واحد من الأرض حتى الآن — ١ — رغم الخسائر الكبيرة — ٢ — التي * يتكبدها.

وإذا كان السلاح ليس لمقاتلة العدو، ولإمداد من يقاتله، فلماذا هو إذاً؟ الألمان الداخلي؟ للأمن قواه وسلاحه. وليس هو هذا السلاح الذي يتكّس. للصراع على الحدود؟ ومن هو الذي رسم هذه الحدود؟ أليس هو الاستعمار الذي يبيع هذا السلاح مع إضافة استعمار جديد؟ أو ليست الدول التي تباع هذا السلاح، هي ذاتها الآن المولجة بالأمن الخارجي؟ — ٣ — فلماذا إذاً تدفع دول الخليج نفقات حماية هذا الأمن بالإضافة إلى ثمن السلاح؟. لمواجهة دول ذات قدرات عسكرية وبشرية أكبر مثل العراق وإيران؟. ولكن أليست الاتفاقات الأمنية المعقودة مع أميركا وفرنسا وبريطانيا هي لهذا الهدف؟ فلماذا إذن تدفع مرتين؟ للصراع على الحدود فيما بينها؟ أليس بين هذه الدول اتفاق، ويضمها مجلس واحد هو مجلس التعاون الخليجي؟.

إنّ هذه الدول * ملزمة بأن تساعد بعض الأنظمة في مرحلة، وبعضها الآخر في مرحلة أخرى. لأنّ للدول الرأسمالية المؤثرة والحامية مصلحة في ذلك. ولأنّ للدول التابعة المصلحة نفسها مع الفروق في النسب، وكذلك، فإنّ هذه الدول ملزمة بأن تدفع تكاليف الاتفاقات الأمنية، لأنّ للدول المؤثرة والحامية مصلحة في التواجد العسكري. وهي ملزمة بأن تشتري السلاح، كي تسهم في حل أزمة صناعة السلاح. وكي تسهم في سد العجز في الميزان التجاري لهذه الدول. تماماً مثلما هي ملزمة بإيداع الأموال في بنوك الغرب الرأسمالي. لكنّ الإلزام هنا لا يتعارض مع مصالح البنى الطبقيّة السائدة في هذه الدول. وإن كان القرار لا يصدر عنها. وعلى ضوء ذلك، هل ثمة طريق آخر لتحرير ما تبقى من الثروات القوميّة، وتوظيفها لصالح الإنسان العربي، إلّا طريق إسقاط هذه البنى من مواقع السلطة؟. وهل يمكن لمناشدة الضمير الوطني والقومي أن تغيّر النتائج السني تمليها الوحدة في المصالح؟. ورغم وجود بعض التناقض في وحدة المصالح، ورغم عدم التكافؤ في المنافع، فهل تتغيّر النتائج؟. وهل تنتج التبعية للرأسمالية العالمية نتائج تتعارض مع مصالح هذه الرأسمالية؟. وهل التعمية والتعتيم على تلك الوحدة، وهذه التبعية، يقودان إلى إنقاذ هذه الثروات، ويمنعان تحولها إلى خصوم التحرر والتقدم؟.

* استمر هذا الوضع حتى أيار عام ٢٠٠٠ حيث اضطرّ العدو للانسحاب من كامل الجنوب باستثناء مزارع شبعا التي اعتبرها غير مشمولة بالقرار ٤٢٥ لأنها تعود لسوريا لا لبنان حسب الخرائط المقدّمة للأمم المتحدة.

* ١ — وحتى عام ١٩٩٩ بقي الوضع كما هو. إلّا أنّ العدو طرح الانسحاب مقابل اتفاقات أمنية تفرض الاقتراح. ٢ — مثلاً: منذ مطلع عام ١٩٩٣ نفذت المقاومة ١٧٥ عملية من أيار ٩٣ حسب اعتراف العدو. ٣ — ولا زالت ٢٠٠١

خسائر العرب في حرب الخليج: حسب تقارير أربع مؤسسات مالية مختصة، بلغت هذه الخسائر ٨٠٠ مليار دولار. منها ١٦٠ خسائر الكويت و ٢٠٠ خسائر العراق. وفي رأي لأحد المختصين: إنّ حربي الخليج قد كلفتا الوطن العربي جيلاً من التقدم. وبعد: فإنّ الإنسان يندهش. إذ لا زال نـفر من خارج منتفعي السلطات يعتمون على مساوئ صانعي هذه الكوارث، وأحياناً يهللون لهم. فإذا كانت أموال سلطات النفط قد أفسدت ملايين الضمائر، وشوّهت وعي الملايين، ونقلت الملايين من مواقع سياسية — طبقية إلى مواقع نقيضة، فكيف نفسّر مواقف التبرير والإلحاق التي تصدر عمن ظلّ بمنأى عن هذا الإفساد؟ أبا لموقف المذهبي؟ إنّ هذا المنطلق يجعل صاحبه ملوثاً بعلاقات التخلف، مثل تلوث الساقطين بأموال النفط. كما أنّ طرفي الصراع في الحرب الثانية هما من مذهب واحد. وقد كانا طرفاً واحداً في الحرب الأولى. وكان التبرير إذ ذاك يصمّ الأذان: إنها النخوة العربية ضد الخطر الفارسي!! أبا لتعاطف مع الضحية؟ وبالتسامح مع الغباء؟ لقد تبادل الطرفان هذين الموقعين. وأميركا هي التي تولّت التمهيد والقيادة. والغرور والتفرد بالسلطة هما اللذان سهّلا لها هذه المهمة. أبا لحنين إلى تراث قومي — تقدّمي قد تحوّل إلى نقيضه؟ إنّ هذا التحوّل يجب أن يشكّل صدمة ضد هذا الحنين. وإلاّ فقد الإنسان كلّ حسّ بالتشوّه الطبقي وما يولّده هذا التشوّه من تبدّل في ذلك التراث. أبا لتمولّ من هذا النظام أو ذاك؟ إنّ شأن هؤلاء لا يعنيننا. فقد تحوّلوا إلى مرتزقة مشوّهين: خلقاً وخطأً سياسياً ونظرة إنسانية. أباانتظار الأمل ممّن أضاع على الوطن جيلاً كاملاً من التقدم؟ إنّ هذا الانتظار يدلّ على وعي معكوس. وإذا شاع مثل هذا الأمل فقد يضيع جيل كامل آخر. أبا لانفصام في الوعي؟ إنّ مقاومة خصم التحرر والتقدّم في مكان، والولاء له في مكان آخر، هما أهم دلائل هذا الانفصام. إنّ الزمن الذي يشيع فيه مثل هذا الوعي هو الزمن الأشدّ تدميراً للوطن والإنسان. وهذا الزمن ليس ضائعاً، وإنّما هو قوة دفع نحو الوراء. وإنّ انتشار الوعي من هذا التناقض ومن كل تناقضٍ شبيهه، هو المدخل وهذا الانتشال هو مسؤولية كبرى نحو رفد الوعي الطبقي — القومي — التحرري برافدٍ جديد. ودون سدّ كلّ ثغرة ينفذ منها التزييف، فإنّ بناء ذلك الوعي لن يتكامل ولن يتماسك. ودونهما لن يكون هذا الوعي قادراً على القيادة وضع الانتصار. وينطبق ذلك على وعي الفروق بين المراحل وأسباب هذه الفروق. كما ينطبق على وعي شروط التغيير في المكان والزمان اللذين يجري فيهما هذا التغيير. وكلّ تغيير هو مفتوح بالضرورة على تغيير آخر.

نحن لا نلوم الفرد الذي صنع هذه الكوارث. ولا نلوم الذي يعطي الجوائز لمن فاز في سباق التماثيل. ولا نلوم الذي يتنقّل في عربة مذهب، بينما الشعب يختنق، والوطن يتقسّم. فالفرد ابن النظام وإن كان هو من مؤسسه. وللنظام خلق ومصالح. وممارساته تجسّد كلّ خواصه. ولا نلوم

الأسر التي تمهّد لتلك الكوارث أو تغذيها. والتي تخاف من الديمقراطية حتى وهي مهزومة في المنفى. والتي تستأثر بالحكم رغم فوز المعارضة في انتخابات أسيرة. إذ إنّ مصالحها وتبعيتها وبنيتها الطبقية تفرض ذلك. ولا نلوم الأسر التي تقيم مجالس استشارية ذيلية أو حتى التي تتخوّف من هذه المجالس. والتي تكيل الأموال في هذا الاتجاه مرة، وفي الاتجاه المضاد مرة أخرى. والتي تغذي بنوك الخصوم بالأموال العربية وتجلب جيوش الخصوم إلى الأرض العربية. لكننا نلوم الذين يهلّلون للفرد ونظامه، ويتقلّبون معه في كلّ تحالفاته وممارساته. ونلوم الذين ينظّرون للتضامن الذي ينقل تلك الأسر إلى موقع القيادة. والذين يستعبدون لها كلّ الصفات القومية عندما تميل إلى المحور الذي معه يتعاطفون، أو به يرتبطون.

إنّ الوعي البالغ السدني يدرك زيف تلك الصفات. فكيف بالوعي الذي يتسم بدرجة عالية من النضج؟ فهذه الأنظمة لم تؤيد العراق في زمن شاه إيران. أمّا تأييد العراق فأمر آخر. لأنّ مصلحة العراق هي مصلحة شعبه. ومصلحة هذا الشعب تكمن في إقامة نظام ديمقراطي متحرّر من التفرقة بين المناطق، وبين السنة والشيعة، وبين العرب والأكراد والآشوريين.. نظام يتمتع فيه كافة المواطنين بحقّ التعبير والتنظيم والنشاط السياسي والاجتماعي والفكري، وحقّ المشاركة بالقرار، والوصول إلى قمة القرار. ومصلحة هذا الشعب تكمن في التحرر من التبعية للرأسمالية العالمية، وتطوير وسائل الإنتاج تطويراً مستقلاً، وتقريب الفروق بين الدخول، والتساوي في مردود الجهد وقيمة هذا الجهد، وتكمن في حماية أرض العراق ومياهه وثرواته الباطنية من النهب ومن سيطرة الخارج. وفي القضاء على الاستغلال الطبقي والتمايز الطبقي. وفي التوحّد مع أيّ قطر عربي تتوفر فيه هذه الشروط. وكذلك، فإنّ العداء للكيان الصهيوني والصراع معه، يظلان من أولويات هموم هذا الشعب. فهل كان تأييد تلك الأسر لهذا الشعب وهذه المصالح؟ أم لهذا النظام ومصالحه؟ أولاً يتناقض تأييدها العراق ممثلاً بشعبه، وبمصالح شعبه، مع طبيعة الحكم الذي تقيمه تلك الأسر؟ وكذلك، فإنّ هذه الأسر أيدت النظام لأن أميركا تريد ذلك. وأميركا فعلت الشيء ذاته ولو بنسب أقل. وعندما أضحت مصلحة أميركا تكمن في إيجاد التوازن، لم تتورّع عن مدّ إيران بالسلاح. وحتى بالإيعاز للكيان الصهيوني ببيعها السلاح.

وهذه الأسر لم تقدم الدعم المالي لنظام دمشق إلّا عندما تلاقت المصالح. ولا تدعم هذا النظام ضد بغداد إلّا في حال هذا التلاقي. والأمر ذاته ينطبق على دعم نظام عمّان ضد نظام دمشق أو العكس. وهذه اللوحة تتغيّر بين مرحلة وأخرى حسب تغيّر المصالح: مصالح هذه الأسر، ومصالح الرأسمالية العالمية. وكم من مرة تحول الدعم من النقيض إلى النقيض؟! إذن. فإذا كان المتقدمون وعياً لا يخوضون معركة قاسية ضد التزيف، فكيف يمكن للوعي القومي — الطبقي

— التحرري أن ينمو ويتوسع ويتجذر؟. كيف يمكن له أن يمتلك القدرة على كشف كل تزيف وتضليل؟ أليس تمويل التضليل والتزيف الآن شديد الكثافة؟. ودون امتلاك عشرات الملايين من القوى المنتجة لهذه القدرة، هل يمكن انتزاع الديمقراطية؟ ودون هذا الانتزاع هل يمكن الوصول إلى سلطات التقرير؟ واكتساب الثقة التي تساعد على البقاء في هذه السلطات؟ والسير قدماً باتجاه تلبية مصالح الأكثرية التي هي بالتأكيد مصلحة الوطن؟ ودون ذلك، ألا تظل الثروات القومية عرضة للضياع؟ ومصير الوطن عرضة للضياع؟ ألا يظل الإنسان سلعة؟ أفلا تظل الإرادة مرتهنة؟ ألا يظل النزف قائماً؛ دماً وأرضاً ومالاً وكرامة؟ ألا تظل الدول القوية في الجوار، طامعة بالأرض والماء والثروات الباطنية والهيمنة على القرار؟. إن اختصار الزمن والمسافات هو السبيل الأمثل لصيانة ما تبقى، وتعويض بعض مما فقدناه. ووضع الإنسان والوطن على طريق التحرر والتقدم. أمّا التنبيه والاستغاثة فهما جرسٌ معطل. وظيفته التخدير.

صندوق عسكري تركي: في كانون الثاني ١٩٩٣ تم الاتفاق بين تركيا وبعض دول الخليج لتمويل صندوق عسكري تركي، يستهدف تحديث القوات المسلحة التركية. وتسهم في هذا الصندوق: السعودية بمليار دولار والكويت بمليار. والإمارات بـ ٥٠٠ مليون. وقد جاء هذا الاتفاق بعد زيارة رئيس دولة "إسرائيل" لتركيا، والإعلان عن تعاون إقليمي بين الدولتين.

لن نعود لتاريخ تركيا في الوطن العربي. فالاستعمار والاستغلال والمشائق والترتيك كلها معروفة. لكن تركيا الآن قاعدة للحلف الأطلسي. وتكتظ بالقواعد العسكرية الأميركية. وهي لازالت تحتضن أسكندرون. وتخلي اللواء من أهله. وتطمس آخر آثار عرويته. وهي تتحكم بمياه الفرات ودجلة. وتستخدم هذا التحكم سلاحاً سياسياً. وتستعيد كل إرث الصراع والتناقض. وهي تتوغل في أرض العراق كلما شاءت تحت ذريعة مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني. ومن أرضها تنطلق أسراب الطائرات لمهاجمة العراق، كلما رغبت القوى الاستعمارية بذلك. وهي في هذه المرحلة تجسّد للتمييز العنصري في داخلها. ولذلك فهي تشنّ أوسع حرب إبادة في الوسط الكردي ضد قوى التقدم. لأن هذه القوى تناضل من أجل حق تقرير المصير. كما شنت ولا تزال تشنّ أوسع حرب إبادة ضد العرب والأرمن للسبب ذاته. وفي هذه الممارسة العنصرية تتساوى تركيا تماماً مع جنوبي * إفريقيا، كما تتساوى مع الكيان الصهيوني. والاتفاق جاء بعد إعلان تعاونها الإقليمي مع العدو الصهيوني. وهذا العدو يقيم دولته على أرض عربية. ويقوم بأوسع عملية استيلاء على الأرض والمياه. ويشنّ حملات الإبعاد والتهجير الجديدة. ويستخدم كافة

* قبل أن يسقط الحكم العنصري

الأساليب الوحشية ضد الانتفاضة. ويحتلّ قسماً من جنوبي لبنان. ويحصّن تواجد في الجولان المحتل.

إذن. فالتعاون ضد من؟ أليس هو ضد قوى التحرر والتقدم وتقرير المصير هنا، والتي تناضل ضد العنصرية والرجعية والاستغلال هناك؟. وتحديث السلاح التركي ضد من؟ ولمصلحة من؟ أهو ضد أعداء الإسلام؟ لكنّ كلّ ضحاياهم من المسلمين. لا جدال في أن هذا التحديث لا يخدم التطور والتحرر والتقدم في الوطن العربي ولا في العالم. وبالتأكيد ليس في الداخل. بل على النقيض من ذلك. ولا جدال في أنه ليس ضد الكيان الصهيوني وتوسعه، وضد ممارساته العنصرية القمعية، وإنما للتعاون مع هذا الكيان تعاون النذ للنذ. وليس ضد الهيمنة الإمبريالية بل لتعريضها. حسناً. فإذا كانت لأمریکا مصلحة بارزة في هذا العون والتحديث، فما هي مصلحة العرب؟ أمن أجل الضغط على العدو لحفظ ماء وجه الأنظمة المفاوضة؟ إنّ التعاون الإقليمي يتعارض مع هذا الضغط. كما أن مصلحة تركيا في وضعها الراهن تكمن في تقوية العدو لا إضعافه. والضغط لا يكون بالتعاون وإنما بالمقاطعة والعداء وتقوية الخصوم. وبالنسبة للأنظمة المفاوضة لم يبق في وجوها ماء للحفظ، بل تحول إلى عفن.

من الثابت أنه ليس للعرب مصلحة في ذلك، بل العكس هو الصحيح. فمصلحة العرب تكمن في تغيير الطابع العنصري الرجعي المستغل للنظام القائم في تركيا. وتكمن أيضاً في انتصار القوى المناضلة من أجل حق تقرير المصير. وفي استعادة اسكندرون إلى أهلها. وفي التخلي عن استعمال منابع الأنهر سلاحاً سياسياً. وفي الكفّ عن التوغّل ضمن الأراضي العراقية. وعدم تقديم التسهيلات لطيران الذي يشنّ غاراتٍ ضد أراضٍ عربية. وفي التحول من قوة لصالح الإمبريالية إلى قوة لصالح التحرر. وفي الانتقال من التعاون مع العدو إلى التناحر معه. فإذا كانت هذه هي مصلحة العرب: أي مصلحة الشعب والوطن. إذن لمصلحة من يتمّ تحديث القوات التركية؟ والاتفاق مع النظام الرجعي العنصري؟ وتقوية هذا النظام؟ أليس لمصلحة الأنظمة المانحة للمعونة؟ وإذا كان هذا هو الواقع، أفلا يعني ذلك وجود تناقض بين مصالح هذه الأنظمة، ومصالح الشعب والوطن؟ أفلا يوجد اتفاق مقابل بين مصالح هذه الأنظمة، ومصالح العدو الصهيوني، والخصم العنصري الرجعي، والإمبريالية العالمية؟. أو ليس هذا الشاهد الحسي وما يماثله من شواهد، دليل ملموس على وحدة تلك المصالح؟ وهذه الوحدة، ألا تتناقض تناقضاً تناحرياً مع مصالح الإنسان العربي وطناً وشعباً وأرضاً؟ وهذه الوحدة ألا تتناقض تناقضاً تناحرياً مع مصالح قوى التطور والتحرر والتقدم في العالم؟ أو ليس في هذا الشاهد الحسي وما يماثله من شواهد، إضاءة ساطعة لجانب مهم من جوانب المتضادات؟ ثمّ ألا يساعدنا هذا الشاهد

وما يمثله من شواهد، على تبديد الضباب الكثيف الذي يحاصر وعي التحرر؟ ومن خلال هذا التبديد، ألا تتضح أكثر صورة التناقض الطبقي والسياسي بين عرب الاستغلال والاستبداد والتبعية، وعرب التحرر؟ بين هؤلاء وهؤلاء في ساحة الوطن الصغير والوطن الكبير؟ ومع وضوح هذا التناقض ألا تسقط شيئاً فشيئاً كلّ التعابير والمصطلحات والمضامين التي حاصر فيها ذلك الضباب المكثف وعي التحرر؟ ألا تسقط مثلاً النظرة إلى أيّ قطر نظرة موحدة، دون التفريق بين مصالح الشعب والأرض ومصالح النظام؟ ودون التفريق بين المرحلة التي يسير فيها النظام نسبياً باتجاه خط التطور والتحرر والتقدم، أو بالاتجاه المعاكس؟ ألا تسقط مثلاً مضامين التضامن العربي الرسمي، عندما يصوّر هذا التضامن على أنه تلبية لمصلحة الأمة العربية، دون اعتبار للتناقض بين مصلحة هذه الأمة ومصالح بعض أو كلّ هذه الأنظمة؟ ألا يصبح مجرد استعمال هذه الكلمة هو إسهام في تضليل الوعي، وإسقاط الفروق وتغيبب التناقضات؟ أليس العرب أحزاباً وتيارات سياسية وقوى طبقية؟ ألا يحدث الصراع أو التحالف أو التوحد، وفقاً لتناقض المصالح أو وحدتها؟ وفقاً لمصالح الإنسان العربي وطناً وشعباً: مصالح التحرر. ومصالح البنى الطبقية التي تتناقض معها؟

وتبعاً لما يقّده هذا الشاهد من ضوء، ألا يغدو من مسؤولياتنا تجاه تحررنا أن نشنّ حرباً قاسية ضد هذا التزييف للوعي، وضد كلّ تزييف مشابه؟ ودون هذه الحرب، هل نقّدم أيّ إسهام نحو تحرر الأمة العربية وتقدمها وتطورها؟ وهل نكون من المشاركين في دفع عملية التحرر الإنساني إلى الأمام؟ وتبعاً لهذا الشاهد وما يمثله من شواهد، ألا يغدو وعي التحرر الذي حاول الإرث المناضل ترسيخه، هو الوعي المتقدم؟ وهو الوعي المسؤول تجاه الوطن والأمة: أرضاً وشعباً وإنساناً؟ ألا يغدو تصنيف التناقضات كما رسّخه ذلك الوعي هو شاهد من شواهد على تقدم ذلك الوعي؟ وعلى ولائه للتطور والتحرر والتقدم وليس للارتزاق من السلطة والارتهاق لها؟ ألا تصبح ضحاياه من أحياء وأموات، قوة صفح للوعي الذي تلوث بالتأطير ضمن مؤسسات وخدمات السلطات المكتنزة بمال النفط؟ وللوعي الذي غدا قوة التنظير لكلّ ما يميّج التناقض والصراع بين المتضادات: خطوطاً سياسية. ومصالح طبقية. وقيماً خلقية ونضالية؟ وأيضاً، ألا تصبح ضحاياه في السجون والمنافي، قوة إنارة لكلّ من استعصى على التلوث؟. إن الاستفادة من كلّ شاهد حسيّ، هي المختبر الذي يغتني فيه وعي التحرر. وفي هذا الاغتناء مدخل الانتصار. وبين هذا الاغتناء وقواه علاقة جدلية. فكلّ تزايد في وعي التحرر ينقل إلى ساحة الصراع قوى جديدة. وكلّ انتقال يرفع من درجة النضج في هذا الوعي. وكلاهما معاً يقربان لحظة الانتصار.

دروس من مقارنات: ١- في مطلع العشرينات كانت أحزاب شيوعية ثلاثة تتقارب في عضويتها. ففي عام ١٩٢٤ كان تعداد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني (٨٠٠) عضو. والمصري (٧٠٠) عضو. والتركي (٦٠٠) عضو. وهذا التقارب في التعداد في ظروف موضوعية متقاربة يعطي الأسبقية في الوصول إلى السلطة السياسية للمصري والتركي بسبب الفارق الكبير في تعداد السكان بين مصر وتركيا من جهة، والصين من جهة أخرى. لكن الذي حدث هو العكس تماماً. فعام ١٩٤٩ وصل الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة بعد سلسلة من الانتفاضات والثورات وأطول مسيرة في التاريخ. ورغم الكثير من التبدلات في توجهاته. ورغم الحصار الأميركي، وصراعات الخطوط والحدود مع الاتحاد السوفيتي. ورغم فقدان التوازن بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية، والثغرات الكبرى في الممارسات والتطبيق، فهو لا يزال في السلطة حتى الآن. بينما أضحت مصر وتركيا من أكثر بلدان العالم تبعية لأميركا. والحزبان الشيوعيان فيهما من الأحزاب الهامشية*. لماذا أسبب الخلاف بين الفلسفة الكونفوشيوسية والديانة الإسلامية؟ هذا سبب جوهري بالتأكيد. فالكونفوشيوسية هي فلسفة وليست ديانة. وصادرة عن إنسان عادي لا يدعى النبوة. وهي لا تلزم الإنسان بما هو فوق الطبيعة. وتترك شؤون الدنيا لقوى المجتمع دون اللجوء إلى مرجعية خارجة عن الطبيعة. إذن هي فلسفة عقلانية. ويمكن تطويرها وفق تطور المجتمع، لأنها لا تتضمن نصوصاً مقدسة. ولا ممارسات ملزمة. وسيادة العقلانية في وسط مؤمن، توفر شروطاً فضلى للتطور. وهذا التطور يسهل مهام التوعية والتنظيم. وهما أساس كل ثورة. أما الإسلام فهو دين. وفيه المقدس. والنبوة. وما هو خارج عن الطبيعة. وهو حمال أوجه. ولذلك فقد يستغل من قبل فئات غيبية مغرقة في التخلف. فتصبح العقلانية والعلمانية والمادية، خطراً على الدين والإيمان والمؤمنين، وخطراً على المجتمع، وكفراً وإلحاداً. وبالتالي، فإن المعركة الأساسية تتحول ضد حاملها. أي ضد التطور والتحرر والتقدم. وعندما يفسر الإسلام بما يخدم العدالة والمساواة وحرية الإنسان فهو يصطدم بهذه الفئات. وكذلك فإن الإسلام قد يستغل من قبل سلطات الاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي، فيتم اللجوء إلى النصوص التي تشدد على إطاعة الله وأولي الأمر. والغيب. والقضاء والقرر. وترتيب الطبقات وفق مشيئة الله. وتحريم الأحزاب. وحصر الاجتهاد والتأويل ضمن الاتجاه الذي يخدم السلطة. وتأويل النصوص التي تخدم العدالة، وتحترم العقل تأويلاً عكسياً. وعندما يفسر الإسلام بما يخدم

• ١- حسب تقديرات الكومترن كما وردت في: تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر: د. رفعت السعيد. ص ٢٤٩

٢- لازالا كذلك ٢٠٠١

العدالة والمساواة والعقل وحرية الإنسان، يصبح خروجاً على الدين والمقدس، ويتعرض أصحاب هذا التفسير ومؤيدوهم إلى اضطهاد السلطة. فتصبح المعركة مزدوجة: ضد اتجاه السلطة المستغلة المستبدة. وضد اتجاه الفئات المتخلفة.

إن الاستثمار الرجعي للدين لم يعد شيئاً من الماضي. فهو ماثلاً في الحاضر. وهو موضع استغلال سياسي. فزعيم الحزب الإسلامي في السودان الشيخ محمود محمد طه، أعدم من قبل سلطة النميري باسم الإسلام. فتلك السلطة تسترت بقوانين الشريعة الإسلامية لتحمي امتيازاتها الطبقية، وتهريبها لليهود الفالاشيا، وتبعيتها للرأسمالية العالمية، وسحقها لقوى التقدم والديموقراطية. وذنب الشيخ محمود هو الاجتهاد لصالح فصل الدين عن الدولة. وقوى سياسية ومؤسسات دينية حاربت وكفرت مؤمنين متدينين لكنهم يفهمون الإسلام فهماً عقلانياً مثل الشيخ علي عبد الرازق. وطه حسين. وحالياً نصر حامد أبو زيد. إلا أن المفارقة الأكثر مأساوية تكمن في أن قوى سياسية محرومة فقيرة مضطهدة قاومت وتقاوم العدو الصهيوني، وتتناضل ضد نظام الامتيازات الطبقية في لبنان، قامت بعمليات اغتيال ومطاردة وتهجير ومحاولات سحق أفراد وقوى سياسية باسم حماية الإسلام. مع أن هذه القوى هي في الموقع النضالي نفسه. وهذه العمليات المتنوعة، تم بعضها من خلال حركة أمل الشيعية، وبعضها الآخر من خلال حزب الله الشيعي أيضاً. وضد من؟ ضد الإلحاد والشيوعية. مع أن الحزب الشيوعي إذ ذاك كان في طليعة المقاومين للعدو الصهيوني. وهو بحكم تكوينه وتمثيله وخطة في موقع مضاد للنظام بالضرورة. ونتيجة لذلك، كاد هذا الحزب يسحق لولا قوة حليفه: التقدمي الاشتراكي. وكذلك فإن رواداً مبدعين غزيري الإنتاج، سقطوا غداً ضحية هذه الاغتيالات. وفي طليعة هؤلاء الشهداء: حسين مروّة. مهدي عامل. سهيل طويلة. خليل نعواس. ميشيل واكد. وهكذا فالعداء المشترك للعدو ونظام الامتيازات قد سقط. بينما انتصر التناقض بين الإسلام والماركسية. وتحت راية هذا التناقض أيضاً، تمت تصفية حسابات سياسية في بيروت والجنوب. ففي الجنوب طرد المئات من الشيوعيين. وفي بيروت هاجمت حركة أمل كل مقرات الحزب الشيوعي. إنها مجرد أمثلة. لا أعتقد أن مثلاً قد حدث في الصين.

أسبب الاستعمار إذن؟ لقد كان الاستعمار الغربي بكل موبقاته موجوداً في الصين. بالإضافة إلى استعمار آخر هو الاستعمار الياباني. والاستعماران استخدمتا أكثر الأساليب تدميراً للإنسان والإنتاج. لأن الصين قارة وموحدة؟ ربّما. ولكنها لم تكن موحدة تماماً: فقد كانت واقعياً موزعة بين أقاليم شبه مستقلة في الشمال، ونظامها الاجتماعي متقدم. وأقاليم شبه محررة في الجنوب. والحزب الشيوعي هو المسيطر فيها. وأقاليم يسيطر فيها حزب الكومنتانغ الموالي لأميركا.

وأقاليم خاضعة للاستعمار الياباني. لأن الحزب الشيوعي تمتع بمرونة كافية جعلته يتحالف مع الكومنتانغ ضد الاستعمار الياباني؟. لكنّ هذا التحالف كان مفروضاً. لذلك ظلّ محدوداً في الزمان. ودموياً في الصراع. وفاقداً للثقة. فالكومنتانغ عميل لأميركا. وأميركا تقاتل اليابان. واليابان يحتلّ جزءاً من الصين. والحزب الشيوعي يقاتل الاستعمار الياباني، والاستعمار الغربي، والإقطاع والتجزئة في آن واحد. إذن فالحزبان يلتقيان في الصراع ضد الاستعمار الياباني، ويتناقصان ويتصارعان فيما عدا ذلك. وأمريكا هي التي فرضت التحالف على الكومنتانغ لأن لها مصلحة في ذلك. أمّا الحزب الشيوعي فله مصلحة هو بهذا التحالف. لأنه يسهل عليه المعركة في هذا الاتجاه. بينما تظلّ معركته مفتوحة في الاتجاهات الأخرى. وهكذا ظلّ المسار العام محكوماً بالتحالف والصراع. لأنّ استراتيجية الحزب كانت وطنية وقومية واشتراكية وديموقراطية في آن واحد؟ نعم. إنّه السبب الأهم. فقد كانت الإستراتيجية وطنية من خلال التحرير. وقومية من خلال الوحدة. واشتراكية من خلال القضاء على الإقطاع والرأسمالية التابعة: واعتماد التطوير الذاتي المستقل لقوى الإنتاج. وديموقراطية من حيث المضمون الاجتماعي — السياسي، ومن حيث التحالف، والتلاؤم بين الدور السياسي الطبقي والوزن السياسي — الطبقي. وهكذا فقد كانت هذه الإستراتيجية معبرة فعلاً عن حاجات الواقع. ولذلك فقد استطاعت تكوين تحالف حقيقي بين العمال والفلاحين، وكلّ المتضررين من الواقع القائم، والعاملين لتغييره. الأمر الذي مكّنها من اختراق الأقاليم والمناطق: وعياً وتنظيماً ونضالاً. لأن القيادة كانت تستلهم الواقع الوطني والقومي والسياسي والاجتماعي في برامجها المحلية، وتنظيماتها وتحالفاتها ونضالاتها؟. نعم. إنّه سبب مواز في أهميته لصحة الاستراتيجية. فالقيادة كانت تستلهم حاجات الواقع أولاً. وبعد ذلك تستجيب لرأي الخارج أو تلتفّ عليه.

وبالمقابل: ما هي الأسباب التي أوصلت إلى نتائج معاكسة في تركيا ومصر خاصة، وفي الوطن العربي عامة؟. بالنسبة لتركيا ليست لديّ معلومات كافية الآن ١ — أما بالنسبة للوطن العربي* فيمكن القول: إن معظم المناحي الإيجابية في مسار الحزب الشيوعي الصيني، كانت سلبية في مسار الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي. فقيادات هذه الأحزاب أتت بمعظمها من خارج التربة القومية العربية، وأحياناً من خارج التربة الوطنية. والتنظيم الحزبي يكون على الغالب مطابقاً لصورة التأسيس، وعندما يصطدمان يتشرذم الحزب. وهذه قاعدة عامة. وعكسها هو الاستثناء. وإستراتيجية هذه الأحزاب تكيّفت مع التجزئة. وكذلك هيكلها التنظيمية، وبرامجها

• ١ — فيما بعد جاعني إلى المعتقل كتاب: تركيا بوابة استراتيجية للإمبريالية العالمية. وفيه معلومات موثقة ودقيقة.

ونضالها. وموقفها من القومية كان خاطئاً. وانسحب هذا الموقف على قضايا بالغة الحساسية مثل الوحدة العربية وفلسطين. واسكندرون. وارتيريا. وأوغادين. وفهمها للعلاقة بين البورجوازية والقومية، كان مسحوباً من التجربة الأوروبية. وارتباطها بالمركز كان ارتباطاً تبعياً. وبعضها كان فرعاً من فروع الحزب الشيوعي الفرنسي. وكلها هادنت الاستعمار الفرنسي أبان حكم الوحدة الشعبية. وكلها هادنت الإستعماريين البريطانيين والفرنسي أبان تحالفهما مع الاتحاد السوفيتي. وموقفها من الإقطاع والبرجوازية التابعة. كان خاضعاً لحاجات الصراع في الخارج، وليس مستمداً من ضرورات الداخل الوطني. والتحالف بين العمال والفلاحين لم يصغ نظرياً، ولم يمارس عملياً. والقيادة لم تكن موحدة، لأن التنظيم لم يكن موحداً. والبرامج والتحالفات المرحلية والنضالات كانت تعكس الخطأ النسبي القائم في الإستراتيجية. والمركزية في بناء الحزب، وحتى الفردية، كانت تطغي على الديمقراطية.

ومع نهاية الستينات استوعبت بعض الأحزاب الشيوعية هذه الأخطاء. وعدلت الكثير منها. وقد تميّز في هذا المجال: الحزب الشيوعي السوداني — والحزب الشيوعي اللبناني. والحزب الشيوعي السوري (جماعة المشروع). لكن قوى جديدة كثيرة ماركسية نشأت الآن. وهي تحاول جاهدة تجاوز التناقض بين ما يؤكد المنهج العلمي في تحليله للواقع: وطنياً وقومياً، وبين ما كان سائداً. فاستنتجت أن الخط الطبقي — القومي — الديمقراطي، هو وحده الذي يستجيب لما ينتجه المنهج العلمي. إلا أن الظروف الموضوعية التي استجدت في العقود الثلاثة الأخيرة، جعلت التقدم في الاتجاه الواقعي العلمي المعبر عن الضرورات بالغ القسوة. لكنّها ظروف مؤقتة. والثقوب بدأت تفعل فعلها. وسوف تتحول إلى * ثغرات. ومن هذه الثغرات تنفذ قوى التقدم. وكلّ تقدم هنا يقابله ضعف هناك. وكلّ ضعف يفتح المزيد من الثغرات. والصراع مفتوح.

ومن البرتغال درس آخر: فتعداد سكان البرتغال عام ١٩٩٢ بحدود الـ ٩ ملايين نسمة. أما تعداد الوطن العربي في العام ذاته فهو بحدود الـ ٢٠٠ مليون نسمة. والمفارقة أن تعداد الحزب الشيوعي البرتغالي تطوّر من حوالي الـ ٧٠٠٠ عضو عند سقوط الديكتاتورية عام ١٩٧٤ إلى ١٦٥ ألف عضو عند انعقاد مؤتمره نهاية ١٩٩٢.

١- بينما الأحزاب الشيوعية العريقة في الوطن العربي تطوّرت عكسياً. وبالتأكيد، فإن عدد المنظمين في كافة الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي غير معروف. وحتى على مستوى القطر

* مع نهاية القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين أصبحت هذه الثغرات واسعة ومتعددة وهي تتزايد وتتسع باستمرار.

الواحد ليس بالإمكان إجراء إحصاء دقيق. فعلى الدوام هناك أحزاب ممنوعة ومقموعة، وأحزاب هامشية أو ملحقة بالسلطة. ويمكن لبلد مثل لبنان وحالياً المغرب، أن يتيح إجراء مسح دقيق. ونسبة التمثيل في المؤتمرات هي التي تقرر هذه الفرصة.

٢- لكنّ الخلل يكمن في اختلاف هذه النسبة. فهي في الحزب الشيوعي اللبناني ١،٢ أو ١،٣* للعاملين في المكاتب و ١،٤ للأعضاء الآخرين. والخلل الآخر يسببه النزف المستمر. فقد وصل التعداد في فترة الذروة إلى حوالي الـ ١٠،٠٠٠ عضو. وخلال ثلاث سنوات في النصف الأول من التسعينات تقلص إلى حدود الـ ٢٠٠٠ عضو. وذلك، رغم أنّ الظروف في لبنان هي الأكثر ملاءمة للعمل الحزبي الحر. أمّا في سوريا، فقد تشطّى الحزب بين تنظيمات ذيلية ملحقة بالسلطة. وتنظيم متطور متقدّم لكنه مسحوق. إلّا أنّ تنظيمات ماركسية جديدة نشأت في السبعينات وتفوقت على التنظيم الشيوعي العريق، لكنها سحقت. والنتيجة، أنّ فاعلية الحزب ودوره في السلطة والشارع لا يوازنان نسبة ضئيلة للغاية، ممّا كانا عليه في فترة الديمقراطية السياسية بين عامي ١٩٥٤ - ١٩٥٨. وفي مصر: أصبح ٩٠% من الشيوعيين خارج تنظيماتهم حسب ميشيل كامل الأمين العام السابق للحزب الشيوعي المصري. وفي العراق: فقد دوره القيادي في جبهة السلطة في مرحلة. وفي المعارضة الآن. وفي الأردن توزّع الشيوعيون في عدة تنظيمات. وكلّهم لا يوازنون جمعية كشّاف صغيرة. وفي أقطار المغرب العربي لا وجود لدور قيادي لأيّ من هذه الأحزاب. سواء حافظت على أسمائها أم بدّلت تلك الأسماء. ويظلّ الحزب الشيوعي السوداني متميّزاً، لكنه مسحوق. ودوره القيادي ملموس لكنّه محدود. والسبب الأساسي يعود البنية القبلية المتخلفة في السودان من جهة، وللضغط الذي يمارس عليه من جهة أخرى. أمّا في الجزيرة العربية فقد اختلف الوضع بين مرحلتين. ففي فترة المد القومي التقدمي برزت أحزاب عدة في اليمن والبحرين وعمان والكويت، وأضحى لها دور فاعل. ومن هذه الأحزاب من تطوّر من الاتجاه القومي التقدمي، ومنها من كان ماركسياً منذ النشأة أمّا في المرحلة الحالية، مرحلة الهبوط، فقد تلاشى هذا الدور. ذلك أنّ الرأسمالية التابعة التي نمت وزنها في مرحلة البترول قد اعتصرت تلك التنظيمات وأرهقتها، أو سحقتها. وهكذا غدت هذه التنظيمات محاصرة برفض البنية القبلية الإقطاعية للماركسية ولأيّ فكر علمي، وبالقوة الطاغية

* وردت هذه الأرقام في التقرير المقدم إلى المؤتمر نهاية ١٩٩٢

٢- استخلاص ممّا ورد في مجلة الحزب/ النداء/. كما أن تمثيله الطبقي في مؤتمر حزيران ١٩٩٣: (٦%) فقط نسبة العمال. بينما نسبة التجار (١١%)!!

للرأسمالية التابعة. وأما الأحزاب الشيوعية الفلسطينية المتناثرة والمتوالدة فهي محدودة التأثير بذاتها. لكنّ هذا التأثير يصبح حقيقياً في حال التوحّد بين هذه الأحزاب وجهات التحرير التي تبنت الماركسية. إلّا أنّ اختلاف الرؤى المرحلية والنهائية، بالإضافة إلى الفردية التي تضخمت في هذه المرحلة، يجعلان التوحّد مستحيلاً.

والحصيلة: أنّ تعداد وفاعلية هذه الأحزاب في وطن يبلغ تعدادة ٢٠٠ مليون نسمة، لا يصل إلى تعداد وفاعلية الحزب الشيوعي البرتغالي العامل في وطن تعدادة (٩) ملايين نسمة والحزب الشيوعي البرتغالي نال في انتخابات ١٩٩٢ نسبة ١٣% من أصوات الناخبين. فأية نسبة تتأهّلها الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، في حال إجراء انتخابات حرة؟.

ما هو تفسير هذا التباين؟ قد يكون الجواب لأنّ البرتغال جزء من أوروبا. ودرجة النضج السياسي والاجتماعي والطبقي والفكري تجعل الانتماء إلى الأحزاب والنقابات ضرورة للفرد والطبقة والمجتمع. كما أنّ أوروبا علمانية. وبلوغ مرحلة العلمنة، مؤشّر على تجاوز علاقات التخلّف، والوصول إلى علاقات الوطن والحزب والطبقة والمهنة. هذا صحيح. وهو يفسّر جزءاً من السبب لآكله. فالبرتغال جزء من أوروبا ولكنها من أطرافها. وتطوّر قوى الإنتاج فيها متقارب مع تطوّر قوى الإنتاج في مصر وسوريا والعراق وبعض أقطار المغرب العربي. وقد يكون الجواب لأن المعركة في أوروبا قد حسمت لصالح فصل الدين عن الدولة. وهذا الفصل لا يسمح بإقامة التناقض بين المسيحية كإيمان وبين الماركسية كمنهج لتغيير الواقع المعيشي والإنساني للإنسان. أمّا في الوطن العربي فهذه المعركة لم تبدأ جدياً بعد. لقد فرض فصل الدين عن الدولة في تونس من الأعلى دون أن يرافقه النضج العلمي والسياسي والفكري والعقلي في القطاعات الشعبية. واعتبرت العلمنة ركيزة من ركائز منهاج الحركة الوطنية اللبنانية. واتخذ الصراع من أجل هذا المنهاج طابعاً شعبياً متفوقاً. لكنّ التدخلات الخارجية العسكرية أجهضت هذا المنهاج، وأعادت الوضع إلى الوراء. فأضحت علاقات التخلّف هي الطاغية. وقذفت إلى الخلف علاقات الحزب والنقابة والفكر والنادي والمهنة. وفي اليمن الجنوبي أخفق الفصل بين الدين والدولة مع إخفاق التجربة كلّها. وفي مرحلة الانحدار التي أصبحت عامودية في العقود الثلاثة الأخيرة، توازى نفوذ الدين السياسي مع نفوذ البنى الطبقيّة السائدة. فتلاشت كلّ ملامح الديمقراطية، والعلمنة في القلب منها. لقد كانت هذه الملامح مهيمنة في معظم الشارع العربي فاختنقت في غرف الغاز المكوّنة من المال النفطي. وهكذا اشتدّ التناقض الذي يقام بين الإسلام كإيمان، والإله كحاكم، والقرآن كدستور، وبين الماركسية كفلسفة إلحاد. والبنى الطبقيّة السائدة غدّت هذا التناقض واستثمرته. نعم. إنّ هذا الجواب صحيح أيضاً. وهو يفسّر جزءاً آخر من

السبب وليس كله. ففي بيئة يغلب فيها طابع التخلف، وتستثمر فيها قوى الاستغلال الطبقي، والابتزاز الديني والقبلي والعائلي، هذا التخلف لتأبيد الاستثمار والابتزاز يغدو الوضع العام عدائياً تجاه ذلك المنهج. بينما هو محايد في أوروبا إلى حد ما. وملائماً في أميركا اللاتينية إلى حد ما أيضاً من خلال لا هوت التحرير. وقد يكون الجواب، لأن التطور التاريخي في البرتغال متناقض مع التطور التاريخي في الوطن العربي. إذ إن هذا الوطن قد خضع لاستعمارين متواليين ومتداخلين. وليس هذا هو حال البرتغال. وهذا صحيح أيضاً. وهو يفسر جزءاً جديداً من السبب. فالإستعماران معاً قد تكاملا في إعاقه التطور في قوى الإنتاج. وفي ولادة البرجوازية التابعة وتكاملها مع البنى الإقطاعية والقبلية، وفي صنع التجزئة القومية وحمايتها. وفي رعاية علاقات التخلف وتنميتها. وفي إعاقه الفكر العلمي عن الازدهار. وفي تزييف وعي التقدم والتحرر. وتأتي أميركا الآن لتجذر وترسخ كل ما فعله الإستعماران: العثماني والغربي. لتضيف إليه أشكالاً جديدة بأساليب جديدة.

إن هذه الأجوبة تفسر جانباً كبيراً من الحقيقة. لكن سببين اثنين يظلان غائبين. وهما الديموقراطية المنتزعة في البرتغال. والخلل الذاتي في بنية وبرامج وإستراتيجيات وممارسات الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي. فالديموقراطية لم تنتزع كلياً بعد في أي قطر عربي. ففي لبنان مجزوءة بالطائفية. وفي المغرب بالملكية ذات الحق الإلهي. وفي تونس بالدستور وبعض القوانين المنبثقة عنه. وفي مصر بقانون الطوارئ وعدد من القوانين المنبثقة عن الدستور، وعدم السماح لبعض الأحزاب والحركات بالعمل المرخص. وفي الأردن بالملكية ذات الحق الإلهي، وبخطابات العرش التي تصبح برامج حكومية، وبنسبة الانتزاع. وفي اليمن بسيطرة القبيلة. أما في البرتغال فخلال ثمانية عشر عاماً بين سقوط الديكتاتورية عام ١٩٧٤ وانعقاد المؤتمر عام ١٩٩٢ تضاعف العدد بحدود الـ ٢٤ مرة. وليس من تفسير لهذا النمو إلا بالمناخ الديموقراطي الذي تم انتزاعه. وبدور قوى التقدم في هذا الانتزاع. ونتيجة لذلك، تم التفاعل بين ما يوفره النضج النسبي في التطور العام، وبين المناخ الجديد ودور قوى التقدم في صنع هذا المناخ. فحصل هذا التقدم. وهذا التقدم قد حصل في ظل عقد التراجع والجمود، ثم عقد السقوط في الاتحاد السوفيتي والتجارب الاشتراكية المشابهة. وهذه نقطة إضافية تستجد لصالح ذلك التفاعل ودور العامل الذاتي فيه.

وبالمقابل: فإن الخلل الذاتي بالنسبة للأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، قد تفاعل مع العقبات النسبية في الوضع العربي العام. فنتج هذا الضعف البالغ التدني. والمفارقة التاريخية المأساوية تكمن في المرحلة، مرحلة السبعينات وماتلاها. ففي هذه المرحلة ردمت أحزاب شيوعية كبرى

وعريقة حيزاً واسعاً من الخلل الذاتي. واستخدمت المنهج العلمي في تحليل الواقع فروع كبرى من تنظيمات وطنية وقومية، فأضحت تلك الأحزاب وهذه الفروع في اتجاه واحد. ونشأت تنظيمات جديدة كثيرة تستلهم هذا المنهج. فتوسع التيار وتجدّر. وظلّت بعض العقد الناشئة عن الماضي تحول دون التوحيد. وفي ظروف صحيّة، كان يمكن للحوار الناضج العقلاني، وللنضال الموحد الإتجاه، أن يتغلّب على تلك العقد، ويوفّر فرص التوحيد. وميزة هذا التوحيد تكمن في سعة الرقعة الجغرافية التي تتواجد فيها هذه الأحزاب والفروع والتنظيمات. وفي القوة التي تتمتع بها. ورغم اختلاف نسب القوة والتجدّر في الوسط الشعبي، فهي موجودة فعلاً في لبنان والسودان واليمن. والمغرب وتونس. وسوريا ومصر. وقد شكلت هذه القوى بمنابعها الثلاثة، قطباً موازياً لتنظيمات الدين السياسي. وإرباكاً ملموساً لبنى الاستبداد والاستغلال والتبعية. وقد تميّزت بكونها معارضة من مواقع التقدم والتحرر. فهي لم تتورّط في صراعات سياسية تحت لافتات دينية أو مذهبية. ولم تتلوّث بالاشتراك في أنظمة وجبهات سلطات النفط. وهي لا تشد الحاضر والمستقبل إلى الماضي باسم الدين أو المذهب أو القبيلة ولا تشدهما نحو نظام إقطاعي - رأسمالي - تابع، ازداد ثلوثاً بأموال النفط. لكنّ هذه المرحلة هي مرحلة اختمار الطبقة الجديدة، طبقة عائدات النفط، والسطو على الممتلكات العامة ونهب المال العام. ولهذه الطبقة صفاتها المميّزة في البطش وتزييف الوعي والإفساد. ولها مصالحها في ترسيخ التجزئة والتبعية وعلاقات التخلف. وفي ضرب قوى التحرر والتقدم. ولها مصالحها أيضاً في الصلح والتعايش الآمن مع العدو الصهيوني. وبالتالي مع هذه الصفات والمصالح تمّ توظيف المساعدات النفطية والرأسمالية. ومن أجلهما جرى نهب الفائض في القطاع العام كما جرى تغليب الطابع الاستهلاكي على الطابع الإنتاجي. ومن أجلهما تمّ استثمار كل علاقات التخلف. وكل القوى التي تخدم هذه العلاقات. كما تمّ استثمار كلّ القوى ذات الطابع الديني السياسي. وسط هذا الجو الخانق، وما رافقه من جمود، فسقوط قطب التقدم النسبي عالمياً، حدث نشوء الجديد، وتطوير بعض القديم. وهذا الجو معاد بطبيعته لنمو بذور التقدم والتطور. والبذور التي تتمكّن من النمو، تظلّ محاطة بجو موبوء. وهذا الجو لا يسمح بتماسكها وتوحدها. ودونهما لا تتولّد طاقة ذات قدرة على التغيير. ودون هذه القدرة يظلّ طابع الصراع الأساسي، طابعاً دينياً أو مذهبياً أو عرقياً. وهذا الصراع يضعف طرفي التناقض، لكنّه مرحلياً يعيق التبلور الطبيعي للتناقض. ودون هذا التبلور سوف يظل دور قوى التقدم هامشياً. والدور الهامشي يعود فيسهم في إعاقة ذلك التبلور. والهامشية والإعاقة معاً تقدّمان فرصاً ثمينة لأنظمة تلك الطبقة كي تمرّحل معاركها، وتخوضها بنجاح. كما تقدّمان الفرص ذاتها لقوى الدين والمذهب والعرق والقبيلة، كي تحتل الجانب المقابل للصراع. والاحتلال

يغطي الجانب السياسي والنشاط الاقتصادي والجو الثقافي. وكل ذلك يتم على حساب تحرر وتقدم الوطن والإنسان.

لكن¹ الضخ النفطي والرأسمالي في طرفي الصراع قد نضب أو كاد، ومع هذا النضوب تبدأ القوى بالتآكل والتفكك فتمركز الثروة تم في شريحة محدودة. وجلّ هذه الثروة وظّف في الخارج وما وظّف منها بالداخل إتجه بشكل أساسي إلى منشآت استهلاكية، لا صلة لها بمصالح وحاجات القسم الغالب من المواطنين. وهذا الاتجاه في التمركز والتوظيف، يقود بالضرورة إلى تمايز طبقي حاد. وإلى فقدان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. وبالتالي إلى انخفاض متواصل في مستوى المعيشة. وفي فرص العمل. وفي قيمة النقد والدخل. وعاماً بعد عام يتزايد التساقط في أجهزة السلطة. لأنّ فرص الإثراء تتناقص. ولأنّ الحاجة ترحف نحو الشريحة تلو الأخرى في هذه الأجهزة نفسها. ١ - ولأنّ الدفع الإضافي يتضاءل سعة وقيمة. وخلال هذا المسار تنضمّ الشرائح المتضررة في مصالحها، والتي غزتها الحاجة، إلى الكتلة الشعبية الكبرى التي يتعاظم حجمها وفقرها عامّاً بعد عام. والتسارع في هذا الاتجاه ولید السنوات وليس العقود. وهو بذاته يضعف القدرة المضادة على الحشد. ومع كل تزايد في تمركز الثروة واتجاه التوظيف. ومع كل خفوت في الدعم الخارجي، ٢ - تزداد الكتلة المتضررة وزناً وحاجة. فيختل التوازن، وتتراخي القبضة.

— ٣ —

في هذا الجو الجديد تعود القدرة على التنفس والتحريك. وهي قد بدأت فعلاً بالعودة في العديد من الأقطار، مع اختلاف في النسبة. وقدرة في التحرر والتقدم هنا، تضعف طرفي الصراع هناك. وتنامي الجو الجديد يقلّص مساحة الجو الخائق. والتبلور الطبيعي للتناقض يشق طريقه على حساب التناقض المرضي. وكلّ تقدم في هذا الاتجاه، يقابله تراجع في ذاك. وإذا ذلك يتقارب ميزان القوى أو يتعادل. فيتمّ انتزاع الديمقراطية. وانتزاعها يؤدي إلى التفوق. فالكتلة المتضررة في مصالحها وقيمها هي الأقوى. وفي أجهزة السلطات وهوامشها، يستمر النزف. لأنّ الحاجة تنفّاقم. والحياة تزداد قسوة. ومظاهر الرفاه في الأعلى تستنزف المشاعر. والتفوق يفتح المجال فسيحاً أمام قوى التطور والتحرر والتقدم. فيتمّ انتزاع إنجاز جديد. وأفق الصراع يظل مفتوحاً. لكنّ هذا المسار قد يتقطّع مع تكّس البنى الطبقية الصاعدة، وقواها السياسية والنقابية والفكرية. والتكّس يعود إلى التجميد. ثمّ إلى التناقض مع التطور والتقدم. ثم إلى انتعاش الاستغلال

¹ عام ١٩٩٨ هبط سعر البرميل النفط الخام إلى ١٢ دولار، بعد أن وصل في فترة الذروة إلى ٣٦ دولار.

والإستبداد، وتحولهما إلى نظام طبقي - سياسي جديد. ولذلك لا بدّ من التأسيس بالأسرة، ثمّ بتنظيمات الأطفال، والشبيبة. وبالمدارس والمعاهد والجامعات. وبالأندية والجمعيات والأحزاب والسنقابات. وفي المناهج الدراسية، والنشاطات الدينية والرياضية والفنية والثقافية. وصولاً إلى السلطة السياسية. والتأسيس يعقبه التطوير. ولكل مرحلة ضرورتها. والضرورة تولّد إبداعاً جديداً. وإذ ذاك تختفي الانتكاسات أو تتضاءل. وتظل آفاق التطور مفتوحة.

بين الديمقراطية الممنوحة والمنزعة: حتى هذه اللحظة لم تسد الديمقراطية بجناحيها السياسي والاجتماعي في أي قطر عربي. حتى على مستوى العالم لم تتحقق هذه السيادة في أي مكان. فهي منقوصة اجتماعياً في الدول الرأسمالية أو شبه الرأسمالية. وهي منقوصة سياسياً في الدول الاشتراكية* أو ذات التوجه الاشتراكي. أمّا في الأقطار ذات البنية الإقطاعية أو القبلية فهي مفقودة كلياً. ٤- إذن فالمسألة نسبية. لكنّ الفارق النسبي ليس بسيطاً. ففي أقطار يصفى الخصوم حتى الدرجة الأولى والثانية. وتصل التصفية أحياناً حتى الدرجة الثالثة. وتدمر قرى وبيوت وأحياء وترتكب المجازر في السجون. ويتبادل طرفا الصراع حيزاً من هذه الممارسات. وإن كانت المسؤولية الأولى تقع على عاتق الأنظمة التي تمنع الشعب من ممارسة حرياته السياسية. وفي هذه الأقطار يصل عدد ضحايا النظام من القتلى إلى عشرات الآلاف. ومن المعتقلين إلى مئات الآلاف. وفي أقطار أخرى توجد حروب أهلية، دون أن يوجد اعتقال سياسي. وبين هذين الحدين تتراوح النسب حسب المراحل، وحسب موازين القوى في كل مرحلة. وما ينطبق على الضحايا من البشر ينطبق على الفكر والنشر والصحافة. وحتى على الفن والرياضة. ففي أقطار انتزعت هذه النشاطات أعلى قدر من الحرية. وفي أقطار أخرى تهقرت حتى عن زمن الاستعمار. وميزان القوى ذاته في كل مرحلة هو الحكم هنا أيضاً. لكن هذا الميزان ليس ثابتاً بل هو متحول. وتحوله يتخذ صفة التراجع أو صفة التقدم. والعوامل التي تحكم هذا التحول ليست كلها داخلية، وإنما هي خارجية أيضاً. والتغير في فعل هذه العوامل هو تغير مرحلي. وتقل هذه

• ١- في النصف الثاني من التسعينات توسعت شرائح الذين يقومون بأعمال يدوية مأجورة لسد الحاجة. وضمن

هذه الشرائح عناصر عسكرية وأمنية.

٢- مع نهاية عقد التسعينات تقلصّ الدعم إلى مستويات هزيلة، بسبب العجز الذي باتت تعاني منه الدول الداعمة.

٣- عام ١٩٩٩ أصبحت بالغة الوضوح في المغرب ولبنان وتونس واليمن والأردن ومصر. وهي قائمة في كل من السودان والصومال والجزائر، عندما تتوقف الصراعات الأهلية.

٤- في الإمارات والبحرين وقطر والكويت ألغيت الرقابة المسبقة على المطبوعات الواردة من الخارج. وتمتعت

المطبوعات في الداخل بقدر واسع من الحرية، متخفيةً بذلك أنظمة التحولات الاقتصادية ١٩٩٩ - ٢٠٠١.

العوامل يختلف حسب المكان. وفي الوطن العربي كلما اقترب الصراع من القلب أو من النفط، يزداد ثقل العامل الخارجي. ويخفّ هذا الثقل تبعاً لهذا المعيار. وشواهد لبنان وعمان والأردن واليمن تؤكد هذا المقياس. وهذا المقياس مرحلي أيضاً. فقد يتبدل بالمستقبل حسب تبدل الضرورات.

وثقل العامل الخارجي قد يغيّر النتائج إذا لم يواجه بثقل مضاد. فالثقل الفرنسي ثم الأمريكي في فيتنام قد انهزم أمام قوة العامل الذاتي أولاً، والدعم الفعال من قبل الصين والاتحاد السوفيتي ثانياً. بينما تحول الانتصار إلى تشرد قواه في عمان وإلى حصار واحتواء وانتزاع في لبنان. وهكذا ففي فترة من فترات الصراع بين المتضادات قد تنتصر قوى التقدم. وخلال الصراع يتجذر الوعي. ومرحلة بعد أخرى تتكامل مستوياته، فيتم التفاعل بين الوعي الوطني. الطبقي. والوعي القومي — الطبقي. والوعي الإنساني. فيكتسب كل مقومات وعي التحرر والتقدم. وهذا الوعي هو المدخل لكل انتصار. وأولى نتائج هذا الانتصار، هي انتزاع قدر من الديمقراطية. وهذا القدر يعمل ويهبط حسب ميزان القوى في الحقلين الداخلي والخارجي. فقد يتحول إلى ميدان تزاد فيه قوى الصراع تبلوراً. ويزداد الوعي تجذراً. وتتسج فيه التحالفات المرحلية، والوحدات العضوية. وقد ينتكس هذا القدر من الديمقراطية، فيتحول معه المسار إلى مسار مضاد للتحرر والتقدم. ففي سوريا مثلاً سقط مسلسل متوالٍ من الانقلابات العسكرية. واستمر هذا المسلسل من أول نيسان ١٩٤٩ حتى ٢٤ شباط ١٩٥٤. واتخذ النضال لإسقاط هذا المسلسل شكلاً سلمياً في مراحل، وشكلاً مسلحاً في مراحل أخرى. وقوى التحرر والتقدم كانت في طليعة هذا النضال. وعليها وقع العبء الأكبر. وعندما سقط آخر انقلاب عسكري، تم انتزاع الديمقراطية السياسية، وإلى حد ما الاجتماعية. وقد خلق هذا الانتزاع تطوراً نوعياً. أدى إلى تشردم البنى السياسية لقوى الاستغلال الطبقي. وإلى سقوط الأحلاف الاستعمارية. وإلى تراجع الرجعية الدينية. وإلى تفوق قوى التحرر والتقدم في الأحزاب والنقابات والمدارس والجامعات والجيش والمجلس النيابي. وقد قاد هذا التفوق إلى صنع الوحدة السورية المصرية في شباط ١٩٥٨. وإلى تصعيد الصراع ضد العدو الصهيوني واندماج الشعب في هذا الصراع. وإلى تقوية المناعة الوطنية. ونمو الشعور القومي. وتمتين العلاقة مع قوى التحرر والتقدم أما التضحية بهذا الحيز المنتزع، فقد أدت إلى حل الأحزاب، ومصادرة الرأي والقرار والنشاط في كل مجال من مجالات العمل. ثم إلى الإحباط واليأس. ثم إلى الانكفاء على الذات. وأخيراً إلى ملاحقة قوى التقدم: نقلاً واعتقالاً وتسريحاً. ومن هذا المسار التراجعي تولّد مناخ ملائم لانتعاش الرجعية الطبقية والرجعية الدينية. وضمن هذا المناخ استعاد نشاطه الشعور الإقليمي، والتزمت المذهبي والمحلي. وتراجع الاهتمام بالصراع مع

العدو الصهيوني. وضمر الوعي بمأساة اسكندرون وعربستان. وقد سهّل كل ذلك مهام الرجعية الداخلية في فصل الوحدة. وفي الهيمنة على الحكم من جديد. إذن فمدخل التقدم كان انتزاع ذلك الحيز من الديمقراطية، ودور قوى التقدم القيادي في هذا الانتزاع. ومدخل التراجع كان فقدان ذلك الحيز.

وسلطت عائدات النفط، وفلول الإقطاع، والرأسمالية التابعة، وفوائض القطاع العام، جعلت كلّ قطر من الأقطار حقل استثمار لها. وبهدف مواصلة الاستثمار وتطويره، تنامي تناقضها التناحري مع أيّ هامش من هوامش الديمقراطية. وحيثما تفوقت قواها على قوى الديمقراطية والتحرر والتقدم، ترسخ ذلك الاستثمار وتصاعد. وهذا الترسخ يعود بدوره فيضاعف قواها، ويدمرّ قسماً إضافياً من طاقات قوى التقدم. وهذا هو الواقع الذي تحكم طيلة العقدين الماضيين. ونسبة هذا التحكم تختلف بين قطر وآخر، لكنها على العموم تظل طاغية. ١- وحيثما كان الفارق محدوداً بين قوى السلطة وقوى التقدم والديموقراطية، فقد انتزع حيز مهم من الديمقراطية. وهذا الانتزاع يمنح قواها بعض هوامش التحرك. ولذلك تظهر أحياناً نشاطات سياسية وفكرية وفنية، تتباين مع توجهات النظام. لكنها سرعان ما تصطدم بقوى النظام عندما يتحوّل التباين إلى تناقض. فقانون الانتخاب في تونس. والصلاحيات الملكية في المغرب. وقانون الطوارئ في مصر. كلّها تجعل الممارسة الديمقراطية محدودة التأثير. وحيثما تحقق التعادل أو التقارب، وحتمت ظروف الوحدة الوطنية والبنية الاجتماعية، إشاعة جو من الديمقراطية، فإن الانتزاع يتكامل مع المنح. وهذا التكامل قد يكون بعد هبات محدودة، واستباقاً لانتفاضات محتملة كما حدث في الأردن. وقد يكون بعد انتفاضات وحروب داخلية كما حدث في اليمن. ونتيجة لهذا التكامل تغدو الديمقراطية متقدمة. لكنّ الثغرات القاتلة تظل قادرة على إسقاط أو إضعاف كلّ التجارب التي لم تنتزع فيها الديمقراطية انتزاعاً كاملاً. وكلّ التجارب التي لا تكون قادرة على حماية هذا الانتزاع. فديموقراطية اليمن أضعفت بالاغتيالات والتحالفات القبلية، ودور الدين في الدولة. وديموقراطية الأردن أفرغت من معظم مضمونها. فالرقابة على الفكر الداخل للأردن هي من النوع الأسوأ. وقوانين الحد من الحريات الإعلامية، والرقابة على المطبوعات تتصاعد ضيقاً وكبتاً. ٢- فقانون المطبوعات يمنع الإساءة لعلاقات السلام مع "إسرائيل". ولعلاقات الأردن الخارجية. وعلاقات الأردن هنا هي علاقات النظام، وليست علاقات الوطن والشعب. فعلاقات

• ١- بدأ هذا الطغيان بالتراجع في عقد التسعينات.

٢- وفي النصف الثاني من التسعينات وصلت ذروة تلغي الحرية ذاتها.

الشعب مشدودة لقوى التحرر، لأن مصالحه وقيمه لا تتحقق إلا بانتصار هذه القوى: في الداخل المحلي. وفي المحيط القومي. ونسبياً في البعد العالمي. أما علاقات النظام فهي على العكس من ذلك. والوطن هو وطن الأكثرية أي الشعب. وقراره هو قرار الشعب، أي التحرر. أما قرار النظام فهو قرار طبقة الـ ٥% وهو قرار مضاد للتحرر. وكذلك وبما أن المنح يتغلب على الانتزاع، فإن مسؤولية القرار في الأمور الجوهرية محصورة بالملك من الناحية الواقعية. ولذلك يتحول خطاب الملك إلى بيان للحكومة. وإرادته إلى قرار حكومي. ورؤيته للعلاقات الدولية، إلى رؤية للحكومة. وتصوره إلى حدود الحرية، إلى قوانين وتشريعات. ومن هنا فإن هذا الحيز من الديمقراطية يظل مهتداً، كما يظل أسير تحالفات وعلاقات النظام الحاكم. وهذه التحالفات والعلاقات كثيرة التبديل. وهذا بدوره يشكل إرباكاً إضافياً لممارسة الحرية. إذ إن عليها أن تتكيف، حتى في القضايا الكبرى كالعلاقة مع "إسرائيل". والتكيف يولد التشويش في الوعي. والتفكك في التنظيم. والتناقض في الممارسة. واليأس من العمل الوطني والقومي. لكن ذلك كله نسبي بالضرورة، فالتهديد والأسر، يتبدلان صعوداً وهبوطاً حسب نسبة تنامي الانتزاع بالمقارنة مع المنح. وهذه النسبة بذاتها محكومة بتطور موازين القوى داخلياً وخارجياً.

أما حيثما كان التفوق لصالح قوى التقدم، كما هو الحال في لبنان. فإن العامل الذي يقلب ميزان القوى هو العامل الخارجي. فلبنان محاط ببحر تتحكم فيه قوى الاستعمار، وبعده استعماري — استيطاني — عنصري. وبنظام يبدل تحالفاته وفقاً لمصالحه. وهو بالضرورة لا يطبق ممارسة ديموقراطية تتناقض مع ما هو سائد فيه ولذلك فقد ضاعت نتائج التفوق بالتدخل العسكري في مراحل ثلاث: ١٩٥٨ و ١٩٧٥ — ١٩٧٦ و ١٩٨٢ — ١٩٨٣. وضاعت النتائج ذاتها بالضغط العربي والأمريكي بين ١٩٨٤ و ١٩٩٣. ١ — وفي مثل هذا الوضع المتقلب والمتناقض، فإن قوى التقدم قد تحافظ على فاعليتها وتجدد ذاتها وتراقب أية ثغرة في تماسك الضغط الخارجي كي تنفذ منها. ثم توظف الديمقراطية المنتزعة لصالح التحرر والتقدم: محلياً وعربياً وعالمياً. وقد تفقد قوى التحرر والتقدم هذه الحيوية، وتتآكل بفعل اليأس والإحباط والحسابات الخاطئة، وتراجع الديمقراطية، وقوة الصدمة الخارجية. ففي حالة الحفاظ على الفاعلية، يفعل الحثّ العسكري فعله. فتتآكل بنى النظام الطبقية، وقواه السياسية، وتنظيماته العسكرية. بينما تنمو وتتماسك قوى التطور والتقدم. وإذ ذاك، تستعين أطراف من التحالف المالي — البرجوازي — الإقطاعي، بقوى التقدم على أطراف أخرى. فيزداد النظام ضعفاً. ويغدو أكثر وأكثر أسير الدعم الخارجي. وعندما تتراخي قبضة هذا الدعم، تتراكم انتصارات قوى التحرر والتقدم، وتغدو مناطق سيطرتها قبلة للأحرار، نموذجاً للإقتداء، ودليلاً على طاقات الشعوب. وفي هذا المناخ يتحول السجن إلى مكتبة

وطنية وقصر الرئاسة إلى قصر ثقافي وفني للشعب. وتتحوّل محاكمة جريده إلى محاكمة للحكومة وقانون المطبوعات. ويسقط قانون الحد من الحرية الإعلامية. وتتحوّل مناقشة قانون المهينة على الاتحاد العمالي العام، إلى تعرية للوزير الذي أصدره، وللنظام الذي ينطق باسمه. وتسقط حكومة بمظاهرة يوم واحد، دون أن يسقط شهيد واحد. وفي الحالة الثانية، حالة فقدان الحيوية، فإنّ الحيز المنتزع من الديمقراطية يتلاشى. وتتحوّل قوى التحرر والتقدم إلى صدى للقوى المهينة من الخارج. فينقلب دورها من رافعة للتحرر والتقدم، ومن نموذج للإقتداء، ومن عاملٍ لخلق الأمل، إلى مساهم في تزييف الوعي، وداعم للقوى المضادة للديمقراطية والتحرر والتقدم.

لكنّ هذه الحالة الأخيرة لم تسد سيادة كاملة في أية مرحلة من مراحل الضغط أو الاحتواء أو الاحتلال. ففي القضايا القومية الكبرى سرعان ما ينطلق موقف التحرر والتقدم مخترقاً الحصار الخانق. لقد حدث ذلك عندما كانت التسوية السياسية في أوج هجومها بعد اتفاقيات الفصل. كما حدث في مواجهة الغزو الصهيوني والأطلسي. وفي إسقاط اتفاق السابع عشر من أيار. وتكرّر هذا الموقف أبان حصار المخيمات ١٩٨٥ - ١٩٨٧. وبلغ الموقف المتقدم ذروته أبان حرب الخليج الثانية. إذ تصدّى بعنف للوجود العسكري الغربي وللتحالف معه. بالمقدار الذي مارس عملية الفضح لأنظمة الخليج ونظام بغداد وخطوته الطائشة. ومع هجوم التصفية الجديد في مدريد وواشنطن، وفي المفاوضات المتعددة، كان الموقف في البدء رائعاً. فقد طرح البديل المتناقض مع مسار النظام العربي العام، والمصطدم معه. ويتمثل هذا البديل بفتح الحدود من الناقورة إلى سيناء مروراً بالجولان والعقبة. وبدعم الانتفاضة في الداخل والمقاومة في الجنوب. ويتمتع الشعب بحرياته الأساسية كي يتمكن من التنظيم والتعبئة والقتال والصمود. إلا أنّ ثقل الضغط الخارجي المتناقض جذرياً مع هذا البديل قد أحدث الإرباك والخوف من التصفية. فساد الصمت حول مبدأ الاشتراك. ثم بدأ تأييد التفاوض بشرطٍ فاقد القيمة. وهو الانسحاب من الجنوب والجولان والضفة والقطاع دون شروط. ودون تطبيع من أي نوع كان. وهذا الشرط يحمل موته بذاته. فإذا كان القرار ٤٢٥ الخاص بלבnan ينص على الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط، فإنّ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ يحملان كل عناصر الصلح والاعتراف والحدود الآمنة، وما يتبع ذلك من تعايش واندماج وتنازل عن فلسطين ١٩٤٨ وحتى عن قسم من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وما تحويه من مياه. وهكذا يبرز التصادم بين الجوهرين: جوهر قوى التحرر والتقدم، وجوهر القوى المضادة متمثلة هنا بقوى الضغط الخارجي. وفي هذه المرحلة، وربما حتى نهاية العقد، يميل الميزان بقوة

لصالح هذا الضغط*. والموقف الشعبي المشابه برز في المغرب وإلى حد ما في مصر. ففي المغرب أخذ ميزان القوى بالتعادل منذ مطلع التسعينات. ١- ورغم الدور الحاسم للملك في صنع القرار، فقد عبّرت قوى التحرر والتقدم عن غضبها من الدور العسكري الغربي في الخليج، ومن قتال قوات عسكرية مغربية إلى جانب القوى الغربية. وفي الوقت ذاته لم تنجر إلى موقف نظام بغداد. وكذلك فقد برز موقف مشابه في اليمن وإلى حد ما في مصر. فالانتزاع الجزئي في مصر. وقانون الطوارئ. والحرمان القانوني للتيار الماركسي والتيار الديني من التنظيم، قد حدّ من فاعلية قوى المعارضة. لكنّ هذه المواقف كلها لم تتقارب على الإطلاق من موقف لبنان تجاه مؤتمر مدريد. والسبب الجوهرى في هذا التميّز، هو أنّ قوى التحرر والتقدم هي الأقوى تجاه السلطة الداخلية. والسبب المقابل الذي يحدّ من آثار هذا التميّز هو الوزن الأقوى للضغط الخارجى. والتتوّع العربى والدولى والصهيونى لهذا الضغط.

والديموقراطية عندما تكون منزوعة انتزاعاً، لا توفّر للسلطة فرصة التلاعب بمصير الوطن. فلا يفرض على هذا الوطن حلف استعماري. ولا تقام فيه قاعدة عسكرية. ولا تجري بين جيشه وجيش استعماري مناورات مشتركة كمناورات النجم الساطع التي شاركت فيها مصر والأردن. ٢- ولا يرتهن للبنك الدولي والشركات الأجنبية رغم أنّ النظام رأسمالي. ففي هذا الوطن تتوفّر ضمانتان: الأولى مجلس نيابي منتخب ولو بقانون طائفي كما هو الوضع في لبنان. وهذا المجلس هو المرجع ولا وجود لرئيس أو ملك أو أمير فوقه واقعياً. والضمانة الثانية هي قوة التقدم والتحرر والديموقراطية في الشارع. فالقوة التي تنتزع الديموقراطية وتوظفها لصالح الخط الوطنى، تكون أقوى من السلطة ومؤسساتها التنفيذية وأحزابها. ولذلك تستعين هذه السلطة على الدوام بالخارج. وقوى التحرر والتقدم والديموقراطية مؤطرة في أحزاب ونقابات وجمعيات ونوادٍ، شأنها شأن قوى السلطة.

• ومع ذلك فلا رقابة مسبقة على المطبوعات والكتب الواردة والمعارض والندوات الفكرية والسياسية حتى ولو كانت معارضة لسياسة النظام ٢٠٠١.

١- ولم يتبدّل الوضع نهاية التسعينات. والاستثناء الوحيد هو الانتصار المتسلسل للمقاومة بدءاً من عام ١٩٨٣ وصولاً إلى الذروة أيار ٢٠٠١.

• بدأ القرن الواحد والعشرون دون أن يتبدل هذا الميزان.

١- تفوقت قوى التحرر والتقدم في انتخابات ١٩٩٨ وشكلت المعارضة الحكومة. لكن القيد الملكى ظل كما هو.

٢- وعام ١٩٩٨ جرت مناورات أميركية - تركية - صهيونية وشارك فيها الأردن بصفة مراقب.

وفي مثل هذا الوضع، فإنها تتمكن من إسقاط أي موقف حتى ولو أقره المجلس النيابي كما حدث لاتفاق ١٧ أيار في لبنان مثلاً. ١- أو حتى لو أقرته الحكومة كما حدث لقانون الإعلام. والديموقراطية المنتزعة توفر فرص التنظيم الحر، وتنامي الوعي، والاندماج في العمل السياسي والنقابي حتى مع وجود علاقات التخلف. وإذا قارنا مثلاً بين تجربتي الأردن ولبنان في هذا المجال، فماذا نجد؟.

لقد أوضح استطلاع أجرته الجامعة الأردنية في نيسان ١٩٩٣ أي بعد مرور أربع سنوات على إطلاق الحرية السياسية أن ١٤،٤% فقط من السكان ينتمون إلى الأحزاب. وحسب هذه النسبة فإن كل المنتسبين إلى الأحزاب السياسية هم بحدود الـ ٥٠ ألف عضو. وتعداد الأردن مساو تقريباً لتعداد لبنان. وفي الأردن تتحكم علاقات القبيلة إلى جانب الطبقة. وفي لبنان تتحكم علاقات الطائفة إلى جانب الطبقة. وعام ١٩٨٢ كان حزب الكتائب هو أكبر الأحزاب اللبنانية. ويليه الحزب التقدمي الاشتراكي. والعضوية في حزب الكتائب ذلك العام كانت بحدود المائة ألف في لبنان والسنتين ألف في المهجر. وبسبب هزائمه أمام القوى الوطنية وتشرذمه بدءاً من عام ١٩٨٣ فقد تراجعت العضوية فيه عام ١٩٩٢ إلى ٣٢ ألفاً، حسب التقارير المقدمة إلى مؤتمر الحزب. وبسبب إفلاس مشروعه السياسي وهزائمه تشرذم من جديد إلى كتائب وإنقاذ وبينهما قسم يئس. أما التقدمي الاشتراكي فلم يتعرض لأي انقسام. لكن العديد من قياديه استهواهم إغراء الارتباط بالنفوذ السوري في لبنان فهجروه. وقد ظل مشروع الحركة الوطنية التي يقودها التقدمي متميزاً رغم أنه محاصر. وعلى ضوء هذه الوقائع فإن تعداد المنتسبين للأحزاب في الأردن يعادل نصف تعداد الكتائب ضمن لبنان في أوج قوته. ولا يقترب من تعداد المنتمين إلى التقدمي الاشتراكي الآن. كما أن تعداد هذه الأحزاب وفق نسبة الـ ١٤،٤% لا يصل إلى تعداد إحدى الجمعيات الكشفية الكبرى في لبنان مثل: الكشف المسلم. الكشف الماروني. كشف الرسالة الإسلامية. الكشف الأرثوذكسي. الكشف التقدمي. والسؤال هو: لماذا؟.

إن كل الأجوبة تبدو هامشية باستثناء جواب واحد. وهو أن الديموقراطية المنتزعة مع كل التباساتها الطائفية، أضحت ضرورة حياتية، وقاسماً مشتركاً لكافة التنظيمات السياسية والنقابية: المتوافقة والمتناقضة. أما المعارك العسكرية التي حدثت بين المتضادات أو بين الحلفاء خلال الحرب الأهلية القاسية، فقد أملاها ضبط الأمن خلال هذه الحرب، وليس التنكر لحق الحلفاء والأضداد بالعمل الحزبي والسياسي الحر. ومع ذلك فإن العقد الذي تلا هذه المعارك قد ألغى كل نتائجها. لقد تراكم مردود انتزاع الديموقراطية عبر مسار تاريخي طويل. وأضحى الضد يحتاج إلى الضد. ومن هذا التراكم حدث تحول نفسي وثقافي وسياسي جديد. وهذا التحول عاد بدوره

ليجذر مضامين الانتزاع. وليبدد أي أثر للمنح. وفي هذا الجو نمت عشرات التنظيمات السياسية والنقابية. منها ما هو بالغ القوة والتأثير، ومنها ما هو هامشي. والضرورة السياسية والطبقية هي التي تملي الحياة أو الموت. وعامل القوى المتقابلة للأحزاب الكبرى يخدم المناخ الديمقراطي ذاته، فيزداد هذا المناخ صحة واتساعاً. فعامل القوة المعبر عن ضرورة، لا يتيح لأحد أن يلغي أحداً، حتى في أشد الظروف تفجراً. أما السباق لإحراز ثقة الأكثرية، وتحقيق السيطرة في كل مجال من مجالات النشاط وصولاً إلى السلطة السياسية، فهو أمر مشروع. وهو التعبير الأرقى عن ممارسة الديمقراطية.

لقد انتصرت قوى التحرر والتقدم عام ١٩٥٨ لكنها لم تصدر الحرية. ثم استعانت الرجعية الطبقية الحاكمة بالقوات الأميركية ووصل قائد الجيش إلى رئاسة الجمهورية دون أن تصدر الحرية. وفي النصف الأول من السبعينات بلغت القوى الوطنية والتقدمية ذروة تفوقها، ف جعلت استكمال الديمقراطية المنقوصة جذراً من جذور برنامجها. ١- واستعان النظام وجبهته: الجبهة اللبنانية بقوات نظام دمشق، لكنها لم تلغ حرية العمل للقوى الوطنية والتقدمية وحدث الخلاف المصلحي بين نظامي لبنان ودمشق، فشعرت القوى الوطنية والتقدمية ببعض الراحة، لكنها لم تستثمر هذا الخلاف لمصادرة حريات الآخرين. واستعانت قوى السلطة بالعدو الصهيوني عام ١٩٨٢ وبالقوات الأميركية والأطلسية. وحدث أكبر انتصار سجله شعب صغير. ولم يؤد الانتصار إلى مصادرة تلك الحريات. وهذا الواقع يتواصل ويتصاعد، ولا يؤثر فيه سلباً إلاّ الوزن الضاغط للعامل الخارجي. وهذا الوزن تتبدل جنسياته، لكنه لم يخفّ على الإطلاق، رغم التبدل في الأساليب*.

ومقارنات أخرى ذات دلالة: ٢- بقاء اتفاقيات كامب ديفيد. وسقوط اتفاق ١٧ أيار. تمكن النظام من إجراء مناورات جوية أميركية - أردنية مشتركة في أيلول ١٩٩٢. ومناورات برية وبحرية مشابهة في نيسان ١٩٩٣. ٣- رغم وجود أحزاب ونقابات تغطي كافة التيارات الدينية والقومية

• لكن مسار الانتصارات المتوّج بالانسحاب الإسرائيلي دون شروط أيار ٢٠٠٠ سوف يقوّي وزن العامل الذاتي مقابل الضغط الخارجي.

١- مع تزايد وزن قوى الديمقراطية والتحرر في مصر، فقد أجبرت هذه القوى مجلس الشعب نفسه نهاية ١٩٩٥ على إلغاء قانون كان قد أصدره في أيار ١٩٩٥ لحماية المسؤولين وذويهم من النقد. ولأن التفوق ليس لهذه القوى فقد أصدرت السلطة قراراً بإلغاء المطابع الحرة في نيسان ١٩٩٨. واعتبرت المعارضة هذا القرار قيداً على حرية مطبوعاتها.

والوطنية والماركسية والقبلية والعائلية. والتعليل هو ذاته: مردود التراكم التاريخي للديموقراطية المنتزعة في مكان. ومردود المصادرة التاريخية لهذه الديموقراطية في أمكنة أخرى. والمردودان معاً يقودان إلى نتائج متباينة وحتى متناقضة. والتباين والتناقض نسيبان حسب مستوى الانتزاع أو المنح أو المصادرة. وحسب النضج التراكمي للممارسة الديموقراطية في كل مجال من مجالات الحياة، وفي كل قطاع من قطاعات العمل.

ولكن ماذا نقول* عن الديموقراطية المزيفة؟. إن شهرتها في الوطن العربي تفوق شهرة قصور وسجون الملوك والرؤساء والأمراء. أما في الولايات المتحدة، فلها لون خاص: ففي ٥/٢٠/١٩٩٣ تقدم ٧٢ عضواً من الكونغرس الأميركي بطلب لرئيس الولايات المتحدة كي يضغط على سورية من أجل الوفاء بوعدها بصدد السماح لليهود السوريين بالسفر إلى الخارج!! عجباً. فكم هو عدد اليهود هؤلاء؟. إنهم بالمئات. وأكثرهم لا يرغب بالهجرة. وبالمقابل كم هو عدد نزلاء السجون في الفترة ذاتها؟. إنه ١٤ ألفاً حسب المعلومات الواردة لمنظمات حقوق الإنسان. وكم هو عدد السجناء السياسيين في الوطن العربي كله؟ إنه بمئات الآلاف. وكم هو عدد الفلسطينيين المطرودين من ديارهم؟ إنه بالملايين. إذن أفلا يحرك هؤلاء جميعاً الحسّ الإنساني لدى الأعضاء الكرام؟! أم أن هؤلاء حقاً أسود كحقوق الزنوج في أميركا؟! حزينان ١٩٩٣.

ركعتان: بين النظامين الليبي والسعودي سجل حول أهم قضية تطل المصير العربي. وهي عدد الركعات في صلاة الظهر. فالنظام الليبي سمح بعبور الحجاج الليبيين إلى القدس عبر "إسرائيل". والذريعة هي أن النظام السعودي متواطئ في فرض الحصار الجوي على ليبيا. الأمر الذي يمنع الحجاج الليبيين من الوصول إلى مكة. ولذلك لابد من التعويض بالصلاة في القدس. "والضرورات تبيح المتكرات". لكن الحج إلى القدس عبر "إسرائيل" يسهم في كسر الحاجز النفسي شعبياً كما كسره السادات رسمياً. وفي ذلك إسهام شعبي في خلق علاقات عادية مع العدو يكمل التمهيد الرسمي. وهكذا تتوالى الحلقات بدءاً من زيارة السادات إلى القدس وخطابه في الكنيست. مروراً باتفاقيات كامب ديفيد. وصولاً إلى المفاوضات الثنائية والمتعددة وتبادل الوفود ومؤتمر البيئة. وتوالي الحلقات لن يتوقف طالما ظل المسار العام هابطاً في مجمل مكوناته. وعندما تتوفر ظروف الهجوم المعاكس أمام قوى التحرر والتقدم يتغير الاتجاه العام للمسار فيتحول من هابط

-
- ١- تمثل الاستكمال بإلغاء الطائفية السياسية. وبالعلمنة. وبالإصلاح الإداري. وبفصل السلطات. وحرية القضاء.
 - ٢- لم بلغ هذا الاتفاق حتى الآن ٢٠٠١. والسبب هو فقدان التوازن بين قوة النظام. وقوة المعارضة.
 - ٣- حتى الآن ٢٠٠١ لم تستطع هذه الأحزاب والنقابات أن تغير مسار سياسة النظام. وخاصة في القضايا الكبرى مثل، اتفاق وادي عربة، والتطبيع. وقانون الانتخاب. وقانون المطبوعات. ودور الرقابة.

إلى متوازٍ ثمّ إلى صاعد. وضمن هذا المسار العام تتدرج الحلقات الصاعدة في القضية الفلسطينية. وهذه الظروف قادمة بالتأكيد. وقدموها لا يولد كاملاً، وإنما بالتواصل عاماً بعد عام، ربّما لعقدٍ أو عقدين أو أكثر. ولكن، ماذا كان ردّ النظام السعودي؟. إنّه لم يتناول خطورة تلك الخطوة، لأنّه يؤيدها. ويؤيد ضمناً كل حلقة من حلقات التطبيع. إلا أنه اتهم القذافي بالهرطقة لأنّه يركع ركعتين في صلاة الظهر بدل الأربعة. حزيران ١٩٩٣.

الفراغ: ما أقسى الفراغ في السجن!. لكنّ الأشدّ قسوة هو تفاعل هذا الفراغ مع فراغ الذات. إذ إنّ هذا التفاعل يحول الإنسان إلى كتلة من العقد والتفاهات. وهي بذاتها جحيم داخلي. ومأساة لمن يعيشها من الخارج. فالاعتقال ضيق في المكان. وضغط في الزمان. وكثافة في الهموم. وخروج من معنى الحياة. والخواء الذاتي يكثف كلّ هذه المضامين، ويفجر كلّ ما هو كامن فيها.

هذا الاختناق الذي يعمل الزمن على إحكامه يمكن تبديده. والسلاح الأمضى في هذا الإتجاه، هو قتل ذلك الفراغ بما هو منتج. وتحمل القراءة والكتابة الموقع الأبرز في ذلك. ومضمون هذا المنتج هو الأهم. فكلما لامس الهموم الكبرى للوطن والإنسان، كلما ضاقت مساحة الفراغ وتحول الوقت إلى قيمة. وهذه القيمة بذاتها تعود فترتفع بالإنسان إلى منزلة أعلى— فيزداد غنى. والغنى الجديد يجعله أقوى من الفراغ وأقوى من الاعتقال. وإذا كانت الحرية قيمة بذاتها، فإنّ هذا الغنى يعوّض بعض تلك القيمة. فتمثّل الهموم الكبرى يتحول إلى طاقة إضافية، تمكن المعتقل من مواجهة الاعتقال بثقة أكبر. وهذه الثقة بذاتها تشكل عوامل راحة وقوة له وللآخرين. فالمرح. وهدوء الأعصاب. وبعث الأمل. والترفع عن الصغائر. والإحساس بما يعانيه الآخرون. وتحمل ما يولده الاختناق. وخلق الجو المريح. كلّ ذلك هو نتاج الحالة النفسية المتوازنة التي تولدها تلك الثقة. فما أصعب السجن مع الفراغ!. وما أقساه مع من يضيف إليه فراغاً في الذات!. حزيران ١٩٩٣.

باقية ورد: بين ١٣ و ٢٢ حزيران ١٩٩٣ خرج خمسة من مجموعتنا. وهم بالترتيب الزمني: مجلي نصرأوين. محمد سعيد طالب. كامل حسين. حسن الخطيب. مروان حبش. والخروج من المعتقل تمّ دون شروط. وبمنتهى اللباقة والإيجابية. وتكاثرت التعليقات: إذ قيل لهم إنّ كافة أعضاء القيادة دون استثناء سوف يخرجون خلال أسابيع. ١— فما هي الأسباب؟. ١— قد يكون ثقل الضغط الخارجي: فلجان حقوق الإنسان بلغت درجة من قوة التأثير وسعة الإنتشار، لا يمكن تجاهلها. وقد كان صوتها مخنوقاً فيما يخصنا طيلة المرحلة الممتدة منذ عام ١٩٧٤ حتى العام ١٩٩٢. ٢— وفجأة أصبحت بياناتها تذاق وتنتشر في وسائل عدة. وفي الشهر نفسه انعقد مؤتمر فينا لحقوق الإنسان. والإخراج يمتص بعض النقد. وبالإضافة إلى هذه اللجان هناك الرأي العام

الأوروبي والأميركي الضاغظ على برلماناته لاتخاذ مواقف اقتصادية وسياسية من الدول التي تنتهك حقوق الإنسان. وقد ترافق هذا الجو الجديد الضاغظ، مع التبدل الكبير في الوضع العالمي لصالح أميركا ومعسكرها. وبالتالي فإن كافة قوى التقدم سوف تصاب بالإحباط واليأس والشلل. إذن. لا خوف منها لسنوات طويلة. ونحن أصبحنا أقدم سجناء سياسيين في العالم. ولذلك، فقد نشكل مأزقاً سياسياً لنظام الاعتقال وللجهات الصامتة عن هذا الاعتقال.

٢- وتقل الضغط يتكامل مع افتراض ضعف تأثيرنا في الخارج. فظروفنا الصحية. وانقطاعنا عن جيل العمل. وطبيعة النظام. والتبدل في المفاهيم والقيم ونوع الاهتمام. لا تتيح لنا فرص التأثير الذي يهدد النظام.

٣- إن! موت اثنين ممن خرجوا من المعتقل واحتمال موت آخرين، يطرحان مشكلة إضافية. والمشكلة لا تخص الحاضر فقط، وإنما المستقبل أيضاً. فنحن معروفون خلال المراحل الثلاث: مرحلة النضال السلبي. ومرحلة السلطة. ومرحلة الاعتقال. وهذه المشكلة تضيف حالة نوعية لمئات وآلاف الحالات الأخرى. وخلف كل من هذه الحالات أسرة وعائلة وأصدقاء ورفاق. وبالتالي فإن الكثيرين من أبناء الطبقة السائدة وحاشيها، سوف يسألون مستقبلاً عن كل ما حدث. والموت في المعتقل ليس حدثاً عادياً. إذن. فليحدث التخفيف بما لا يهدد النظام.

٤- إن جذراً من جذور بقائنا في السجن طيلة هذه الفترة، هو عداء جناحنا في حزب البعث لأي شكل من أشكال التسوية السياسية مع العدو الصهيوني. وإصرارنا على ممارسة حرب التحرير الشعبية، رغم صعوبة الظروف الداخلية والخارجية التي كنا نواجهها. ودعمنا لكل القوى والأحزاب والحركات التي تتقارب معنا في الاتجاه العام: اتجاه التحرر بكل مضامينه، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

لكن تبديلاً كبيراً قد حدث خلال عقدين ونيف. فمفاوضات التسوية مكثفة ومعلنة. وغسل الأدمغة، وتزييف الوعي لم يتوقفا طيلة هذه المرحلة. وخلق اهتمامات بديلة، قد أكمل الغسل والتزييف. وخنق القوى المعارضة للتصفية شمل معظم الساحة العربية، وخاصة في جوار فلسطين. والتراكم الذي أحدثه هذا المسار ولد وضعاً نوعياً جديداً. وفي ظل هذا الوضع لا تتوفر فرص الحياة للتحرر والتقدم والتطور. وفي الوقت نفسه، يوجد ممثلون لكافة التيارات السياسية في السجون الأمر الذي يفقد التسوية صفة التمثيل. وهؤلاء الممثلون لا يستطيعون تبديد الجو الذي حققه التراكم. فالتبديد يحتاج إلى جو نقيص. وهذا يحتاج إلى زمن. وزمن مديد. إذن. فهل يكون هناك

ضغط عام لإحداث بعض الانفراج* حتى لا تكون السجون ذريعة المستقبل؟. لكن صفة عدم التمثيل تظل قائمة بسبب طبيعة النظام نفسه. في هذا الجو جاءتني زيارة مفاجئة في ٢٤ حزيران ١٩٩٣ وبعد أن دخلت عامي الثالث والعشرين.

ومع الزيارة باقّة ورد وبطاقة من ابنتي الوحيدة منال، والتي كان عمرها عندما اعتقلت عشرة شهور فقط. وعلى البطاقة جملة مؤثرة وموحية: "مع تمنياتي للجميع بانبلاج فجر الحرية قبل أن تذبل هذه الزهور". فهل تكون الخاتمة ورداً؟. إننا ننتظر. ١٠/تموز ١٩٩٣

تناقض مركّب: الرأسمالية الهشة التابعة هي السائدة الآن في وطننا العربي. وهذه الرأسمالية تتناقض مع التطور الرأسمالي بسبب تكوينها ومسارها التاريخي وتتناقض مع التحرر للسبب ذاته. فالتحرر إلغاء لها. وتتناقض مع الدين لأن الدين يستند إلى النص. والرأسمال إلى السوق. والتناقض المركب يسهم في تفجرها.

وبين السلطة المستندة إلى الدين، والاقتصاد المستند إلى السوق تناقض. فللدين نصوصه وللرأسمالية قوانينها. نصوص الدين ثابتة، وقوانين الرأسمالية متحركة. مصدر النصوص منسوب إلى السماء، ومصدر القوانين منسوب إلى السوق. وبين الإيديولوجيا المستندة إلى الدين، والمستندة إلى الرأسمالية تناقض. فالأولى تتمثل بتبعية الدولة للدين، وتبعية العقل للإيمان، وتبعية الطبيعة والمجتمع لما وراء الطبيعة. والثانية تتمثل بحرية العقل، وحرية السوق، وحرية الفرد، وفصل الإيمان عن العقل، والدين عن الدولة. وبين السلطة التي تستند إلى الدين وتبني الرأسمالية ولو كانت هشة تابعة، تناقض. بسبب التناقض بين نصوص الدين، وقوانين وأيديولوجيا الرأسمالية. والتناقض ذاته قائم بين السلطة التي تتبنى الدين والرأسمالية معاً، للأسباب ذاتها والتناقض يولّد التفجّر إلّا في حالة واحدة. وهي التّبني الكاذب لأحد طرفي المعادلة. والصادق لطرف الآخر. ففي هذا الوضع يزول التفجّر لزوال التناقض. وعلى الغالب فإن تبني القوى الرأسمالية للدين هو تبني استغلالي كاذب. والرأسمالية الهشة التابعة تحاول دوماً استغلال الدين: نصوصاً ومؤسسات. فيصبح لهذه الرأسمالية نابان. وهنا يكمن الخطر. والآن. وفي العقود الثلاثة الأخيرة. أضحت هذه النماذج كلها قائمة في وطننا. فأني مصير ينتظر هذا الوطن قبل أن تتفجّر هذه النماذج؟. وكما نحتاج من الوقت كي نبلور الوعي بهذا التناقض؟. وكما ندفع به إلى التفجّر؟.

١٩/تموز ١٩٩٣

• ١- استغرق الإفراج عاماً ونصف العام بعد هذا التاريخ.

٢- هذا ما أبلغتني إياه لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان عندما زارتي بعد خروجي من المعتقل.

بين الزمن والضرورة: وقت الزيارة محدد. وبين الزيارة والأخرى زمن. تطرح على المعتقل قضية. القضية تولد صدمة. والصدمة تحدث ضجيجاً في الرأس. يتضخم. والحل يحتاج إلى وقت. والوقت محدود. وتوالي الزيارات ممنوع. وليس من وسيلة للاتصال بين الزيارتين. إذن فالانتظار مفروض. وفترة الانتظار بطيئة، ثقيلة، وكئيبة. ومعها يتولد جوّ خانق. وهذا الجو يكتف. والاعتقال بذاته يزيد الكثافة. يضاعفها مرتين وثلاثة وربما عشرة.

إنها الحساسية المفرطة. والحساسية من أمراض السجون. وهي ليست عضوية فقط، وإنما نفسية أيضاً. الأعصاب تتمزق وأنت تصطدم بالفراغ. تكتشف أن لا فراغ في الطبيعة. فالفراغ سميك وثقيل وضاعط. وإذا كانت القضية من النوع الذي يولد صراعاً داخلياً، فإن الأضداد تتناوب: براهين في هذا الإتجاه، تسحقها براهين مضادة. وهذه بدورها تعود فتسحق. ومن جديد يعود التناوب. ويحدث الانتصار. ولكن لمن تبلغ القرار؟ وماذا سيكون الرد؟. والرد على الرد؟. تتكرر البراهين والبراهين المعاكسة. والردود والردود المعاكسة. وأنت تحاور نفسك. تصاب بالكآبة. تخوض معها صراعاً مريراً. ويستمر المدّ والجزر. يخفت الصراع فترتاح. ويشند فتعاودك الكآبة. والأعصاب تتلقى الصدمات في الاتجاهين معاً. وظروف السجن تضاعف المفعول. تكبر القضايا، مرتين، ثلاثة، وربما عشرة. قضايا كثيرة تتوالد، توالد السنين والعقود في السجن الطويل. فالحياة لا تتوقف. وأنت في قلبها وعلى هامشها في آن واحد. وكل قضية تحدث مفعولاً. وقد يكون المفعول دون القدرة على الإحتمال، وقد يكون أكبر. في الحالة الأولى تكون الخسائر الذاتية جروحاً. وفي الثانية موتاً بطيئاً أو صاعقاً. الأولى تضعف الصمود أمام الزمن. والثانية تقتله فيحدث الانهيار. وتلعب المناعة الذاتية دوراً حاسماً في الحالتين. وأفق السجن مفتوح. والقضايا تتراكم. والتراكم يخوض صراعاً شرساً مع المناعة.

وثمة مفارقة غريبة. فقد تتلقى نبأ موت قريب أو رفيق أو صديق. وسريعاً يتبدل الإحساس. ينتلج. إنك عاجز عن الفعل. وعن المشاركة. وعن التواصل. وخارج دائرة التأثير. وخارج ساحة الرؤيا. وقد يطلب منك حلّ لموضوع بالغ الصغر بالنسبة للنبأ. فيبدأ الصراع الداخلي، عندما تصطدم بالزمن أو بظروف الاعتقال. ومع توالي الصراع يتبدل الحجم. ينمو. يكبر. يغدو عبئاً لا يطاق. فأنت قادر على الحل لو أتيح لك الوقت وتغيّرت ظروف الاعتقال. هنا لا تصطدم بالموت. بفناء الخلايا الحية. بالعجز عن إحياء الخلايا. بقوانين الطبيعة. بمصائر الناس بالحمية. وإنما بالإنسان. بالسجان. بالنظام. شهراً أو شهرين. والانتظار يضاعف المعاناة. فقد يتكرر الوضع نفسه. وقد تفاجأ بأن زمن الحل قد فات إما لأن للحل عمراً، وإما لأنه استعصى. فلزمن مفاعيله. هل عانيت شخصياً؟. نعم. وأكثر من مرة؟. هل عانى أفراد مجموعتنا؟. نعم.

ولكل ظروفه. هل أسوق الأمثلة؟. كلاً. فهي متنوعة تتوع السجناء. وكثيرة كثرتهم. وهي بالأحاد أو بالعشرات، حسب ظروف كل معتقل. وآثارها تغطي كل الحالات. بعضها يطفو على السطح. وبعضها لا يرشح، وإنما يظل صراعاً ذاتياً سريعاً. والسرية تزيد كثافة الضغط؟ وعليك التحمل. ولكن لكل شيء معادلاً، ومن التجربة أستنتج: فقد تتضاعف الصدمة الخاصة مرة أو أكثر، وقد تتراجع تراجعاً مقابلاً. فحدث عام مأساوي يضاعفها. وحدث عام مفرح يقلصها. في الحالة الأولى يحدث التراكم. فالتحول. فتكثيف الصدمة. وفي الحالة الثانية يحدث التصادم. فألحت، فالإنهاك فيخفت الوزنان معاً. الحدث المفرح يمتص بعض الصدمة. والصدمة تمتص بعضاً منه والحصيلة تنقرر على ضوء الخفوت. وهي بذاتها تحدد مدى التعويض. لكن التعويض ليس تلقائياً. فساحة الشعور قد تكون غاصة بالهموم الخاصة، وإذ ذاك يكون التعويض محدوداً. وقد تكون مشغولة بالهموم العامة، فيغدو التعويض أكبر من وزنه. وظروف المعتقل وتكوينه، هما اللذان يحددان نسبة التعويض. وهذه النسبة تاريخية بالضرورة. فكل مرحلة شروطها، وبفعلها ترسم الحدود. والحدود تتغير مرة في هذا الاتجاه، ومرة في ذاك. والحدث بذاته هو الذي يقرر مدى التغيير. فقد يكون طاعياً. وعالم السجن المغلق يزيده طغياناً. وطول زمن الاعتقال يولد مرآة مكبرة، فيحتل الحدث كل المساحات، أو معتدلاً فيحدث التوازن. والزمن لا يتوقف. وزمن السجن بطيء. وفي مساره تتغير الموازين. ٦ آب ١٩٩٣

التضامن المبتور: في كل مرحلة يقع حدث ما يستدعي التضامن. فاعتداءات الإمبريالية لا تتوقف. وهي كثيرة التقل. فقد تساعد نظاماً ضد خصم خارجي أو داخلي. ثم تعمل على إضعافه في مرحلة لاحقة. أو يحدث العكس. إذ تضعفه في مرحلة، ثم تساعد في مرحلة لاحقة. والمقياس هو المصالح، وترتيب الأولويات، وتحديد اتجاه الضربة في كل ظرف. والبلد الذي يقع عليه العدوان يستحق التضامن. فالعدوان الإمبريالي لا يكون مع الحق رداً لظلم، وإنما مع المصالح. وكل الادعاءات الأخرى ساقطة. فلا الخلق ولا القيم ولا المسؤولية الدولية هي التي تحدد المواقف، وإنما اقتناص الفرص لتعزيز المواقف.

لكن التضامن الشعبي مع هذا البلد يجب ألا يكون على حساب تضامن آخر، أو إلغاء له، وبدلاً عنه. والتضامن الأخير مركب. فهو مع الأهداف التي ست أمامها باب التطور. أو شوهت لأن السلطة التي تحكم باسمها قد اكتنزت. وهو مع الشعب الذي صودرت حقوقه. وهو مع الوطن الذي يمزق عرقياً أو مذهبياً أو جغرافياً. ولذلك فإن غياب هذا التضامن المركب، هو الذي يحول التضامن مع البلد إلى تضامن مع النظام. وهو الذي يضعف البلد تجاه العدوان. وهو الذي يقوّي النظام تجاه التطور والتقدم. وتجاه الشعب والوطن. إذن. فالمسلسل يجب أن يكون معكوساً:

تضامناً مع الشعب لنيل حقوقه الأساسية. تضامناً مع الوطن لحفظ وحدته الوطنية. تضامناً مع الأهداف كي تأخذ سبيلها نحو التحقيق. وهذا المسلسل هو وحده الذي يوفر عناصر القوة لمواجهة العدوان. وهو وحده الذي يكون لمصلحة البلد وليس لمصلحة النظام. وعندما يستجيب النظام. فإن التطابق بين المصلحتين يكون قد حصل. إن الشواهد على التضامن المبثور تغطي مساحة الوطن الكبير في العقود الأخيرة. ولا تفسير لذلك، إلا هيمنة المناخ الموبوء. ففي هذا المناخ تتوالد قوى الارتزاق. ويتبدد وعي التطور والتحرر والتقدم. وتزيف المفاهيم والقيم. وتسحق قوى الاعتراض. ويستمر هذا المسار حتى تنمو شروط جديدة. تحول المناخ الموبوء إلى مناخ صحي. وفي المناخ الجديد يسود المسار النقيض.

المرحلة: لا تستعاد المرحلة لذاتها. إنما للدروس المستخلصة منها. فمراحل التاريخ لا تتكرر كما هي. لأن الواقع يتغير. يتغير جغرافياً وبشرياً. قوى إنتاج وعلاقات إنتاج. وعياً وعلماً. قيماً وعلاقات اجتماعية. سلوكاً وأخلاقاً ونمط استهلاك. محيطه يتغير، مناخه. علاقاته. تحالفاته. تناقضاته. الكون. الإنسان. الطبيعة. العالم كل شيء يتغير. والجزء يتأثر بالكل ويؤثر به.

إذن. لا سكون. لا جمود. لا عودة لماضي كما كان. ولا فائدة من استرجاعه لذاته. لكن الاسترجاع يستهدف استلهام ما يخدم الحاضر، وتطوير الحاضر نحو المستقبل. والمستقبل يحتوي الماضي والحاضر. يتمثلهما. ثم يحدث التجاوز. ويتولد الجديد. والأفق لا ينغلق.

والموقف من إنسان أو حزب أو طبقة أو نقابة أو نظام أو تيار، هو موقف مرحلي. مقاييس الموقف هي مقاييس المرحلة. وصحة المقاييس تستمد من خدمة التطور والتحرر والتقدم في تلك المرحلة، والواقع المتغير يشترط مقاييس متغيرة. ودفع التطور والتحرر والتقدم إلى الأمام هو محك الاختبار. ومضمون هذه المفاهيم مضمون متغير. وخدمة الإنسان هي الهدف الأول. والإنسان ليس معزولاً. فهو جزء من طبقة، ومجتمع، وعالم. والحكم على الخدمة يستمد من مصلحة الإنسان كجزء من طبقة. والطبقة كجزء من مجتمع. والمجتمع كجزء من عالم. وبما أن المصالح تتناقض الطبقات، فإن المقياس هو مصلحة الأكثرية. وهي مرحلة بالضرورة. فالأكثرية الآن قد تصبح أقلية غداً. والطبقة الصاعدة الآن قد تصبح طبقة هابطة غداً. والمرحلة الصاعدة الآن قد تصبح مرحلة هابطة غداً. ويظل الأساس، هو التمثيل والتجاوز. لأن مضامين التطور والتحرر والتقدم هي مضامين مرحلية.

وشروط المرحلة لا تستمد من زمن مغلق. وإنما من زمن تاريخي. يمتد في الماضي. ويسيطر في الحاضر. ويرنو نحو المستقبل. وفي كل من الماضي والحاضر قوى اجتماعية وسياسية. ومستوى تطور: علمي وعقلي ومدني وحضاري. واقتصادي وتقني وفني. وسياسي واجتماعي.

والقوى والمستوى، يسودان في الحاضر، ويؤسسان للمستقبل. وإذا فرض التمثّل والتجاوز نفسيهما، فإن التطوّر إلى الأمام هو الذي ينتصر. وإلا فالتطور يسير نحو الوراء.

وشروط المرحلة لا تستمد أيضاً من مكان مغلق. وإنما من مكان مفتوح. وفي واقعنا نحن. هو مفتوح على المحيط القومي، والإطار العالمي. وبين الدوائر الثلاث يحدث التأثير والتأثر. والارتفاع أو الانخفاض في مستوى التطور، هما اللذان يحدّدان نسبة التأثير والتأثر. وهذه النسبة ليست ثابتة، بل هي متغيرة. لأن شروط الزمان والمكان تتغير والتغيّر قد يكون إلى الإمام، وقد يكون إلى الوراء. واتجاه التغيّر ليس ثابتاً أيضاً، بل هو متغيّر، تغيّر الشروط ذاتها. وتطور قوى المجتمع إلى الإمام، هو العامل الحاسم في تحديد الاتجاه.

وفاة جديدة: في ١٩ آب ١٩٩٣ توفي صلاح جديد. وقد كنت وإياه في غرفة واحدة طيلة السنوات السبع الأخيرة. وحتى يوم وفاته كان يكافح في عدة اتجاهات.

١- تطوّر نفسه ثقافياً. وقد نجح في ذلك نجاحاً باهراً. فلم يكن يشغله أيّ شاغل آخر عن القراءة. وقراءاته كانت موجهة. فهي ليست لقتل الوقت، وإنما لخدمة الاتجاه.

٢- تجذير موقعه الفكري والسياسي. وقد تعمقت قناعاته بالخط القومي — الماركسي — الديمقراطي، وأضحى متمكناً من هذا الخط. وموقعه هذا كان خالياً من الثغرات التي هزمت تجارب.

٣- الانتقال من الإرث العسكري في التنظيم والسلطة إلى الإرث المدني. وقد تقدّم خطوات إلى الأمام دون أن تنتهي المعركة. فلكل من الارثين مفعول مختلف عن الآخر. في النظرة إلى الذات والموقع. وفي التقاليد المترسّخة. وفي أساليب التعامل مع الآخرين، وفي الوضوح والغموض. وفي طول النفس وقصرها. وفي تحديد الأهداف وطرق الوصول إليها. وفي نوع التكوين الثقافي، والتكوين النفسي.

٤- تغليب العقل والوقائع على العواطف والمسؤولية، فيما يخص مرحلة الانتقال من خط سياسي — اجتماعي إلى خط آخر. فخلال العقد الأول من الاعتقال لم يكن يعطى للعامل الطائفي في الجيش، إلا دوراً ثانوياً جداً. ومع التغليب المتدرّج غداً مقتنعاً بخطورة هذا الدور. وبالموقع البارز لهذا العامل في تكوين الطبقة الجديدة. ويتضح هذه الطبقة من خلال أموال النفط، والمساعدات الخارجية، ومصادر الإثراء الداخلية، وبأنّ حماية الخط الجديد وتطويره وتعميقه أصبح من مسؤولية هذه الطبقة. وإن كان للرأس الدور السياسي الأبرز.

٥- تغليب الأمل على اليأس. وإقامة علاقة الود والاحترام مع الذين يطوّرون مواقعهم، ويحافظون على توازنهم وتماسكهم.

لكن الثغرة القاتلة تمثلت بعدم تحصين جسمه بمقومات الصمود من شمس وهواء وحركة وعلاقات عامة مريحة. فقد كان يتحرك ويتنفس ويأكل في الغرفة نفسها. ويعتمد على الحماية والأطباء والأدوية من أجل التعويض. ويعقد ظروف السجن فوق كل تعقيداتها. وبهذا سهل عملية انتصار الموت على الحياة. والنتيجة واحدة، سواء أكان الموت مرتباً أم نتيجة الإهمال. وإنني سأوصف فقط ما عايشته: في ٢٤ تموز ١٩٩٣ أجريت له فحوص عامة في مشفى تشرين العسكري. وأبلغ بأن النتائج كلها طبيعية. وفي ١٤ آب بدأت المعالجة الفيزيائية للأعصاب. فشكا لدى عودته للغرفة من قوة التدليك. وفي ١٥ آب ظهرت نقاط حمراء في جسمه. ويوم ١٦ آب تحولت إلى بقع حمراء. وفي اليوم نفسه أجريت له جلسة ثانية من المعالجة. فشكا من قوة الأشعة. وجرى تليين البقع الحمراء التي غطت جسمه كله، بأنها تحسن. وفي ١٧ آب عصراً بدأ الارتجاف. فجاء طبيب إسعاف وشخص المرض بأنه كريب. مساءً وقع في الممر. وفي ١٨ آب جاء طبيب الفرع وطبيب الهضمية وطبيب السجن. فأضاف طبيب الهضمية للكريب، التهاب معوي حاد. وأعطى أبراً وجوباً. وكان ضغط القلب منخفضاً والاحمرار بارزاً. وطيلة المدة ظل يعطى عصيراً من قنينة غير مختومة. فشكا من عدم نظافة العصير والقنينة. وكان خائفاً من التسمم. مساءً بدأت المراجعة، وتفاقم انخفاض الضغط، وحدث الإغماء، فنقل إلى المستشفى. وفجر ١٩ توفي، ولم يسمح لأهله باستلامه أو مشاهدته إلا بعد ست وعشرين ساعة. وعلل التقرير الطبي سبب الوفاة بالآتي: "صدمة إنتانية. وهبوط دوراني ناتج عن قصور كلوي حاد".

مقياسان: التحرر لم يعد يقاس بالسنوات ولا بالقرون. فالخلل في المقياس الأول. ينطلق من عاملين. الأول: هو سيادة بنى الاستغلال والاستبداد والتبعية في وطننا العربي. والثاني هو تفوق القوى المضادة للتحرر على المستوى العالمي. والعاملان معاً لا يعكسان السير خلال سنوات. والخلل في المقياس الثاني، ينطلق من التسارع في التطور: وعياً وعلماً وتنظيماً. وهذا التطور يختصر المسافات. فتتحول القرون إلى عقود.

وهكذا تتصادم نتائج المتضادات: قوة الدفع نحو المد. والدفع المعاكس نحو الاختصار فتتراجع القرون وتتقدم السنوات. ودور الخارج والداخل يتنقل حسب الزمان والمكان. ففي زمان ومكان يتفوق دور الخارج وفي زمان ومكان آخر يتفوق دور الداخل والتنقل في التفوق يحدث في المكان الواحد أيضاً. وسبب التفوق تفرضه فاعلية قوى التحرر، أو فاعلية القوى المضادة والفاعلية هنا هي حصيلة تلاقي المصالح بين قوى التحرر في الداخل والخارج، وتفوق هذا التلاقي. كما أنها حصيلة التلاقي ذاته بين القوى المضادة في الداخل والخارج وتفوق هذا التلاقي. وللفاعلية مقوماتها. وهي مادية وبشرية وهما معاً حصيلتان للنظام الاجتماعي السياسي، كما انهما

حصيلتان للقدرات المادية والبشرية، ومدى تطور هذه القدرات. ولذلك فإن الفاعلية ذات مضمون تاريخي. إذ إنها تتقدم أو تتراجع حسب تقدم أو تراجع تلك المقومات. والتقدم والتراجع يقاسان بذاتيهما، كما يقاسان بالنسبة إلى الخصم. فالصراع ليس ضد المعوقات الداخلية فقط. وإنما ضد المضادات الخارجية أيضاً وليس التطور إلا نتاج هذا الصراع المزدوج.

وميزان القوى هو وليد هذا التطور. والجمود في التطور هو بداية التراجع. ونمو القدرات وتقدم النظام يولدان التوازن ثم التفوق في ميزان القوى. وبين النمو والتقدم تأثير متبادل. وبين البطء والتخلف تأثير مماثل. والاتجاهات متعاكسان. والركون للتفوق، بداية للتراجع. واليأس من تحقيق التوازن فالتفوق يورث الشلل. والإرادة صفة من صفات الإنسان. وقوتها تسهم في تسريع التطور. وبذلك تزداد فاعلية الوعي والعلم والتنظيم. وفي حالات تقارب الفرص أو توازنها، لابد من مضاعفة الجهد لتحقيق تراكم إضافي. ولابد من الإقدام. والإقدام حساب للاحتمالات. ودراسة لوقائع، واستثمار للفرص. وليس اعتماداً على المجهول، أو ثقة بقوة خفية. ودون هذا الإقدام قد تضيع فرص دون أن تعود. وإن عادت فإنها لا تتصف بالشروط نفسها. فالشروط تتغير، وتغير الواقع وقواه، وتغير التاريخ ومحركاته. كانون أول ١٩٩٣.

قاعدة الانطلاق الوهمية: كتب كثيرة تصدر محاولة استشراف المستقبل. وكلها تتصف بغنى الوقائع، وشمول التحليل، وكثافة الجهد. لكن المسار الواقعي للتطور يتناقض مع الاتجاهات المتوقعة. لماذا؟ لأن قاعدة الانطلاق وهمية. فهذه الدراسات تفترض عامة أن البنى الطبقة التابعة السائدة، قادرة على صنع التحرر ولها مصلحة في ذلك. وتبعاً لذلك فهي قادرة على التوحد في دولة أو أقاليم متحدة. وهنا يكمن الانطلاق الخاطئ. فهذه البنى ليست لها مصلحة في التحرر من التبعية. وإن تناقضت التبعية مع بعض مصالحها فهي ليست حرة في القرار. وإن توهمت بأنها حرة، فهي غير قادرة على تنفيذ القرار. إذ إن مصالح الطبقة، وشبكة العلاقات الخارجية، وأجهزة الحماية، لا توفر فرص التنفيذ. ودون التحرر وحرية القرار، يأخذ المسار اتجاهاً معاكساً للوحدة والاتحاد، والتنمية المستقلة، والاكتفاء الذاتي، وتطوير قوى وعلاقات الإنتاج، وتحويل شبكة العلاقات نحو الداخل القومي، والممارسة الديمقراطية.

والتحرر وحرية القرار، هما تجسيد لنظام سياسي — اجتماعي نقيض. وهذا النظام تصنعه قوى سياسية — طبقية نقيضة. مصالحها متناقضة مع مصالح الرأسمالية العالمية، ومع مصالح البنى الطبقة التابعة. إذن فقاعدة الانطلاق الواقعية تتمثل بإزاحة هذه البنى من موقع السيادة. وإنهاء هيمنتها الاقتصادية والثقافية والسياسية. والدخول في صراع مكشوف مع المصالح الرأسمالية. وتحويل شبكة العلاقات نحو الداخل القومي. وتمليك المنتجين الحقيقيين حرية القرار، والقدرة

على الرقابة والتطوير. وتمكين الشعب من ممارسة حرياته الأساسية. وإذ ذاك، وإذ ذاك فقط، يبدأ المسار نحو تشكّل الأقاليم واتحادها، أو نحو الوحدة الاندماجية. لأن التشكل والوحدة لا تصنعهما إرادات ومصالح مرتنهة، إلا إذا كانا يخدمان مصالح الرأسمالية العالمية.

ومع هذا المسار تصبح حسابات الإمكانات، واتجاهات التطور واقعية. وعلى ضوء ذلك، كيف يتم الحكم على هذه الأبحاث؟. إنه يتم من زاويتين: الأولى، كثافة الجهد والمعلومات. والحكم هنا إيجابي. إذ إن هذه الكثافة تشكل مادة ثمينة وغنية، عندما تستثمر بدءاً من قاعدة انطلاق واقعية. والثانية، زاوية الوهم الذي ترسخه في الوعي العام. والحكم هنا سلبي. وينتج هذا الوهم عن توقع فعل مناقض للطبيعة والمصالح. عن تصوّر البنى المرتبطة مصلحياً بالرأسمالية العالمية، ونمط استهلاكها، تعكس الاتجاه، وتسير في طريق التحرر والوحدة والتقدم، وتوفّر المناخ الحر الذي تزدهر فيه الممارسة الديموقراطية. وينتج عن هذا الوهم خطران: تخدير الوعي وتزييفه. وإحداث الشلل في العمل المنظم من أجل التغيير.

مطلع شباط ١٩٩٤.

توالد الجذور: من اليوم أبداً. فقد قرأت في مجلة الكفاح العربي تحقيقاً مطولاً عن لقاءات الملك حسين مع الإسرائيليين منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن. ١- والمجلة لا تكتب مثل هذا التحقيق ويدخل إلى القطر والسجن دون موافقة النظام. ومنذ مؤتمر مدريد قلما انقضى أسبوع واحد دون لقاء بين أركان النظامين. فكيف تمّ الوصول إلى هذا الوضع؟ ومن الذي تغيّر؟ والسؤال نفسه يتكرر فيما يخص الاتحاد العربي الرباعي، بين أنظمة بغداد ومصر والأردن واليمن؟. ٢- ومن خلال التركيز على رؤوس الأنظمة، وتفردّها، ودورها، وإعدادها للورثة الجدد، بدا واضحاً الدور الهامشي للأحزاب ومنظماتها وجبهاتها. وللشعب ومؤسساته. وللنقابات والجمعيات ومؤتمراتها وقياداتها وقواعدها. فكيف تقلصت الأدوار إلى دور المراقب المحايد، بانتظار القرارات من الأعلى وهوية الوارث الجديد؟ وطبقاً لجدول التمايز الطبقي فإن دخل الـ ٥% يفوق دخل الـ ٥٠% بأربع مرّات باستثناء الجزائر واليمن الجنوبي وليبيا. ٣- والجدول لا يستطيع الوصول إلى مصادر غير مرئية. وهذه المصادر هي التي تضاعف هذه النسبة عدة مرات. وبمقدار فقدان الرقابة الشعبية الحرة تزداد هذه النسبة. وملكيّات كل رمز من الرموز تفوق مداخيل الجيل الأول من الأجيال التي صنعت الثورات، أو التي صنعت الاستقلال. لقد تحول الحساب الصارم ضد أي استغلال إلى تشجيع. وتغيرت المقاييس. والتغيّر نحو الأدنى. فإسقاط حكومة لأن وزيراً أميركياً مر فوق سوريا، كان دليلاً على وطنية الشعب وحسّه القومي، وقدرته على الفعل. وأما الآن فقد أضحى الاجتماع مع الرئيس الأميركي موضع تفاخر. وأميركا التي غدت الآن عنوان الاستغلال

والسيطرة والخطرة والتفرد، باتت وسيطاً عادلاً، وشريكاً مطلوباً في مفاوضات الأنظمة مع "إسرائيل". والضجة العالمية حول حقوق الإنسان*. واعتقال العقود، والموت في السجون، والمجازر ضد الشعب، سرعان ما تهدأ مع اندماج أي نظام في مسار التسوية. وتطول قائمة التعجب!!

وأتمل في وضعنا وأتساءل. والتساؤل يتكرر عبر العقود؟ كيف؟ ولماذا؟. ودوماً تهاجمني العودة إلى الجذور. إننا أمام فرع من أسئلة تتوارد. ولكل فرع أصل. ولكل أصل جذر. فلا ولادة من فراغ. ولا وجود من عدم. عقدان وربيع من الزمن مرا على الحركة. وعقدان على هيمنة النفط. والنفط مال ونظام وسياسة وطبقات. وآثاره عمّت مواقع الإنتاج وملحقاتها. والإلحاق نسبي. ومقياس النسبية قوة التدفق. ومن التدفق اكتنزت شرائح. وأهمها شرائح السلطة. وأصبح للسلطة ملحقات. ولكل ملحق، ملحق جديد.

وامتزجت الطبقة بالطائفة بالأسرة بالسلطة. ولكل منها هوامش وعلاقات وشراكات. وتوالي التوالد يخلق النقائص: شرائح طبقية، وخطوطاً سياسية، وأحزاباً ولجاناً ونقابات. والنقائص تتصارع. وعاماً بعد عام يزداد التراكم في جانبي الصراع، وتتشظى الفئات الوسيطة. وتزايد التراكم يحدث تحولاً نوعياً في قوى الصراع وأساليبها. فالطبقة وملحقاتها يتضخمان حجماً وثراء وشراسة. والنقائص تتزايد حجماً وفقراً وشعوراً بالظلم. فيتخذ الصراع مسارات: بعضها سلمي وبعضها دام. وهذا الصراع يتزامن أو يتعاقب أو ينتقل، بين قطر وآخر، ومن قطر لآخر. وتتوازي أو تتفاوت أساليبه وقواه، وتتمايز جذوره. لكن التمايز نسبي. فأرض الجذور واحدة.

وهي التكون الطبقي الجديد، المولود والمتنامي والمتضخم خارج عملية الإنتاج، وفي مواجهتها. وتفاعل هذا التكون مع بقايا طبقات الاستغلال القديم. والى التكون والتفاعل تضاف عوامل متنوعة حسب الزمان والمكان، وكلها عوامل مضادة للتطور والتحرر والتقدم، عائلية وطائفية وقبلية ومحلية. وهي مجتمعة تفرز سياسات وممارسات وتحالفات. فتخلق مظاهر براقة، مقابل الخواء الداخلي للإنسان والوطن. ولها أشباه ونقائص. وفي السنوات الأخيرة أصبحت الهيمنة للأشبهاء في المحيط وفي العالم. ومع الهيمنة انقلبت المفاهيم والمضامين، ومعايير الخلق والسياسة والممارسة. لقد كان العقد الأول عقد توازن. أما العقد الآخر، فقد كان عقد الهزيمة، هزيمة

* ١- مع نهاية عقد التسعينات أصبحت هذه اللقاءات موضع تفاخر. لأنها تدلّ على السبق الحضاري والإنساني!؟.

٢- رغم بقاء اتفاقات كامب ديفيد.

٣- قبل الوحدة مع الشمال.

النقائض. والهزيمة شملت المحيط والعالم. والإستثناءات ظلت يتيمة. واتجاه الحركة كان في قلب هذه الهزيمة. وهيمنة الأشباه أمدتها بكل عناصر القوة.

خلال الأشهر الأولى اعتقل من القيادة القطرية للحزب ١٢ من ١٦ وفرّ اثنان. ومن القومية ٨ من ١٦ وغادر القطر الآخرون. واعتقل حوالي نصف أعضاء المؤتمر القطري. ورئيس الدولة. ورئيس مجلس الوزراء. وسبعة وزراء. ورؤساء اتحادات: الفلاحين، الطلاب، الشبيبة. المعلمين. الكتاب، ونائب رئيس الاتحاد العام للعمال. وعدد من قيادات وقواعد هذه التنظيمات. وثلاثة من قيادة سابقة. ومحافظين وصحفيين وأعضاء في قيادتي الصاعقة والقيادة الموحدة لقطري فلسطين والأردن. بالإضافة إلى العشرات من مستويات قيادية متنوعة. وظلت حملات الاعتقال تتوالى إثر كل تنظيم أو بؤادر تنظيم.

وخلال ربع قرن تصاعد الصراع بين النقائض. فنزف الوطن: دماً ومالاً ومؤسسات ووحدة وطنية. ودفع الوطن عشرات آلاف الضحايا. ومئات آلاف المعتقلين بين شهور وعقود. وتنوعت الانتماءات من الوطنية والقومية والماركسية، إلى الدينية. وتنوعت المهن لتشمل كل قطاعات الشعب: المدنية والعسكرية. إنها النتائج للتلوث والتفاعل وما يتداخل معهما من عوامل، والنتائج الحتمية لسيطرة الأشباه في المحيط وفي العالم، فالانتقال من المد إلى الجزر كان عاصفاً. وظروف الانتقال لا توفر فرص الحياة لمن يبدي بعض المناعة ومحاولات التغيير التي قامت بها قوى دينية، اصطدمت بقوى أخرى أكثر امتلاكاً لعناصر القوة، وأفضل تكيفاً مع المسار الجديد فسحقت.

وتأمل الآن وأتساءل: ما هي نسبة الذين كانوا في الحزب أبان مراحل النضال السلمي والسنوات القاسية، إلى الذين وفدوا للحزب لأنه في السلطة؟ بالتأكيد لا تصل النسبة إلى الـ ٣% وكم بقي في قيادتي الحزب من أعضاء مجلس الحزب قبل الحل؟ ١- ربما واحد أو اثنان وكم في القيادتين حالياً ممن كانوا في قيادتي الحزب منذ آذار ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٠؟ ثلاثة. هل هذه النتائج طبيعية؟. نعم إنها كذلك نتيجة الاختمار والتفاعل وما لحق بهما من عوامل. ولكن كيف أصبحت هذه النتائج طبيعية؟. هنا نعود إلى جذر أكثر عمقا.

فبين تأسيس الحزب في نيسان ١٩٤٧ وحلّه في شباط ١٩٥٨ تجذّر الحزب في كافة قطاعات العمل: العمالية والفلاحية. وفي المدارس والمعاهد والجامعات. وفي الجيش، وبالتعاون مع الجناح الوطني من البورجوازية، تحققت الهيمنة في المجلس النيابي والحكومة. وبين البعث والحزب الشيوعي وهذا الجناح وعدد من الوطنيين التقدميين، تشكل التجمع القومي. ولهذا التجمع كانت

السيطرة الواقعية. فقد خاضت قواه* نضالاً عنيداً ضد الديكتاتورية العسكرية بين نيسان ١٩٤٩ وشباط ١٩٥٤ الأمر الذي أهله لأن يكون المعبر الفعلي عن طموحات الشعب. واستجابة لشرط عبد الناصر لتحقيق الوحدة، حل الحزب بقرارٍ غبي مدمر من قيادته، وبموافقة أكثر غباءً وعمى من مجلس الحزب. فقطع الطريق على النضج الطبيعي، وترسخ التقاليد الديموقراطية في قطاعات الشعب. وإذ ذاك تشعب الحزب وجمهوره إلى تيارات عدة: الأول أقام تنظيماً قومياً خارج القطرين المصري والسوري. وعرف هذا التنظيم بالتنظيم القومي. وحمل هذا الاسم بعد الانفصال. ووصل إلى السلطة في العراق وسوريا عام ١٩٦٣. والثاني ظلّ مرتبطاً بخط عبد الناصر ارتباطاً سياسياً. أو بأجهزته ارتباطاً أمنياً. وشكل فيما بعد الوندوين الاشتراكيين. ثم الاتحاد الاشتراكي العربي. والثالث انطلق من فشل التجربة. ثمّ تعامل مع الواقع الجديد بعد الانفصال، وغدا جزءاً من النظام وفي مواجهته في آن واحد. وشكل فيما بعد حركة الاشتراكيين العرب. والرابع شكّل تنظيماً قطرياً، محاولاً جمع أكبر عدد من مناضلي الحزب القدامى، لمواجهة القيادة التي حلّت الحزب. وهذا التنظيم اندمج بمعظمه فيما بعد بتيار القيادة القومية. وهكذا. فقد أضيفت هذه الاضطرابات لمسؤولية القيادة في حل الحزب، وإجهاض الاختمار الطبيعي. ومسؤولية الحل في فصل الوحدة. ومسؤولية نظام عبد الناصر في إفراغ الساحة للقوى ذات المصلحة بالانفصال، فاستحال التوحيد من جديد. وكل المحاولات التي تمت في هذا الاتجاه قد فشلت. وأكثر هذه المحاولات تمثيلاً، ثلاث: الأولى شملت عدداً من القياديين قبيل الانفصال، واستغرق عملها عدة أيام. والثانية ضمت عدداً كبيراً من ممثلي المحافظات والجامعة والعمال دون انتخاب، وسمّي اللقاء مؤتمراً قوطرياً. وانتخب قيادة قوطرية. ولم يحضر هذا اللقاء أحد من القيادة التي حلّت الحزب. ولم توافق على هذا المؤتمر القيادة القومية. والثالثة حضرها عدد من مناضلي المحافظات والجامعة والعمال وممثل عن اللجنة العسكرية، والقيادة التي حلّت الحزب. وقد تبين من كل هذه الاجتماعات أنّ الخلاف عميق جداً حول حدود مسؤولية القيادة ومسؤولية نظام الوحدة. وحول الاندماج في نظام الانفصال، أو مواجهته. وحول مستقبل الوحدة أو الاتحاد. والدروس المستخلصة. والعودة الفورية لهذه الوحدة، أو الانطلاق من الدروس. وحول كيفية إعادة التنظيم في القطر، والعضوية في هذا التنظيم*.

* القوى التي خاضت هذا النضال هي التي شكّلت فيما بعد التجمع القومي.

١- كان يتألف من قيادات الفروع المنتخبة بالإضافة إلى عدد منتخب آخر.

* لقد حضرت شخصياً اللقاءين الثاني والثالث. أما اللقاء الأول، فقد كنت في المعتقل.

ومرحلة الانفصال كانت مرحلة فراغ في القوة. ولأن الخلافات عميقة بدأ السباق نحو السلطة بين البعثيين والناصريين. واحتدم الصراع بين هاتين القوتين من جهة، والاشتراكيين والشيوعيين المندمجين ضمن نظام الانفصال من جهة أخرى. وهكذا تآكل تيار التطور والتحرر والتقدم الذي أسقط الديكتاتورية العسكرية عام ١٩٥٤ والذي هيمن على الشارع وفي المجلس النيابي والجيش بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨. وبالتالي فإن كل فريق فيه، أضحى ضعيفاً بذاته، وازداد ضعفاً بسبب الصراع المركب. والضعف في السلطة لا يوفر شروط النمو للمناخ الحر. فبينهما تناقض. وتمت محاولة لتقليص هذا الضعف قبل الوصول إلى السلطة. وشملت المحاولة البعث والوحدويين الاشتراكيين والقوميين العرب والتجمعات الشبيهة. لكنها فشلت في آذار ١٩٦٢ عندما أعلن الوحدويون الوحدة الفورية، دون اتعاض بأسباب الفشل. فحدث الشقاق. واعتقل عدد من الضباط. وحكم على بعضهم بالإعدام. لقد أصبحت الثقة مفقودة. وكل محاولات الاتفاق اللاحقة كانت تغطية لمناورات، وليست لإحراز اتفاق حقيقي.

إن التآكل والصراع اللذين غطيا مرحلة الوحدة والانفصال، هما اللذان هيئا الشروط الطبيعية لشكل الوصول إلى السلطة في آذار ١٩٦٣. فتشكل الجذر الثاني بعد الحل. وهذا الشكل يمثل القلة السياسية لا الكثرة. والقلة لا تتمكن من توفير المناخ الحر. ففي هذا المناخ تكون السيادة للكثرة لا للقلة. والسلطة لا تلغي ذاتها. إن التآكل الذي حدث ضمن الحزب، وفي صفوف قوى التحرر والتقدم، لا يمكن تعويضه في ظل السلطة. فالتعويض هنا مختلط ومشوش. إذ إن بعض القادمين الجدد ينطلقون من الرغبة في الارتقاء والانتهاز والوصول، وبعضهم الآخر من الالتزام بخط سياسي — طبقي لأنه — يستجيب للمصلحة والقناعة. لكن تعويضاً آخر كان أكثر حسماً. فبدءاً من عام ١٩٦٤ أخذ المسار يتوازن. فالصراع أضحى طبقياً. لكنه غير صافٍ. وهذا الصراع يحدث فرزاً داخلياً ضمن القوى. فتندمج في هذا الصراع قوى ذات مصلحة بهذا الخط، وتظل قوى أخرى أسيرة ردات الفعل. وازداد الانقسام تبلوراً. فبعض القوى الدينية تلاقى مع الرجعية الطبقية. بينما التفت حول هذا الخط كتل واسعة من العمال والفلاحين والطلبة والمتقنين، لأنه يلبي بعضاً من مصالحها وتطلعاتها. وكان يمكن لهذا المسار أن يتصاعد وصولاً إلى سيادة المناخ الحر. فأقلية الأمس كانت تسير باتجاه التحول إلى أكثرية. وكل التجذير الذي تم كان يخدم هذه النتيجة. ومع كل تسارع في التجذير يتزايد الاقتراب. إنه المسار المعكوس، لكنه المفروض. إذ إن شروط النضج الطبيعي تفرض أن تكون السيطرة السياسية هي النهاية، وليست البداية. أما البداية فهي إحراز الثقة في كل قطاع من القطاعات، في مناخ حر، وصولاً إلى السلطة السياسية.

إلا أن هذا المسار لم يكن معكوساً فحسب، وإنما ملجؤاً من الداخل. فخطّ التباطؤ في التجذير داخل الحزب، أضعف قوة الاندفاع. والإضعاف يقلص وتيرة التراكم، وبالتالي وتيرة التحول. والانسجام بين هذا الخط وخط الاستهتار بالنظام الداخلي للحزب، راكم الأزمات الداخلية. وفي كل منها كانت تحدث تصفيات في الحزب والمنظمات والجيش والسلطة. وأهم هذه الأزمات حدثت في ٢٣ شباط ١٩٦٦ و ٨ أيلول ١٩٦٦، الأولى كانت تجسيدا للصراع بين خطي التجذير والنظام الداخلي للحزب، ١- والتباطؤ وتعليق المواد التي تقيد المركزية. فانتهت بانتصار الخط الأول. والأداة كانت عسكرية. فقوي الدور العسكري مقابل الدور الشعبي. والثانية جاءت لمواجهة المد الطائفي الذي كان يتغذى من كل حدث، واحتلال موقع موازٍ أو متقدم، لكن المواجهة لم تكن حزبية وشعبية، بل انقلابية، ففشلت. وهكذا. فبدل أن يتوقف المد ويتراجع، أخذ بالتسارع. فعقبات هامة أزيحت، وسبل جديدة أشرعت. ومع هذا التراكم أضيف جذر جديد، لظروف استلام السلطة، ومنها معاً تشكل وضع أكثر ضغطاً من قوة الإرث. فإرث البعث ديموقراطي فعلاً. ونضاله ضد الطغيان هو الأبرز في تاريخ القطر.

بين هذا التاريخ واستلام السلطة لم يستعد البعث إلا جزءاً محدوداً من خلاياه الحية. فقد عصفت بها الانشطارات التي أعقبت الحل ثم الانفصال، ثم أسلوب الوصول إلى السلطة. واستنزفت تراكم الأزمات قسماً جديداً من تلك الخلايا. لكن السلطة إغراء. فهي تستقبل أكثر مما تتزف. وطرفاً المعادلة ليسا متساويين من حيث القيمة. ففي الجانب الأول: الدافع السياسي - الطبقي: وفي الثاني يختلط السياسي مع الطبقي مع الانتهازي. هكذا اختلطت الخلايا. فغدا المسار متعرجاً متناقضاً، رغم أنه صاعد. فالتجذير هو قوة الصعود. والتراكم هو قوة التعرج، قوة وقف الاندفاع، لذلك لم يكن الوضع متناسقاً في صعوده، قوياً في تماسكه، محمياً بمناعة المناخ الحر. وفي الوقت نفسه كان الصراع محتتماً ضد الرجعية الطبقية: محلياً وقومياً. ومتصاعداً ضد المصالح الرأسمالية وشركات النفط. كما كانت المقاومة المسلحة تتنامى انطلاقاً من أرض سوريا. فجاء عدوان ١٩٦٧ ونتائجه، ليضيفاً جذراً جديداً.

لقد تلاقت العناصر العسكرية الخائفة من الحساب، مع بذور التطلعات الطبقية المناوئة للتجذير والحساب الصارم، مع قوة القرار الطائفي في الجيش، لتشكل معاً قوة تحد للخط الصاعد وقواه.

• في المؤتمر القطري للحزب نيسان ١٩٦٩ بحث مطولاً تنامي الطائفية في الجيش وأسبابه وأخطاره. وتوقفت عند كل حدث بدءاً من طابع اللجنة العسكرية الخماسية، مروراً بموجات التصفية التي أعقبت ١٨ تموز ١٩٦٣ و ٢٣ شباط ١٩٦٦ و ٨ أيلول ١٩٦٦ وصولاً إلى موعد انعقاد المؤتمر. إذ إن وزن المنتمين إلى مذهب معين كان يتزايد إثر كل حدث. وكان يتعزز هذا الوزن في فقدان المسؤولية أبان الترشيح للكتليات العسكرية. وإذا كانت التصفيات قد

والظروف المستجدة، وفّرت لهذا التلاقي المناخ الملائم. فمال النفط بدأ يقدم الإشارات لمن يندمج في عالمه. وعالمه هو عالم الرجعية الطبقية. ومركزه وقيادته في السعودية. والقيادة مرتبطة في المركز الأعلى: أميركا. والمصالح والشركات الرأسمالية مدت كل خيوط التعاون والإغراء، لوقف الاندفاع وتحويله باتجاه متناقض. والرجعيات المحيطة كثفت الهجوم ضد المقاومة الفلسطينية والحركات المندمجة ضمن الخط الصاعد. "إسرائيل" وجدت فرصتها بالتطور الجديد. فاستثمرته لتوجيه ضربات عسكرية شبه يومية. فتزاحمت الأعباء والمهام. وقوة القطب الموازي لأميركا، كانت تتراجع. ومع كل تراجع كان يقدم الدعم ومعه الضغط. وخاصة في مسألة التسوية، والدعم المسلح للمقاومة.

هذا الوضع الملائم للخط النقيض، أحدث الهلع والرعب في صفوف المتردّدين. وأعطى الحجة للملتزمين بخط الحزب ومؤسساته، كي يتهربوا من تنفيذ قرارات القيادة والمؤتمر القومي. وجاء تراكم ربع قرن من الزمن ليضيف إلى كل عنصر من عناصر الوضع الملائم وزناً هائلاً. والوزن الجديد خلق عالماً من المصالح تتناقض تناقضاً متاحرياً مع الخط الذي تمّ الانقضاض عليه. ومقتل هذه المصالح: الرقابة الشعبية الحرة. وقرينها المضاد: الإرث الخلفي والنضالي. وهاجسها الدائم: الخوف من الرقابة، وإحياء الإرث. والرقابة والإرث، ليسا مفهومين مجردين، بل هما تجسيد لقوى لها قيم ومصالح نقيضة. ولذلك فإن هذه القوى، منظمة أو مبعثرة، يجب أن تتحول إلى عالم مهجور أو مدفون. فهل زال بعض العجب؟!.

٢١ شباط ١٩٩٤.

فرضتها طبيعة الأحداث وانتماءات قادتها، فإن المبالغة في التصفية أسهمت في مضاعفة ذلك الوزن وفقدان المسؤولية في الترشيح سار في الاتجاه ذاته. ذلك أن التقيد بالأسس كان مفقوداً في فروع معينة. والنتيجة أن الترشيح كان يتجاوز ٤ - ٥ مرات أوضاعاً مماثلة في عضوية الحزب. ولهذين السببين أضحي ثلثا ممثلي القطاع العسكري في المؤتمر ينتمون إلى طائفة واحدة. والممثلون هم على الغالب القادة العسكريون. وبالطبع فإن أحداً لم يتصدّ للرد لأن الطرح كان معزراً بالأرقام، ولأن الهدف منه هو تجنيب الوطن والشعب والحزب الآثار المستقبلية المدمرة لمثل هذا المنزلق.

• ١- في النظام الداخلي للحزب مادة تنص على عدم جواز حل القيادة القطرية في القطر الذي يحكمه الحزب إلا أمام مؤتمرها، والسبب هو تجنب فقدان القيادة المسؤولة. ومع ذلك فقد جمدت وحلت القيادة القومية القيادة القطرية مرتين في عام واحد. وعندما استعمل أعضاء المؤتمر حقهم بتقديم عريضة تحمل أكبر من النسبة المطلوبة لانعقاد المؤتمر وفقاً للنظام الداخلي للحزب، أصدرت القيادة بياناً بفصل كل من يحضر المؤتمر واتخاذ إجراءات أخرى، الأمر الذي أفسح المجال وقدم المبرر للعسكريين كي يستخدموا الأسلوب العسكري صبيحة الثالث والعشرين من شباط. ومع أن المؤتمر القطري الذي أعقب الحركة قد أدان الأسلوب، إلا أنه وجده اضطرارياً.

وخرجت

في ٢١ شباط ١٩٩٤ الثانية بعد الظهر، تبلمت: إخلاء سبيل. وتبلغ الرفيق مصطفى رستم إخلاء السبيل في الدقيقة ذاتها. وتبين أن الرفيق أحمد سويداني قد خرج من المستشفى إلى البيت في اليوم نفسه. وبعد ساعة كنا في فرع التحقيق العسكري. مكثنا حتى المساء. أهو تحذير مبطن أم بسبب رمضان؟ متاعنا لم يفتش على الإطلاق: الثياب - الكتب - الدفاتر. كل شيء لم يمس، لا في السجن ولا في فرع التحقيق. وهذا مؤشر مهم. آخر الأوراق التي كتبتها كانت في جيبتي. لم أتخلص منها، ولم أخفها. ولم يفترب منها أحد.

مساءً قابلنا كلاً على انفراد: اللواء حسن خليل نائب رئيس فرع المخابرات العسكرية، والعميد كمال يوسف رئيس فرع التحقيق العسكري. رحباً بي بحرارة. وأسهباً في نقل ذكرايتهما عني في مراحل النضال والأيام الصعبة. قلت: مادام الأمر كذلك، فلماذا لم تقوما بزيارتنا بين الفترة والأخرى؟. نحن نعلم أن إطلاق السراح مرهون بشخص محدّد، وكذلك ظروف الاعتقال. ولكنّ أموراً إدارية كثيرة كانت تصعب علينا الاعتقال، كان بالإمكان حلها في مثل هذه الزيارات. أجابا: لم نكن نستطيع ذلك. والآن لو لم يطلب منا مقابلتكم، والحديث بهذه اللهجة، لما فعلنا. لقد كان اللقاء مؤشراً إيجابياً ثانياً. دام اللقاء بحدود الساعة. أخذ مني رئيس فرع التحقيق رقم الهاتف، واتصل ببيتتي. الهاتف مستأجر. وهو لنا وللجيران. فقد ذهب هاتفي مع البيت الذي تبدل ثلاث مرات بسبب تردي الوضع المادي. أجابت ابنتي. وعندما قال لها: تكلمي مع أبيك. بكت. لقد امتزج الفرح بالحزن. فقد اعتقلت وعمرها عشرة شهور، وعدت وهي في العام الأخير من الهندسة الزراعية. إنّه عمر كامل بمرارة ودون أب. عام ١٩٩٠ طُلب منا تبديل الموقف، مقابل الخروج الجماعي. فرفضنا. لم يضعف واحد منا، رغم التباين في التطور لكل مجموعة منا. الآن لم يطلب منا شيء. وجو اللقاء كان مريحاً، وفي غاية اللباقة والاحترام. لقد كان يستهدف تخفيف الاحتقان. فمدة اعتقالنا لم يماثلها في التاريخ العالمي الحديث إلا اعتقال مانديلا في جنوبي أفريقيا. ومانديلا فرد، ومحكوم. ونحن مجموعة، ودون حكم. سئلت: في هذه المناسبة، هل لك مطالب محددة؟ وهل تريد أن نرفع شيئاً إلى الأعلى؟ أجبت: لا. ليس في ذهني شيء الآن. حسناً. هذه هواتفنا. وإذا احتجتم أمراً ما فاتصلوا بنا. وقبل أن نغادر، قيل لنا: إن العماد علي دوبا، رئيس المخابرات، يرغب بمقابلتكم غداً لأنه يكن لكما الولد والاحترام.

في البيت كانت زوجتي وحدها في استقبالي. فأسرّتي بالكامل كانت في القرية. وابنتي وأخو عائلتي كانا معي. ومن رفاقنا وأصدقائنا لم يكن أحد يعلم بخروجنا. فكل شيء كان غامضاً: يوم الاعتقال. سبب الاعتقال. مدة الاعتقال. زمن الخروج. إن الأمر الوحيد المعروف لكل مهتم

بالشأن العام، هو التناقض في الخط السياسي. ومع الزمن بدأت تتضح الفروق: في النضال. في النظافة. في السلوك، في دور المؤسسات. في حدود الاعتداء على الحريات. في القيم الخلقية والوطنية والقومية والإنسانية. في الموقف من القضية الفلسطينية. في الموقف من الحركات الوطنية في الجوار. في الموقف من حركات التحرر والتقدم في النطائين القومي والعالمي ...

كان اللقاء مع عائلي يجسد الصبر مع الشجاعة، والمرارة مع الوفاء فأقل من أربع سنوات من الزواج، قابلها عقدان ونصف تقريباً من الاعتقال. لقد قاست وتحملت، وربت طفلها أفضل تربية. وخرجت من التجربة القاسية بآباء وكبرياء. لكن ذلك كله قد انطبع في داخلها. فأصبحت أعصابها مرهقة، ومزاجها صعباً. فأمسى علي أن أكون الأقدر على التحمل. وأثبت ذلك بجدارة. لقد وضعت أعصابي في ثلاجة، رغم مخلفات الاعتقال الطويل. فهي قد عاشت ظروفاً قاسية: مادياً ونفسياً. وموقفها هو السبب. وكانت وفيّة لهذا الموقف. عندما كانت تحصل محطة تستدعي التنازل. لم تكن تشدني إلى الراء. فقبل الاعتقال، وفي الأيام الأولى منه، كانت كل المناصب التي تلي الرأس مفتوحة أمامي، فرفضت، ولم تحاول مرة أن توهن عزمي. وعندما فتح باب الاستراحة بعد عقد من الإعتقال، تركت لي تقدير الموقف. فالظروف البيئية تستدعي المكوث في الاستراحة لعدة شهور، وتقديري السياسي يفرض العكس. وهكذا لم أذهب. وظللت عقداً ونصفاً من الزمن أدفع من أعصابي ثمناً مرهقاً لعدم الذهاب. وعلاقات الأسرة دفعت ثمناً موازياً فخلال عقدين ونصف من الزمن، تنشأ عقد كثيرة تحتاج إلى حل، وظروف السجن لا توفر فرص الحل.

ظهر اليوم الثاني قابلنا دوبا: مصطفى رستم، وأنا. كان اللقاء ودياً. حدّد علي دوبا هدف اللقاء، وهو تطيبب الخواطر، ومعرفة حاجتنا ومطالبنا. أوحى لنا بسبل متعددة أن نطلب. سأل كلاً منا عن دخله، راتبه، بيته. وبعد الإجابة قال هذا لا يكفي. فرابتي أنا مثلاً ١٣٠٠ ل.س شهرياً بينما الحدود الدنيا للمعيشة — حسب قوله — تستدعي ١٥٠٠٠ ل.س شهرياً. حددت موقفها بوضوح: عندما ينال كل من له وضع مثل وضعي تقاعداً كاملاً، فأنا أكون من ضمن هؤلاء. ولكني لا أقبل استثناء خاصاً بي. فالقيادة والوزارة بالنسبة لي، لم تكونا امتيازاً بل مسؤولية.

حرصت أن أكون واضحاً في الطرح السياسي، فخطنا واضح. وهو خط نقيض لما هو سائد في القطر وفي الوطن العربي. ولم يتراجع أحد منا عن هذا الخط. ومعظمنا طوره إلى الأمام. والسلطة تعرف ذلك تماماً. فعندما طلب منا تغيير الموقف مقابل الخروج، كان الرفض عاماً. ولذلك فإنني لم أتعرض للخطوط المتناقضة. فهذا التعرض لا فائدة منه، ولكني حددت ما أراه مصلحة وطنية في هذه المرحلة. وقد حرصت على القول: إن زمن الاعتقال الطويل، غير قادر على تغييب اهتمامنا بالشأن العام، وأسرنا في إطار الاهتمام بالشأن الشخصي. فلنا من الإرث

والحصانة ما يكفي لتجنب هذا المنزلق.. وقد دام النقاش قرابة الساعة. وأستطيع تكثيف ما طرحت:

كفى تجارب فاشلة، وإن كان الاختلاف كبيراً بين مرحلة ومرحلة. فالأحكام العرفية وقوانين الطوارئ مازالت مفروضة منذ عام ١٩٥٨ حتى الآن. وفرض هذه القوانين يشكل جذر هذا الفشل. إذن فلا بد من إلغائها. ومنع الآراء والقوى التي تتباين أو تتناقض مع خط السلطة، من التعبير عن ذاتها، والتكون في تنظيمات سياسية ونقابية وفكرية واجتماعية، يشكل جذراً آخر. وبالتالي لا بد من إزالة هذا المانع. وكل من اعتقل بسبب هذين الجذرين، وكل من غادر هرباً، يجب أن يطلق سراحه، وأن يعود. هنا قال العماد علي: إننا نتابع ما بدأتموه. قلت: لا. فرغم أننا نقدنا أنفسنا على أخطائنا في هذا المجال، فإن المسافة متباعدة جداً بين المرحلتين. ولنقارن: فقد تركنا السلطة وفي السجون أقل من مائة موقوف ومحكوم ومحال إلى المحاكمة. أفلم يبلغ العدد عندكم في بعض الفترات أكثر من مائة ألف معتقل؟ وضحايا العنف السياسي بين عامي ٦٣ - ٧٠ لم يصلوا إلى المائة. أفلم يصبح العدد بعشرات الآلاف؟ في السابق لم يعتقل أحد لمدة عام ونصف. فقد أفرج عن كل المعتقلين السياسيين أعوام (١٩٦٤ - ٦٥ - ٦٧ - ٦٩. أفلم نمكث نحن ربع قرن من الزمن؟ وأيضاً ألم يعتقل لأكثر من عقد عدة آلاف؟ وفي السابق قلما كان يعتقل أحد لانتمائه لتنظيم أو توزيعه بيان أو إيدائه رأي، إلا إذا كان للتنظيم امتداد في الجيش ويستهدف قلب السلطة بالقوة. أفلم يحكم أو يعتقل الآلاف في المرحلة اللاحقة، عشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً، لانتمائهم لتنظيم مدني، أو لقراءتهم جريدة سرية؟ إن الثمن الذي يدفعه الوطن يتضاعف في كل مرحلة. والثمن يشمل الوحدة الوطنية، كما يشمل الدم والمال والممتلكات العامة. والثمن كان فادحاً في هذه المرحلة، وسيكون أكثر فداحة إذا ما استمر المسار على حاله. إن توفير شروط الصراع الطبيعي: السياسي والطبقي، هو المدخل. ودون هذا المدخل، سوف يظل الثمن يتضاعف.

أجاب: إنني مرتاح لأنك فتحت صدرك بحضورنا. وأعطينا الفرصة لتوضيح موقفنا: ففي مرحلة، كنّا نشعر بالاختناق، من قبل أمريكا والسعودية والرجعية العربية. وأحياناً كان ٩٠% من الشعب ضدنا. كنّا ندافع عن أنفسنا. لم أدخل في جدلٍ معه حول موقف أمريكا والرجعية. فمال النفط ظلّ يتدفق على النظام وخاصة في لبنان. ولكنني جادلت في نسبة الـ ٩٠% فعندما تكون هذه النسبة ضد النظام فالعيب إذن في النظام. وعن الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ، قال: إننا لم نعد نمارسها إلا في فترات التحقيق. ومحكمة أمن الدولة هي التي تمارسها. فأجبت إن محكمة أمن

الدولة تنفذ القرار السياسي والأمني. وختم بالقول: إننا لن نسمح لأيّ تنظيم معارض بالعمل. وسوف نسحق كلّ من يعرض أمننا للخطر.

لقد أفاد هذا النقاش كثيراً. فلدى استقبالي الزائرين من ذوي الاهتمامات السياسية، كنت أستعيد النقاش مفصلاً أو مكثفاً، حسب المستوى، والظروف. والاستعادة كانت تفيد التوضيح حول المراحل، وحول تطورنا الجديد، كما كانت تزيل حالة الخوف من الاستماع. إنهم معذرون. فالممارسة خلقت جواً مشروعاً من الرعب.

في دمشق مكثت ثلاثة أيام. الزيارات اقتصرت على بضع عشرات من الرفاق والأقارب والمعارف، وممن اعتقلوا أولهم رفاق في المعتقلات. بدأت الملاح تتوضح: الخوف يلف الجميع. عدد الزائرين في كل مرة محدود. الطابع العام هو تحاشي البحث في العمق. جُلّ الراغبين في استخلاص الدروس هم من جيل الجامعات. ونسبتهم بالقياس إلى الكم العام ضئيلة للغاية. أكثر هؤلاء ممن دخلوا المعتقل، أو ممن لهم رفيق أو صديق فيه. بدءاً من عناصر المخابرات في مراكزهم، حتى الزائرين، تصيبهم الدهشة لدى رؤيتنا.

فوضعنا المتماسك يخالف تصوراتهم. والحيوية والمرح يضاعفان الدهشة. والوضوح في الطرح السياسي يعقد الألسنة. فهذه هي الحالة الأولى التي يتجاوز فيها زمن السجن، السنوات إلى العقود. إنه امتياز سجلته سوريا في ظل هذا النظام. ومعظم إذاعات العالم تحدثت عن أقدم سجناء سياسيين في العالم. والفضل لنا في هذا الامتياز.

جئت إلى القرية مع عائلتي وابنتي. لم أعرف من القرية إلا مدخلها. شوارعها تغيرت. ومعظم بنائها كذلك. وفي محيطها نشأت أحياء جديدة تفوق حجمها مرتين أو ثلاث. لم أعرف بيتنا فقد بني في غيابي، وكذلك الحيّ بمجمله. كلّ قرى الجبل التي مررت فيها قد تغيرت. إنه فعل العقود، والبترول، والسلطة. لقد أذاعت معظم إذاعات العالم نبأ خروجنا، وجرت تعليقات وتحليلات للأسباب والنتائج. واجتزت من دمشق إلى القرية بحدود الـ ١٤٠ كم. ومن هذه المسافة أكثر من ٧٠ كم في جبل العرب، ثم دخلت القرية، ووصلت البيت. وأمام البيت فقط وجدت بضع عشرات من الأهل والأقارب لا غير في استقبالي. لكل ذلك دلالة بالغة الأهمية. فقيادتنا ليست نكرة. وأعضاؤها لم تجلبهم سلطة أو أمن أو فرد. وخطها السياسي متميز. والمقارنة مع المرحلة اللاحقة أسقطت معظم الانتقادات حول الممارسة. فالثغرات كثيرة، لكنها بالقياس لما بعدها تصبح ضئيلة. ومعظم أعضاء القيادة لهم تراث عريق في النضال قبل الوصول

إلى السلطة. ونظافتهم خلال السلطة مقبولة. وعلاقتهم مع الجماهير مباشرة وجيدة*. إذن لماذا هذا الفتور؟

إنه تجسيد لحالة الخوف، ولتبدل القيم: فأموال النفط والسلطة، قلبت المفاهيم، وزيتت القيم، وحولتها من قيم خلقية ووطنية وقومية وإنسانية، إلى قيم مادية استهلاكية انتهازية وصولية. وحولت القيم النضالية إلى تبرير للخنوع، والصدق والصراحة إلى غباء وبسطة وسذاجة، والشهامة إلى نذالة، والجرأة إلى جبن، والفرد إلى إله، والأمن إلى قدر، والحزب إلى خدم للأمن، والجماهير إلى قطيع، والصوت إلى همس، والكلمة إلى بحة، والوعي إلى رقابة داخلية. سكان القرية يفوقون العشرة آلاف. كل البالغين منهم جاءوا مرتين وثلاثاً وأربع. كان الدين ثقيلًا. التعاطف فاق حدود التصور. والتقدير للموقف كان مماثلاً. وكذلك الابتهاج بالصحة والحيوية والمرح. قلماً تعرضت لإحراج، أو جرحت بنفاق. والحالات النادرة التي تمت، جابهتها بقوة وروح عالية، مما أحدث الذهول والصدمة. فكل كلمة أقولها كان يجري تناقلها وتعميمها، لأن وضعنا أصبح نادراً ومتميزاً. لقد صممت على منع النفاق في بيتي، وعلى عدم حضور أي مجلس يسود فيه المديح والنفاق والإسفاف. لقد حرمني هذا التصميم من المشاركة في مئات الدعوات والمجالس، ولكنه كان مريحاً لي، ومنسجماً مع احترامي لموقفي وذاتي، ومبعث تقدير واحترام من الآخرين.

من خارج القرية، ومن خارج المحافظة جاءتني زيارات كثيرة، شملت المئات. ذوو الطابع السياسي جاءوا بالآحاد. ولهذا مغزاه. فهو يعكس حالة الخوف والحذر والشك، كما يعكس حالة التفكك. الخوف والحذر يتمثلان في الكلمة والصوت والنظرة. أنه الخوف المعمم. لقد أصبحت الهزيمة شبه شاملة. وبتزاوج الخوف مع تزيف وتبديل القيم، يتحول النوع إلى كم مشوه. وتبقى الحالات النادرة التي تعمل حتى الاستشهاد. ويصبح الوطن وطناً للأمن والإفساد، لا وطناً للإنسان. لقد تكامل القمع مع المال مع الإفساد، فحدث التحول. فالقرية التي كان فيها عدد الموظفين بالأمن والمخبرين بالآحاد، أضحي فيها العدد بالمئات. وأموال النفط وفرت فيضاً من التمويل. فهذه وظيفتها. وارتفاع تكاليف الحياة وانحطاط القيم، جعلاً كماً هائلاً من الناس يرتزق من هذه المهنة. والخوف من القمع جعل هذا الملاذ آميناً. وشيوع مناخ الاستغلال ضاعف التدفق لهذه المهنة، فالسلطة هي سلطة الأمن، ولا حدود لامتيازاتها، وتزيف الوعي والقيم أنهى الحصانة لدى الكثيرين.

وذووا الطابع العائلي أو المحلي جاءوا بالعشرات. فالخوف والحذر لا يصلان إلى المستوى ذاته. إذ إن عيون السلطة مركزة على الذين يحملون همّاً عاماً. على الذين يفكرون. على الذين يقرؤون. على الذين يبحثون عن حلول للوطن والإنسان. على الذين يصونون أنفسهم من التلوّث. إنه الوضع المعكوس الذي يندرج ضمن مسار عام لمرحلة الانحطاط.

قبل خروجي من المعتقل كنت أتوقع هذا الجو، ولكن ليس إلى هذه الدرجة. لقد فاق مستوى الانحطاط كلّ تصوّر. لقد فعلت المرحلة فعلها على مستوى الأفراد والجماعات: فعلى مستوى الأفراد طغى الشأن الشخصي على الشأن العام. وساد الحذر والشك حتى بين الأصدقاء. وتفوق البحث عن المال والأمان، والجاه والسلطة، على كلّ ماعداه. فأضحى مجال القيم فارغاً إلّا من القلّة. وغدا الهروب إلى الشرب واللهو، تعبيراً عن اليأس الخانق. وأصبحت الثقافة مهزلة، إذ ما فائدة الوعي إذا كان سيدخل كهوف التحنيط؟ وعلى مستوى الجماعات، انتعشت كل علاقات التخلف، وتلاشت علاقات النضال في سبيل القيم الخلقية والوطنية والقومية والإنسانية، وغاب عن ساحة الفعل، الصراع الطبقي، والتلاحم الطبقي. وكل ذلك هو جزء عضوي من مسار عام هابط. فكلّ ما في المرحلة يفرض هذا الاتجاه.

خلال عامين تقريباً، تناوبت إقامتي بين القرية ودمشق. وكان وقتي موزعاً بين التعرف على أسرتي وإعادة التكيف مع الحياة. وبين صياغة وطباعة بعض ما كتبت في المعتقل، وبين ردّ الزيارات وتلقّيها. ففي مجال الأسرة، حرصت على أن أعوض ابني وابنتي وزوجتي بعض ما فقدوه. وكانت رغبتي صادقة، لكن العواطف جافة. فعقدان ونصف من الجفاف لا يمكن أن تحولهما إلى النقيض، الرغبة الصادقة. فابني تركته دون الثالثة. والتعارف في المعتقل لا يطال الجوهر، وإنما يبقى على السطح. وعندما خرجت كان مثلهماً لحضوري إلى القرية، وللحياة مع أبٍ يحبه ويحترمه ويرغب أن يتعلم كلّ شيء منه. حاولت أن أجلس معه ساعات طويلة، كنت أرغب أن أتعرف عليه عن قرب: أتعرف على همومه، عواطفه، أفكاره، تطلعاته، اهتماماته. ومن خلاله أتعرف على شريحة من جيل*. لقد أدركت كم كانت المرارة قاسية: مرارة فقدان الأب، ومرارة المرحلة. وهذه المرارة انطبعت في التفكير والسلوك والاهتمام.

في كلّ صباح، كنت أحاول تقبيل الجميع. وعندما تحولت القبلّة إلى عادة مفرغة من الشحنة العاطفية، توقفت. كنت أشارك في كل مناسبة بيتية بهدف التعويض وتجديد الشحنة، لكن النتائج نسبية. فالأمزجة، والأساليب، وهوة الزمن، قد فعلت فعلها المعاكس. كان التكيف مع الأسرة

* "الأمر نفسه ينطبق على ابنتي" صدر الثاني عام ١٩٩٨

والحياة مقبولاً، لكنه لا يخلو من التوتر. وفي المستوى نفسه سارت علاقتي مع أخي وأختي وأبناء أختي. فأبناء أختي لا يعرفونني على الإطلاق حتى خروجي من المعتقل.

حرصت على أن أقرأ كل ما يمتنع دخوله إلى السجن، وكل ما يفيدني في معرفة القوى والاتجاهات الفاعلة في هذه المرحلة، وكانت النتائج جيدة، فالثقة والتقدير فتحا أمامي أبواباً واسعة. وعملت بدأب وإصرار على مراجعة وصياغة جل ما كتبت. وفي هذا المجال قطعت المسافة الأطول والأكثر صعوبة. وتجلى ذلك في طباعة كتاب، والصياغة النهائية لكتاب ثان. وإذا كان الثاني مؤجلاً، فإن الأول قد خرج إلى النور في مطلع عام ١٩٩٦. فبعد معرفة ما يتقرب من الخطوط الحمر في هذه المرحلة، وتكاليف الورق والطباعة بالقياس إلى إمكانياتي وإمكانيات القارئ الفقير والمتوسط، أعدت صياغة بعض الفصول: اختصاراً، وتكثيفاً، وتشذيباً، وإضافة وقائع واستشهادات وهوامش جديدة، ودفعت الكتاب إلى الرقابة. وبعد عشرة شهور، جاءني الرد: ممنوع. فطبعته في لبنان.

وفي مجال الزيارات واللقاءات، قمت بالمئات منها: في القرية. وجبل العرب. ودمشق. وأنتني زيارات مماثلة. وفي كل زيارة أو لقاء كنت أحاول التقاط الاتجاه العام. فلم تتبدل انطباعاتي الأولى بل تعززت بمئات الشواهد الحسية: جيل الإرث النضالي والخلقي والتجارب الفاشلة أو الغاصّة بالثغرات، مرهق، محطّم، يائس، عدا القلة. جيل الانتهاز، منتعش، مفسد، غارق في الامتيازات. والعكس هو الاستثناء. وهذا الجيل يحدث اختراقات في الأول، ويهيء المناخ الموبوء من أجل إفساد الجيل الثاني. إنه جيل مرحلة النفط. والجيل الأخير مشرذم بين الاندماج في هذا المناخ، والعيش خارجه. فأتار المرحلة تفرض الاندماج، وعيش الهم العام، والخوف من المستقبل، يدفعان نحو الإفلات. وإذا كان المستوى المادي المتولد داخل عملية الإنتاج المادي والفكري، والمستوى المتولد خارجها، يضعفان التماسك في هذا التقسيم، أو يعززان، فإن الطابع العام يظل صحيحاً. ففوة الوباء تنهي الحصانة، ووضوح الرؤية يبدد كثافة الوباء. والوضوح صفة من صفات القلة. وتغيير الوضع المادي، يغير نوع الاهتمام، ومداه.

إن بنى الاستبداد السياسي والاستغلال الطبقي، والفساد الإداري والخلقي، والتبعية للرأسمالية العالمية، قد أوصلت المسار العام إلى ذروة الانحطاط في الإطارين: القطري، والقومي. ومرحلة النفط وفرت المناخ الملائم لهذا الإيصال. وهكذا فإن الذين أضحو جزءاً من هذا المسار العام: من مؤسساته. من سياسته. من أجهزته. من قيمه. من المنتفعين به، يبالغون في الاندماج، ويقاثلون دفاعاً عن هذا المسار. والذين هم خارج هذا المسار وداخله، فوضعهم هو الأكثر بؤساً، لأنهم يعيشون حالة الانقسام. والذين لا يستطيعون رؤية ما بعد الذروة، ممن لم يندمجوا، فيأسهم

قاتل. أما الذين يرون ما بعد الذروة ممن هم في الموقع النقيض، فهؤلاء هم قوة المستقبل، وإن كانوا القلة. فقلة اليوم سوف تصبح كثرة المستقبل، والاختراقات بدأت في أكثر من مكان.

الآلاف ممن زاروني كانوا يرغبون في استخلاص الدروس. ومعظم هؤلاء من الجيل الثالث. والقلة من الجيل الثاني، وقلة القلة من الجيل الأول ومع الأجيال يأتي المستوى المادي. فمع تحسين الوضع المادي يتقلص الاهتمام باستخلاص الدروس. ومع عيش الهم العام، والخوف من المستقبل، يتصاعد هذا الاهتمام. وتجربتنا غنية بالمقاييس النسبية والتاريخية. ذلك أنها تغطي أكثر من مرحلة: مرحلة النضال السلمي قبل السلطة. ومرحلة السلطة. ومرحلة السجن.

الهم العام لدى هذه العينة، يعكس الرغبة في الخروج من مرحلة الانحطاط. وأساليب البحث تعكس الخوف من التشخيص والتحديد. وعدد الحضور في كل زيارة وكل لقاء، يشير إلى مدى الخوف والحذر والشك، كما يشير إلى اليأس والضياع، وغلبة منطق الهزيمة وقيم التلوث. وهذا الوضع مبرر ومشروع، وإن كان مبالغاً فيه. فمليارات الدولارات التي تدفقت على القطر، وظفت في خدمة هذا الاتجاه. وكل تنظيمات وعناصر قوى التحرر والتقدم، أضحت في دائرة الضوء: مرئية ومكتشوفة وقد تعرضت لحملات التصفية المرة تلو الأخرى. وقوى التخلف تحاصر قوى التحرر والتقدم، إغراء وترويضاً وإفساداً، فتكمل فعل السلطة ومال النفط. وأعداد الضحايا، واعتقالات السنين والعقود، وعذابات الأهل، تفرض ذلك الوضع، وتؤدي إلى المبالغة فيه.

في دمشق، زارني وفد من منظمة العفو الدولية. ومكث عندي أكثر من ساعتين. حاول معرفة كل ما يجهله. وسألته: ما الذي تغير؟ خلال اثنين وعشرين عاماً، ونحن نشعر بالمرارة، بسبب التعتيم المفروض على اعتقالنا ومعاناتنا. فأجاب الوفد، بأن المنظمة ترسل الرسائل والبيانات منذ عام ٧٤ لكن النظام لا يجيب، ووسائل الإعلام العالمية لا تنتشر. وبعد تغيير الوضع العالمي، وتلاشي المعارضة في الداخل، وضغط الرأي العام العالمي ومنظمات حقوق الإنسان، أخذ الاهتمام يتزايد: ضغطاً وإعلاماً. والإفراج عنكم هو واحد من هذه النتائج. خلال الزيارات واللقاءات، طرحت مئات الأسئلة. وكنت أحاول أن أفهم اتجاهات التطور في الوعي والمعرفة والمنطق وأساليب الجدل، وفي الخطوط السياسية. وفي كل مرة كنت أجد نفسي ملزماً بأن أكون المحور. وهذا الإلزام كان يعطل تلهفي للمعرفة والاستكشاف.

ومنذ البدء، حرصت ألا أعطي آمالاً وهمية، ولا يأساً قاتلاً. حرصت أن أحلل الواقع وأنظر إلى المستقبل من خلال تطور الاتجاه العام الغالب للواقع. والواقع يسير من العالمي إلى القومي إلى المحلي، وبالعكس. وفيما يخص تجربتنا في مراحلها الثلاث، كنت أركز على الثغرات أكثر مما أركز على الإيجابيات. وفي الثغرات أنطلق من الذات أولاً. ومن قوى التحرر والتقدم ثانياً. ومن

القوى النقيضة أخيراً. فالهدف هو استخلاص الدروس التي تخدم مستقبل التطور والتحرر والتقدم، وليس سرد المعلومات أو تيرئة الذات، وأيضاً ليس جلدّها. وهذه الدروس مستقاة من كلّ ما دونت، ومع ذلك فإن غزارة اللقاءات والنقاشات كانت تؤدي إلى تطوير الكثير من الدروس، وإلى توليد دروس جديدة. وكم كنت أتمنى أن يكون المناخ السياسي حراً، كي تتضاعف هذه الغزارة مرات ومرات.

ولكن، وبمقدار حرصي على إبراز الثغرات في تجربتنا، كنت حريصاً على عدم تمييع المراحل وردم الفروق بينها. وحريصاً بالشدة نفسها على عدم المزج والتماثل بين من هم جزء من الأنظمة، ومن هم ضحاياها. وبين من طغى عليهم الهم الشخصي، ومن يعيشون الهم العام. فالأولون هم وقود مرحلة* الانحطاط وصناعها، والآخرين هم الذين يؤسسون لمستقبل التحرر والتقدم. في كل مرة كان يتكرر سؤال شخصي: كيف استطعت الخروج مرحاً حيواً، وبصحة مقبولة، ومحتفظاً بموقفك، ومطوراً له إلى الأمام؟ والجواب ظل يتكرر: القناعة النسبية بالخط والموقف، تجاه الخط والموقف البديلين. إسهام الأهل في تخفيف ظروف السجن، وتجنب المعتقل ما لا تستطيع الأعصاب أن تتحملة. تعويض فقدان الحرية باستثمار الوقت استثماراً منتجاً. حرص المتواجدين في مكان واحد على تخفيف ظروف الاعتقال. إذن، هل يعني ذلك أن مستوى كل من هذه النقاط كان نموذجياً؟ كلا. فمردود الاتجاه في بعضها كان مثلاً للأعصاب، مرهقاً لقدرة على التحمل، فزمن الاعتقال غير محدد. وكل منّا قد خلف وراءه أوضاعاً بيئية وعائلية دون إعداد لمواجهة مثل هذا الزمن الطويل. وكلنا أعضاء في قيادة واحدة. وكل منا مارس المسؤولية. ولكل منا باع طويل في مراحل النضال السلبي. وهذا يفترض أن لكل منا وجهة نظر في تحليل ما حدث، وفي البحث عن الجذور، وفي رصد النتائج اللاحقة ووجهات النظر تتفق وتباين وتتناقض. وللتباين أو الاتفاق أو التناقض، انعكاس في العلاقات، وبالتالي في نوع الجو الذي يخلقه الانسجام أو التوتر في هذه العلاقات. والانسجام أو التوتر يسحبان نفسيهما على تفسير كل حدث ساخن، وفي الموقف من هذا الحدث. وبعد هل من المستغرب أن تنهد السدود أمام

*في المرحلتين: الثانوية والجامعية، نشرت بعض المقالات في الصحف والمجلات، وألقيت عدداً من المحاضرات في الجامعة والمعهد النقابي العمالي والمركز الثقافي والندوات الشعبية، وبعض المراكز التابعة لروابط طلابية وقوى التحرر العربي. وبعد الجامعة صدر مطبوعاً عدد من الكراسات والكتب: المضمون الشعبي للوحدة العربية. التفاعل الوجداني. الحرس القومي: أهدافه وصلاحياته. الطريق الخطأ. الإشتراكية بين المبدأ والتطبيق، التحويل الإشتراكي والمعرفة - المنطلقات النظرية في الوحدة. الواقع العربي: التغيير - المستقبل. ولكن أهم الدروس كنت أستقيها من تقييم التجارب، ومرحلة السجن، وما بعد السجن.

المرض والسلطة للخلاص من عدد منا؟ وهل من المستغرب أن تصبح صحة الأكثرية شديدة العطب، وغير قادرة على الإسهام بأي عطاء؟ وبالنسبة لي شخصياً: هناك تكوين عام إضافي مساعد، ففي حياتي السابقة اكتسبت قدراً من المناعة خلال البرد والتلوج والتعب والعذاب والاعتقال، وإلى حد ما: الجوع والعري. وأنا لا أدخن، وأمارس الرياضة والمشي الطويل. ونادراً ما أتعاطى الكحول. ومدمن على القراءة. وفي طعامي أكثر من الأعشاب والخضار والفواكه على حساب الدهون والنشويات والسكريات.

قبل أن يخرج من المعتقل خمسة دفعة واحدة ودون شروط، لم أكن شخصياً أتوقع الخروج بكرامة. ودون كرامة لن أخرج. وبعد تلك الدفعة أضحي الوضع مختلفاً. ومرة سألني الرفيق صلاح جديد: ماذا ستفعل إذا خرجت من السجن؟ أجبت إذا عشت عامين أو ثلاثة، سوف أعيد تدقيق ما كتبت، وأطبع ما تسمح الظروف بطباعته. أجاب. سوف تعيش أكثر. فبينتك قوية. والحققة أنني كنت خائفاً من مواجهة الحياة. فالعالم الخارجي أضحي مجهولاً كبيراً بالنسبة لي. هناك فجوة قدرها عقدان ونصف العقد. فالزمن طويل بذاته. وما أحدثته المرحلة من تبديل ضاعف هذا الزمان. والعقد التي توالى خلال هذا الزمن كانت صعبة. وقد حل إيني أهمها بجرأة وتضحية نادرتين. لقد عرف جيداً تكويني واهتمامي، فتلاءم معهما. وأخي وعمتي وأختاي، عاشوا بكرامة ودون إذلال، ودون أن يقفل بيت أبي، وهذا مهم جداً بالنسبة لي. وبعد خروجي، برهننا على أن الهم العام هو الذي يشدنا وليس الصغائر. وقد أسهم الجميع في الوصول إلى هذه النتيجة. لقد كان العالم من حولنا يتقاتل على ما هو أصغر بكثير. فالمرحلة خلقت أخلاقها وقيمتها. لقد كنا خارج هذه الدائرة.

تكيفي مع الواقع الجديد كان بطيئاً ومرهقاً، وقد أدى ذلك إلى إحباط ذاتي أحياناً، وتوترات مشحونة أحياناً أخرى. لكن وعيي لم يكن متخلفاً. كنت أفاجيء جيل اليأس والقلق، وأصدم جيل التلوث، وأفتح بعض منافذ الضوء أمام الجيل المسكون بالهم العام. إلا أنني في كثير من الأحيان، كنت أتجاوز حدود الخطر، في سرد الوقائع وتحليلها، واستشراف المستقبل. وهذا التجاوز كان يبعد عني الكثيرين. لقد أضحت المسؤولية في الاستماع تقارب المسؤولية في التعبير. ولذلك، فإن لقاءاتي الكثيرة والطويلة كانت مفيدة لي ولهم. فقد طورت وتطورت. والإصرار على توفير المناخ الديمقراطي للمعارضة والموالاة، هو أكثر ما استوقفتني. فالنسبة العالية غير الملوثة ضمن حزب السلطة ومنظّماته، وضمن جبهة السلطة، كانت مع هذا الإصرار. وهذا تطور بالغ الأهمية. والعناصر والقوى التي كانت تتبنى دكتاتورية الفرد والحزب والبروليتاريا، تخلت عن هذا التبنّي لصالح المناخ الديمقراطي الحر. والعناصر والقوى التي أفرغت الديمقراطية من مضمونها

السياسي باسم الديمقراطية الشعبية، نقدت ذاتها وأضحت في الذروة من هذا الاتجاه. وهذا الاتجاه يتعاظم يوماً بعد يوم، ويصبح هو الأقوى في الشارع. ويقابل هذا الاتجاه: الخوف من ضياع الامتيازات لدى مؤسسات السلطة، والنص هو مصدر التشريع لدى بعض القوى الدينية.

بين أن أكون ضمن الخط السائد والطبقة السائدة محلياً وقومياً، أو أن أدفع الثمن الذي دفعته، فإنني اختار الحل الثاني دون تردد. لكن المؤلم أن الكثيرين قد تحملوا نتائج هذا الموقف دون أن يكون لهم أي ذنب في ذلك. فنحن لم نكن نتوقع مرحلة العقود، لأن مولداتها لم تكن مرئية. فهزيمة ٦٧ لم تستطع قتل روح المقاومة. وميزان القوى محلياً وقومياً وعالمياً لم يكن راجحاً ضد قوى التحرر والتقدم. والدور اللاحق لأموال النفط كان مخفياً خلف السعر الرخيص والإنتاج المحدد. والعلاقات الطائفية لم تكن قادرة على تكوين قاعدة ارتكاز صلبة، لولا تلك الأموال. والشروط المادية لم تكن توفر إمكانية تحويل النويات الطبقيّة إلى طبقة متماسكة بالغة القوة والثراء، وخارج عملية الإنتاج، لولا تلك الأموال. والتزاوج بين تلك العلاقات وهذه الطبقة الوليدة، لم يكن قادراً على إنجاب ركائز المرحلة، لولا ذلك التدفق النفطي، وما يحمله من قيم وسياسات وممارسات. ودون الدور اللاحق لأموال النفط، والموقع الجغرافي لهذا النفط، لم تكن الرجعية العربية قادرة على الانتقال إلى موقع القيادة، ثم التحكم بهذا الموقع. والقبول بالحل التصفوي للقضية الفلسطينية كان خجولاً ومحاصراً ومقاومة هذا الحل كانت واقعية. إذن فعدم توقع مرحلة العقود كان موضوعياً. إن سقوط تجربتنا كان بداية لسقوط عام، لف مراحل كل تجارب التحرر والتقدم في الوطن العربي، لأن الظروف نفسها. وإن اختلفت نسبياً. هي التي تحكم في المسار العام. ولهذا السقوط أسسه المتولدة عن ذلك التبدل العام.

همي الأساسي بعد الخروج منصب في اتجاهين: الاستكشاف المتواصل لما هو في عمق الواقع، والإسهام في تعزيز وعي التحرر والتقدم، وتقوية تياره. مرحلياً ليس لدي أي هم تنظيمي. فتيار التحرر والتقدم هو التيار الذي أنتمي إليه، ليس في القطر فقط، وإنما في الوطن العربي والعالم أيضاً. والمرحلة هي مرحلة التيار*.

* في نهاية الجزء الثاني من كتاب الواقع العربي - التغيير - المستقبل ص ٤٧٦ - ٥٠٥ ونتيجة للتحليل المستفيض المسترشد بالمنهج العلمي على ضوء تطور الوقائع، تبلورت الركيزة الأساسية للتغيير، وتتمثل بكافة القوى والمجموعات الماركسية القديمة والحديثة والمتولدة التي قادها استيعابها للماركسية، والمجددة لهذه الماركسية، إلى تبني الطريق القومي نحو الأممية. وتتمثل بكافة القوى والمجموعات القومية التي انتقلت إلى مواقع الاشتراكية العلمية. على أن تندمج هذه القوى والمجموعات اندماجاً عضوياً في تنظيم مركزي واحد وعلى أن تكون الديمقراطية السياسية والاجتماعية في صميم تكوينها الذاتي، وضمن مشروعها في المعارضة وفي السلطة. وعلى أن

النظام لم يحدث بعد. ولأن كل القوى التي سحقت تراجع تجاربها وتستخلص الدروس. ولأن التفاعل في ما بينها ضرورة حيائية للحاضر والمستقبل. ولأن التيار أقوى من تنظيماته بعشرات المرات.

والصراع في نظري هو بين تيارات ثلاثة: تيار بنى الاستبداد السياسي والاستغلال الطبقي والتبعية للرأسمالية العالمية، والإقليمية، وتصفية القضية الفلسطينية. وخطر هذا التيار جائم، لأنه في مواقع السلطة. ونقطة الضوء أن الاختراقات الديمقراطية قد بدأت في أكثر من جدار من جدران هذا التيار. وتيار الدين السياسي، وخطره قادم. فهذا التيار يلغي حق الشعب بوضع الدستور والقانون، ويستعيز عنه بنص وممارسة تما منذ قرون، ولا يقبلان أي تطوير. وتيار التطور والتحرر والتقدم، وهو الآن التيار الأضعف واليتيم. فهو محاصر ومسحوق ولا يستند لآية ركيزة. وضمن هذا التيار يجب أن يسود التنافس في القيم وليس الصراع.

كانون الثاني ١٩٩٦

متفرقات

دلالة: في أيلول ١٩٧٠ دخلت القوات السورية إلى الأردن لحماية المقاومة من السحق. ومن هذه القوات كتيبة يقودها المقدم علي حاتم. وفي مقر الاتصال في ذرعا كنت والرفيق يوسف زعين حينما اتصل علي حاتم بالرفيق حافظ الأسد، وزير الدفاع، وأبلغه بمصرع ثلاثة من كتيبته. فسأله من أين هم؟ فأجاب من عندنا!!

أجرة المراقب: قبل الاعتقال ركب في سيارة أجرة. وفوراً صعد للسيارة شخص آخر. فقدّرت أنّه مخابرات يراقبني. وكان تقديري صحيحاً. وعندما دفعت الأجرة، دفعت عن اثنين. فاستغرب ظناً منه أنني لم أكتشف هويته. لأنني وحدي وإياه في السيارة. وعندما نظر إليّ نظرة تساؤل، ضحكت، وقلت له: لقد أتعبناكم. فخلج، ونزل من السيارة، وتوارى عن الأنظار.

تجهيل سخيف: بعد إلحاح، وزع علينا عدد من الكتب: قصة الزير سالم — سيرة بني هلال — تغريبة بني هلال، وقصص مماثلة. وكنا نقرأها للتسلية. ثم سمح لنا بكتاب كليله ودمنة. ثم بالكتب الأدبية من مكتبة السجن. وأخيراً بالكتب الموجودة في مكتبة السجن. ولكن هل تمكنت السياسة

تقيم تحالفاتها وجبهاتها في كل قطر وعلى المستوى القومي وفق الضرورات المحلية والمرحلية. لكن السنوات التي أعقبت خروجي من المعتقل أثبتت لي أنّ هذا المشروع الطموح يتجاوز ما يتحملة الواقع في هذه المرحلة. ولذلك فقد طرحت فكرة تيار التحرر، وكثفت مرتكزاته، وأدرجت البحث الخاص به ضمن موضوعات كتاب كي ينتصر وعي التحرر. وصيغة التيار هي صيغة مرحلية تعبر عن ضرورة. ومادة التيار تتكون من كل المتضررين في مصالحهم وقيمهم الخلقية والوطنية والقومية والإنسانية.

العليا من مصادرة وعينا؟ إنَّ النتائج المرئية بعد خروجنا من الاعتقال تشير إلى العكس تماماً. وأيضاً، هل تمكنت تلك السياسة من دفعنا إلى الهزيمة والاستسلام والاندماج في خط السلطة؟ النتائج ذاتها تشير إلى العكس أيضاً.

الثمن في المكتبة: خلال عقد ٦٣ - ٧٢ غصت مكتبة السجن بكافة أنواع الكتب. وفي المقدمة منها، الكتب ذات الطابع العلمي والتقدمي والماركسي. ومع دوران النظام باتجاه معاكس للخط السابق، توازي سحب الكتب التقدمية من المكتبة. ثمَّ تحول التوازي إلى تصفية بعد حرب تشرين أوَّل ١٩٧٣. وعندما زار الملك فيصل: ملك السعودية، سوريا وقَدَّم أكثر من ٤٠٠ مليون دولار للمؤسسات العسكرية ولأعمار القنيطرة، توجَّت تلك التصفية. إنَّه المسار العام الذي لا يتعارض مع أيِّ جزء فيه، والذي يعرف دور الوعي المعاكس في تفكيك بنيانه.

ظواهر: مرحلة الربع قرن، مرحلة النفط، أفرزت ظواهر تصدم الإنسان: الكثرة من الناس يستهلكها البحث عن وسائل العيش نهاراً، ويستنزفها الهروب إلى وسائل التسلية ليلاً. الأوساط التي كانت تعج بالحياة: حواراً ونقاشاً وثقافة، لَقَّها اليأس والخوف، فلجأت إلى الملاذ الأمين: ملاذ التسلية. جيل الشباب الذي كان يبحث عن آفاق مفتوحة في حاضر مظلم، تشظى بين يأس وملح. طليعيون سابقون تخلوا عن مواقفهم: فكراً وسياسة وثقافة واهتمامات. بعضهم لأن هموم الحياة قد عصرتهم. وآخرون لأن اتجاهات المرحلة قد جرفتهم. قيم المادة والاستهلاك والاحتكار والاحتيال والتظاهر والتفاخر، والتكرار لأيِّ معروف سابق، غدت طاغية عمّا عداها. الكرم: كرم نفاق لذيول السلطات. الانتماء إلى أقصى اليسار، تحول إلى تخلٍ حتى عن دور وحق المواطن. الصمت عن قول الحقيقة بات يمثل الحد الأقصى للشجاعة. البعد عن رموز النضال والوعي والنظافة، يعذب مشاعر الأنقياء، لكنَّه يجعلهم خارج نطاق الخوف من الحساب.

وفي كل حالة من هذه الحالات، توجد استثناءات تصارع. وهذه الإستثناءات تتزايد وعياً وعدداً مع كل ابتعاد عن ذروة زمن الانحطاط. علميون سابقون يفقدون منهجهم في التحليل، ولذلك، فهم يفصلون بين الشأن الخاص والشأن العام. بين الاهتمام بمعيشة أبنائهم وبين الهدر والتبذير في الأموال العامة، وتعاطم التمايز الطبقي. فالعمولات والرشاوي تضاعف سعر الآلة الزراعية مثلاً سبع مرات. وهذا مثال من مئات. ونفقات التماثيل والصور وبيانات ومسيرات ومهرجانات المديح والنفاق والخوف والتملُّق، تفيض عن حاجة كلِّ المواد الضرورية للدعم. فقيمة هذه المواد ارتفعت عشرات المرات، بينما انخفضت قيمة الدخول عشرات المرات، فأصبح الفارق خلال ربع قرن بين الخمسين والمائة مرة. لقد ذكرت إذاعة لندن أنَّ نفقات الاحتفالات بالعيد الخامس والعشرين لحركة ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠، بلغت حوالي الستة مليارات دولار. ودون الغوص في

حقيقة هذا الرقم ومكوناته، فإن وصول النفقات إلى المليارات هو مؤشر هام على المدى الذي بلغه الاستهتار بالمال العام. وهو دليل قاطع على خطأ الفصل بين الخاص والعام.

إحصاء غير دقيق: مرّات ومرّات حاولت إحصاء عدد سنوات الاعتقال خلال ربع قرن يمتد من عام ٧٠ حتى عام ٩٥. وفي كلّ مرة كان العدد يزيد عن النصف مليون سنة اعتقال. وكلما جعلت أفكر، كنت استغرب. ماذا لم يكن للنظام إلاّ هذه السيّئة، كيف يبقى إنسان غير منتفع قادراً على التصفيق لهذا النظام؟! وكم يصاب ذلك الإنسان بالهوان وهو يصفق ويمدح ويبرر لهذا النظام ولأي نظام شبيهه؟! أهو الخوف؟ نعم. إنه خوف مبرّر. لأن معظم مسارح الحياة تمر عبر هذا الهوان والإذلال، عبر الولاء. لكنّ المبالغة في الخوف تتعارض مع مصالح الأكثرية المطلقة من الناس، كما تتعارض مع مصلحة الوطن. فهي تؤدي إلى التماهي والاستمرار في النهج نفسه. وهو نهج مرهق في الحاضر، ومدمر للمستقبل: مستقبل الإنسان والأبناء والوطن. ولكن كيف وصلت إلى هذا الرقم؟

لقد تابعت موجات الاعتقال في مسارها التاريخي، ومكوناتها السياسية: فبين عامي ١٩٧١ و١٩٧٤ كان المعدل الوسطي قرابة الـ ٣٠٠٠ شخص لمدة أربع سنوات. فيصبح مجموع السنوات ١٢،٠٠٠ سنة. والمجموعات الأساسية التي نالها الاعتقال في هذه الفترة هي: البعثيون المتمسكون بالخط السابق للحزب: خط المؤتمرات. وأعضاء الحركة العربية الواحدة. والمعارضون للدستور. والذين قاموا بانتفاضات ذات طابع ديني. وبين عامي ٧٥ و٧٨ أضيف عاملان جديان هما: اتفاقية فصل القوات في أيار ١٩٧٤. ودخول القوات السورية إلى لبنان لنصرة الجبهة اللبنانية الممثلة لليمين اللبناني عامة، ولمنع الحركة الوطنية اللبنانية الممثلة للخط الوطني والعربي والتقدمي، من متابعة انتصاراتها، ولضرب القوة المتنامية للثورة الفلسطينية المتحالفة مع الحركة الوطنية، كي لا يتعرّض مسار التسوية للمآزق، وكي يتم لجم الفعل المؤثر والمتنامي للثورة والحركة في إطار قوى التحرر العربية والعالمية، وكي توظف طاقاتها لاحقاً لصالح مسار التسوية الذي يندرج ضمنه النظام. وهكذا ارتفع المعدل الوسطي السنوي إلى حوالي الـ ١٠،٠٠٠ شخص. وأكثر هؤلاء من اللبنانيين والفلسطينيين. فيصبح عدد السنوات ٤٠،٠٠٠ سنة اعتقال.

* الأرقام مأخوذة من متوسط ما أذيع أو وصل إلينا ممّا نشر في الصحف والإذاعات العالمية، وبيانات المعارضة، مع حذف المبالغات. وكذلك من تقاطع معلومات الذين دخلوا الى السجون في مراحل مختلفة.

وبين الـ ٧٩ والـ ٨٢ تعاضم فعل الحركات الدينية ذات الأهداف السياسية، كما تعاضم فعل القوى الوطنية - التقدمية - الديمقراطية. وبينما لجأت الأولى الى السلاح كأساس، فقد سلكت الثانية طريق النضال الديمقراطي حصراً. وتبعاً لذلك، فقد كانت معركة النظام معركة وجود. فالقوى الدينية ذات الأهداف السياسية، كانت تستهدف النظام: بنيوياً وسياسياً وطائفياً. والقوى ذات الأهداف الوطنية - التقدمية - الديمقراطية، كانت تستهدف النظام: بنيوياً وسياسياً وطبقياً. وهكذا ارتفع المعدل الوسطي السنوي الى حوالي ١٠٠,٠٠٠ شخص فيغدو العدد ٤٠٠,٠٠٠ سنة اعتقال.

وبين الـ ٨٣ والـ ٩٢ أصبح العدد المحصي دولياً، وهو أقل من الواقع بكثير، ١٤,٠٠٠ شخص. فيغدو العدد الإجمالي لهذه المرحلة ١٤٠,٠٠٠ سنة اعتقال. وبين الـ ٩٣ والـ ٩٥ أضحى العدد المحصي دولياً ٧٠٠٠ وهو أيضاً أقل من الواقع بكثير، لأن الأسماء التي تصل الى المنظمات الدولية، هي أسماء القلة وليست الكثرة. فيغدو عدد السنوات الإجمالي لهذه الفترة ٢١,٠٠٠ ومع جمع هذه الأرقام المتوسطة، تصبح حصيلة ربع قرن ٦١٣,٠٠٠* سنة اعتقال. فإذا أسقطنا ثلاث عشرة ألف سنة، ثم مائة ألف سنة، نظراً لتفاهة الانسان بمقياس هذا النظام وكلّ نظام شبيهه، يظل عدد سنوات الاعتقال نصف مليون سنة. فهنيئاً لكل الذبول في جبهة السلطة وحزبها ومنظماتها. ولكلّ الذين نظموا الوفود، وأرسلوا البيانات، وأرسلوا البرقيات، وشاركوا في مواكب الذل والتصفيق، وساروا في مراسم دفن الوطن والإنسان.

جواز المرور: في القصيدة الشعرية النظامية. وفي القصيدة الشعبية. وفي الأغنية التي تلمح للسياسة. وفي الحكاية. وفي الحديث العادي ذي الطابع السياسي. وفي الندوات واللقاءات، تبرز ظاهرة. وتتمثل بالجوء إلى جواز المرور، كلما أراد المنشد أو الراوي أو المتكلم، تمرير فكرة سياسية. ومع الزمن. ومع ترسخ الفردية، أضحى ذكر أي موقف تاريخي، أو قائد عربي لثورة أو معركة، مقترناً بالضرورة بذكر القائد السائد المتفرد. والقلة التي تتجاهل هذا الاقتران تظل خارج دائرة الضوء، وغالباً خارج أوطانها. أما قلة القلة التي تذكر النقيض، وتعري القادة السادة المتفردين، فهي ملاحقة منفيّة، إن لم تكن قد آوتها السجون أو القبور. ولكن هل هذه الظاهرة نبتة غريبة؟ كلا. فهي نبتة طبيعية في حقل الانحطاط. فما أبأس هذا الواقع!! وما أنفه الناظم والمنشد والراوي والمتكلم!! وما أثقل سماع هذا التزييف والنفاق على النفس الحرّة!!

* قيادة حزب البعث من هذا الرقم ٤٤٠ سنة اعتقال.

حضانة: عند فتح الزيارات نهاية عام ١٩٧٢ كان عمر ابني الوحيد أربع سنوات. وعمر ابنتي الوحيدة سنتين ونيف. فدخل ابني مدرسة للحضانة. وفي كل زيارة كان يأتي مبتهجاً، ويعرض عليّ الخط والصور. فأهديه علبة أقلام ملوّنة، وقلماً ومحاة. ومرةً كان ابني كئيباً فظننته مريضاً. وعبثاً حاولت أن أعرف السبب. وعندما سألت ابنتي هل دخلت مدرسة الحضانة؟ أجابت: لا. ولماذا؟ لأن أخي تركها بسبب عدم القدرة على دفع الأقساط!! إذن، توضح سبب الكآبة. فغدونا أربعة.

شباط ١٩٩٦

من مؤثرات النشأة: العدل والحكمة:

قبيل رحيل الاستعمار الفرنسي ركزت سلطاته المحلية بحدود الـ ٨٥% من مياه القرية في بيوت آل الأطرش. فسلطان الأطرش هو القائد العام للثورة السورية الكبرى، وهو الرمز بالنسبة للوطنيين عامة. وفي الوقت ذاته هو المصدر الأول لتهديد استقرار المستعمر. ولذلك فقد رغبت سلطات المستعمر باسترضائه، وسكت الأهليون تقديراً له. وبعد رحيل المستعمر شكل ذلك التمرکز أهم سبب للنقد والتذمر. ففي العمل الوطني العام لا يقيم سلطان الطرش أي حساب للخسائر. وفي المجال الخاص يهتم بتحسين وضعه ووضع أسرته على حساب الآخرين. وحتى على حساب الذين شاركوه في صنع الثورة والاندماج فيها. وقد تجلّى ذلك في الماء والأرض، كما تجلّى في استئثار أسرته* بأهم المراكز الإدارية والسياسية العائدة لجبل العرب. وفي مطلع الخمسينات حضرت اجتماعاً لأهل القرية في بيت المختار نيابة عن فرقة الحزب التي كنت رئيساً لها. وفي نهاية الاجتماع طرح سلطان الأطرش اقتراحاً يقضي بتشكيل لجنة تبت في الخلافات التي تحتاج إلى محاكم. فالتقطت الفرصة وقلت: إن اقتراحك يا باشا مهم للجميع، لأنه يوفر الكثير من الوقت والنفقات. ولكن، عندما تتشكل لجنة للعدل، فمن البديهي أن تكون أنت رئيسها. وكي تكون رئيساً للجنة العدل، فمن الطبيعي أن تطبق هذا الأمر على نفسك أولاً. والآن هناك قضية الماء. فقال بنبرة حادة: وما هي قضية الماء؟ فأجبت: في كل بيت من بيوت القرية يقولون: إن الباشا وأخوته وأقاربه يستغلون الماء في سقاية التفاح والخضار، بينما تتمزق فوط النساء وهنّ ينفاتلن على جرة الماء للشرب. فرقص شارباه غضباً، وأطرق بضع دقائق، بينما أمسك أخوه عليّ بالعصا، وتلمس إبن عمه هایل المسدس، ثمّ تطلع إلى المجتمعين وسألهم: هل هذا القول صحيح؟ فلم يجب أحد. فقال: إن السكوت موافقة. إذن، راجعوا الدولة. واجمعوا التبرعات،

* الأمر الذي كان أساسياً في الصراع الدموي المسلح ضمن جبل العرب عام ١٩٤٧

واسحبوا المياه إلى بيوتكم. وأنا واحد منكم. ولم تمض أيام إلا وقلع التفاح لأنه يحتاج لماء كثير. وهكذا تغلبت نزعة الحكمة على نزعة الاستغلال.

استغلال متواصل وتزوير لوعي عام:

التاريخ مراحل. ولكل مرحلة ظروفها ورموزها. وفي مرحلة الصراع المسلح ضد الاستعمار، كانت الجماهير الفلاحية هي صانعة الثورات ومادتها، لكن القيادة لم تكن لها. فوعيا وتنظيمها إذ ذاك، لا يؤهلانها لقيادة الصراع. ولذلك برز دور القائد الرمز: أحمد عرابي باشا في مصر. وعمر المختار في ليبيا. وعبد الكريم الخطابي في المغرب. وسلطان باشا الأطرش في سوريا. وبرز في سوريا قبل الثورة السورية الكبرى: صالح العلي وعمر البيطار وإبراهيم هنانو. كما برز خلالها: سعيد العاص. ورمضان شلاش. وحسن الخراط. وبرز في لبنان أدهم خنجر. وفي فلسطين عز الدين القسام. وفي الثورات الكبرى التي انتصرت: في الجزائر واليمن، برز قادة أفذاذ عديدون.

إن هذه الرموز الوطنية قد مثلت القمة في مرحلتها. ومن الطبيعي أن يكن لها كل وطني، بالغ الإحترام والتقدير. وأن يكن لها كل تقدمي إحتراماً وتقديراً أكبر.

هذا الفهم العام ينتظم كل موافقي، وقد عبرت عنه مرة في اجتماع كبير بحضور سلطان باشا الأطرش، في بلدة شهباء. كان سلطان باشا إذ ذاك متأثراً من موقف البعثيين تجاه عدد من أقطاب آل الأطرش. فقال تعقيماً على ثناء أحد الحاضرين: لكن الشباب اليوم يعتبروننا رجعيين. وكان الكلام موجهاً لنا. أجبنا: يا باشا، إذا اعتبرناكم رجعيين، فمعنى ذلك أننا نعتبر آبائنا رجعيين. فهم، كانوا وإياكم بندقية إلى بندقية، وخيمة إلى خيمة. ولكن، إذا كنت رمزاً وطنياً، فلا يعود ذلك إلى الاسم أو العائلة، وإنما إلى الدور الذي قمت به في الكفاح ضد الاستعمار العثماني والفرنسي. وهذا لا ينطبق على كل آل الأطرش، ولا على القسم الأكبر منهم. والتقدير الآن، ليس للعائلة أو الزبي أو السلطة، وإنما للعمل والدور والصفات الشخصية. وهناك نقطة ثانية: فالصراع بالأمس كان صراعاً ضد الاستعمار المباشر. والصراع الآن هو صراع متعدد الوجوه. وفي المقدمة منه: الصراع الطبقي ضد الاستغلال.

فإن نأيت بنفسك عن هذا الصراع، احتفظت بتقدير جيل اليوم والغد لك، وإلا فقدت هذا التقدير. ونحن نريد لك أن تحافظ على تقديرك واحترامك. فأطرق قليلاً ثم قال: إذا كان الأمر كذلك، فمعكم حق إذن هذا هو موقعي. فلماذا زور إثر كل حدث سياسي كان لي موقع فيه؟ إنه الاستغلال السياسي الذي لا يركز إلى الخلق، ومواجهة المنطق بالمنطق، والواقع بالواقع، والخط بالخط، والموقف بالموقف. وقد تكرر هذا الاستغلال مرات: الأولى، عندما هاجمت الإقطاع في جرمانا،

وكان الصراع محتملاً بين البعثيين والناصريين. وقد تمثل التزوير، بأن الهجوم موجه ضد سلطان باشا الطرش، لأنه من أسرة ذات إرث إقطاعي. ولسلطان موقع رفيع في نفوس الجماهير. والهجوم عليه ينعكس سلباً على الموقع السياسي الذي أنتمي إليه. والمرة الثانية إثر الصراع ضمن الحزب في شباط ١٩٦٦. للهدف ذاته. والمرة الثالثة أعقاب حركة الثامن من أيلول ١٩٦٦ للغاية ذاتها. لم أكن أعلم بالأثر البالغ الذي تركه هذا الاستغلال والتزوير، إلا بعد خروجي من الاعتقال فقد تبين أن الانتشار قد وصل كل تجمع يتواجد فيه أناس ينتمون إلى جبل العرب أو جبل لبنان، أو يعرف سلطان الأطرش ويكن له الاحترام. وفي كل مرحلة أسهمت في التعميم جهة. لكن الإسهام الأكبر كان لمخابرات الأردن بين الـ ٦٦ - ٧٠ لسبيين: الأول وجود معسكر مجموعة الثامن من أيلول في الأردن. والثاني موقفنا السياسي من النظام الأردني. وكان الإسهام الأكبر بعد الـ ١٩٧٠ لمخابرات النظام الذي يعتقلنا. وقد تكثف هذا الاتهام في المرحلة التي سبقت ثم أعقبت خروجنا من الاعتقال. والهدف واحد.

الغباء: وضعت هيكلاً لكتاب، ورتبت الإستشهادات حسب الأقطار والمراحل، وأشرت لها برموز للدفاتر والصفحات: الدفتر الأول دا. الصفحة الأولى ص ١ .. ومرة دخل حارس بالغ الحماس للنظام وبالغ الانتفاع منه. ومن شدة تلهفه لمعرفة ما أكتب، جال بنظره بسرعة حتى اهتدى إلى اسم سورية. فقرأ: ص ١١٤ - ص ٢٠ ص ٧٠ - ص ٣٤ ... وفجأة قال: لم أفهم شيئاً. فقلت وأنا أتابع الكتابة: لأنك حمار.

بعض الذكريات الخاطفة في السجون: في اعتقال الساعات في الصف الخامس الابتدائي، نظر إلينا الدرك بإعجاب ومودة. وعوملنا معاملة لطيفة. فنحن لم نترجع عن مطلبنا بالحصول على المدرسة التي سكنها آل الأطرش. ورشقناها بالحجارة. ثم هاجمنا المخفر ورشقناه بالحجارة. ولم نخف واعتقلنا، ولم نضعف. وقد تابعنا احتجاجنا حتى قائد الدرك والمحافظ، ورغم أن الجميع من آل الأطرش. ولم نوقف الاحتجاج والتظاهر، إلا عندما وعدنا سلطان الأطرش بالسعي لبناء مدرسة أفضل. وقد وفى. إذن فالجراة والوفاء كانا سائدين وصديقين. وكذلك احترام الموقف المحق. إنها مرحلة النهوض.

وعندما اعتقلت في الصف التاسع، وضعت في مهجع معتقلين عاديين. وفي البدء نظر إليّ الجميع نظرة تجاهل وربما استصغار. ولكن الموقف سرعان ما تغير عندما أبلغهم الدرك عن سبب الاعتقال. إذن فالاعتقال سياسي: فتلاشى التجاهل والاستصغار، وحل التعاطف والتكريم. وهذا يعكس طبيعة المرحلة.

وفي واحد من الاعتقالات القصيرة أبان النضال ضد الديكتاتورية العسكرية، حولت الى المحاكمة. لكن الدرك بدل أن يرسلوني إلى السجن ومنه إلى المحكمة، أفردوا لي غرفة جيدة ونظيفة في المخفر، ومنها إلى المحكمة، فهذا معتقل رأي لا معتقل سرقة أو قتل أو تهريب أو اغتصاب. هكذا قالوا. وتلك هي بعض قيم المرحلة. وفي المرحلة نفسها تنوعت سبل تعاطف الدرك مع المناضلين. فكم من مرة كان الدركي يرانا ونحن نوزع المناشير السرية، ولكن بدل أن يطاردنا، كان يحرسنا كي لا يشاهدنا أحد. وكم من مرة وضعنا الدرك في بيوتهم، ريثما تنتهي حملة البحث عنا في بيوتنا. وهذه السبل تنطلق من القيم نفسها، والروح ذاتها. كما تنطلق من تصورهم للغد الذي سوف نصنعه. فهو غد الفقراء والمنتجين والكفاءات وذوي الصفات الشخصية الرفيعة. وهو غد الوطن الذي سوف تسود فيها العدالة. ومع الأسف والألم لم تكن نتائج تجارب التقدم منسجمة مع تلك التصورات. فقد تداخل فيها المنسجم مع المغاير. ومع الزمن تحول المغاير. إلى متناقض، وبدأ المنسجم يختفي. والتناقض لم ينته بعد. والتغير يعكس التبدل الذي حدث بين مرحلة وأخرى. وفي قبو فرع الأمن الداخلي حيث كنا نعتقل عام ١٩٦١، كان على كل إثنين منا أن ينظفوا القبو فجراً. وعندما أتى دوري وقمت بالمهمة، علم الضابط المسؤول بذلك، فاستدعى الحارس المشرف وأنبه. والسبب في ذلك أنني كتبت رأيي بوضوح وصراحة. ودافعت عنه بصدق وجراءة. وهذا الموقف يعكس الصراع الضمني بين فعل الإرث النضالي والخلقي، وجوهر القمع والإذلال الذي يتصف به النظام. وفي السجن ذاته وجد من ينقل رأينا إلى الخارج ويعود لنا بالجواب. مما يدل على أن النظام لم يستهلك كل عناصره حتى في جهاز الأمن.

وخوف المسؤول من القانون، حتى القانون العرفي نفسه لم يكن قد اختفى بعد. فكان على المسؤول ألا يتجاوز ذلك القانون. حدث مرة أن انتهى مفعول توقيفي بموجب ذلك القانون مع نهاية الدوام الرسمي. وغفل وزير الداخلية آنذاك: عبد الحميد السراج عن تجديد الاعتقال، وكان المحامون البعثيون متيقظين. فتقدموا بدعوى للإفراج عني لأن التوقيف لم يتجدد وفق نص القانون. فاضطر وزير الداخلية إلى تزوير التاريخ. وحدثت فضيحة. ورغم أنني لم أخرج إلا بعد الانفصال، فإن تلك الحادثة تدل على أمرين: الأول هو خوف المسؤول من القانون رغم طبيعة النظام. والثاني هو الجراءة في مواجهة المسؤول والنظام، رغم الأحكام العرفية.

ملك الكذابين: في آذار ١٩٩٦ أقامت إحدى الدول مسابقة لاختيار ملك الكذابين، وفجأة وجدت نفسي أُرشح عدداً من الرؤساء والملوك. ولم أستطع تحديد الفائز. قال الأول: ليس لدي أي معتقل سياسي. وفي سجنه عشرات الآلاف. وقال: لو كان في بلدي مواطن واحد لا يريدني لاستقلت. وفي المقابر عشرات الألوف من ضحاياه. وقال الثاني: إذا كان الشعب يريد تمجيدي فهل علي أن

اسجنه. والشعب بأكثرية المطلقة موزع بين جائع ومقهور، ومنفي ومدفون ومسجون. وقال الثالث: إن جدي هو رأس الوطنين، مع أنه أول وأهم الخائنين. والرابع قال: إن الديمقراطية مطبقة. في بلادنا. فهل منعنا أحداً من التعاون معنا؟ والخامس لقب نفسه بخادم منبع العروبة والإسلام. مع أن حراس هذا المنبع هم ألد أعداء العروبة والإسلام. ومع أن أموال بلد المنبع تخدم هؤلاء الأعداء وتوظف ضد تحرر العروبة والإسلام. والسادس هو رئيس للجنة القدس، مع أنه أول من رعى المفاوضات السرية بين نظام السادات و"إسرائيل" وهو أول من استضاف مؤتمراً صهيونياً، فمن هو الفائز؟

نيسان ١٩٩٦

لحظة تمزق: في إحدى الزيارات جاني ولدي وهو يحمل وثيقة. والوثيقة تشير إلى إدراجة ضمن العضوية العاملة في الشبيبة. والشبيبة هي شبيبة النظام وليست شبيبة الوطن. فالتنظيمات كلها أصبحت كذلك. والحزب في المقدمة. وأنا في المعتقل ضد هذا النظام وخطه، وضد حزبه ومنظماته. لكن هذا النظام قد احتوى كل نشاط ضمن تنظيمه، وتستوي في ذلك الثقافة والرياضة والفن والسياسة. إذن فولدي ملزم بأن يكون ضمن هذه الشبيبة، أو أن يعيش وحيداً معزولاً خارج أي نشاط. وهذا الانعزال هو حكم بالإعدام. حكم على الإنسان أن يكون مشلولاً. لكن هذه التنظيمات تابعة لنظام يعتقني منذ عقد ونصف من الزمن، والانتماء لهذه التنظيمات يفرض تمجيد وتأييده هذا النظام. ويفرض خدمته والدفاع عنه والهجوم على خصومه. ونحن في رأس هؤلاء الخصوم. إذن ما العمل؟ كنت أشعر بالألم الذي يمزق قلب ولدي، كما يمزقني. وبالحيرة التي تلفه كما تلفني. وبالحد الذي يتفجر مني. إذ لماذا يحشر الإنسان في هذه الزاوية القاتلة؟ ورغم ذلك فقد كنت ألمح بعض الأمل. ومصدر الأمل. هو الحد المضاد الذي يفجره هذا التأطير الإجباري. هذا الإذلال. والذي تولده مرارة الخيار بين حياة مشلولة، وحياة أسيرة.

لحظات الاحتفال في المعتقل

في المعتقل كنت أحتفل عندما أنهى قراءة كتاب هام ومجهد. أو كتابة بحث يشغلني. أو تهريب مادة مكتوبة. وكنت أحتفل إذا نشب حدث يضعف أحد أنظمة الاستغلال والاستبداد في العالم، ويقوي تيار التحرر والتقدم. وأحتفل أكثر إذا كان الحدث ذاته يخص نظام الاعتقال، ويخدم التيار نفسه. ويبلغ الاحتفال ذروته عندما تتراكم الأحداث وتؤدي إلى خلق حالة نوعية. فمن هذه الحالة قد يخلق ميزان جديد للقوى. وهذا الميزان مضاد بالضرورة لمصالح الثالوث الامبريالي - الصهيوني - الرجعي.

وكننت أحتفل مع كل مناسبة سارة تخص واحداً من الأعضاء. ويتضاعف الاحتفال كلما اقتربت المناسبة من القلب أو الموقف. والمناسبات متنوعة تنوع الحياة نفسها. فقد تكون نجاحاً في امتحان، أو قبولاً في جامعة، أو زواجاً سعيداً، أو استقراراً في العمل، أو تفوقاً في تثقيف الذات، أو موقعاً يكافح اليأس والإحباط. أي أن تكون المناسبة امتداداً عاطفياً لسعادة القريب من القلب أو الموقف، أو أن تؤدي إلى تقوية الاتجاه العام الذي أتبناه، وإلى إضعاف الاتجاه النقيض.

وجماهيراً كنا نحتفل إذا خرجت مجموعة من الرفاق أو الأصدقاء من المعتقل. وإذا استجد حدث كبير هام يتجاوز مع اهتماماتنا كلنا رغم تنوعها. وإذا جاء عيد رأس السنة دون حدث مفاجئ. أو إذا كان حصاد العام غنياً بالأحداث السعيدة، وفقيراً بالأحداث الكئيبة. وجماعات كنا نحتفل، عندما يكون الحدث الكبير مفرحاً لإحدى الجماعات، انطلاقاً من التنوع ذاته.

إذن، فالحياة لم تكن شديدة الجفاف رغم ظروف الاعتقال. فأن يكون الإنسان مسكوناً بهم عام، إنما يعني أن تتقاطع المناسبات والأحداث سعادةً وكآبةً. وكل حدث عام سعيد، يغني الحدث الخاص المماثل، فيولد مزاجاً جديداً أكثر بهجةً وإشراقاً. وهذا المزاج يضاعف القدرة على الاحتمال.

لقد كان السجن شديد الظلام، لكن الحياة غنية بالتنوع.

حزيران ١٩٩٦.

الخوف من المعرفة:

سألت واحداً ممن شاركوا في معظم اللقاءات التي دعيت إليها: ما هي الانطباعات التي تكونت لديك عن هذه اللقاءات؟ أجاب: إنها تفتح نوافذ للحوار، وتحدث ثقباً في جدار الرعب، وتغني وعي التحرر. إن كل مهتم بالشأن العام يشعر بالغبطة والراحة لوضوح وغنى وشمول هذه اللقاءات. لكنه يشعر بالغصة والألم والهوان، لأن المناخ السياسي العام، لا يتيح فرصة التعبير الحركي يغتني الحوار بذكر الوقائع والأسماء والأرقام، وكي توضع القضايا الساخنة والأساسية على منضدة التشريح. والأكثر مرارة أن الإنسان يشعر بالخوف من مجرد الحضور. فالحضور هو خطوة على طريق امتلاك الشجاعة. ويشعر بخوف أكبر من مجرد الاستماع. فالاستماع هو تشجيع على المضي، أو قبول بالموقف. وينتابه رعب حقيقي في حالة الإصغاء إلى التخصيص دون اعتراض، أو دون انسحاب، حتى ولو كان التخصيص في إطار التعميم، أو مجرد استشهاد. لقد أصبح الخوف من المعرفة ركناً من أركان الحصانة. مثلاً: في لقاء حضره بحدود العشرين، معظمهم من حزب السلطة وجبهتها، استشهدت على الهدر بالانفاق برقم ذكرته إذاعة لندن. إذ قالت: إن نفقات الإحتفال بذكرى مرور خمس وعشرين سنة على حركة السادس عشر من تشرين

ثاني عام ١٩٧٠ بلغت ستة مليارات دولار. وأضفت: إن هذا الرقم الذي لم يكذبه أي مصدر رسمي، يعادل كامل قيمة الناتج الوطني الإجمالي بالحساب الجاري، وقيمته أكثر من مرتين ونصف بأسعار ١٩٨٥. كما أنه يقارب الثمان مرات من عائدات الدولة الناجمة عن رفع أسعار منتجات أساسية تملكها الدولة. إذن، كيف يمكن أن يحدث تصنيع ثقيل. أو تنمية مستقلة، أو تخفيض في تكاليف الحياة، أو امتصاص للبطالة، أو تطوير للبحث العلمي، مع مثل هذا الهدر بالأنفاق؟

خلال دقائق انسحب نصف الحاضرين.

حزيران ١٩٩٦

التحرر والتزييف:

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي قوة أساسية من قوى التحرر. إذن، فعليها أن تسهم في دعم وعي التحرر. ومجلتها الهدف تقوم بهذا الدور. لكن هذا الدور قد يتلّم في ظروف خاصة، فيرتد ذلك سلباً على وعي التحرر، وعلى الجبهة والمجلة سواءً بسواء. ففي عدد واحد ١٢ أيار ١٩٩٦ سجلت تزييفاً مثلاً: الأول، ورد في مقال لعلّي فياض، وهو: "في مؤتمر الخرطوم آب ١٩٦٧ قبل العرب القرار ٢٤٢" والتزييف مركب: فالإنظمة ليست هي العرب والقبول بالقرار ٢٤٢ تم من قبل مصر والأردن. أما سورية فقد رفضته. ولبنان لم يكن معنياً به. ومع ذلك فقد تراقق القبول باللاءات الثلاثة. لا صلح. لا إعراف. لا تفريط بحقوق الشعب الفلسطيني. وهذه اللاءات تلغي واقعياً مضمون القرار. الثاني، "أكد الباحث فايز سارة: أن تشرذم الطبقة العاملة ما هو إلا حصيلة إتفاق أوسلو" ولكن، لماذا لم يبدأ من الإنقسام حول الرفض أو القبول بالدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع؟ ومن القبول أو الرفض لقراري مجلس الأمن الـ ٢٤٢ والـ ٣٣٨؟ واتفاق عمان؟ ومؤتمر الجزائر؟ ومؤتمر مدريد؟ ومفاوضات واشنطن؟ إذن، فأَي وعي يخلقه مثل هذا التجاوز للجذور؟ وأي احترام يحقّقه لذات الباحث وللتاريخ والحقيقة؟ والتزييف الثالث: "حيا الرفيق أبو أحمد فؤاد موقف سورية على المواقف الشجاعة التي تتخذها في مواجهة كل ما يحاك من مؤامرات ضد الأمة العربية؟" إذن فالجبهة الشعبية مخطئة في كافة مواقفها المتعارضة مع المسار العام لنظام دمشق، فيما يخص القضية الفلسطينية: بدءاً من إغلاقها لإذاعة فتح في عام ١٩٧٢ لأنها هاجمت الملك حسين. ثم من مفاوضات تل شمس ومؤتمر جنيف. ثم من سحق المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية عامي ١٩٧٥-١٩٧٦. ثم من دعمه لخط القبول بمواجهة خط الرفض. ثم من دعمه لحركة أمل خلال تدمير المخيمات في لبنان. ثم من مؤتمر الطائف الذي ألغى الإنتصارات الوطنية، وأجهض المشروع الوطني الديمقراطي العلماني العربي في لبنان. ثم مؤتمر مدريد

ومفاوضات واشنطن. فهل مؤشر الصمود هو في التفريق بين الحل المنفرد والحل الشامل؟ أو في رفض المحادثات المتخصصة المتعددة الأطراف، والدخول بالمحادثات الثنائية؟
فأي تضيق للجذور، وتزييف للوعي الخاص والعام في كل هذا؟

حزيران ١٩٩٦

نموذج: قيل لأحد الذين استثمروا موقعهم في السلطة أفضل استثمار منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٩٦: أيها السيد لقد أصبحت ثروتك بالمليارات. ومزرعتك واحدة من كبريات المزارع في هذا القطر. وإذا كان حساب المئات ممن استفادوا من منافذ السلطة، وأصبحت ثرواتهم بالمليارات غير ممكن لأن حصر هذه الثروات مستحيل، فماذا لو حاكمك محكمة أمن الدولة الاقتصادية، على مزرعتك هذه، بدل أن تحاكم هؤلاء الصغار؟ ضحك بسخرية وأجاب: أيها المغفلون: إن رقم مزرعتي هو ١٩٩٩. ومعنى ذلك، أن على هذه المحكمة أن تحاكم كل هؤلاء قبل أن يصلني الدور. وإذا كان لن تبقى هناك سلطة، لأن هؤلاء هم الحكام.

تشرين أول ١٩٩٦

التناقض:

جيل الإرث النضالي والخلقي في البعث، كان جيل الطموحات الكبيرة. فهو كان متقدماً في حينه، بالقياس إلى المستوى العام الذي بلغه المجتمع. ولذلك فقد كان يصارع ضد كل الهنات والإغراءات كي يكون قدوة. والمتفوقون منه كانوا يصلون إلى الذروة في هذا الصراع. وسئلت: كيف يمكن لقيادات اليوم أن تكون وريثة لذلك الجيل؟ فأجبت:

أ- إن زمن الوصول إلى السلطة كان إجهاضاً للمسار العام للتطور، فقد فرضه الصراع بين قوى التحرر خلال مرحلتي الوحدة والانفصال. وطريقة الوصول إلى السلطة لم تكن ثمرة الاختمار الطبيعي. لذلك، فإن اكتساب قوى التحرر للموقع الأول في كل قطاع، لم يكن متوفراً. وصراع هذه القوى لم يتوقف. ونتج عن ذلك غياب نسبي للرقابة الحرة. ولم ينته العقد الأول من السلطة، إلا وتحول الغياب النسبي إلى غياب كامل. وفي العقد الثاني، توجهت كل أجهزة السلطة لطمس الرؤية، وحصار الرقابة، وخنق النقد. فبدون ذلك، تغدو السلطة عارية، وتفقد كل حصانة. وبدون وضوح في الرؤية، ورقابة حرة، ونقد صارم، تجتاح إغراءات السلطة الموقع تلو الآخر. وضغط الإغراء يتعاظم مع أهمية الموقع. والإغراء: مال وجاه ونفوذ وفساد خلقي. وكل تلوث يستدرج تلوئاً آخر. ومع ربع قرن من السلطة يغزو التلوث كل مواقع النفوذ. وعقداً بعد عقد، تستعمق الهوة بين جيل النضال وقيمه، والسلطة وإغراءاتها. وهذا قانون عام، في حال غياب الرقابة الحرة.

٢_ إن هذه الهوة لم تكن بهذا العمق، لولا تدفق مال النفط على الأنظمة. وهذا التدفق لم يستهدف تحقيق التحرر، بل فرض التصفية. ولم يستهدف تطوير قوى الإنتاج تطويراً مستقلاً، بل تعميق التبعية للرأسمالية العالمية. وظل هدفه الأساسي، تفريغ التحرر من خطه السياسي_الاجتماعي_الثقافي، ومن قيمته النضالية والخلقية والإنسانية، ومن حملة هذا الخط والقيم. والتفريغ يتم بتكامل الوسائل، من تزييف الوعي، إلى احتواء القوى أو سحقها. ومن تغليب الإستهلاك على الإنتاج، إلى تدني قيمة الدخل وقيمة الإنسان. ومن حصار المواطن ضمن همومه الشخصية، إلى جعل الربط بين هذه الهموم، والهموم العامة، مقبرة للأحياء. ومن استخدام العنف، إلى تعميم الإفساد على كل منفذ من منافذ السلطة.

٣_ وهذا المسار بركيزتيه، لم يكن قادراً على الاستمرار والتجذر والشمول، لولا ركود مسار التقدم والتحرر في السبعينات، ثم سقوطه في الثمانينات، وما نجم عن الركود والسقوط من اختلال في موازين القوى، ومن غزو للعقول والنفوس، من قبل قيم المعسكر النقيض. وهكذا تكاملت الركائز الثلاث، لتغليب الخصائص السائدة على خصائص ذلك الإرث..

تدني قيمة الدخل

هناك مقياسان علميان لمعرفة اتجاه التطور في قيمة الدخل الناجم عن العمل: الأول، سعر العملة بالنسبة إلى الذهب. الثاني، الفارق بين الكتلة النقدية والدخل الوطني. فغرام الذهب عام ١٩٧٠ كان يعادل ٤،٧٥ ل.س فأصبح عام ١٩٩٦ يعادل ٥٥٠ ل.س. إذن فقيمة الليرة السورية انخفضت ١١٥ مرة. وبالنسبة للكتلة النقدية فقد ارتفعت ٣٢ مرة أكثر مما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، حسب الإحصاءات الرسمية المتفرقة.

والآن لنقارن تدني قيمة الدخل وفقاً لهذين المقياسين.

مقياس الذهب	مقياس الكنتلة النقدية	النسبة للمقياس الأول	الثاني
متوسط ١٩٧٠	متوسط ١٩٩٦	ينبغي أن يكون المتوسط عام ٩٦	
معلم ابتدائي	$300 \times 110 = 33,000$	3,000	$32 \times 300 = 9,600$
مدرس	$500 \times 110 = 55,000$	5,000	$32 \times 500 = 16,000$
أستاذ جامعي	$800 \times 110 = 88,000$	8,000	$32 \times 800 = 25,600$
عامل عادي	$250 \times 110 = 27,500$	2,500	$32 \times 250 = 8,000$
عامل فني	$350 \times 110 = 38,500$	3,500	$32 \times 350 = 11,200$
مهندس	$500 \times 110 = 55,000$	5,000	$32 \times 500 = 16,000$
ضابط	$800 \times 110 = 88,000$	8,000	$32 \times 800 = 25,600$
إداري	$450 \times 110 = 49,500$	4,500	$32 \times 450 = 14,400$
قاضي	$600 \times 110 = 66,000$	6,000	$32 \times 600 = 19,200$
طبيب	$600 \times 110 = 66,000$	6,000	$32 \times 600 = 19,200$
وزير حزبي	$1,000 \times 110 = 110,000$	10,000	$32 \times 1,000 = 32,000$
وزير غير حزبي	$1,500 \times 110 = 165,000$	15,000	$32 \times 1,500 = 48,000$
وزير متقاعد	$1,000 \times 110 = 110,000$	10,000	$32 \times 1,000 = 32,000$
تقاعد نسبي	$500 \times 110 = 55,000$		$32 \times 500 = 16,000$
تقاعد نسبي	$333 \times 110 = 36,630$		$32 \times 333 = 10,656$

والآن: لماذا هذا الانخفاض في قيمة الدخل؟

أ- بسبب الاستنزاف الخارجي الناجم عن التبعية.

ب- بسبب الاستنزاف الطبقي الناجم عن نهب المال العام، والسطو على الممتلكات العامة،

وتوظيف القسم الأهم من عائدات الدولة ومن القروض.

والهبات الخارجية في الاتجاهات التي تخدم الطبقة السائدة ومؤسساتها

● ملاحظات:

١- الأرقام بين الدققة والتقريبية.

٢- الدخل المتقاربة يمكن إخضاعها للمقاييس نفسها

٣- جبرت الكسور صعوداً أو هبوطاً حسب النسب الغالبة

٤- راتب وتقاعد الـ ١٠,٠٠٠ لا يشمل مرحلة ما قبل الـ ٧١ فالألف ارتفع من حيث التقاعد إلى أقل من ٤,٠٠٠ والـ ٣٣٣ إلى أقل من ٢,٠٠٠

٥- الراتب والتقاعد بين الـ ١٩٧١ و١٩٨٠ وصلا إلى دون الـ ٤,٠٠٠ وبين الـ ١٩٨٠ و١٩٩٩ إلى ١٢,٠٠٠

٦- راتب عضو القيادة القطرية قبل ١٩٧٠ كان أقل من راتب الوزير الحزبي.

٣- تدني دور الإنتاج في تكوين الناتج المحلي، وارتفاع دور التجارة الخارجية وخدمات الاستهلاك.

٤- ارتفاع نسبة هيمنة القطاع الخاص على التجارة الخارجية من ٢٩% عام ١٩٧١ إلى ٧٢% عام ١٩٩٦. حسب وزير الاقتصاد - الذي يعتبر هذا التحول إنجازاً لحركة ١٦ تشرين.

٥- سحب الدعم عن معظم المواد الضرورية، وتحويله إلى دخول إضافية لرموز الطبقة السائدة، وأجهزتها ومؤسساتها ومنظماتها. وإلى مسارب لا علاقة لها بالإنتاج وضرورات الحياة، ومستلزمات التطور.

لقد بلغت نسبة تمويل الموازنة من رفع أسعار منتجات أساسية تنتجها الدولة: عام ١٩٩٢ (٢٢,٦٥٠ مليار ل.س. وعام ١٩٩٣ (٢٥,٢٨٥) وعام ١٩٩٤ (٣٩,٧٥٥) ويعادل هذا المبلغ ٢٧,٥% من موارد الدولة. ولم يعد القطاع العام ينتج من الدواء عام ١٩٩٥ إلاّ بحدود الـ ٥%.

٦- تغليب الإنفاق على مظاهر الرفاه والتمدن والتملق، ولتتمية موارد الطبقة السائدة، بدل تغليبه على خدمات الإنتاج، وتطوير القوى المنتجة. وتبعاً لذلك أضحي الحجم الأساسي من المال المتداول، يوظف في مدن القصور وأساطيل السيارات، والمنشآت الفخمة التي لا علاقة لـ ٩٠% من الشعب بها.

٧- الهدر في الإنفاق العام، ومثاله الستة مليارات دولار التي أنفقت بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على حركة ١٦ تشرين ثاني ١٩٧٠ والتي لم تكذب رسمياً. وكذلك، فإن التوسع المبالغ فيه، بإنشاء الأبنية والمقرات والإستراحات، وتخصيص السيارات، لكافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات التي تخدم السلطة، أضحي شديد الإرهاق للدخل الوطني العام. وأيضاً، فإن السرقات، وخاصة الذهب والآثار، والعمولات التي تصل أحياناً إلى عشرات أو مئات الملايين، والرشاوي التي غدت هي القاعدة وعكسها الاستثناء، أضحت مادة أساسية من مواد • تماسك وبقاء هذا النظام، وكل الأنظمة التي لم ينتزع فيها الشعب بعد، حرية الرقابة والحساب.

٨- إيداع الأموال في المصارف الأجنبية، بعد تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية، بدل إيداعها في المصارف الوطنية، أو توظيفها في الإنتاج وخدمات الإنتاج، والمؤسسات العلمية والثقافية والاجتماعية ففي محاضرة لمحمد حسنين هيكل - تشرين ثاني ١٩٩٤ ذكر أن ودائع مواطنين عرب في البنوك الأجنبية بلغت عام ١٩٩٤ حسب الانتماء: مواطنون سعوديون (٣٤٠)

• في سياق التأسيس لوضع جديد بدأت منذ عام ٢٠٠٠ حملة جزئية ومحدودة ولا تطل الرؤوس الحقيقية لمكافحة تفشي الفساد الإداري والمالي.

مليار دولار - مصريون (١١٢) - جزائريون (٧٤) سوريون (٦٥) مليار دولار. ومن الطبيعي أن هذه الودائع بمعظمها هي لفئات الـ ٥%.

٩- حدة التمايز الطبقي. ففي الجدول التفصيلي الوارد في التقرير النهائي لسلسلة استشراف المستقبل العربي، فيما يخص سوريا، أن ٥% يحوزون أكثر من أربع مرّات، ممّا تحوزه نسبة ٥٠% من السكان. ومن الطبيعي ألا يشمل الإحصاء الدخل غير المرئية لتلك الطبقة. وتلك الدخل هي الأهم وخاصة ما يتعلق منها بالذهب والآثار والعمولات والانتفاع بالمال العام.

وهكذا. فبين هذا التدني بقيمة الدخل، وبين الفساد الإداري والمالي والخلقي، علاقة جدلية. فالتدني يستجر الفساد. والفساد يضاعف التدني. وكلاهما يأسران المواطن في سجن الهموم اليومية، ويقذفان إلى الخلف الهموم الوطنية والقومية والإنسانية. ويصادران الاهتمام بالعلم والثقافة والسياسة. فيغدو الوطن مفرغاً من الداخل، رغم مظاهر اللمعان الخارجي.

أسئلة تتكرر: لماذا؟ لماذا ينتشر الوعي الديني والاتجاه الديني؟ ولماذا يترسخ التزيف الذي تمارسه بنى الاستبداد والاستغلال والتبعية والإقليمية وعلاقات التخلف؟ ولماذا يتراجع وعي التحرر وتيار التحرر؟ ولماذا يلف اليأس والانكفاء معظم العناصر والفئات المتضررة بمصالحها وقيمها؟

أسئلة تتكرر. وهي مستمدة من الواقع المشخص. وأجوبتها تعكس الواقع ذاته. لكن الأجوبة التي تقلص العامل الذاتي هي التي تحتاج إلى تعديل. فدور البترول الذي امتلك القرار السياسي والاقتصادي والثقافي أصبح مضاعفاً. إذ إنّ نتائجه المرة المرئية والمعاشة قد عمّت الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه. فهو لم يوظف للتحرير والتنمية المستقلة والتطور العقلي والثقافي والسياسي والاجتماعي. لأنّ هذا الاتجاه يتناقض مع مصالح وقيم وعلاقات البنى التطبيقية التي تمتلك ذلك القرار. وإنما وظيف لتعمق التبعية والإقليمية والاستبداد والاستغلال. والاستثناء شبه الوحيد المفيد، هو التوظيف المنتج الناجم عن مردود العمل المادي والفكري. وهذا الاستثناء فرضته الضرورات الخارجة عن سيطرة القرار السياسي. إذ لا بد من العمل. وللعمل مردود. وقد يوظف هذا المردود باتجاه معاكس لمصالح وقيم وعلاقات تلك البنى. وهنا يبدو جانب من جوانب قانون وحدة المتضادات وصراعها. فالبنى محتاجة إلى العمل. ومردود العمل قد يستخدم ضدّها.

والبنى نفسها، المانحة للمساعدات والمتلقية لها، قد استثمرت مال النفط، والثروات العامة، لبناء أضخم الأجهزة للقمع والإفساد والتزيف، ولحماية سطوها على هذا المال وتلك الثروات. ومن أجل هذه الحماية، وفرت كل سبل القوة لتتار الدين السياسي. فهي تمرّحل معاركها. إذ تستعين

بختيار الدين السياسي لإيقاف وهزيمة المد التحرري والتقدمي الذي تنامي في الخمسينات والستينات، ثم تخوض معاركها ضد ذلك التيار بمقدار ما يتناقض مع تفرداها بالسلطة، ومع اتجاهها العام في كل مجال من مجالات النشاط لكن ذلك التيار لا يقوم بخدمات مجانية. فهو يعمل لصالحه هو أولاً. ويتعاون معها إلى الحد الذي لا يصادر مستقبله. وعندما تتوازي عناصر القوة بينهما، يفرض المشاركة أو الصراع. وإذا تفوقت قواه، يفرض التفرد.

على هذين الدورين حدث التركيز الكبير في العقود الثلاثة الأخيرة. ولم يحدث إلا تركيز محدود على الفارق النوعي بين جيلي التحرر والتقدم. نعم. لقد أثر فعل تلك البنى وهذا التيار تأثيراً كبيراً في إحداث هذا الفارق. وقد وفرت لهما مستجدات المرحلة كل عناصر هذا التأثير. لكن هذا التأثير لم يكن معدوماً في تلك المرحلة، وإنما كان خارج القدرة على السيطرة. والسبب الأساسي هو قوة فعل تيار التحرر والتقدم في تلك المرحلة. ولنعترف بأن جيل تلك المرحلة كان أكثر وعياً وتحسناً بالمسؤولية، وتضحية، من جيل شباب الثمانينات والتسعينات. وأما عقد السبعينات فهو عقد الانتقال.

الإعداديات. الثانويات. المعاهد. الجامعات. المعامل. التجمعات المهنية والريفية، كانت تضج بالحركة والحوار والصراع دون إذن من أحد. ودون العودة لأية قيادة أو سلطة. كانت المبادرات ذاتية. وكثيراً ما كانت تتجاوز قيادات الأحزاب والنقابات والتجمعات نفسها. المبادرات تتجح أو تفشل حسب عمق استيعابها للواقع. وحسب تعبيرها عن ضرورة. ومن الفشل والنجاح تستخلص الدروس. فتتغير رؤى وأساليب وقيادات أو تتجذر. وعن كل ذلك ينتج إنضاج في الوعي. وتنام في العمل الحر: سياسياً ونقابياً وثقافياً. وتعاظم في أثر الرقابة الذاتية والجماعية. والرقابة تطلوعي وسلوك ونضال وعمل وخلق الفرد والجماعة، كما تطل القيادة ذاتها.

الارتفاع في الدخل كان ينعكس ارتفاعاً في دعم الانتماء. والدعم كان من حساب الضروريات وليس الكماليات: الطالب. العامل. الفلاح. المعلم. المدرس. المهني. الإداري. المحامي. الطبيب. المهندس. الجامعي. أستاذ الجامعة. النائب في المجلس النيابي.. كان يدفع من دخله نسباً متصاعدة دون تردد وكان التباري في هذا المجال موازياً للتباري في الوعي والنضال. أما التباهي في المظهر أو الثراء، فقد كان موضع سخرية ونقد.

القراءة. الاستيعاب. الحوار. الجدية. النشاط المنظم. كلها خصائص يحرص الإنسان على تطويرها وتعميقها مرحلة بعد أخرى. وهي من مقاييس الحكم له أو عليه. أما الإنسان الذي لا يتمتع بهذه الخصائص أو الذي يتجمد عند مستوى معين، فيحكم على نفسه بالتهميش. وسرعان ما

يتجاوزهم الآخرون. ففي هذا المجال لا قيمة للمال أو العائلة أو المنصب. إذ إن قيمة الإنسان تستمد من ذاته. ومن خصائصه. من عمله. من حضوره المبرز في الموقع الذي ينتمي إليه.

أخطاء سياسية ذاتية وجماعية

هذه الفقرة صيغت ١٩٩١ في المعتقل. فقد مرّ ٢١ عاماً على بداية اعتقال أعضاء القيادة. ولم يخرج أحد من المعتقل إلا لمرض يوحى بالموت المحتم القريب. لذلك كان الشكّ قوياً بإمكانية خروجنا أحياء معافين في ظلّ هذا النظام وكنت أعتقد أنّ مسودة التقييم النقدي قد ضبطتها السلطة. لذلك عمدت إلى تسجيل وتوضيح بعض النقاط الأكثر أهمية. وقد ثبتّها من جديد كما هي تماماً بعد خروجي من المعتقل بسبع سنوات، لأنها تلقى المزيد من الضوء على هذه المحطّات. في مرحلة الانفصال كانت الانقسامات حادة حول الأسس التي يعاد على ضوئها تنظيم الحزب. وبالاتفاق مع الكثيرين من طلبة الجامعة وممثلي بعض الفروع الحزبية والقطاعات العمالية، تمّ اعتماد ست نقاط لهذا الهدف تتلخص بالآتي:

١- وضع نظرية جديدة متطورة للحزب تنتقل من الاشتراكية الإصلاحية إلى الاشتراكية العلمية. وتبني الصراع الطبقي. وترتبط الصراع الطبقي بالصراع القومي.

٢- تطوير البنية التنظيمية للحزب من خلال تأمين التلاؤم بين النظرية المتطورة والتكوين الطبقي للحزب.

٣- اعتماد الديمقراطية المركزية والقيادة الجماعية في النظام الداخلي. والالتزام فعلياً بهما من حيث التطبيق.

٤- عدم قبول عودة أي حزبي سابق لصفوف الحزب، إذا كان قد عمل في أجهزة الأمن في مرحلتي الوحدة والانفصال، ما لم يكن العمل بموافقة حزبية مسؤولة. وينطبق عدم القبول على أي عضو عمل في مؤسسات الحكم السياسية بعد اتضاح عداء الحكم للحزب. والأمر نفس ينطبق على من يعمل في مؤسسات الحكم السياسية التي لا يقر الحزب العمل بها في فترة الانفصال.

٥- إقرار هذه النقاط من قبل القيادة القومية. وتشكيل لجنة تنظيمية تكلف بإعادة تنظيم الحزب على ضوء هذه الأسس. ثم إجراء انتخابات في القطر، يعقّبها مؤتمر قومي لمناقشة وإقرار التطوير المقترح.

٦- تقديم نقد ذاتي للمؤتمر من قبل قيادة الحزب بسبب حلها للحزب، وعلى ضوء ذلك يقر المؤتمر سحب الثقة من القيادة أو التجديد لها، أو لومها، أو فصلها من الحزب.

وقد أقرت لجنة القيادة القومية هذه النقاط خطياً. لكن القيادة القطرية غير المعترف بها من قبل القومية ناورت ثم رفضت.

الخطأ: هو أننا لم نتسم بالوعي الكافي كي نستنتج، أن البنية الطبقية، والولاء الطبقي، والإرث التاريخي لسلطات التقرير، لم تكن كلها منسجمة مع هذا الانتقال. والدليل هو أن المؤتمر القومي السادس، قد تبني الأيديولوجية العلمية الثورية، أي مضمون هذا الانتقال. دون أن يتمكن من انتخاب المؤسسات القيادية المؤمنة فعلاً بتطبيق هذه الأيديولوجية. وبالتالي سرعان ما تم الانقضاض على هذا الخط بإسقاط السلطة في العراق، ثم بتغييره في المؤتمر السابع.

الطريق الخطأ: تحت هذا العنوان تقدمت برأي معال عام ١٩٦٥ لقيادة الحزب. وعلى مدى عشر صفحات تقريباً من القطع الكبير، أوضحت لماذا؟ وما هي الحلول المقترحة للبديل السليم. ورغم أنني كنت متأكداً من صحة التعليل، ورغم أن شيئاً لم يفعل للأخذ بهذه المقترحات، فلم أأخذ أيّ موقف.

مؤتمر البرنامج المرحلي: في المؤتمر القطري الذي أقرّ البرنامج المرحلي عام ١٩٦٥. تقدمت في اللجنة الاقتصادية باقتراحات متعددة لتجذير مسار الثورة في المجال الاشتراكي. وفي هذه اللجنة تساوت قوة الضغط باتجاه التجذير مع القوة المحافظة على وتيرة التحول ومستواه.

وقد تبني المؤتمر وجهة النظر المحافظة، لأنها مدعومة من قيادة الحزب والسلطة. والاستنتاج الهام هنا، هو أنه في السنوات الأولى لاستلام السلطة كانت قوة الضغط باتجاه التجذير قوية في صفوف القاعدة الحزبية، لأن السلطة لم تكن قد غيرت بعد من تكوين الحزب وتطلعاته. وبالتالي فإن احتمال التجذير كان ممكناً، لو كانت قيادة الحزب والسلطة ضمن هذا الاتجاه.

والخطأ: أنه كان علي أن استنتج بأن الزمن لا يعمل لصالح التغيير نحو التقدم، لأن منافع السلطة هي التي ستتغلب في النهاية. وعلى ضوء هذا الاستنتاج كان يجب أن اتخذ موقفاً. والخطأ الهام هو أنني ظللت حتى عام ١٩٦٨ أناقش الذين غادروا الحزب لهذا السبب بالضبط، كي يعودوا للحزب ويناضلوا من الداخل بهدف التجذير.

مؤتمر أيلول ١٩٦٦: في عامي ١٩٦٤ - ١٩٦٥ نشرت في مجلة الفنون الصادرة عن القيادة العامة للحرس القومي سلسلة مقالات توضح مضمون التطبيق الاشتراكي الذي يجب أن يتم في كل قطاع من القطاعات. ثم جمعت هذه المقالات في كراس يقارب المائة صفحة. وفي أيلول ١٩٦٦ تقدمت للمؤتمر القطري بمقترحات مستمدة من هذا الكراس. لكن هذه المقترحات لم تفرز بأكثر من ٤٠ - ٤٥% من أصوات المؤتمر، لأن أعضاء بارزين في قيادة الحزب والسلطة وقفوا ضدها بقوة. والاستنتاج الهام هنا، هو أن بنية الحزب إذ ذاك كانت أكثر ميلاً نحو التجذير. ولولا موقف قيادة الحزب والسلطة لفاز خط التجذير بقوة.

والخطأ: هو أنني رشحت نفسي لعضوية القيادة رغم سقوط الخط الذي طرحته والمفارقة أنني فزت بأصوات تقارب ضعف نسبة الأصوات الممنوحة للخط. الأمر الذي يقود إلى الاستنتاج بأن الاعتبار الأول لم يكن للاتجاه، وإنما لتقديرات أخرى. هذا المؤتمر كان أول الفرص بعد المؤتمر القومي السادس. لأنه أتى أعقاب حركة ٢٣ شباط التي نسبت نفسها إلى اليسار. وقد كانت جذرية بالفعل في المجال القومي، من حيث تصنيف التناقضات، وربط الصراع الطبقي بالصراع القومي، وتبني حرب التحرير الشعبية. وكانت جذرية في علاقاتها مع قوى التقدم والتحرر في العالم، وفي عدائها الواقعي للإمبريالية العالمية والصهيونية. لكنها لم تع حقيقة أن التجذير في الداخل هو الأساس، سواء أكان ذلك في المجال الاشتراكي والديمقراطي، أو في بنية الحزب ومؤسسات السلطة. وهذا المؤتمر كان آخر الفرص الواقعية لإحداث الانتقال النوعي.

فبعده حدث عدوان حزيران، كما أن بذور التبلور الطبقي الجديد أخذت بالنمو.

تقرير القيادة العسكرية قبيل حرب الـ ٦٧: في أيار ١٩٦٧ عقد الاجتماع المشترك للقيادتين اجتماعات متواصلة لعدة أيام، أجرى خلالها تقديراً كاملاً للموقف العسكري بناء على تقرير قيادة الجيش. • وقد كان التقرير يعكس ثقة كبيرة بالقدرة على الدفاع، وثقة مقبولة بالقدرة على الهجوم في حال الاتفاق مع مصر على ذلك. وقد أشار التقرير بوضوح إلى أن كافة الإجراءات الوقائية قد اتخذت للدفاع. وكل ترتيبات الهجوم مستكملة في حال اتخاذ قرار بذلك.

لكن التقرير أشار أيضاً بوضوح إلى الثغرات التي لم تستطع القيادة من سدها، خاصة في مجال الدفاع الجوي، فبعض الأسلحة المضادة لم تكن متوفرة لدى السوفييت. والغرب لا يبيعنا أيّ سلاح.

تقرير القيادة العسكرية بعد انتهاء الحرب: تقدمت القيادة العسكرية ممثلة بوزير الدفاع حافظ الأسد، ورئيس الأركان أحمد سويداني، بتقرير شامل مؤلف من حوالي الـ ٩٠ صفحة. وإذا كان خروج الطيران المصري من المعركة والانهيار غير المتوقع للقوات المصرية، قد مكّن القوات الاسرائيلية من التركيز الكامل على الجبهة السورية، وإذا كان النقص في وسائل الدفاع الجوي، قد شكل عاملاً مهماً في الهزيمة العسكرية، فإن بعض المسائل لم تكن مقنعة على الإطلاق.

* وزير الدفاع: حافظ الأسد. ورئيس الأركان أحمد السويدي

- ١- تدمير حوالي نصف الطيران في المطارات*، رغم ان الحرب كانت متوقعة بموجب تقرير القيادة العسكرية الأول، وبموجب تقدير القيادة السياسية. ورغم أن الفارق بين تدمير الطيران المصري والطيران السوري كان كبيراً. إذن فما معنى الإجراءات الوقائية؟ وأين هي؟
- ٢- التحصين الواهي لممرات الاختراق المحتملة، رغم أنها محدودة وبالغة الضيق.
- ٣- الارتباك في قوى الهجوم المعاكس. فقد كان مخصصاً له لواء مدرع ولواء مشاة. لكن قائد لواء المشاة ورئيس أركانه، أضاعا بعضهما الأمر الذي أعاق وصول اللواء في الموعد المحدد، وبالتالي فإن الهجوم المعاكس لم يتم. لذلك كان العدو المتفوق جواً قادراً على توسيع رقعة الاختراق بعد طلوع الفجر.
- ٤- الخطأ الذي لا يمكن تبريره عسكرياً أو منطقياً. وهو الخطأ الذي أدى إلى بلاغ سقوط القنيطرة، رغم أن العدو لم يكن قد اخترق بعد إلا منطقة ضيقة جداً في القطاع الشمالي، وبعيدة جداً عن القنيطرة، وتفصلها عنها سدود متعددة من التحصينات والنييران. وتكثيف هذا الخطأ في التقرير، أن قائد اللواء المتمركز بجوار القنيطرة، شاهد كتيبة دبابات تسير من الغرب إلى الشرق باتجاه القنيطرة، فظن أن هذه الكتيبة هي طليعة القوات المعادية التي تسعى لتطويق القنيطرة من الشمال. وبدل أن يستنتج قائد اللواء استحالة وصول العدو إلى قرب القنيطرة، وهو بعد لم يصل إلى جسر قنبرة على بعد عشرات الكيلو مترات من القنيطرة، وبدل أن يدقق بالمعلومات والرؤية، فقد أبلغ فوراً رئيس الأركان العامة وضباط القيادة المتواجدين في قيادة الجبهة في القنيطرة. وهؤلاء بدورهم لم يدققوا في المعلومات ويستنتجوا استحالتها، بل تصرفوا على أساسها. وتم لبلاغ وزير الدفاع وضباط القيادة في دمشق بذلك. وهنا أيضاً لم يتم استنتاج استحالتها، لأنها تستعارض مع الواقع القائم على الأرض، بل تم التعامل معها على أنها حقيقة. فصدر بلاغ سقوط القنيطرة، وقرار الانسحاب الكيفي، ليس فقط من القطاع الشمالي أو جزء منه، بل من القطاعين الأوسط والجنوبي أيضاً، رغم أن هذين القطاعين كانا لا يزالان متماسكين تماماً، وغير مخترقين. والتبرير هو الخوف من تطويق القوى العسكرية المتواجدة فيهما. وبلاغ السقوط وقرار الانسحاب بظروفيهما هذه هما اللذان جعلوا العدو يعتبرهما خدعة عسكرية، وهما أيضاً اللذان أوقعا الذهول وعدم التصديق لدى قطعات الجبهة، وخاصة في الخطوط الأمامية، ليس فقط في القطاعين المتماسكين، بل أيضاً في القطاع الشمالي الذي حدث فيه الاختراق، لأن حدود الاختراق كانت بالغة الضيق.

* كان قائد القوى الجوية هو نفسه وزير الدفاع. ورئيس مخابرات القوى الجوية، ناجي جميل

تشكيل لجنة تحقيق: على ضوء التقرير طلب الاجتماع المشترك من القيادة العسكرية، انزال تعميم حتى مستوى الأفراد في الجيش، يحث كل من لديه معلومات تفيد التحقيق في ظروف الحرب، إعداداً ومساراً ونتائج، على تقديمها بظرف مختوم للجنة التحقيق مباشرة، وكلفها بتشكيل لجنة تحقيق لتحديد كافة المسؤوليات، والاستفادة من الثغرات بهدف تلافيها مستقبلاً.

وقد ألحّت قيادة الحزب على قيادة الجيش مرّات عدة لإنجاز المهمة، ولكن قيادة الجيش ظلت تتباطأ وتلتصم الأعذار حتى انفجر الصراع بعد أكثر من عام، بصدد الخط السياسي للحزب في المؤتمر القطري الرابع - أيلول ١٩٦٨ - فطوي التحقيق نهائياً.

إن تكليف قيادة الحزب لقيادة الجيش بتشكيل اللجنة، هو خطأ قاتل. لأن هذه اللجنة ستصبح أسيرة لقيادة الجيش ومسؤولة أمامها، وبالتالي غير قادرة على ممارسة صلاحياتها بحرية. وهذا التكليف لم يكن مفروضاً. فقيادة الجيش كانت بحاجة لمن يدافع عنها، وصورتها كانت مهزوزة، والثقة بها بالغة الضعف^١.

سقوط اقتراح تغيير القيادة العسكرية: بعد الحرب قدم للقيادة اقتراح^٢ بتغيير القيادة العسكرية وزير الدفاع "حافظ الأسد" ورئيس الأركان "أحمد سويداني". فسقط الاقتراح بأكثرية صوت واحد. لماذا؟

١- إن مقدم الاقتراح والموافقين عليه لم يشملوا الاقتراح بتغيير وزير الدفاع من قيادة القوى الجوية، الأمر الذي أوحى لبعض أعضاء القيادة بأن المستهدف هو رئيس الأركان فقط، فعارضوا الاقتراح باعتباره ناقصاً، وضمنياً متحيزاً.

٢- وعارضه آخرون وأنا منهم، معللين ذلك تعليلاً أخلاقياً. إذ إن تغيير القيادة العسكرية بعد الحرب يعني أنها مسؤولة وحدها عن الهزيمة، أو أنها ملغومة أو خائنة. في حين أن القيادة السياسية مسؤولة أيضاً. نعم، إن وزير الدفاع ورئيس الأركان مسؤولان مرتين: الأولى لكونهما عضوين في القيادة، والثانية لكونهما على رأس المؤسسة العسكرية. لكن تغييرها قبل صدور نتائج التحقيق يعني الإدانة المسبقة، والمسؤولية المنفردة. والآن، وأنا أكتب ذلك بعد قرابة التسعة عشر عاماً من الاعتقال، أتذكر عبد الكريم الجندي الذي دفع حياته ثمناً لهذا التعليل الذي ثبت أنه خاطيء. وأستطيع الآن أن أستنتج صحة التعليل* الكامن وراء تقديم الاقتراح، الذي يفترض بأن

^١ مقدم الاقتراح هو الأمين العام المساعد: صلاح جديد.

^٢ وهذا هو السبب الأهم لتقديم استقالتهما للقيادة السياسية بعد الحرب مباشرة.

* تعليل الأمين العام المساعد صلاح جديد.

قيادة عسكرية مهزومة، إما أن تستبدل، وإما أن تستبدل هي القيادة السياسية. وفي مكان واحد يقيم الآن، مؤيدو الاقتراح ومعارضوه. الذين صوتوا معه، والذين صوتوا ضده!!

مؤتمر أيلول ١٩٦٨: في أيلول ١٩٦٨ انفجر صراع سياسي بين خطين: الأول تقوده قيادة الحزب كاملة باستثناء وزير الدفاع. والثاني يقوده وزير الدفاع. الخط الأول يتمسك بمنطلقات ٢٣ شباط بالإضافة إلى مستلزمات المعركة الجديدة، معركة تحرير الأرض.

والخط الثاني يتراجع عنها إلى التضامن العربي الرسمي. الأول يشدد على دور الحزب ومؤسساته، وال جماهير ومنظماتها الشعبية، وعلى رفض التسويات السياسية، وتصنيف التناقضات، وحرب التحرير الشعبية، ووحدة القوى التقدمية، والثاني يتعارض مع كل ذلك بشكل صريح أو ضمني. وقد توزع المؤتمر بين الخطين، فبحود الـ ٩٥% من القطاع المدني، ونصف ممثلي القطاع العسكري، كانوا مع خط القيادة، والنسبة الباقية مع خط وزير الدفاع. لكن هذا التقسيم يوحي بأن الالتزام بخط محدد هو وحده العامل المؤثر. أما الواقع فهو ليس كذلك تماماً. فالبارز هو أن القادة العسكريين الذين كانوا على رأس من سيطالهم التحقيق، قد شكلوا العمود الفقري لقوة الخط النقيض. فمن حوالي النصف الذي وقف مع هذا الخط: قائد اللواء ورئيس أركانه اللذان أضاعا بعضهما وأفشلا الهجوم المعاكس. وممثلو القوى الجوية الذين دمّرت طائراتهم على الأرض. ومع هذا الخط من خارج المؤتمر، قائد اللواء الذي كان السبب في بلاغ* سقوط القنيطرة. والأمر البارز المقابل، هو أن الذين كانوا ضمن خط القيادة من ممثلي القطاع العسكري، كانوا عموماً خارج أي اتهام فيما يخص سير المعركة.

إن التبلور الذي حدث في القطاع العسكري يفسر السبب الحقيقي الكامن وراء تمييع التحقيق في مجريات حرب حزيران: إعداداً ومساراً ونتائج. لأن هذا التمييع هو الذي أمن رصيذاً عسكرياً لخطط النقيض، وفي الوقت ذاته هو الذي أمن الحماية للذين كانوا يمكن أن يدانوا، سواء أكانوا ممن ارتكبوا أخطاء فاحشة معروفة، أو ممن كانوا وراء هذه الأخطاء وما شابهها. والتحقيق وحده هو الذي كان سيحدد المسؤوليات وطبيعتها ومداهها، في الأعلى وفي الأدنى، في الجانب العسكري وفي الجانب السياسي.

قرار تغيير مراكز القوى: بعد انتهاء المؤتمر تقدم الأمين العام المساعد للحزب باقتراح للاجتماع المشترك للقيادتين القومية والقطرية، يقضي بتغيير مراكز القوى، ومنها رئاسة الحكومة ووزارة

* حسب تقرير قيادة الجيش.

الدفاع. وقد فاز الاقتراح بأكثرية صوت واحد. والسبب في عدم حصول الاقتراح على شبه إجماع يعود إلى:

١- تضمين الاقتراح بنداً يجمع بين الأمانة العامة ورئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، وأنا شخصياً عارضت لهذا السبب بعد أن فشلت في حذفه.

٢- تبديل رئاسة الحكومة دون تبرير، الأمر الذي أثر فيما بعد بالتزام مجلس الأمن القومي بتنفيذ هذا القرار. فمجلس الأمن القومي هو هيئة تنفيذية وليست تفرعية. ومسؤولياتها محدّدة بتنفيذ قرارات الاجتماع المشترك. وتتألف هذه الهيئة من المسؤوليات التالية: رئيس الدولة، الأمين العام. رئيس الحكومة - الأمين العام المساعد - وزير الدفاع - وزير الخارجية - وزير الداخلية - رئيس مكتب الأمن القومي - رئيس الأركان العامة.

٣- خوف البعض من أن يصبح الأمين العام المساعد المؤثر شبه الوحيد في القطاع العسكري بسبب بنية الجيش شبه الطائفية.

بعد التصويت على القرار التزم المعنيون كافة باستثناء وزير الدفاع، فعمّ القرار على فروع الحزب المدنية والعسكرية. والسؤال هو: لماذا لم يتم تنفيذ القرار؟

إن ميزان القوى في الحزب والمنظمات الشعبية، وكافة القوى المسلحة: العسكرية والأمنية والشعبية، كان بالغ التفوق لصالح خط الحزب وقرار القيادة. لكنّ عدداً كبيراً من القادة العسكريين الحزبيين الملتزمين بخط الحزب ومؤسساته، أبدوا اعتراضاً واضحاً على أي تحرك عسكري لتنفيذ القرار. وبما أن وزير الدفاع قد رفض التنفيذ الطوعي، فالنتيجة هي تجاوز التنفيذ، وبالتالي تصدّع نظام الديمقراطية - المركزية في الحزب، وما يستتبع ذلك من تراخي الانضباط الحزبي، وتنامي التمرد والاستهتار، وتأمين الحماية للذين يرتكبون الإساءات في حال توفر الولاء الشخصي.

إن هذه النتائج ليست عصية على الاستنتاج، ومع ذلك لم ينفذ قرار القيادة، فلماذا؟

١- إن الذين وقفوا مع خط وزير الدفاع في المؤتمر، تخلوا عن الالتزام بمؤسسات الحزب لصالح الإلتزام ببقاء وزارة الدفاع بحوزة وزير الدفاع. وإذا عدنا إلى حرب حزيران من جهة، وخط التسوية من جهة أخرى أدركنا الأساس الجوهري لهذا الموقف.

٢- إن التصنيفات التي تمت في الجيش بدءاً من ٨ آذار ١٩٦٣ قد أدت إلى حصر أهم المسؤوليات الحزبية والعسكرية المتحركة، بضباط ينتمون مذهبياً لطائفة واحدة. فمثلاً، كان حدود ثلثي ممثلي القطاع العسكري في مؤتمر أيلول ١٩٦٨ ينتمون لهذه الطائفة، وهؤلاء عدا استثناءات محدودة، أوضحوا رغبتهم بعدم التقاتل. وبما أن وزير الدفاع قد تمرّد على قرار

المؤسسة الحزبية، فمعنى ذلك تراجع القيادة عن قرارها. وبالتالي إضعاف موقع الحزب ودوره. والتراجع والإضعاف يقودان إلى تراجع واضعاف جديدين. وهذا ما حدث بالفعل.

٣- إن التناقض بين الأسلوبين: الحزبي والعسكري، لعب دوراً حاسماً هنا. فالأسلوب العسكري يفترض المباغثة. وبالتالي عدم اتخاذ قرار معلن ومسبق من مؤسسات الحزب. وحسب هذا الأسلوب فإن قرار المؤسسة الحزبية لم يكن للتنفيذ، وإنما لتسجيل موقف ضد وزير الدفاع، وهذا الأمر هو الذي شجع وزير الدفاع على التمرد، رغم ميزان القوى البالغ التفوق ضده. أما الأسلوب الحزبي فيستدعي أن تتخذ المؤسسة قرارها، وأن تعبر كل وجهات النظر عن نفسها، وأن تلتزم الأقلية برأي الأكثرية، وفي حال عدم التنفيذ، تستخدم المؤسسة كافة الوسائل التي تملكها لتنفيذ قراراتها، والمسألة تكمن في ظروفنا الواقعية، في أي من الأسلوبين يطور الآخر باتجاهه؟

٤- كان على مجلس الأمن القومي تبعاً لمسؤولياته التنفيذية وليست التقريرية أن يضع قرار المؤسسة موضع التنفيذ، مستخدماً كافة الوسائل الشعبية والعسكرية الملزمة بخط الحزب وقرارات مؤسساته، وإن يعرض حزبية كل حزبي لمحك الاختبار. وهو لم يفعل ذلك. إن أعضاء مجلس الأمن القومي الذين وافقوا على استخدام القوة لتغيير وزير الدفاع، والذين لم يوافقوا، تم اعتقالهم بعد حركة ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ باستثناء عبد الكريم الجندي الذي انتحر ربيع عام ١٩٦٩. وكذلك فإن المسؤولين العسكريين الحزبيين الذين اعترضوا على التحرك العسكري لتنفيذ القرار، والذين تحمسوا للتحرك، قد اعتقلوا كلهم تقريباً بعد الحركة. والقيادة التي لم تسحب المسؤولية من مجلس الأمن القومي وتتولاها بنفسها كي تنفذ قرارها، قد اعتقلت أو شردت بمعظمها. وبهذا يكون الجميع قد دفعوا ثمناً واحداً، هو في الحقيقة ثمن الخطأ السياسي، والحسابات المتناقضة مع الأصول الحزبية، والنظرة إلى مستقبل التقدم والتحرر. واستعادة ما تم بين ١٩٧١ و ٢٠٠١ تجسّد مقدار ونتائج هذا الخطأ في المجالين القطري والقومي.

قيادة الجيش والعمل الفدائي: خلال معارك حزيران ١٩٦٧ تصاعد العمل الفدائي من خلال الجبهة السورية. وهذا التصاعد قد شمل تنظيمات عديدة منها الصاعقة التي تشكلت رسمياً أثناء الحرب، رغم أن الإعداد التنظيمي والعسكري كان قد بدأ بعد ٢٣ شباط ١٩٦٦. فبين مطلع عام ١٩٦٥ وحزيران ١٩٦٧ كانت حركة فتح وحدها موضع الرعاية والدعم. وقد تعرضت مواقع عسكرية ومدنية كثيرة لغارات عديدة انتقاماً من هذا الدعم. وهذا الدعم نفسه كان واحداً من أسباب حرب حزيران. وخلال العام الذي تلا الحرب لم تتوقف العمليات العسكرية بل خفت بعض الشيء. ثم تصاعدت العمليات الفدائية بوتائر وفعاليات أعلى وأكثر مما كانت عليه قبل الحرب.

وقد لعب التنافس بين التنظيمات المسلحة دوراً هاماً في هذا التصعيد. وكان العدو يرد رداً عنيفاً ضد المواقع السورية على الحدود وبالعراق، الأمر الذي يستدعي بقاء القوات السورية في حالة تأهب. ولهذا السبب لجأت قيادة الجيش إلى ابتكار بعض الترتيبات التي تعقد العمل المسلح دون أن تلغيه، عندما عمت مثلاً بأن كل عملية يجب أن يؤخذ بها إذن مسبق. إلا أن هذا التعقيد كان غير مقبول، خاصة من المشرفين على العمل المسلح في قيادة الحزب. فاستبدل هذا التعقيد بالتنسيق مع القطاعات الامامية التي تتم العمليات من جبهاتها، وذلك بإعلامها قبل المرور إلى داخل الأرض المحتلة، كي تؤخذ الحيطة في القطاعات التي يمكن أن تتعرض للانتقام، وكي تقدم الدعم بالنيران للمقاتلين في الداخل إذا ما تعرضوا لتطويق أو مطاردة. وهكذا تمت إعادة بناء الجيش وتوسيعه وتطويره في ظل المعارك الجوية والبرية شبه الأسبوعية. كما تم بناء وتطوير الصاعقة في جو العمليات اليومية، وأضيف إلى ذلك تدريب كامل الجهاز الحزبي ومروره في دورات ممارسة مسلحة. هنا نسوق ملاحظة إضافية تتعلق بدخول الصاعقة إلى لبنان، ففي الاجتماع المشترك اعترض رئيس الأركان العامة مصطفى طلاس على هذا الدخول متسائلاً: نريد أن نعرف من هو المسؤول عن إدخال قوات الصاعقة إلى لبنان؟ وكان يوجه كلامه لرئيس مكتب العمل الفدائي. فتدخلتُ بتساؤل استكباري: نريد أن نعرف من هو المسؤول عن تأخير إدخالها حتى الآن؟ إذ ذاك تراجع طلاس معللاً الاعتراض بوجود معرفة الجيش بهذا الأمر كي لا يفاجأ.

دعم المقاومة في لبنان عام ١٩٦٩: عام ١٩٦٩ تعرضت المقاومة مرتين لمحاولات السحق من قبل الجيش اللبناني. وفي المرتين اتخذت سوريا موقفاً عملياً، دعماً لحرية المقاومة في العمل من خلال الحدود اللبنانية كحريتها في العمل من خلال الحدود السورية، ولحقها في التدريب والأعداد وفتح المراكز وإقامة القواعد المسلحة تماماً كما هو الحال في سوريا. ولم يكن في هذا الموقف أيّ تحيز. فلم تكن نطلب من لبنان أكثر مما نفعله نحن. وقد أخذ هذا الدعم شكلاً عسكرياً من خلال جيش التحرير الفلسطيني والصاعقة، وشكلاً شعبياً وسياسياً واقتصادياً، وخاصة إقفال الحدود.

عام ١٩٧٦: تغير هذا الموقف إلى عكسه تماماً، إذ أصبح الدعم العسكري مضاداً للمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية. فما هو تفسير هذا التحول؟ خلال سبع سنوات حدث تغيير جذري في الوضع الطبقي والخط السياسي للفئات القائمة للسلطة. وأسهم في هذا التغيير: تدفق أموال النفط بالمليارات. وتشجيع التلوث الخلقي والاداري والمالي على كافة المستويات. وامتصاص الفئات السائدة لفائض القيمة ومعه قسم من الرأسمال في القطاعين العام والخاص. وهذا التطور الطبقي

يشترط خطأً سياسياً ينسجم معه. وهما معاً يتناقضان مع خط التحرر وقواه، حسب المستوى الذي بلغه هذا التطور.

أيلول ١٩٧٠: بعد بدء هجوم الجيش الأردني على مقرات المقاومة بساعات، انهالت البرقيات على قيادة الحزب طالبة الدعم. وعلى الفور عقد الاجتماع المشترك اجتماعاً لاتخاذ القرار بكيفية الدعم. وأهم الاقتراحات التي تم بحثها اثنان، الأول: التشاور مع السلطة في بغداد قبل اتخاذ أي قرار. وقد استثم البعض من الاقتراح روح المناورة، فرفض، لأن أي تأجيل للتدخل سوف يتيح الفرصة لقوات النظام الأردني بالقضاء على المقاومة. وإذ ذاك يصبح التدخل فاقد القيمة. الثاني: وهو الذي اعتمد: الدخول العسكري الفوري، مع تحديد هدف مزدوج قائم على افتراضين: الأول موافقة نظام بغداد على تدخل قواته المتواجدة في الأردن لصالح المقاومة.

وفي هذه الحالة يتم التنسيق بين القوات السورية والعراقية، ويكون الهدف هو الوصول إلى عمان. وتحديد الخطوات اللاحقة وفق تقديرات قيادتي المقاومة والحركة الوطنية الأردنية. الثاني: عدم موافقة نظام بغداد على التدخل. وفي هذه الحالة تسهم القوات السورية في تحرير القطاع الشمالي المتمثل بمنطقة إربد كأساس، كي تكون قاعدة ومنطلقاً للمقاومة والحركة الوطنية الأردنية. مسنودة من سوريا. وفي اليوم نفسه ذهب وفد رسمي إلى بغداد، وقد ادّعى نظام بغداد بأن التعليمات معطاة لقواته في الأردن كي تدعم المقاومة، ثم تبين بعد يومين أن هذا الإدعاء كاذب. وبالعكس فقد أقامت القوات العسكرية العراقية المتمثلة بفرقة عسكرية، العقبات أمام تقدم القوات السورية. أما قيادة الجيش في سوريا فقد ما طلت في الدخول أكثر من يومين تحت ذرائع عدة. رغم الضغوط الهائلة التي مارسها قيادة الحزب للإسراع في الدخول. وهنا ثمة ملاحظتان: الأولى تتعلق بتقدير المدة التي يجب أن تبقاها القوات في الأردن قبل أن يحدث رد عسكري اسرائيلي وأميركي، وكانت بحدود الثلاثة أيام. والثانية تتعلق بتقديم التغطية الجوية لهذه القوات. فقد لجأت قيادة الجيش إلى التمويه، كي تظهر القوات وكأنها تابعة لجيش التحرير الفلسطيني، الأمر الذي حال دون تقديم تغطية جوية لهذه القوات، وبالتالي عرقلت مهماتها. ويمكن الآن تفسير عدم التغطية بأنه يخدم هدفاً سياسياً أوضحه الخط السياسي اللاحق. وبما أن قيادة الحزب وخطه قد تغيرا في تشرين الثاني ١٩٧٠ فقد استكمل النظام الأردني سحق المقاومة في تموز ١٩٧١ دون أن تلقى أي دعم من سوريا وبالطبع لم تلق أي دعم من العراق.

مسؤوليتان خاطئتان: بعد مرور قرابة العام على اعتقال عدد من أعضاء قيادة الحزب بعد ٢٣ شباط، طلب إليّ الاجتماع المشترك أن أراس لجنة للتحقيق مع المعتقلين. فوافقت. ثم تقدمت للاجتماع المشترك بلائحة الأسباب التي يتم بموجبها التحقيق. وجوهرها: تفرغ الديمقراطية

المركزية في الحزب من محتواها، وخاصة عدم السماح بانعقاد المؤتمر القطري وفقاً للنظام الداخلي للحزب. وتجاوز مقررات المؤتمرات. ووضع سقف لتطور الحزب فكرياً وطبقياً. وفي مجال الثورة: تجميدها عند الحدود التي تعرضها للسقوط اللاحق. وفي الخط السياسي: اعتماد سياسة التضامن العربي الرسمي التي هي النقيض الواقعي لسياسة تثوير الجماهير ودعم قوى التقدم ضد الأنظمة الطبقية المستغلة. لكن المناقشة، أجلت وميَّعت. وبما أنني تمسكت بعدم التحقيق إلا على ضوء هذه الأسس، فقد انتهت المهمة دون أن تبدأ. ومن خلال تجربتي اللاحقة توصلت إلى استنتاج، بأن سبب التأجيل والتמיيع يعود لقناعة البعض من أعضاء القيادة بأنهم هم أنفسهم لن يتجاوزوا حدود التطبيق الاشتراكي الذي بلغته الثورة، ولقناعة بعض آخر، بأنهم هم أنفسهم لن يتقيدوا تقيداً صارماً بالديمقراطية المركزية، وبضرورة تطوير الحزب فكراً وبنية طبقية وخطاً سياسياً.

والخطأ: هو أن التحقيق الحزبي يجب ان يعود للهيئات الحزبية المختصة. والقضائي، للمحاكم المختصة. وهذا الخطأ شخصي وجماعي أيضاً. المسؤولية الثانية هي رئاسة محكمة أمن الدولة العليا. ففي منتصف عام ١٩٧٠ طلب إليّ الاجتماع المشترك أن رأس محكمة أمن الدولة العليا، كمسؤولية سياسية، لمحاكمة تنظيم عسكري ومدني مرتبط ببغداد. فوافقت.

والخطأ: شخصي يتعلق بالقبول، وجماعي يتعلق بالمبدأ. ذلك أنه لم يعد ثمة ضرورة ولا منطق ولاحق بتشكيل أية محكمة خاصة بعد عام ١٩٦٣. فبين ١٩٦٤ — ١٩٦٦ كان الرد السياسي — الطبقي هو الذي أجهض كل التحركات السياسية — الطبقة الرجعية. أمّا القوى التي يفترض أنها أكثر تقدماً، فقد كانت تلهث خلف الحزب بدل أن تتجاوزه، وبالتحديد في مجال التطبيق الاشتراكي والخط السياسي للثورة. وبعد عام ١٩٦٦ لم يحدث أي تمرد شعبي أو عسكري يستحق محاكمة خاصة. وقد أثبتت المسار اللاحق، في الوطن العربي عامة، أن التعارض بين حرية التنظيم والتعبير والتحرك، وبين التحولات الاشتراكية، هو تعارض خاطئ، كرسه تجارب التحولات الاقتصادية. فغياب هذه الحرية هو الذي أسهم في تسهيل عملية التكون الطبقي الجديد، تماماً كما أسهم فيها، تجميد إجراءات التحولات الاشتراكية في حدودها الوسطى. لكن عند المسؤولية الثانية لابد من التوقف لتوضيح بعض الفروق:

١ — إن المحاكمة تتم وفق القانون مع حق المتهمين بوضع محامين وبمحاكمة علنية. والفارق هو في إجراءات المحاكمة فقط. ومسؤولية رئيس المحكمة هي مسؤولية سياسية.

٢- لأن الجلسات قد تأخرت لظروف حزبية، وكى لا يبقى أحد في السجن أكثر مما يطاله القانون، فقد أخرجت كل الموقوفين بتهمة كتم معلومات دون جلسة رسمية، وقبل انقضاء المدة القانونية للتوقيف بهذه التهمة وهي ستة أشهر وعددهم بحدود ثلث الموقوفين.

٣- إن كافة المعتقلين في القطر كانوا بحدود المائة بين محكوم ومحال للمحاكمة ودون محاكمة. أما بعد العام ٧٠ فالمحاكمات والتوقيفات واعداد المعتقلين والاعدادات معروفة، وهي مضروبة بمائة مرة وصولاً إلى ألف مرة، حسب الظروف والمراحل. ولا تفسير لهذا التصاعد إلا بالتكون الطبقي الجديد والخط السياسي الذي أفرزه.

الضغط السوفيياتي: السفير السوفيياتي في دمشق سلم الأمين العام للحزب رسالة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي تطالب قيادة الحزب بالقبول بالحل السلمي على أساس القرار ٢٤٢ وقد تصرف الأمين العام بانفعال رافضاً قبول الرسالة، فردّ السفير قائلاً: ليس هكذا يتم التعامل مع رسالة اللجنة المركزية. وبعد الرفض الذي ينبثق من الحرص على الاستقلالية في أمر نعتبر القبول به خيانة وطنية، وبعد الاحتجاج على التصرف تم استلام الرسالة والوعد بالرد عليها. وبالطبع فقد رفض الاجتماع المشترك مجرد طرح فكرة القبول بالقرار ٢٤٢ للنقاش. وكلف لجنة بصياغة الرد*، وفوضها بإرساله والمسألة الموازية من حيث الضغط، هي الامتناع عن تزويد الجيش، أو تأخير التوريد ببعض المعدات والتجهيزات العسكرية مثلاً: إطارات دوايب الطائرات، بعض وسائل الدفاع الجوي الملحة. بعض الأسلحة المضادة للدبابات.. وقد كانت قيادة الجيش تستغل الامتناع أو التأخير لتعبئة الجيش ضد السوفيت وقيادة الحزب وخط الحزب. فهل كان هذا الأسلوب هو تسهيل لعملية التغيير المضاد لخط الحزب وقيادته؟ إن الحفاوة التي قوبل بها الأسد في موسكو بعد الحركة، والتأييد المطلق لخطه السياسي فيما يخص التسوية، يرجحان ذلك.

شعور بالإهانة: نهاية عام ١٩٦٩ كنا بحاجة لقاذفات الـ ر. ب. ج للعمل الفدائي وكان بيننا وبين بلغاريا عقود لتوريد هذا السلاح. وبمناسبة ذهابي على رأس وفد إلى بلغاريا، زرت رئيس الوزراء، ووزير الدفاع من أجل تقديم تسليم بحدود المائة قاذف فقط، فلم يتم التجاوب. وكانت إهانة. لذلك، وفور العودة، ومن خلال بعض الحرفيين تمكنا من صنع القاذف والقذيفة. لكن المفاجأة الكبرى هي أن بعض رجال المخابرات العسكرية، إقتعلوا زيارة لأحد محلات هؤلاء

* تألفت اللجنة من نور الدين الأتاسي - صلاح جديد - يوسف زعين، حافظ الأسد.

* كان ضمن الوفد: عبد الحليم خدام، ومحمد إبراهيم العلي، وعلي الخش السفير السوري في بلغاريا.

الحرفيين، وأحرقوا بعض أدواته. وقد أرسلت كتاباً لوزير الدفاع* للتحقيق ومعرفة الدوافع ومعاقبة المسؤولين. وكانت النتيجة هي التميع. وبعد حركة ١٦ تشرين ١٩٧٠ قال رئيس الأركان مصطفى طلاس: إن صناعة الـ ر. ب. ج كانت تستهدف مواجهة الجيش بالشعب. لأنني إذ ذاك كنت أستلم قيادة الجيش الشعبي وقيادة الصاعقة!!

حركة ١٦ تشرين ١٩٧٠: حتى نهاية عام ١٩٧٠ نضجت ظروف ثلاثة:
الأول: تبلور نواة طبقة جديدة في صفوف الجيش وأجهزة السلطة، وإن كانت محدودة التأثير وخجولة، وتحت المراقبة.

الثاني: تبلور خط سياسي يستجيب للنمو الطبقي الجديد وينسجم معه، وهو تطوير لخط وزير الدفاع المشخص في مؤتمر أيلول ١٩٦٨. لكن هذا الخط لم يشر صراحة لقبوله بالحل السلمي على أساس القرار ٢٤٢ ولم يكن بإمكانه أن يشير لذلك. لأن الانسجام في صفوف قواعد الحزب وقيادته حول الخط السياسي، كان كبيراً جداً. أمّا القلة التي كانت تشكك بهذا الخط فقد كانت تفعل ذلك بحلقات مغلقة. والثالث ميلان ميزان القوى في الجيش نحو التعادل، بعد أن كان راجحاً بقوة لصالح خط القيادة وقراراتها عام ١٩٦٨، لكن العامل الذي يعيد التفوق لصالح خط القيادة هو موقف الحزب والمنظمات الشعبية. وإذا أدركنا أن الحزب والمنظمات الملتزمة به، كانوا مسلحين ومدربين، فإن الصورة تصبح واضحة، بأن الحزب وخطه لم يكونا معرضين للهزيمة في حال المواجهة. إذا لماذا سقط الحزب وخطه؟. إن الأسباب نفسها التي حالت دون تنفيذ قرار القيادة عام ١٩٦٨ هي التي حالت دون تنفيذ قرار المؤتمر عام ١٩٧٠. مع إضافات بالغة الأهمية. أولاًها أن التماسك والثقة اللذين كانا سائدين بنسبة عالية عام ١٩٦٨ قد اهتزتا بعد ذلك، نتيجة لعدم تنفيذ القرار.

ثانيها أن الجراءة على مواجهة قرارات مؤسسات الحزب وخطه قد تعززت بعد التراجع عن قرار عام ١٩٦٨.

ثالثها أن الشعب المسلح سيلعب الدور الأبرز في تنفيذ قرار المؤتمر، وبذلك ينتقل التحكم بالقرار من أيدي الحزبيين القياديين في الجيش، إلى المؤسسات الحزبية والشعبية بشكل فعلي لا رمزي. رابعها أن حسم المواجهة سيقود إلى صدمات فعلية، تتقطع فيها الخيوط التي تربط بين الحزبية والطائفية، وتعرض المواقف والولاءات لفرز حقيقي، وهي نتائج تخيف الكثيرين.

* الكتاب صيغ وفق التقرير الذي قّمه رئيس نقابة الميكانيك إذ ذاك: عبد الله الأحمد.

خامسها أن خط التحرر في مصر تعرّض للتراجع، وقوى التحرر في الأردن قد سُحقت. وقوى التحرر في لبنان لم تكن قد خاضت معركتها بعد. ونفذ أنظمة النفط يعزّز المواقع الرجعية. وخط التسوية يضاعف قواه عربياً وعالمياً. وهذا الاتجاه العام يقوي الخط المضاد لخط الحزب ومؤسساته. وهكذا فقد أضيفت الأسباب المستجدة للأسباب القديمة، فحصل التهرب من التنفيذ، والالتفاف عليه.

من جذور الحصيلة: وضع قيادة الحزب بعد شباط ١٩٦٦ لم يلق ما يستحقه من التشخيص. فهي: أولاً لم تستوعب المفارقة والتناقض بين الخط السياسي لـ ٢٣ شباط، وبين الحدود المطبقة في مجالي الديمقراطية والاشتراكية، وبين هذا الخط وبين مستلزماته في حقول الاعتماد على الذات والتحالفات.

ثانياً لم تكن متجانسة من حيث أسلوب العمل. فالبعض يمارس دوره في المؤسسة الحزبية من خلال فهمه لطبيعة العمل ضمن المؤسسة العسكرية، بينما يمارسه البعض الآخر من خلال فهمه لطبيعة العمل ضمن مؤسسات الحزب. وهذا التباين أو التناقض شكل السبب الجوهرى في إضعاف دور القيادة والمؤتمرات وعدم تنفيذ قراراتهما.

ثالثاً لم تكن بمستوى متقارب من حيث القدرة على استشراف المستقبل، كما أن منهج الاستشراف كان متبايناً.

رابعاً لم تكن بمستوى مسؤولية الخط السياسي الذي اعتمدته، لأنها لم تقدر الأخطار المترتبة على هذا الاعتماد حق قدرها، وبالتالي لم توفر الشروط المادية والبشرية لصدها.

خامساً لم تستتبط الأساليب السليمة التي تنقل الثقل الحقيقي للجيش من كفة الارتباط الفردي أو الطائفي، إلى كفة الارتباط الحزبي والسياسي.. وإذا كانت المسؤوليات ليست واحدة، فإن كل عضو من أعضاء القيادة، ملزم بأن يكتشف بذاته الثغرات في ممارساته التي أسهمت في توليد هذه الحصيلة.

نتائج تغيير المسار: إن نتائج تغيير المسار كانت كارثية بالنسبة لحركة التحرر العربى عامة، ولقوى التقدم والمقاومة الفلسطينية في سوريا والجوار خاصة. فهل كان بالإمكان الصمود في وجه الانحدار العام لو تمّ إشغال الحركة. إن الجواب بالإيجاب يفترض تجذير المسار في مختلف المجالات: قوى وعلاقات الإنتاج — الديمقراطية — الاعتماد على الذات — التعبئة الشعبية — استقلال القرار — توفير مقومات هذا الاستقلال. كما يفترض تقديم الدعم الفعال للمقاومة الفلسطينية، وقوى التقدم والديموقراطية العربية وخاصة في الجوار، وتعزيز التعاون فيما بينها. وبما أن الإفشال والتجذير لم يحصل، فقد حدث العكس تماماً. ففي الأردن انتهت المقاومة في

تموز ١٩٧١ دون أيّ دعم. وفي لبنان تمّ سحق المقاومة والحركة الوطنية بين ١٩٧٥ — ١٩٧٨ واحتواؤهما بعد ذلك. وفي سوريا أٌقفلت الحدود وحُرسَت منذ أيار ١٩٧٤، وتمّ سحق أو احتواء كل قوى التقدم والديموقراطية، ونمت طبقة مرتبطة مصلحياً بالحل السلمي والرجعية العربية والإمبريالية العالمية، وتعمّق الانقسام الطائفي حتى تحول إلى حرب أهلية، وتفشى الفساد الخلقي والإداري، وتخطّى التمايز الطبقي الحدود التي كان عليها قبل التحولات الاقتصادية، وتمّ القبول بقرارات التصفية ٢٤٢ و ٣٣٨ وأخيراً مؤتمر التصفية — تشرين ثاني ١٩٩١ الذي سمّي زوراً مؤتمر السلام في مدريد.

ملاحظة ١

ليست هذه النقاط بديلاً عن التقييم، فالتقييم النقدي لتجربة البعث حتى عام ١٩٧٠ تمّ إنجازه قبل الاعتقال وضبطت السلطة صيغته النهائية في بيت أحد الرفاق بعد اعتقالنا. وهو مؤلف من ٩٠ صفحة تقريباً. وقد صغته شخصياً.

نهاية عام ١٩٩١

ملاحظة ٢

إن تشييت هذه النقاط الآن بعد الخروج من الاعتقال بسبع سنوات أي عام ٢٠٠١ إنما يستهدف إضافة توضيح مركز لبعض المحطات المهمة في هذا المسار. والهدف دوماً هو توفير المعرفة التي تدحض التزييف، وتقدم بعض الدروس للجيل الذي لم يعيش هذه المرحلة. فمسؤولياتنا أن نجنبه التدمير الذاتي بالحروب الطائفية واستلاب المقومات الإنسانية والاعتراب الداخلي عن الوطن والأمة والإنسانية. وأن نقدّم له خلاصة التجارب التي تمنحه القدرة على استخلاص المفيد منها لصنع مستقبله.

جدول توضيحات

الوارد	الصفحة	التوضيح	الوارد	الصفحة	التوضيح
رأس الحكم	٩٤	الفريق حافظ الأسد	بمئي كديم ومناضل	١٤١	فائز اسماعيل
تدخل عربي	٩٩	أردني	ناقد أدبي	١٤١	عاصم الجندبي
تدخل أجنبي	٩٩	بريطاني — إيراني	وزير الدفاع	١٤٨	اللواء حافظ الأسد
تدخل عربي	٩٩	سوري اردني عراقي	رئيس الأركان	١٤٨	اللواء أحمد سويداني
تدخل أجنبي	٩٩	اميركي فرنسي اسرائيلي	مجلس الأمن القومي: يتألف من مسؤوليات	١٤٨	الأمين العام للحزب — رئيس الدولة — الأمين العام المساعد رئيس مجلس الوزراء. وزير الخارجية.
رئيس مكتب الأمن القومي	١٠٨	العميد ناجي جميل			
الرئيس	١١٣	صدام حسين	وزير الدفاع — وزير الداخلية — رئيس مكتب الأمن القومي — رئيس الأركان		
في قطر ثالث	١١٣	المغرب قبل الهامش الديمقراطي			
الآن	١١٤	١٩٩٨ لازت المعارضة			
رقيب في الأمن العام	١١٤	رفعت الأسد			
وزير الدفاع إذ ذاك	١١٤	الفريق حافظ الأسد			
قائد الجيش اللبناني	١١٤	العماد ميشيل عون			
ناصرى كبير	١١٤	جاسم حلوان			
أحد الرؤساء	١١٥	صدام حسين			
أثنين من رفاقنا	١١٥	نور الدين الإسماعيلي ومصطفى رستم			
مندوبان	١١٥	اللواء محمد الخولي			
خطوة ٢ آب ١٩٩٠	١٢٠	والعميد ابراهيم حريجي أي: إحتلال الكويت			
تلاشت بقايا الائتمارات	١٢١	في لبنان			
البديل عن مؤتمر مدريد	١٢١	طرحه رئيس الحزب الثقنمي الاشتراكي في لبنان			
جناح من سجن	١٢٣	سجن المزة العسكري بدمشق			
سجن آخر	١٢٣	سجن تدمر قرب حمص			
محاولة اغتيال حدائق للأطفال	١٢٤	الفريق حافظ الأسد			
	١٢٤	مثالها: تحديقة قرب سجن المزة			
أديب سوري	١٣٢	شوقي بغدادبي			
بيان اللجنة المركزية	١٣٣	الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين			
الثالوث المهمين	١٣٥	سورية -السعودية -أمريكا			
أديب شاعر	١٣٩	ممدوح عدوان			

فهرسنا

الجزء الأول

تقييم نقدي لتجربة السلطة تمثل الموجب ونفي السالب

الصفحة	العنوان
٧-٣	المقدمة: يظل المشروع مفتوحاً لأن باب التطور لا ينغلق
٢١-٨	نضال - صعود - تبلور سياسي وطبقي - حل الأحزاب الوحدة - الانفصال - ٨ آذار ١٩٦٣
٤٦-٢٢	صراع قوى التحرر - تعميق الإصلاح الزراعي والتأميم - صراع طبقي حاد - هزيمة الحلف الإسلامي - القفزة النوعية - ٢٣ شباط ١٩٦٦
٧٠-٤٨	تطوير المقاومة - المعركة مع شركات النفط - استثمار البترول وطنياً - تنويب الجليد نسبياً بين قوى التحرر - نمو العلاقات مع قوى التقدم: عربياً وعالمياً - هزيمة ١٩٦٧ - نتائج الحرب - تميع التحقيق - انفجار أزمة الخطوط - الحصيلة: سلباً وإيجاباً
٨٧-٧٠	الأزمة الأخيرة: تشرين ثاني ١٩٧٠ - أسباب ونتائج

الجزء الثاني

تجربة الاعتقال

ربع ساعة.....ربع قرن

الصفحة	العنوان
٩٥-٨٨	بداية الاعتقالات
٩٥	أخلاق
٩٦	الوقت القاتل
٩٦	تقدميون ورجعيون
٩٦	حكم التاريخ
٩٧	تكريم واغتيال
٩٧	عقلان
٩٨	كتابان
٩٨	السلام
٩٨	الديموقراطية والموت
٩٩	تمزق بين الفرع والألم
١٠٠	السجن الطويل واتجاه التطور
١٠٦	السجن الطويل والصبر
١٠٧	السجن الطويل والتعامل
١٠٧	السجن الطويل والقضية
١٠٩	مفارقات الصدام والصيام

١١٠	القراءة والكتابة
١١١	أمنية عادلة لكنها حاقدة
١١٢	تقوية للعزم
١١٢	عندما تنعدم المقاييس
١١٢	لماذا الظلم
١١٣	هل علي أن ألبس النظارات كلما نظرت إلى الساعة
١١٣	الالتفاف على الحقيقة
١١٤	القتل الأخوي
١١٤	منافقو الأنظمة
١١٥	لم يأتنا أحد يمثل هذا اللطف
١١٥	عدالات ثلاث
١١٦	أخلاق العائلة لا تسمح
١١٦	دفن القضية القومية
١١٦	النهوض العربي
١١٧	هل علي أن أحبس الشعب
١١٧	منطق
١١٨	البلاغ رقم ٩
١١٩	تفريغ الشحنة
١٢٠	الإهانة والكرامة
١٢٠	بعض العزاء
١٢١	تعميم الإستغباء
١٢٢	الاحتفال بدل التواري
١٢٣	مهاجمة العقول
١٢٣	عندما يتكلم ممثلو التحرر كوزراء
١٢٤	ديموقراطية بعض المتديلين
١٢٥	الزليق والحياة ونفي النفي
١٢٥	تراكم الحقد ومصير الوطن
١٢٨	مفارقات
١٢٩	كل بقاع الضوء تتضاءل
١٣٠	حتى بالأحلام؟
١٣١	الأصعب في السجن الطويل
١٣٣	مؤتمر التصفية والطبقة
١٣٤	تفسير زائف
١٣٥	وتزييف آخر

١٣٦	عينات
١٣٦	نموذج ٦ أيار في لبنان
١٣٧	لحظة في عمق الزمن
١٣٨	تمزق
١٣٩	ما أعظمك يا رمضان
١٣٩	المناسبة والذكرى
١٣٩	ما أكثر نماذج التزييف
١٤٢	وأنتم ماذا تفعلون
١٤٢	الزمن يسأل
١٤٣	التزييف الذي لا تستطيع ردة كم هو مؤلم
١٤٤	عينات
١٤٨	ربع ساعة.... ربع قرن
١٥١	ضخ الأموال
١٥١	تداعي الذكريات
١٥٢	الوعي الطبقي والدور السياسي
١٥٤	تمركز الثروة والإسلام
١٥٥	تمايز طبقي قطاعي
١٥٩	التسلح في دول الخليج لماذا؟
١٦٠	خسائر العرب في حرب الخليج
١٦٣	صندوق عسكري تركي
١٦٦	دروس من مقارنات
١٧٥	بين الديموقراطية الممنوحة والمنتزعة
١٨٣	ركعتان
١٨٤	الفراغ
١٨٤	باقية ورد
١٨٦	تناقض مركب
١٨٦	بين الزمن والضرورة
١٨٨	التضامن المبتور
١٨٩	المرحلة
١٩٠	وفاة جديدة
١٩١	مقياسان
١٩٢	قاعدة الانطلاق الوهمية
١٩٣	توالد الجذور
١٩٩	وخرجت

متفرقات

الصفحة	العنوان
٢١٠	دلالة
٢١١	أجرة المراقب
٢١١	تجهيل سخي
٢١٢	الثلث في المكتبة
٢١٢	ظواهر
٢١٣	إحصاء غير دقيق
٢١٤	جواز المرور
٢١٤	حضانة
٢١٥	من مؤثرات النشأة
٢١٥	استغلال متواصل
٢١٧	الغباء
٢١٧	بعض الذكريات في السجون
٢١٨	ملك الكذابين
٢١٩	لحظة تمزق
٢١٩	لحظات الاحتفال في المعتقل
٢٢٠	الخوف من المعرفة
٢٢١	التحرر والتزييف
٢٢٢	نموذج
٢٢٢	التناقض
٢٢٣	تدني قيمة الدخول
٢٢٦	أسئلة تتكرر. لماذا؟
٢٢٨	أخطاء سياسية ذاتية وجماعية
٢٤٢	جدول توضيحات
٢٤٤	الفهرس

هذا الكتاب

هو الثالث الناجم عن استثمار الجهد في المعتقل . و المستهدف الإسهام في بلورة و إغناء مشروع : وطني - طبقي . و قومي . و إنساني . وقد صدر قبله : الواقع العربي - التغيير - المستقبل - ٦٨٠ ص عام ١٩٩٦

ثم : كي ينتصروي التححر - ط١ / ١٩٩٨ - ط٢ / ١٩٩٩

فالمؤلف اعتقل سياسيا ست مرات : في المرحلة الإبتدائية . و الإعدادية . و الثانوية و الجامعية . أما الإعتقال الأخير فكان بسبب خلاف في الرأي و التناقض في الخط السياسي ضمن قيادة حزب البعث . و دام ٢٣ سنة من ١٩٧١ - ١٩٩٤ .

- قبل ثورة آذار ١٩٦٣ : كان عضوا في قيادة البعث الطلابية التقدمية المعارضة ، في المرحلة الجامعية .

- وبعد السلطة : أصبح قائدا للحرس القومي في دمشق . و بين ١٩٦٦ - ١٩٧٠ أضحي عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي و قائدا للجيش الشعبي . فهل يسهم هذا الجهد في تمكين جيل المستقبل من تمثيل الموجب ونفي السالب وهل